مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٦ - العدد ٣

٢٠٠٨

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم 042/02608 لدى البنك المركزي في الكويت.

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول
الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية
والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:
Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 36 – العدد 3 – 2008

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت.

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. ترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا في البلاد العربية بشكل خاص ثم باقي دول العالم، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها الجغرافيا وعلم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – ألا يكون البحث جزءا من رسالة الدكتوراه أو الماجستير التي تقدم بها الباحث، أو جزء من كتاب له سبق نشره.

3 – أصول البحوث التي تصل المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

4 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

5 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

6 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو

الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

7 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

8 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً دقيقاً Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

9 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

10– يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

11– يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

12– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب

إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. الكويت**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3)، 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

لا تمنح المجلة مكافآت مقابل مراجعات الكتب أو أي أعمال فكرية ما لم تكن بتكليف من رئيس التحرير.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت.

يمنح كل باحث خمسة نسخ من العدد المنشور فيه بحثه مع خمسة وعشرون مستلة من بحثه المنشور.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 36 – العدد 3 – 2008

البحوث باللغة العربية:

مراجعات الكتب:

الرسائل الجامعية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

طيبة عبدالمحسن العصفور*

أعزاءنا القراء:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ونحن نودع شهر رمضان الفضيل، نتضرع إلى الله – عز وجل – أن يتقبل دعاءنا ويفيض علينا جميعاً من رحمته الواسعة والأمان في الأوطان، ويوفقنا إلى ما فيه خير أمتنا.

نتوقف معكم في هذا العدد لنتناول موضوع التغيرات المناخية الذي بدأ العديد منا في الوطن العربي يشعر به ويطرح تساؤلات عنه. هناك من يطرحه بطريقة مبسطة يستغرب فيها ملامح التغير في قلة الأمطار، أو ارتفاع درجات الحرارة عن المعتاد، وزيادة فترات هبوب الرياح المحملة بالأتربة أو غيرها.

ولكن مما لا شك فيه أن الكثير من قرائنا الكرام – وبحسب تخصصاتهم العلمية والثقافية – مطلعون على هذا الموضوع بتعمق أكبر. وفي الواقع، إن موضوع التغيرات المناخية ليس مشكلة محلية بل هو من الموضوعات المطروحة عالمياً والمهمة جداً، وتأخذ الآن بالذات اهتماماً كبيراً من المؤسسات العلمية والسياسية أيضاً، لما لها من آثار لا ترتبط في البيئات الطبيعية على سطح الكرة الأرضية وما يحيط بها فقط، ولكن لدورها المباشر وغير المباشر في أمور كثيرة متعلقة بحياة الإنسان مثل: استقراره، صحته، نشاطه الاقتصادي، المجاعات والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق الجغرافية في العالم وما تجره معها من مآسٍ إنسانية ومشكلات سياسية.

وتوفر الدراسات ووسائل البحث العلمية المختلفة المستقاة من مصادر كثيرة – مثل الـ IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change) والبنك الدولي وتطبيقات الـ GIS – معلومات عن مظاهر هذا التغير مثل انتشار الجفاف، توقع ارتفاع درجات الحرارة عن المعدلات الحالية بمقدار 4 درجات في نهاية هذا القرن، ذوبان أجزاء من الجليد

---

* أستاذ علم الجغرافيا المساعد بجامعة الكويت.

والغطاءات الجليدية في بعض المناطق في العالم مثل جرينلند وانتاركتيكا، ارتفاع منسوب البحر بنحو 1,5 متر عن مستواه الحالي في نهاية هذا القرن أيضاً. كما تشير الدراسات إلى أن المياه الجارية ستقل بنسبة 20% إلى 30% بحلول النصف الأول من هذا القرن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

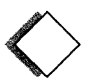
إن منطقة الوطن العربي ستكون من أكثر المناطق في العالم تأثراً بالتغيرات المناخية لاعتبارات كثيرة منها أن نحو 80% من مساحته تقع ضمن الإقليم الحار الجاف – هناك أيضاً ندرة وتناقص في المياه العذبة المتوفرة: السطحية والجوفية – وتعتبر مشكلة ندرة المياه السطحية، وخصوصاً الأنهار العابرة للحدود التي تعتمد عليها الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل مصر وسوريا والعراق، من مصادر المشكلات السياسية بين الدول العربية وغير العربية المجاورة لها. ولذلك فإن نقص هذا المورد في المستقبل سيعمل على زيادة التوتر في المنطقة، ناهيك عن الاستهلاك الكبير وغير المدروس للمياه الجوفية في بعض المناطق. أما ارتفاع منسوب سطح البحر في العالم، فإن تأثيره على إعادة تشكيل بعض سواحل الوطن العربي وغمرها لا شك أنه سيكون كبيراً، ولا سيما في المناطق الساحلية التي لا يزيد ارتفاعها على 10 أمتار عن مستوى سطح البحر، مثل سواحل الكويت، والساحل الشرقي للسعودية، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومن ثم ستتأثر كثيراً مشاريع التنمية الاقتصادية في تلك المناطق. وأما سواحل جمهورية مصر العربية، فإن الخطر سيكون أكبر وخصوصاً في منطقة الدلتا حيث يتركز السكان والنشاط الاقتصادي. وستتأثر أيضاً الدول العربية التي يعتمد اقتصادها على السياحة وخصوصاً تلك التي تقع على سواحل البحر المتوسط مثل المغرب، وتونس، ومصر، ولبنان، وسوريا، وسيعمل ذلك على مضاعفة الجهود في الاهتمام بوسائل الحماية للدفاع عن المناطق الساحلية المكشوفة.

ذلك كان عرضاً بسيطاً لبعض ما سنعانيه في الوطن العربي نتيجة للتغيرات المناخية العالمية، ومن ثم لدينا واجبات ومسؤوليات كبيرة لمواجهتها، علينا كمتعلمين متخصصين ومثقفين أيضاً – وقبل فوات الأوان – أن نخطط ونبني الآن وسائل لمواجهة التغيرات وآثارها حتى لا تكون التكلفة البشرية والبيئية والاقتصادية كبيرة في المستقبل.

هذه دعوة أيضاً من المجلة للزملاء الباحثين في مجال التغيرات المناخية وآثارها أن يبحثوا ويكتبوا إلينا في هذا الموضوع حتى نسهم ونتعاون معهم في تعرف آثار هذه التغيرات واقتراح الحلول المناسبة لها.

وإلى لقاء آخر في العدد القادم، إن شاء الله.

هذا، وبالله التوفيق،،،



البحوث باللغة العربية

حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي
دراسة في تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة
من ١٩٧١ - ٢٠٠٥

مريم حسن الكندري*

ملخص: هذه الدراسة تهتم بتحليل مضمون المناقشات الواردة في عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية من خلال تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي. وتبين في تحليل مضمون المناقشات وفق محاور الدراسة الأساسية، وهي: أثر الانتماء السياسي على موقف النواب من منح المرأة حقوقها السياسية، بالإضافة إلى أثر المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي، ودرجة التحضر، إلى جانب التطرق لأبرز الأفكار الرئيسة لمضمون مكونات المحاجة التي طرحها نواب مجلس الأمة من المؤيدين والمعارضين لتدعيم موقفهم السياسي. وكشفت النتائج أن عامل التعليم لم يكن متغيراً مهماً في التأثير على توجهات المشاركين وخاصة المنتمين للتيار السلفي والحركة الدستورية الإسلامية؛ فكان هدفهم الأساسي تدعيم القيم والصور والانطباعات الذهنية التقليدية، المحافظة على أدوار المرأة ووظائفها الاجتماعية وحصرها في ذلك الإطار التقليدي. أما بالنسبة للأعضاء المؤيدين من التيار الديمقراطي والجمعية الثقافية الاجتماعية، والتجمع الدستوري فكانوا أكثر ميلاً إلى دعم المسار التنموي الإصلاحي مستندين في ذلك إلى البراهين والاستشهادات القرآنية، والإحصائية، والمواثيق الدستورية والقانونية. وتبين من هذه الدراسة أنه على الرغم من حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية فإن الأزمة الفكرية المرتبطة بهذه الحقوق ما زالت موجودة في الخطاب السياسي الرسمي لأعضاء مجلس الأمة، وخاصة التكتلات السياسية المتشددة دينياً؛ مما يدعو إلى تحرك المؤسسات السياسية الحكومية

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

وغير الحكومية لنبذ الطرح الديني المتشدد وتدعيم الثقافة السياسية الدينية الإسلامية وقيمها السمحة بديلاً أيديولوجياً يتوافق مع الحاجات التنموية للمجتمع السياسي الكويتي.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، الحقوق المدنية السياسية، الخطاب السياسي، الثقافة السياسية، التنمية السياسية، الدراسات النسائية

مقدمة:

إن قضية منح المرأة حقوقها السياسية لتوسعة الهيئة الناخبة بحيث تشمل الإناث إلى جانب الذكور ظاهرة بارزة في المجتمعات الخليجية، ولا سيما في هذه المرحلة الراهنة، وتحرك القيادات السياسية في المنطقة لإشراك المرأة في النشاط السياسي بدأ حديثاً، وذلك على إثر توافر مقومات الوعي والكفاءة بين النساء الخليجيات، وبعد أن تزايدت المطالبة بمشاركة الفتاة والمرأة في الحياة السياسية.

تمتد جذور تجربة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات العامة لتشكيل المجالس التشريعية في الكويت إلى تلك الحركة التي قادها فئة من النخبة الاقتصادية والثقافية لمطالبة الأسرة الحاكمة بتشكيل أول مجلس في عام 1921، ثم تلاه مجلس عام 1938. وبعد استقلال الكويت عام 1961، شكّل المجلس التأسيسي الذي انبثق عن دستور دولة الكويت، الذي على ضوئه حافظت دولة الكويت على مبدأ توارث الإمارة في ذرية الشيخ مبارك الكبير، بالإضافة إلى المزج بين النظامين الرئاسي والبرلماني في تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية. ووفق المعطيات السياسية القائمة آنذاك نجد أن قانون الانتخابات الصادر في عام 1962 بشأن مجلس الأمة حصر الهيئة الناخبة بدولة الكويت في الذكور دون الإناث؛ فقد جاء في المادة (1) من قانون الانتخابات رقم (35) الصادر في عام 1962 ما يأتي:

« لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة، حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنيسه ثلاثون سنة ميلادية، وفقاً لحكم المادة (6) من القانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية» فقانون الانتخاب – كما تمت صياغته في مرحلة الستينيات – حرم المواطنة الكويتية من حق المشاركة في مؤسسات الدولة المنوط بها النشاط التشريعي، وقد يرجع ذلك إلى البيئة الثقافية السياسية التقليدية السائدة آنذاك، وظل ذلك واقعاً وعائقاً يحول دون مشاركة المرأة سياسياً حتى عام 2005.

أما بالنسبة لمطالبة المرأة الكويتية بحقوقها السياسية ومساندة بعض نواب مجلس الأمة الكويتي ودعمهم لهذه المطالبة فإنه يرجع إلى حقبة السبعينيات، عندما تقدم النائب سالم المرزوق في عام 1971 بأول اقتراح لمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الترشح، ومناشدة رئيسة لجنة يوم المرأة العربي السيدة نورية السدائي رئيس مجلس الأمة بذلك. توالت بعد ذلك – في كل الفصول التشريعية تقريباً – اقتراحات من نواب في مجلس الأمة من المنتمين للتيار القومي العربي، والإصلاحيين من الكتلة الوطنية، تدعو إلى منح المرأة حقها الانتخابي، ولكن في المقابل كان للتيار المحافظ ولأصحاب التوجهات التقليدية القبلية دور كبير في عرقلة قانون الانتخاب.

في 16 مايو 1999 تقدم أمير البلاد برغبة أميرية لمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية في الانتخاب، تقديراً من سمو المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح لدور المرأة الكويتية في مجالات الحياة العلمية والعملية، وقدم مشروعاً لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب إلا أنه لم يحصل على الأصوات الكافية، فسقط المشروع.

في الفصل التشريعي العاشر نوقشت القضية إثر طلب من السلطتين: التشريعية والتنفيذية، وحضر المناقشة 59 عضواً، وقد حظي المشروع بموافقة (35) عضواً، في حين لم يوافق عليه (23) عضواً، وامتنع عضو واحد عن التصويت. ومن ثم أصبح للمواطنة الكويتية في يوم 16 مايو 2005 حق ممارسة دورها السياسي من خلال عمليتي الترشح والانتخاب.

أولاً – أهمية الدراسة:

قد يكون هناك كثير من الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت قضية الحقوق السياسية للمرأة الكويتية والخليجية والعربية، وقدمت هذه الدراسات كثيراً من المعلومات والنتائج، ولكن هذه الدراسة تستخدم أسلوب تحليل المضمون أداة لجمع البيانات، وهو ما يساعد على كشف جوانب مختلفة لهذه الظاهرة؛ فهي تركز على توجهات نواب مجلس الأمة والمحاجات التي استخدموها لتدعيم موقفهم من القضية، وهذه المحاجات تكشف جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع الكويتي، وطبيعة المعتقدات التي تبناها ممثلو الهيئة الناخبة من النواب، الذين ينتمي الأكثرية منهم لتكتلات سياسية قائمة في النظام السياسي الكويتي.

كما أن استخدام هذا الأسلوب وتطبيقه على المحاور الأساسية التي ناقشت

قضية المرأة وحقوقها السياسية يبين مضمون هذه المحاورات والمسوّغات والحجج التي استخدمهـا كل فريـق أو عضو لدعم موقفـه، ونأمل من نتائـج هذه الدراسة أن تضيف شيئاً للدراسات التي تناولت هذا الجانب مثل دراسة (Shtock, 1999) التي اهتمت بدراسة خطابات الرئيس جمال عبدالناصر، والرئيس صدام، ومقارنتها بعضها ببعض، راصدة آليات توظيف الرطانة اللغوية في توجهات السلطة، واكتشفت أن الخطاب السياسي للعرب اليوم يتميز بالطول والتكرار، واستخدام المقارنات بالتاريخ الإسلامي، واستخدام الألفاظ الدينية، بالإضافة إلى المصطلحات المقتبسة من التاريخ العربي الإسلامي.

ثانياً – الإطار النظري:

مفهوم المحاجّة: يقصد به قدرة الشخص أو الفريق على إقناع الآخرين بوجهة نظر معينة حتى يغيروا وجهات نظرهم، وإقناعهم في الوقت نفسه بصحة وجهة نظره، وهنا نطلق على هذه العملية المحاجّة المزدوجة. وتعدّ المحاجّة من أهم إستراتيجيات الاستمالة بالمخاطبة؛ فكل شخص له وجهة نظر معينة في قضية ما، يسعى لإقناع الآخرين بها، مستخدماً في ذلك مهارات الاتصال المختلفة للإقناع؛ فهو إما أن يؤكد أو يدحض أو يدعم أو يرفض أو يبرهن. فالمحاجّة نمط خطابي (Discourse) يتمثل في الدفاع عن الآراء في موقف معين أو قضايا محددة، وقد يستخدم الهجوم، أو التشويه لآراء الطرف الآخر إذا كانت مخالفة لآرائه.

يبين (عبدالمنعم شحاتة وطريف فرج، 2002) أنه يمكن التمييز بين ثلاث صور للمحاجّة:

1 – المحاجّة المضادة (Counter arguaing)؛ حيث يتم معارضة حجة الآخر صراحة وبشكل مباشر.

2 – المحاجّة بأسلوب المراجعة الشاملة (Through arguaing)؛ حيث يبدأ المحاور بعرض وجهة نظر الطرف الآخر ويأخذ في تفنيدها، ثم يعرض وجهة نظره الخاصة، وهي وجهة النظر البديلة.

3 – المحاجّة الضمنية (Suppressed arguaing)؛ وتتمثل في معارضة وجهة النظر بشكل ضمني وليس بشكل مباشر، وذلك باستخدام صيغ ظرفية. وتتم المحاجّة بتقديم سلسلة متشابكة من الحجج المفردة، ترتكز على قضية (Issue) معينة، وقد تكون المعارضة ضمنية أو صريحة.

ومن المفاهيم الأخرى القريبة التي يخلط – غالباً – بينها وبين المحاجّة، المحاورة، والمناظرة، والمجادلة، والبرهنة، والاستدلال في هذه العمليات كلها يعتمد على الحوار. والحوار له صورتان:

1 – **المناظرة:** وهي العملية التي يتعاون المتحاوران فيها على إظهار الصواب بغض النظر عن أي من الطرفين يظهر الصواب.

2 – **المجادلة:** وهي العملية التي تظهر فيها الخصومة بين طرفي الاتصال، وخاصة إذا كان أحدهما مكابراً؛ بحيث يعلم فساد كلامه. أما بالنسبة للبرهنة – والمقصود بها لغة الإتيان بالحجة الفاصلة البينة – فالمحاور فيها يسعى لتقديم آرائه من خلال البحث عن الدليل، واستخدامه للدفاع عن موقفه، أو من خلال درايته يسعى لتأكيد موقفه.

وفي نظرية المحاجّة لبرلمان (Perelman, 1989) يرى أن الدليل البرهاني إنما هو مجرد صيغة مبسطة بدهية، وأن هدف نظرية البرهان (Armumantation) هو دراسة تقنيات الخطاب التي تسمح بإثارة تأييد الأشخاص للفروض التي تقدم لهم، أو تعزيز هذا التأييد على تنوع كثافته، كما يرى أن الأقدمين قرنوا الجدل بالبلاغة، إذ يرون أن الفكر الجدلي مواز للفكر التحليلي، لكن الأول يدور حول ما هو محتمل، بدلاً من معالجة الطروحات التي يؤيدها كل شخص، أو يعارضها، بنسب متفاوتة، وهذه المقاربة للبلاغة تهدف عنده قبل كل شيء إلى فن الكلام المقنع للجمهور؛ فهي إذن لها علاقة وثيقة باستخدام لغة التكلم بالخطب التي تلقى في الميادين العامة وأمام الجماهير الغفيرة، ويهدف الخطيب من ذلك إلى الحصول على تأييدهم لطروحاته المقدمة، وهذا هو هدف أية محاجّة برهانية.

ويرى (صلاح فضل، 1992) أن البلاغة بالنسبة للأقدمين هي دراسة التقنيات التي يستعملها الخطباء عامتهم للوصول بأسرع ما يمكن إلى النتائج المستهدفة، وتكوين الآراء دون الاجتهاد في التمحيص الجاد. فإن البحث في البرهان لا يمكن أن يقتصر على ما يناسب هذا الجمهور الجاهل، فيرى أن الخطيب المنطقي لكي يكون مؤثراً لابد أن يتكيف مع الجمهور، ومن ثم يقنعه، وبالطبع ليس بالضرورة أن يقنع هذا الخطاب المفكرين، ولهذا يرى الباحث أن تحليل الحجج البرهانية إنما يكون فلسفياً، وهي ذات طابع عقلي أساساً؛ لأنها توجه إلى قراء يخضعون للإيحاءات والضغوط والمصالح والأهواء، فيتضح أن هذه التقنيات البرهانية تبدو على كل

المستويات، سواء كان الأمر يتعلق بنقاش تحت سقف قبة برلمانية، أم بحوار جدلي في وسط مهني متخصص.

ويرى (حسن وجيه، 1994) من خلال تحليل الملفات الخاصة بالحوار العربي المعاصر، أن أهم أساليب الإقناع عند المحاورين العرب ما أسماه بالقوالب الثقافية؛ أي الإسراع بإلقاء مثل شعبي، أو بيت شعر، أو نص ديني يوحي بخبرة ثقافية، أو مقولة دينية يحظى مضمونها بالإجماع، وذلك لحسم النقاش، كما لاحظ غلبة ما سماه التناحر والانقضاض والتسلط، واستخدام مهاجمة المحاور شخصياً والتركيز على الأشخاص، وليس الموضوعات. إن استخدام أسلوب تحليل مضمون المحاورات والمناقشات التي تناولت منح المرأة حقوقها السياسية لربما يكشف الحجج التي استخدمت من قبل المتحاورين، وذلك إما لتأكيد أحقية المرأة لتلك الحقوق أو العكس.

ثالثاً – مسح الدراسات السابقة:

إن الاهتمام العالمي بتمكين المرأة من تولي المناصب القيادية والمشاركة في المؤسسات البرلمانية والمؤسسات التنفيذية، دفع الباحثين إلى دراسة ظاهرة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة من خلال ضمها للبيئة الناخبة، ودراسة التحديات الاقتصادية والثقافية والتشريعية التي تحد من إسهامها الفعلي في هذا المجال.

فدراسة (يوسف غلوم، 2005) تهتم بدراسة اتجاهات طائفتي السنة والشيعة في المجتمع الكويتي نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، استخدم فيها الباحث منهج المسح الاجتماعي، واختار عينة عشوائية لإجراء مقابلات مع أفرادها في شتاء 1998، وأوضحت النتائج أن الفروقات في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين أثرت بشكل متباين في اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، فالنتائج كشفت أن الأكبر سناً، والأكثر تعليماً، والذين يعيشون داخل العاصمة أو في المناطق المحيطة بها، كانوا أكثر تأييداً لإعطاء المرأة حقوقها السياسية. وقد كانت النساء – بشكل ملحوظ – أكثر دعماً للحقوق السياسية للمرأة من الرجال السنة. وكانت هناك علاقة إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام واللقاءات الاجتماعية والسياسية المختلفة والميل لتأييد حقوق المرأة السياسية. ولكن الدراسة كشفت أيضاً أن المتغير الديني له أثر واضح على اتجاهات

المبحوثين؛ فاتجاهات المستجيبين الذين يميلون في توجهاتهم الدينية إلى المدرسة النجدية كانت رافضة بشدة، وبخاصة السنة من الشباب ذوي الهوية الإسلامية الأصولية. في حين أن الشيعة الأكثر تعلماً، والذين يعيشون في العاصمة أو في المناطق المحيطة بها كانوا مؤيدين بقوة لمنح المرأة حقوقها السياسية. وحتى النساء الشيعة أيدن بشكل واضح حقوق المرأة السياسية، على عكس النساء السنة الأصغر سناً حيث رفضن إعطاء المرأة حقوقها السياسية. وكان هذا مؤشراً على دور الجماعات السياسية الدينية المختلفة، وبخاصة المرتبطة بالمدرسة النجدية للفكر الإسلامي وتأثيرها على توجهاتهم؛ فهذه المدرسة ترى أن عملية المشاركة السياسية عملية غير مقبولة دينياً؛ لأن البرلمان يمثل مؤسسة تشريعية قيادية، وأن المرأة تفتقد الولاية العامة، وأنه لا يوجد في الكتاب والسنة ما يسوغ أي حق في الولاية العامة، والواجب الشرعي أن تكون القوامة للرجال دون النساء، ولا يجوز إقحام المرأة في المعركة السياسية، وأن لا حق سياسياً للمرأة ولا يجب عليها دخول البرلمان.

ودراسة (حمد العجمي، 1999) تناولت التباين بين اتجاهات الذكور والنساء نحو المشاركة السياسية والقضايا المتصلة بها، وقد أجرى الدراسة على عينة من طلاب جامعة الكويت، وكشفت أن الإناث يرين أن لديهن رغبة في دخول المرأة البرلمان، ومشاركتها السياسية يجب ألا تتوقف عند ممارسة حق التصويت فقط بل تمتد نحو الترشح للكرسي البرلماني، وأن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، وأن مشاركتها ستكون لها آثار إيجابية على المجتمع. في حين وجد أن الذكور لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة إلى البرلمان، كما يرون أن طبيعتها لا تتوافق مع ممارسة العمل السياسي.

وفي دراسة (عبدالله الشايجي، 1999) التي يهدف منها إلى تحليل البيئة السياسية التي سبقت ورافقت الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن في الكويت، تبين فيها أهمية عملية الانتخابات البرلمانية بوصفها مساراً لتعزيز الديمقراطية الكويتية وصمام أمان للنظام السياسي، وقدرته العملية على احتواء التكتلات السياسية بمختلف

أطيافها الفكرية؛ مما يساعد على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ولو جزئياً. ويؤكد أن التجربة البرلمانية الكويتية مازالت تواجهها الكثير من التحديات والعراقيل حتى تتطور وتنمو، وأهم هذه التحديات مدى اقتناع الأنظمة السياسية وإيمانها بأهمية الديمقراطية، وإيجاد البيئة الملائمة لدعم العمل البرلماني وتطويره عبر إنشاء أحزاب سياسية، وتدعيم المجتمع المدني وتوسيع القاعدة الانتخابية.

في دراسة قام بها (بندر الظفيري، 1995) ضمت 2456 طالباً وطالبة؛ شكل الذكور 768 من العينة والإناث 1688، بالإضافة لمشاركة 349 عضو هيئة تدريس من مختلف الكليات في جامعة الكويت، وتناولت توجهاتهم نحو مشاركة المرأة السياسية، وأكدت العينة أن الإناث – بشكل عام – أكثر تحمساً من الذكور لمشاركة المرأة سياسياً وبخاصة في ممارسات حق التصويت، وكشفت النتائج أن الاتجاهات كانت متباينة نوعاً ما بالنسبة لتوجهاتهم نحو نجاح المرأة في المراكز القيادية؛ فقد ذكر 21,1% من العينة أنها نجحت بشكل قوي، و45,9% يرون أنها نجحت لحد ما، و20,2% يرون أن نجاحها ضعيف، في حين يرى 11,9% فقط أنها لم تنجح، وكان هناك 9% من المحايدين أشاروا إلى أنهم لا يعرفون. أما بالنسبة لتوجهاتهم نحو عملها في المجال السياسي، فوجد أن هناك ما يقرب من 44% يؤيدون عمل المرأة في المجال السياسي، كما يرى تقريباً 64% منهم أن العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة سياسياً. وكشفت البيانات أن نحو 49% لا يؤيدون حق المرأة في الترشح للمجالس التشريعية.

وتناولت (دراسة محمد العجمي، 2000) اهتمامات طلاب جامعة الكويت بالمشاركة السياسية للمرأة الكويتية والكشف عن المعوقات أمام هذه المشاركة، وقد طبقت استبانة على عينة من طلاب جامعة الكويت، تكونت من 100 مفردة: 51 طالباً، 49 طالبة، يمثلون مختلف الكليات، وكشفت البيانات أن الذكور – وبنسبة 25% من العينة – يرون أن المشاركة السياسية للمرأة غير ضرورية، في حين يرى 7% من الإناث العكس. وهذه النسبة تشكل ثلث العينة من الطلبة والطالبات المبحوثين، كما يرى الذكور أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية لها آثارها السلبية، وكانت

نسبتهم 60% من العينة، أما الإناث ونسبتهن 22%، فيرين أنه مطلب أساسي لهن، وكشفت البيانات أن المتزوجين من المبحوثين، ونسبتهم 22%، يرون أن للمشاركة السياسية للمرأة آثاراً سلبية على المجتمع، في حين عبر الغير متزوجون عن تأييدهم مشاركة المرأة في عمليتي التصويت والترشح وتقلدها المناصب القيادية.

كما كشفت الدراسة أن الإقامة الحضرية لها تأثير إيجابي في الميل نحو تأييد دخول المرأة الكويتية إلى البرلمان. وكان مؤشر الفئات ذات الدخول الاقتصادية الأعلى إيجابياً نحو الميل إلى دعم مشاركة المرأة سياسياً، وبخاصة نحو التصويت.

وقد أكدت الدراسة التي قام بها (أحمد البغدادي، وفلاح المديرس، 1993) أن 48% من المبحوثين من الطلبة يوافقون على حق المرأة السياسي، في حين 52% لا يوافقون، كما أن 35% من المبحوثين يوافقون على حق المرأة في الترشح للمناصب السياسية، ويرى الباحثان أن هذه الاتجاهات الضعيفة تفسّر من خلال وجود جمعيات فئوية واتحادات عمالية وجماعات دينية وجمعيات غير داعمة لنشر فكر مغاير لهذا التوجه.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن دراسة (أحمد جمال ظاهر، 1988) التي اهتمت بدراسة توجهات المرأة في دول الخليج العربي، قد كشفت أن نحو 57% من النساء لا يوافقن على مشاركة المرأة، كما يرفضن قيام الأحزاب السياسية، بل يؤيدن حكم الأقلية، وكان رأي الباحث أن هذه التوجهات هي نتاج للثقافة القبلية التقليدية التي تكرس الأدوار التقليدية للمرأة، والأنماط والصور المتعارف عليها في الثقافة الذكورية؛ مما أفرز اتجاهات سلبية لدى المرأة نحو ذاتها، وعدم ثقتها بقدراتها واستقلالها وأهليتها، أما بالنسبة لاقتناع المبحوثات بالمشاركة السياسية فنجد أن نسبة 76% يرين ضرورة منح المرأة حق التصويت، وإن كان العامل الديني جوهرياً في ثقافة المجتمع فإن 58% من المبحوثات لا يرين أن الدين الإسلامي يتعارض مع مشاركة المرأة سياسياً، مقابل نحو 24% يرين عكس ذلك. وكشفت الدراسة أن المبحوثات أكثر ميلاً لمنح المرأة حق التصويت على الترشح. في حين رأى ثلثا العينة أن المشاركة السياسية للمرأة ضرورة للديمقراطية، وتعزز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وقدم (خالد أحمد الشلال، 2005) دراسة على عينة من النساء، حجمها (407)

مفردات من ذوات الأعمار عشرين عاماً فأكثر، وروعي في اختيارهن التنوع من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل، ومثلت العينة المحافظات الست في الكويت، وذلك لاستطلاع استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي، ومدى اقتناعها، واهتمامها بالنشاط السياسي وخاصة حول موقف الحكومة في المرسوم الأميري القاضي بمنح المرأة حقوقها السياسية، وموقف مجلس الأمة من المرسوم الأميري نفسه، وموقف كل من جمعيات النفع العام، وموقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي، وكشفت النتائج أن النساء الكويتيات ليس لديهن معرفة صحيحة بالموضوعات المبينة، وأن ما يزيد على نصف العينة – نحو 52% – لم يعرفن موقف الحكومة من المرسوم الأميري المتعلق بمنح المرأة حقوقها السياسية، كما أن (70%) منهن لا يعرفن موقف الدستور من الحقوق الانتخابية للمرأة، وأن نسبة عدم المعرفة بقانون الانتخاب بلغت 41% من المبحوثات، في حين كان 70% يعرفن موقف مجلس الأمة، ويرجع ذلك – كما فسر الباحث – إلى كثرة تصعيد موقف المجلس، ونشره في وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد العربي، قام (حسين الخزاعي، 2006) بدراسة تهدف إلى معرفة التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان، فوجد أن أبرز هذه التحديات يكمن في التنافس، والتعصب العشائري، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطن الأردني، وعدم إقبال المرأة على المشاركة السياسية في هذه الأحزاب، وكثرة عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات، وعدم وجود الخبرة عند المرأة الأردنية في إدارة الحملات الانتخابية.

وتوصلت (بارعة النقشبندي، 2006) في دراستها الميدانية، التي شملت 160 طالبة أردنية، إلى أن المناخ السياسي في الأردن لا يدفع الطالبات نحو الميل إلى المشاركة السياسية، بالإضافة إلى ضعف مشاركتهن في الانتخابات الطلابية في الجامعة، وضعف الوعي السياسي لديهن.

بالطبع هذه نبذة بسيطة عن الدراسات التي أجريت في المجال نفسه على مستوى كل من النطاقين: العربي والخليجي؛ مما يؤكد أهمية متابعة هذه الظاهرة السياسية، وإثراء المكتبة العلمية بدراسات تعمق فهمها، وتسهل للمهتمين بالشؤون السياسية وصناع القرار السياسي معرفة التغيرات الثقافية التي من شأنها التأثير على السلوك البشري وتفاعله مع النظام السياسي بشكل عام، ومؤسساته

التشريعية والتنفيذية بشكل خاص. ويمكننا استخلاص أهم نتائج الدراسات السابقة وإيجازها في الآتي:

1 - إن الانتماء المذهبي للأفراد والجماعات يؤثر بشكل واضح على التوجه نحو القضايا السياسية؛ فالذين ينتمون للمذهب الشيعي في المجتمع الكويتي كانوا أكثر ميلاً لدعم مشاركة المرأة الكويتية من المنتمين للمدرسة النجدية.

2 - إن الطالبات الجامعيات أكثر قبولاً لدعم دخول المرأة البرلمان من الطلاب؛ فالذكور لا يرون ضرورة لدخول المرأة الحياة السياسية، ويرون أن هذا المجال لا يتوافق مع طبيعتها البيولوجية.

3 - إن الإقامة الحضرية لها تأثير إيجابي على ميل الأفراد نحو دخول المرأة البرلمان الكويتي.

4 - إن منظمات المجتمع المدني المختلفة - سواء أكانت خيرية أم دينية أم عمالية - ما زالت غير داعمة لنشر قيم وأفكار مغايرة لما هو موجود في الثقافة العامة للمجتمع.

5 - إن المرأة الخليجية والكويتية مازالت - بشكل عام - تعاني اتجاهات سلبية نحو ذاتها؛ مما يقلل شعورها بالاقتدار السياسي، وهذا يؤثر في دعمها للنساء الساعيات للعمل في مؤسسات الدولة السياسية، إن كانت تشريعية أو تنفيذية أو حتى قضائية.

رابعاً - هدف الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتحليل مضمون المناقشات الواردة في عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية من خلال تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي.

وسيحلل مضمون المناقشات وفق المحاور الآتية:

1 - الكشف عن أثر الانتماء السياسي على موقف النواب من قضية منح المرأة حقوقها السياسية.

2 - الكشف عن أثر المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي، ودرجة التحضر، على موقف أعضاء مجلس الأمة من حق المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

3 – الكشف عن أبرز الأفكار الرئيسة التي شكلت مضمون مكونات المحاجّة التي طرحها نواب مجلس الأمة من المؤيدين والمعارضين، تجاه قضية منح المرأة حقوقها السياسية.

4 – الكشف عن مضمون مكونات الاستشهادات التي استخدمت من قبل المؤيدين والمعارضين، لدعم موقفهم من القضية.

خامساً – منهجية الدراسة:

1 – عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي. ويقصد بمضبطة مجلس الأمة الأوراق الرسمية التي يدون بها تفصيلاً جميع إجراءات الجلسة، وما عرض فيها من موضوعات، وما دار من مناقشات، وما صدر من قرارات.

وهذه الدراسة اعتمدت – بشكل رئيس – على تحليل مضمون عينة من مضابط مجلس الأمة التي نوقشت فيها قضية تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب، وذلك لمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية. وكما ذكرنا آنفاً فإن الاقتراحات من قبل الأعضاء لمجلس الأمة امتدت من 1971 حتى 2005، إلا أن الأغلبية العظمى منها توقفت إجرائياً في اللجنة المختصة (لجنة الداخلية والدفاع)، ولم تناقش من قبل النواب إلا في جلسات معدودة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) – عينة مضابط مجلس الأمة التي نوقش فيها مشروع تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي

السنة	الفصل التشريعي	دورة الانعقاد	رقم الجلسة	رقم المضبطة	عدد الصفحات الكلية للمضبطة	عدد الصفحات المخصصة لمناقشة القضية
1982	الخامس	العادي/ الثاني	425/أ	مضبطة (9)	358	(71)
1999	التاسع	العادي/ الثاني	662	مضبطة (5)	352	(46)
1999	التاسع	العادي/الثاني	964	مضبطة (7)	492	(14)
2005	العاشر	العادي/ الثالث	1127/أ	مضبطة (21)	621	(164)

2 – أدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل المضمون وسيلة لجمع البيانات، وقد طبق على المادة المكتوبة في مضابط مجلس الأمة، المتضمنة للمناقشات التي طرحت حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية وتعديل المادة (1) من قانون الانتخاب.

والمقصود بتحليل المضمون وصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفاً موضوعياً منظماً وكمياً. فعرف في الموسوعة السياسية بأنه: أسلوب يستخدم في جمع البيانات، ويقصد به التقدير والتفسير المنظم لمحتوى وسائل الاتصال وهيكلها، وقد استخدمت الصفحة وحدة مناسبة لتحليل مضابط مجلس الأمة، فتحرير المضبطة شكل الفقرات، كما أن الكلمة والجملة لا تفيد كثيراً في تقديم صورة كافية للأفكار الرئيسة والفرعية التي طرحها النواب في أثناء المناقشة حججاً استندوا إليها لتوضيح موقفهم من قضية تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي، ولتسهيل التحليل وضعت بعض المؤشرات مثل:

أ – المؤشرات الكمية:

1 – عدد من شارك في مناقشة قضية تعديل قانون الانتخاب.

2 – الفصل التشريعي.

3 – الانتماء الحضري/ القبلي لأعضاء مجلس الأمة المشاركين في المناقشة.

4 – الانتماء السياسي للأعضاء المشاركين.

5 – الموقف من القضية: مؤيدون – معارضون – ممتنعون.

6 – المساحة المخصصة من الصفحات لكل من المشاركين من مؤيدين ومعارضين.

ب – المؤشرات الكيفية:

1 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المؤيدين وحججهم.

2 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المعارضين وحججهم.

3 – الاستشهادات والاستدلالات المستخدمة في المحاجّة :

- الاستدلال بالمواد الدستورية.
- الاستشهاد بالأحاديث الشريفة، والسيرة النبوية.
- الاستشهاد بالقصص القرآني.
- البرهنة بالأرقام والإحصاءات.
- البرهنة بالمقارنة.

سادساً - عرض النتائج ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى كشف توجهات نواب مجلس الأمة الكويتي حول تعديل المادة (1) في قانون الانتخاب الكويتي، وقد استخدم أسلوب تحليل المضمون ليطبق على عينة من مضابط مجلس الأمة؛ وذلك للكشف عن تأثير المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي لنائب مجلس الأمة، ودرجة تحضره، وانتمائه السياسي على موقفه من منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشح. بالإضافة إلى كشف الحجج التي احتوت مجموعة من الأفكار الرئيسة والفرعية وغيرها من الاستشهادات لتدعيم موقفه السياسي، فأظهر التحليل بعضاً من النتائج وكانت على النحو الآتي:

أ - المستوى التعليمي:

تبين من التحليل أن عدد من شارك من أعضاء مجلس الأمة في مناقشة موضوع منح المرأة حقوقها السياسية هو 56 عضواً. ومما هو مبين في الجدول (2) فإن المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الأمة يتركز في المستوى الجامعي، حيث كان عددهم 28 عضواً، ونسبتهم 50%، بالإضافة إلى أن العينة شملت 10 أعضاء - ونسبتهم تقريباً 18% من العينة - من الحاصلين على التعليم فوق الجامعي مثل الدكتوراه أو الماجستير. أما البقية من الأعضاء فكان 6 منهم حاصلين على شهادات المعاهد التخصصية، و4 الثانوية، و2 الشهادة المتوسطة، كما كان في العينة 4 أعضاء من فئة من يقرأ ويكتب. وتجدر الإشارة إلى أن جنس أعضاء مجلس الأمة من الذكور، حيث لم تشارك الإناث بعد في المؤسسة التشريعية إبان إجراء البحث.

جدول (٢) – الخصائص العامة لأعضاء مجلس الأمة المشكلين لعينة الدراسة

	العدد	النسبة
المستوى التعليمي:		
– يقرأ ويكتب	4	7,1
– المتوسطة	2	3,6
– الثانوية	4	7,1
– المعاهد التخصصية	6	10,7
– الجامعية	28	50,0
– ما فوق الجامعية (دكتوراه / ماجستير)	10	17,9
– غير محدد	2	3,6
الانتماء لأصول قبلية/ أو أصول حضرية:		
– الانتماء لأصول قبلية	33	58,9
– الانتماء لأصول حضرية	23	41,1
الانتماء السياسي:		
– الجمعية الثقافية الاجتماعية	5	8,9
– التجمع الإسلامي (جماعة السلف)	5	8,9
– الحركة الدستورية الإسلامية	4	7,1
– التجمع الدستوري (تجار + كتلة وطنية)	8	14,1
– المنبر الديمقراطي	7	7,1
– مستقل	28	50,0
– أخرى	2	3,6
الموقف من القضية:		
– موافق على التصويت والترشح	18	32,1
– موافق على التصويت فقط	3	5,4
– معارض	33	58,9
– ممتنع	2	3,6

ب - الانتماء القبلي / الحضري:

ويكشف التحليل أن عدد من شارك من أعضاء مجلس الأمة في المناقشة كان 56 عضواً، وتبين أن عدد المشاركين من الأصول القبلية 33 عضواً، نسبتهم تقريباً 59% من العينة، وشارك من الأعضاء ذوي الأصول الحضرية 23 عضواً، ونسبتهم تقريباً 41%.

ج - الانتماء السياسي:

وكشف التحليل أن الأعضاء المشاركين في مناقشة قانون الانتخابات والمادة (1) بشأن منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشح في الانتخابات العامة، كانوا منتمين إلى تكتلات سياسية موجودة في الساحة السياسية الكويتية، مثل الجمعية الثقافية الاجتماعية، وتمثل النواب من الاتجاهات الشيعية، وكان عدد من شارك منهم في المناقشة 5 أعضاء بنسبة 9% تقريباً.

والتجمع الإسلامي (جماعة السلف)، التي يمثلها جمعية التراث الإسلامي، وشارك منها 5 أعضاء، ونسبتهم نحو 9%. وكان للحركة الدستورية الإسلامية التي تمثل الإخوان المسلمين - والمتمثلة في جمعية الإصلاح الاجتماعي - 4 أعضاء مشاركين في المناقشة، ونسبتهم نحو 7%، وكان هناك 8 أعضاء ممثلين للتجمع الدستوري، وهم يمثلون الصفوة التجارية، وكانت نسبتهم نحو 7%. أما أكبر نسبة من الأعضاء الذين شاركوا في المناقشة فينتمون لفئة المستقلين، وعددهم 28 عضواً، ونسبتهم 50%. ومن الجدير بالذكر أن أغلبية المستقلين قد لا يكون لهم انتماءات واضحة للتكتلات السياسية الموجودة في الساحة الكويتية، ولكن يتضح أن أغلبهم كانوا مثل المندوبين في التعبير عن رؤية الغالبية من ناخبيهم، ويتضح كذلك أن 23 عضواً من هؤلاء المستقلين كانوا من ذوي الأصول القبلية، في حين كان البقية من أصول حضرية، ولم يتضح التزامهم أياً من التكتلات السياسية.[1]

---

(1) للمزيد من المعلومات عن تحديد الدوائر الانتخابية يمكن الرجوع إلى دراسة:
جاسم محمد كرم، وجاسم محمد العلي (1999)، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية الانتخابات. **رسائل جغرافية**، الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 224، يناير 1999.

د – الموقف من القضية:

تبين من تحليل مضابط مجلس الأمة المشار إليها في جدول (1)، والتي اختصت في محاورات أعضاء مجلس الأمة ومناقشاتهم في قضية منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، أن 18 عضواً – ونسبتهم نحو 32% – يوافقون على منح المرأة حق الترشح والتصويت، وكان هناك ثلاثة أعضاء فقط يوافقون على مشاركة المرأة من خلال عملية التصويت فقط، وكشف التحليل عن أن عدد المعارضين لمشاركة المرأة في الحياة النيابية 33 عضواً وهم يمثلون نسبة 59%، بالإضافة إلى وجود عضوين امتنعا عن التصويت البتة.

وعند متابعة موقف النواب المشاركين في مناقشة القضية والفصول التشريعية التي نوقشت فيها تبين أنه في الفصل التشريعي الخامس عام 1982 شارك في مناقشة مشروع منح المرأة حقها السياسي 22 عضواً من أعضاء مجلس الأمة، وأن 15 عضواً كانوا موافقين على منح المرأة حقي التصويت والترشح، في حين كان عدد المعارضين 9 أعضاء، كما تبين أن هناك عضوين يؤيدان حق المرأة في التصويت فقط من دون الترشح. بالإضافة إلى امتناع أحد الأعضاء عن التصويت.

في الفصل التشريعي التاسع عام 1999، شارك 20 عضواً من أعضاء مجلس الأمة في مناقشة المشروع، وكان من المؤيدين 7 أعضاء فقط، في حين كان عدد المعارضين 12 عضواً، وامتنع عن التصويت عضو واحد فقط.

في الفصل التشريعي العاشر عام 2005، شارك في المناقشة خمسة فقط من مؤيدي منح المرأة كامل حقوقها السياسية من خلال عمليتي التصويت والترشح، وتسعة أعضاء معارضين. ونلاحظ عند مقارنة التوجه العام للأعضاء المعارضين بين الفصول التشريعية المختلفة أن بعض الأعضاء في الفصول التشريعية إبان الثمانينيات، قد وافق على منح المرأة حق التصويت دون الترشح، ولكن في الفصول التشريعية التالية – وخاصة في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000 – انحسر هذا التوجه، فبرزت الرؤية واضحة في قبول منح المرأة حقوقها السياسية كاملة من خلال عمليتي التصويت والترشح، أو عدم الموافقة البتة على العمليتين. وقد يكون هذا نتاج طرح القضية في وسائل الإعلام بوصفها قضية سياسية عامة، وكانت هناك مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية ألقت الضوء على هذه القضية، وكثرت الكتابات المتخصصة من ذوي التيارات المحافظة والليبرالية، كما طرح الأئمة

والمشايخ وجهات نظرهم حول القضية؛ مما ساعد في بلورة الرؤية، وكان لرغبة سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح أثر إيجابي كبير على القضية.

3 – المساحة المخصصة من الصفحات لكل من المؤيدين والمعارضين:

وحدة التحليل التي استخدمت هي الصفحة، لكونها تتوافق مع طريقة تحرير مضبطة مجلس الأمة، ولضبط المساحة المخصصة لكل من المشاركين في المناقشة من النواب، وقد تم رصد عدد الصفحات والمساحة التي غطتها المادة المحللة. ومن خلال قياس مساحة الصفحة الواحدة بالسنتيمتر تبين أن حجمها (126 سم)، وتبين من التحليل أن المناقشات الخاصة بالنواب المعارضين غطت ما يقارب (13370 سم)؛ أي ما يعادل 106,11 من الصفحات، في حين غطت المساحة المخصصة للنواب المؤيدين (8850 سم)، وعادلت ما يقارب 70 صفحة تقريباً. وتبين من التحليل أن الاختلاف بين النواب واضح؛ فمنهم من كان مسترسلاً في محاجته وطرحه وتقديم وجهات نظره وتدعيم موقفه، حيث تبين أن هناك (4) من النواب امتدت مناقشتهم على (5 – 6) صفحات، وكانت نسبتهم تقريباً 7%، ثم جاء من طرحوا محاجتهم في (4 – 5) صفحات، ونسبتهم 10%، في حين كان هناك (24) من الأعضاء ناقشوا القضية في صفحتين فقط، بالإضافة إلى (17) عضواً كان طرحهم مقتضباً؛ فلم يزد على صفحة واحدة أو أقل، ونسبتهم نحو 30%.

4 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المعارضين وحججهم:

كشف التحليل بروز عدة أفكار رئيسة وفرعية استند إليها المعارضون، على النحو المبين في جدول (3)، ومن أبرز الأفكار الرئيسة أن الفقه الإسلامي لا يؤكد حق المرأة في ممارسة أدوار سياسية، ودلل البعض على ذلك بأن الفقه الإسلامي لم يؤكد وجوب مساواة المرأة بالرجل في حقوقها السياسية، وتكررت هذه الفكرة خمس مرات، كما ذكر المعارضون فكرة فرعية أخرى، وهي أنه لا يجوز الولاية العامة للمرأة؛ لأنها تعد مخالفة للشرع، وقد تكررت ثماني مرات، وتحجج أحد الأعضاء بأن الاختلاط في المقار الانتخابية أمر غير شرعي. أما بالنسبة للفكرة الرئيسة الثانية، التي تحجج بها المعارضون فهي أن المجتمع الكويتي مجتمع محافظ، ولابد من المحافظة على الأدوار التقليدية للمرأة من حيث كونها أماً وربة منزل، وقدموا كثيراً من الأفكار الفرعية منها أن مشاركتها سياسياً تتعارض مع

العادات والتقاليد للمجتمع الكويتي؛ لأنه مجتمع محافظ، وأن المرأة في المجتمع القبلي تابعة للزوج في تصويتها، وتحججوا بأن الرأي العام الكويتي ضد منح المرأة حقوقها السياسية، وأنه من أجل صون المرأة لابد من عدم زجها في المعترك السياسي، والبعض الآخر تحجج بأن المرأة تحتاج إلى محرم في سفرها، فكيف يحق لها المشاركة في الحياة السياسية؟ أو أنهم يرفضون التشبه بالغرب، ويرفضون الضغوط الخارجية الساعية لدعم حقوق المرأة السياسية. وقد استخدم المعارضون لحق المرأة السياسي بعض الآيات القرآنية لتدعيم موقفهم الرافض، على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (3) – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مكونات المحاجّة عند المعارضين من النواب لحقوق المرأة السياسية

الفكرة الرئيسة	الأفكار الفرعية	التكرار (ك)
الفقه الإسلامي لا يؤكد حق المرأة في ممارسة أدوار سياسية	– الفقه الإسلامي لم يؤكد وجوب مساواة المرأة بالرجل في حقوقها السياسية.	(5)
	– لا يجوز الولاية العامة للمرأة؛ لأنها مخالفة للشرع.	(8)
	– الاختلاط في المقار الانتخابية أمر غير شرعي.	(1)
المجتمع الكويتي محافظ؛ فلابد من المحافظة على أدوار وسلوكيات محافظة حتى لا تعدم الأدوار التقليدية للمرأة	– مشاركة المرأة السياسية تتعارض مع العادات والتقاليد للمجتمع الكويتي كونه مجتمعاً محافظاً.	(3)
	– المرأة في المجتمع القبلي تابعة للزوج في تصويتها.	(1)
	– مشاركة المرأة سيهدم البيت الكويتي. وستزداد الخلافات الزوجية وغيرها من مشكلات زيادة الانحرافات الأخلاقية في المجتمع الكويتي.	(2)
	– المرأة الكويتية لا ترغب في المشاركة السياسية، والدليل عدم إقبال المرأة الكويتية على انتخابات الجمعيات التعاونية.	(3)
	– الرأي العام الكويتي ضد منح المرأة حقوقها السياسية.	(7)
	– الأفضل صون المرأة وعدم زجها في المعترك السياسي.	(7)
	– المرأة تحتاج إلى محرم في سفرها، فكيف يحق لها المشاركة في الحياة السياسية؟	(1)
	– نرفض الضغوط الخارجية الساعية لدعم الحقوق السياسية للمرأة.	(1)
	– نرفض التشبه بالغرب.	(2)

الآيات القرآنية التي استخدمها المعارضون
للحقوق السياسية للمرأة الكويتية

سورة الأحزاب	
الآية (33)	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.
الآية (34)	﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾.
الآية (59)	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.
سورة البقرة	
الآية (228)	﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.

5 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوّغات المؤيدين وحججهم:

وكشف التحليل كذلك عن مجموعة من الأفكار الرئيسة والفرعية التي قدمها النواب المؤيدون لحقوق المرأة السياسية، وخاصة تلك التي قدموها ليحاجوا بها الطرف المعارض؛ فنجدهم استخدموا الردّ على الطرف المعارض بأفكار مثل أن الشريعة الإسلامية لا يوجد بها نص قاطع يحرم ممارسة المرأة لأدوارها السياسية، وقدموا الأفكار الفرعية المساندة، مثل توضيح مبدأ المساواة في المسؤوليات والواجبات والحقوق، كما هو مبين في الشريعة الإسلامية، وبيّن بعضهم المعنى الأساسي للآيات القرآنية الخاصة بالقوامة والميراث، وتوضيح معناها الحقيقي، واستحباب الإسلام أن تقوم المرأة بأنشطتها في التربية، وأدوار المنزل، ولكن إن دعت الضرورة مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي، إذن، أمر ضروري. كما بين بعضهم أن منح الحقوق السياسية للمرأة ليس بفكرة مستوردة من الخارج، كما هو مبين في الجدول (4)، بالإضافة إلى أن المؤيدين طرحوا أفكاراً رئيسة أخرى، خاصة عندما وقفوا في محاجتهم عند الدستور الكويتي، وتوضيح تعارض قانون الانتخاب مع مواده الدستورية، التي تؤكد عدم التمييز بين الجنسين، والمساواة في فرص العمل والمسؤوليات، وأنه لا يمكن أخذ الحقوق من المرأة.

واتجه بعض المؤيدين إلى دعم حقوق المرأة – من قبل سبعة من الأعضاء – على أنه مطلب إنساني وعالمي، ووجد خمسة منهم أن المشاركة السياسية ترفع الوعي السياسي للمرأة، واتجه ثمانية من النواب المؤيدين إلى اعتبار عدم مشاركة المرأة يسبب للبرلمان الكويتي حرجاً دولياً، ويتناقض مع التوجه الديمقراطي للنظام السياسي الكويتي.

ومن الأفكار الرئيسة التي طرحها المؤيدون تلك الأفكار التي ارتكزت على إبراز دور المرأة الكويتية في مجالات عدة: اجتماعية واقتصادية، فكان هناك من النواب من كرر (16) مرة دور المرأة في الميادين العلمية والاجتماعية، و(9) من الأعضاء أشادوا بقدرة المرأة على تحمل المسؤوليات، و(5) من الأعضاء يرون أن منح المرأة حقوقها السياسية يدعم الرسالة التنموية ويكملها، على النحو المبين في جدول (4).

ويتكشف من تحليل مضمون المناقشات التي دارت بين الطرفين المعارض والمؤيد من نواب مجلس الأمة حول منح المرأة حقوقها السياسية، أن النواب المؤيدين سعوا إلى التدليل على حججهم وموقفهم ضد المعارضين باستخدام الآيات القرآنية على النحو المبين في جدول (5). ومن الجدول يتبين أنهم اختاروا الآيات القرآنية من سور قرآنية عدة؛ وذلك للتدليل على تكريم الدين الإسلامي للإنسان، ورفض تلك النظرة والمعاملة الدونية للأنثى التي كانت سائدة في الجاهلية، وتعزيز موقفهم بأن الرجال والنساء مسؤولون أمام الله على السواء، وأن المودة هي مرتكز الاتصال بين الزوج وزوجته في الشريعة الإسلامية، بل أكدوا أن المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، والإسلام ألزمهم ممارسة العبادات نفسها من صلاة، وزكاة، وحج، وغيرها.

جدول (4) – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مكونات المحاجّة عند المؤيدين من النواب لحقوق المرأة السياسية

الفكرة الرئيسة	الأفكار الفرعية	التكرار (ك)
لا يوجد نص قاطع في الشريعة الإسلامية يحرم ممارسة المرأة لأدوارها السياسية مثل الترشح والتصويت	– المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات في تحمل المسؤوليات في الشريعة الإسلامية.	(21)
	– استحباب الإسلام أن تقوم المرأة بأنشطتها في التربية وإدارة المنزل، ولكن إن دعت الضرورة لمشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي، إذن، أمر ضروري.	(1)
	– إن الإسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة ينعم الرجل بشم رائحتها، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر له رأي.	(1)
	– تبيين الأساس في آيات القوامة والميراث، وعدم استخدامها ضد المرأة، وتوضيح معناها الحقيقي.	(3)
	– مكانة المرأة في الثقافة الإسلامية أفضل من تلك الموجودة في الثقافة المسيحية، أو الشرائع الأخرى.	(4)
قانون الانتخاب يتعارض مع مواد دستورية في الدستور الكويتي	– قانون الانتخابات يتعارض مع مواد دستورية عدة بالدستور الكويتي.	(6)
	– الدستور يؤكد مساواة الرجل بالمرأة.	(5)
دعم حقوق المرأة السياسية	– للمرأة حق الترشح والانتخاب معاً.	(6)
	– لا يمكن أخذ الحقوق من المرأة.	(3)
	– واجب علينا احترام المرأة.	(3)
	– الحقوق السياسية للمرأة ليست فكرة مستوردة من الخارج.	(1)
	– حق المرأة السياسي حق إنساني ومطلب عالمي.	(7)
	– المشاركة السياسية ترفع الوعي السياسي للمرأة.	(5)
	– عدم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية يسبب للبرلمان الكويتي حرجاً دولياً، وهذا توجه يعزز الديمقراطية.	(8)
برزت المرأة الكويتية في مجالات اجتماعية واقتصادية وغيرها	– للمرأة دور كبير في شتى الميادين الاجتماعية والعلمية، وهو دور بارز وملموس.	(17)
	– هناك الكثيرات من النساء أفضل من الرجال في تحمل المسؤولية.	(9)
أخرى	– الاختلاف بين المرأة والرجل هو اختلاف بيولوجي وفسيولوجي.	(1)
	– يوم منح المرأة حقوقها يوم مشهود.	(3)
	– منح المرأة حقوقها السياسية تكملة لرسالة التنمية.	(5)

واتجه بعض النواب للرد على المعارضين بالتدليل والتأكيد أنه لا يوجد في القرآن الكريم ما يحرم على المرأة حقوقها السياسية كما في البنود المذكورة في الجدول من (14 – 22)، حيث احتوت آيات هدفت إلى دحض الطرف الآخر عندما ادعى بعض المعارضين من النواب أن الدين الإسلامي يحرم مشاركة المرأة سياسياً.

جدول (5) – الآيات القرآنية التي استخدمها المؤيدون للحقوق السياسية للمرأة

1	سورة النحل الآية (59 – 58) مرتين	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.
2	سورة التكوير الآية (9 – 8) مرتين	﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾
3	سورة النساء الآية (1) مرتين	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
4	سورة الروم الآية (21) مرتين	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾
5	سورة التوبة الآية (71)	﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾
6	سورة النساء الآية (124)	﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾
7	سورة آل عمران الآية (195)	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۖ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾
8	سورة الفرقان الآية (30)	﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾
9	سورة الأنعام الآية (38)	﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ۝٣٨﴾

تابع/ جدول (5) – الآيات القرآنية التي استخدمها المؤيدون للحقوق السياسية للمرأة

10	سورة الأعراف الآية (33 – 32)	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٣٢) قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٣)﴾
11	سورة القيامة الآية (19 – 16)	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾
12	سورة طه الآية (114)	﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا (١١٤)﴾
13	سورة الأحزاب الآية (36) مرتين	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا (٣٦)﴾
14	سورة النساء الآية (122) مرتين	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا (١٢٢)﴾
15	سورة البقرة الآية (79)	﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ (٧٩)﴾
16	سورة الأنعام الآية (119)	﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ (١١٩)﴾
17	سورة البقرة الآية (216)	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
118	سورة الإسراء الآية (9)	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾
119	سورة القمر الآية (17)	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾
20	سورة محمد الآية (24)	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾

6 - الاستشهاد بأقوال الرسول، صلى الله عليه وسلم:

أما بالنسبة للاستشهاد بأقوال الرسول - صلى الله عليه وسلم -، فاستخدمت من قبل الطرفين: المؤيدين والمعارضين، على النحو المبين في جدول (6)، فاستخدمت أقوال الرسول من المؤيدين بما يخص تكريم مكانة النساء والأمهات فذكروا «الجنة تحت أقدام الأمهات»، و«إنما النساء شقائق الرجال»، و«لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات الغاليات»، و«من بركة المرأة ابتكارها بالأنثى؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ الشورى الآية (49)» في حين كانت استشهادات المعارضين مختلفة، فاستخدموا الأقوال الآتية: «ليس للمرأة نكاح إلا بولي» ولذلك تبيان قوامة الولي عليها، وأنه «أيما امرأة خرجت من دار زوجها من غير إذنه لعنتها الملائكة حتى ترجع».

جدول (6) - الاستشهاد بأقوال الرسول أو أحاديثه من قبل المؤيدين والمعارضين

الموقف من القضية	عدد التكرار	الاستشهاد بأقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم)
مؤيد	1	«الجنة تحت أقدام الأمهات».
مؤيد	1	«إنما النساء شقائق الرجال».
مؤيد	1	«من بركة المرأة ابتكارها بالأنثى؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾» رواه مودودي وابن عساكر. والآية 49 من سورة الشورى.
معارض	1	« ليس للمرأة نكاح إلا بولي».
معارض	1	« وجمهور الفقهاء يرون أن ليس للمرأة أن تزوج نفسها».
معارض	1	«قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: أيما امرأة خرجت من دار زوجها من غير إذنه لعنتها الملائكة حتى ترجع».
معارض	1	« ما اجتمعت امرأة ورجل إلا وكان الشيطان ثالثهما».

7 - الاستشهاد بالقصص القرآني:

وقد استخدم الطرفان - المؤيدون والمعارضون - القصص القرآني لتدعيم موقفهم من القضية، فعلى سبيل المثال طرح المؤيدون قصة الهدهد والملكة بلقيس

ملكة سبأ، فكانت قراءتهم للآية مختلفة عن المعارضين في سورة النمل ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النمل، الآية: 22 و 23). فالمعارضون يرون أن الهدهد جاء مستغرباً وجود امرأة على عرش الملك، في حين يرى المؤيدون أن المرأة لها مكانة سامية وبإمكانها الإدارة والحكم، والدلالة أن هناك سابقة متمثلة في وجود ملكة سبأ، وكانت تأخذ بالمشورة في إدارة شؤون رعيتها، على النحو المبين في الآيات الكريمة.

* ومن القصص القرآني عرض أحد المؤيدين الآية (1) من سورة المجادلة ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ وذلك للدلالة على أن الله – سبحانه وتعالى – يسمع محاورة القول ومراجعته لتلك المرأة التي جاءت الرسول – صلى الله عليه وسلم – تشتكي زوجها الذي ظاهرها؛ أي حرمها عليه كتحريم أمه عليه، فأراد الله – سبحانه وتعالى – إنصاف المرأة، وأنزل تلك الآية على الرسول – صلى الله عليه وسلم – لإنصافها، وتبيان أن ما اقترف من قبل زوجها ما هو إلا أمر منكر وباطل ومنحرف عن الحق، وما على الرسول إلا الوقوف لمناصرتها وإرجاع حقوقها لها. والمؤيدون بالتدليل على موقفهم رأوا في ذلك تكريماً للمرأة حتى لا يقع عليها الجور من زوج جاحد لحقوق الزوجية وعلاقات المودة التي هي أساس الارتباط بينهما.

8 – الاستشهاد بأقوال بعض المشايخ والأئمة:

وقد استخدم الطرفان كذلك – المؤيدون والمعارضون – آراء أئمة ومشايخ للتدليل وتأكيد موقفهم إن كان معارضاً أو مؤيداً. فالمعارضون استشهدوا بآراء الإمام الجويني في الولاية العامة، وأقوال بعض الأئمة مثل عبدالله بن مسعود «الحق أحق أن يتبع ولو كنت وحيداً»، وعن الحسن البصري أنه لما بلغ النبي أن فارس ملّكت ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، أما المؤيدون فاستشهدوا برأي الشيخ القرضاوي، وبعلماء مثل السيستاني، والخاميني، وبرأي محمود شلتوت، وقصة خولة بنت ثعلبة في القرآن الكريم.

جدول (7) – مكونات المحاجّة عند المؤيدين لقضية منح المرأة الحقوق السياسية

مكونات المحاجّة	تكرارات	مكونات المحاجّة	تكرارات
الاستشهاد بالآيات القرآنية	(12)	الاستشهاد بالمواثيق الدولية	(8)
الاستشهاد بالمواد الدستورية	(9)	الاستشهاد بأمهات المؤمنين	(1)
الاستشهاد بالسيرة النبوية	(2)	الاستشهاد بقيادات نسائية عربية	(5)
الاستشهاد بحادثة سيدنا عمر (رضي الله عنه) مع المرأة المخزومية في قضية المهور	(1)	الاستشهاد بقيادات نسائية عالمية	(6)
الاستشهاد بقيادات نسائية كويتية	(3)		

9- الاستشهاد بقيادات نسائية في المجتمع المحلي الكويتي وفي العالم العربي والإسلامي والعالمي:

يبين الجدول (7) مكونات المحاجّة التي استخدمها المؤيدون لحق المرأة السياسي، فكانت بعضها مدعمة بالنسب والأمثلة المتعددة للدلالة على موقفهم، فيرون أن المرأة تعمل بنسبة 65 – 70% في وزارات الدولة المختلفة، وهي نسبة ليست قليلة من نسبة العمالة الوطنية الكويتية، والأدوار الوظيفية المختلفة التي تمارسها مثل التدريس، والمختبرات، والإدارات، والمحاسبة، والإشراف، فلا يوجد قطاع بالدولة لا تعمل به من مدارس، وبنوك، ومستشفيات، ومهن إدارية وخدماتية مختلفة. بل تطرق المؤيدون لنماذج قيادية نسائية محلية مثل: مديرة الجامعة، والسفيرة، وعضوات هيئة التدريس بالجامعة، ورئيسات تحرير في الصحف والمجلات الكويتية، وناشطات في العمل التطوعي والخيري، وذكروهن بالأسماء، وأشاروا كذلك إلى نضال شهيدات الكويت، بل امتدت أمثلتهم لنساء قياديات من العالم العربي من الناشطات والمتبوئات المناصب البرلمانية أو القيادية من أقطار عربية مثل لبنان، والأردن، وجمهورية مصر العربية، وقدموا أمثلة لقيادات نسائية في مناصب رئاسية سياسية لدول إسلامية مثل أندونيسيا، وبنجلاديش، وتركيا، بالإضافة لأسماء قيادية لدول متقدمة غير إسلامية، مثل رئيسة مجلس وزراء بريطانيا السيدة مارجريت تاتشر، وعرض دورها الريادي في صناعة القرار الداخلي والخارجي لبلادها إبان الثمانينيات، بالإضافة لقيادات أخريات مثل أنديرا غاندي وغيرهن. وإذا كانت هذه الأسماء حجة لموقف المؤيدين من القضية فإننا نجدهم لم يكتفوا بأسماء لامعة سياسية لنساء قياديات في التاريخ المعاصر، فذهبوا للتدليل

والبرهنة والاستشهاد بأسماء أمهات المؤمنين في التاريخ الإسلامي، مثل السيدة خديجة أولى زوجات الرسول، والسيدة عائشة رضي الله عنهما، وتطرقوا لأدوارهما الريادية، ودور أم سلمة في صلح الحديبية، ودور فاطمة الزهراء، والسيدة حفصة وغيرهن من أمهات المؤمنين من يشهد التاريخ الإسلامي بمكانتهن وأدوارهن الرائدة.

10 – الاستشهاد بالمواثيق الدستورية والمواثيق العالمية:

والمؤيدون لقضية المرأة السياسية سلطوا الضوء على قانون الانتخاب في دولة الكويت الذي يميز بين المواطنين، وجاهدوا على إبراز هذا التمييز القائم على الجنس عندما لفتوا الانتباه لمواد دستورية قائمة بالدستور الكويتي مثل المادة (8)، والمادة (29)، والمادة (6) التي تنص على:

مادة (6): نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً ...«مادة 29»: الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

مادة (8): «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين» بالإضافة إلى هذه المواد نجد أن بعض النواب المؤيدين أشار إلى الاتفاقيات التي وقعتها الكويت لكونها عضواً في الأمم المتحدة مثل اتفاقيات عدم التمييز ضد المرأة، ومطالبة البرلمان الدولي من الوفود البرلمانية الكويتية للوقوف على هذه القضية، وتشكيل البرلمان الدولي لجنة برلمانية دولية لمتابعة هذه القضية، وهذا كان محرجاً لأعضاء البرلمان الكويتي. فأكدوا أن تعديل قانون الانتخاب الكويتي مصلحة وطنية للنظام، بل البعض اعتبر أن الوقوف بجانب المرأة الكويتية والإسهام في تعديل قانون الانتخاب يعتبر نقطة حاسمة في حياة هذا النائب، فهو يدخل التاريخ الكويتي بموقفه المساند. كما حاجّ المؤيدون التناقض القائم بين قانون الانتخابات في الجمعيات التعاونية وقانون الانتخاب لمجلس الأمة الكويتي، فكانت محاجّة البعض منهم من خلال عملية التساؤل بأنه كيف لا تقف العادات الاجتماعية ضد الانتخابات في الجمعيات التعاونية؟ فناشدوا إصلاح الاعوجاج القائم في قانون الانتخاب والمتعارض مع روح الدستور، وطرح آخرون

أن على الكويت – لكونها دولة عضواً في المنظمات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – التزام المادة (21) من مواد ديباجة الأمم المتحدة، وأن ممارسة المرأة لأدوارها السياسية ما هو إلا مطلب إنساني وعالمي.

11 – خلط القضايا أو الالتفاف على القضية الأساسية:

من الأساليب التي استخدمها المعارضون الدخول في مواضيع وقضايا بعيدة عن مناقشة التعديل المطروح، وخاصة في الفصل التشريعي التاسع، كما هو واضح في المضبطة الخامسة للجلسة 962 في عام 1999، حيث كرر تسعة نواب من المعارضين فكرة إعادة شرح إحدى اللوائح الداخلية لمجلس الأمة وهي اللائحة (181)، وتحجج ستة من النواب المعارضين بأن القضية ليست على بند الاستعجال، وتوغل آخرون منهم في المطالبة بنقطة نظام وفقاً للمادة (55) في اللائحة الداخلية، وخمسة أضافوا أنه يجب احترام اللوائح الداخلية للمجلس، بل اتجه بعض المعارضين لاتهام الرئاسة بعدم تطبيق اللائحة الداخلية بشكل صحيح. وفي محاولة من المعارضين لمنع التصويت أو الدخول في القضية الأساسية، أخذ بعضهم يقدم صوراً سلبية عن المرأة خاصة عندما تفوه أحدهم بأن «المرأة ناقصة عقل ودين...»، فاعترضت رئاسة المجلس على هذه المقولة، بل كان موقف الحكومة الكويتية واضحاً عندما طلب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح شطب ما ذكر، مؤكداً حق احترام المرأة الكويتية.

من القضايا التي طرحت وأخذت وقتاً من المجلس محاولة التطرق لموضوع تخفيض سن الناخب؛ فالمعارضون خلطوا قضية تعديل المادة (1) بموضوع تخفيض سن الناخب ومنح العسكريين حقوقهم السياسية، وقد تكررت أكثر من 6 مرات هذه القضية، مسوغين ذلك بأن هاتين الفئتين أولى في الحصول على الحقوق السياسية من المرأة، وقد تبين من الحصر لعدد المرات التي طرحت فيها قضايا ليست أساسية أو ربطت بمواضيع ليست من صميم التعديل في محاولة من المعارضين للالتفاف حول القضية الأساسية بـ (118) مرة، وغطت مساحة تقدر بـ (13370 سم) على النحو المبين في جدول (8).

جدول (8) - الخروج عن القضية الأساسية (حق المرأة السياسي) لمناقشة قضايا أخرى

الموضوع	التكرار
- أفضلية مناقشة قضية تخفيض سن الناخب.	(3)
- أفضلية إعطاء العسكريين حق المشاركة السياسية.	(3)
- عدم قدرة وزراء الإفصاح عن رأيهم الحقيقي في شأن منح المرأة الحق السياسي.	(1)
- قضايا الجنسية، التجنيد، الخدمة المدنية.	(4)
- عدم استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية على باقي المواد الدستورية.	(1)
- تحتاج إلى ضوابط شرعية لتمنح المرأة حقوقها السياسية.	(1)
- يربط الحق السياسي للمرأة بمحو الأمية من الكويت عن آخر امرأة.	(1)
- يربط بين ارتداء الزي الإسلامي والحق السياسي.	(1)

12 - التصوير الإيجابي / السلبي للمرأة الكويتية:

كشف التحليل لمحاجات المؤيدين والمعارضين لمنح المرأة حقوقها السياسية، رسائل عديدة، بعضها يترك أثراً إيجابياً على المستقبل، وبعضها الآخر لربما يترك أثراً سلبياً حول صورة المرأة الكويتية. فمن الرسائل الإيجابية التي طرحت من قبل المعارضين مثلاً «أن المرأة ما هي إلا زوجة، وبنت وأم، وأخت»، و«هي تمثل كرامتنا»، و«الأفضل أن المرأة تعمل مدرسة، وممرضة»، أما بالنسبة للمؤيدين فكان تصويرهم للمرأة على أنها تمثل «نصف المجتمع الكويتي»، وأنها «ليست أداة من أدوات المنزل»، ورفضوا تصويرها على أنها «سبب للبلاء في الحضارات القديمة»، ودللوا على ذلك بأن «الإسلام كرم المرأة، وأنها مخلوق عاقل مفكر، وله رأي»، بل اتجه بعض المؤيدين إلى «أن المرأة في تحملها للمسؤوليات أفضل من الرجل»، و«أن للمرأة أدواراً قيادية».

أما بالنسبة للرسائل السلبية التي جاءت من نواب معارضين في معرض محاجتهم مما قد يترك انطباعاً غير إيجابي لدى المستقبل، فكانت عبارات مثل «لا يجوز اجتماع المرأة بالمرشح»، «المرأة خجولة في البرلمان السوري والإيراني»، «درءاً للمفاسد يفضل عدم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية»، «المرأة غير المحجبة تتعرض للتشهير»، «كشف أسماء الزوجات والبنات في الكشوف الانتخابية غير متوافق مع التقاليد».

سابعاً – مناقشة النتائج:

تكشف هذه الدراسة التي تركز على المناقشات التي دارت تحت قبة البرلمان الكويتي من قبل أعضاء مجلس الأمة طبيعة الثقافة السياسية المعاصرة وما يكتنفها من جدل قائم حول حقوق المرأة الكويتية لممارسة أدوارها السياسية في المؤسستين: التشريعية والتنفيذية؛ فقد شارك في مناقشة هذه القضية 56 عضواً من أعضاء مجلس الأمة، وكانت نسبة كبيرة منهم تصل إلى 67,9% تقريباً ممن يحملون الشهادة الجامعية، وشهادات عليا مثل الدكتوراه ولهم خبرات عملية كافية إلا أن متغير التعليم لم يؤكد كثيراً التغير في توجهات بعض ممثلي الأمة الكويتية من الأعضاء؛ فكانوا مناهضين لتوسعة الهيئة الناخبة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل جاءت مسوغاتهم واهية وغير منطقية أو عقلانية، وحاولوا أن يرسخوا لتلك الصور والانطباعات الذهنية السلبية عن المرأة بشكل عام، وهذا التوجه التقليدي والمحافظ لم ينم إلا عن التأكيد على ذكورية ثقافة المجتمع وحقه في السيطرة والهيمنة على المرأة، ومحاولاته المستمرة استخدام القوالب الجاهزة: إن كانت بعض الآيات القرآنية، أو القصص القرآني، أو الأمثال الشائعة؛ لدحض الطرف المؤيد لحق المرأة، ولمعرفته أن للدين مساحة كبيرة في ثقافة الإنسان الكويتي، فاستخدام الدين له تأثيرات نفسية وعقلية كبيرة على المتلقي وحصره في نطاق ضيق لا يتوافق مع متطلبات البيئة الإنسانية العالمية، فمحاورات المعارضين – وإن استندت إلى تلك القوالب الثقافية الجاهزة – ليست منطقية، لأنهم فرغوا هذه الآيات القرآنية الكريمة وتلك الأحاديث من مضامينها ومواقعها الحقيقية واستخدموها فقط لتشويه الوعي عند المستمع وتزييفه إن كان من جمهور الحضور تحت القبة البرلمانية، أو من المهتمين في القضايا السياسية والاجتماعية عند الجمهور الكويتي بشكل عام. وهذا التوجه المزيف الذي لا يقوم على أساس ديني إسلامي حقيقي نابع من حالة عقلية فردية تؤمن بالتفوق الذكوري، وتؤمن بتبعية المرأة، مما يترتب عليها سلسلة من التداعيات الاجتماعية والسياسية، ولهذا يسعون إلى تجيير المفاهيم الخاطئة للدين الإسلامي لإثبات صحة توجههم نحو منع المرأة حقوقها السياسية. هذه النظرة المتطرفة من بعض النواب واجهها النواب المؤيدون لحق المرأة السياسي؛ لأنها لا تجد قبولاً عند صانع القرار السياسي، ولكونهم من التيار المتجدد الإصلاحي تجدهم يتعاملون مع القضية بما يتوافق مع المنظور الديني الإسلامي الحق ونظرته الإصلاحية الشاملة، وتجدهم كذلك قدموا –

كما ورد في الجداول المتوافرة - الكثير من الآيات القرآنية والاستشهادات من الثقافة العربية والإسلامية والدولية، وكان عددها أكثر من تلك التي استخدمها النواب المعارضون. فالآيات التي استخدمت براهين جاهزة كانت للتدليل على الإمكانات الكبيرة لهذا الدين، ولما يمكن أن يقدمه من مضامين تؤكد مبدأ المودة والتراحم والتكامل والمساواة في المسؤوليات والواجبات بين الأنثى والذكر، بل اتجه هذا التيار المؤيد إلى تطويع المواثيق الدستورية والمواثيق العالمية وطرح مقتضيات الواقع المعيشي الذي يشهد تمكين المرأة من ممارسة أدوارها المهنية والتخصصية والإدارية ووصولها إلى كثير من المناصب المهمة في مختلف المؤسسات.

ويلاحظ أن التيار المؤيد لحق المرأة السياسي اتجه بشدة ليقدم البراهين الجاهزة مثل الآيات القرآنية، والقصص القرآني والاستعانة بها في سياق المناقشات من أجل عملية الإقناع، خاصة أن هذه القوالب الجاهزة توجز خبرة ثقافية أو مقولة عقائدية تستوجب عادة الاتفاق العام على مضمونها بين أفراد الجماعة نفسها، ولهذا استخدم الطرفان: المؤيد والمعارض هذه الاستشهادات الإسلامية والعربية وتأويلها لصالح موقفه السياسي، وليس أدل على ذلك من محاولة رؤية قصة الهدهد مع الملكة بلقيس ملكة سبأ وتفسير كل طرف لها من وجهة نظره الخاصة؛ فالمعارضون يرون أنه «حتى الهدهد كان مستغرباً» وجود امرأة على عرش مملكة، في حين كان يرى الطرف المؤيد وجود امرأة على عرش سابقة تؤكد إمكانات المرأة على إدارة شؤون الدولة.

ولهذا توجه المؤيدون إلى تقديم أدلة عن ممارسات واقعية لدولة إسلامية تمارس فيها المرأة الولاية العامة مثل باكستان وإيران ومصر. وبالطبع كان الطرفان يسعيان للتأثير في الجمهور المتابع لهذا النقاش تحت القبة البرلمانية، ولا شك أن هذا الأسلوب يستخدم من قبل السياسيين لبلوغ مقاصدهم وتحقيق التأثير الذي يرغبون فيه، خاصة إن كان هناك عدد كبير في الجمهور من ذوي الرأي التابع.

كما أن التحليل كشف أن المؤيدين لحق المرأة السياسي كانوا أكثر تركيزاً من المعارضين في عدم الخروج عن الموضوع الأساسي، ألا وهو الحق السياسي للمرأة، وتعديل المادة الأولى لقانون الانتخاب، فلهذا استثمروا الزمن الممنوح لهم لطرح وجهات نظرهم، مستندين بذلك إلى كثير من تلك القوالب الثقافية الجاهزة، والتدليل بالبيانات والإحصاءات والمواثيق الدستورية والدولية القانونية، في حين

كان المعارضون أكثر ميلاً للخروج عن القضية، ومحاولة مناقشة قضايا أخرى كانت من وجهة نظرهم أهم وأجدى، مثل تخفيض سن الناخب، ومنح العسكريين حق المشاركة في الحياة السياسية.

بل نجدهم سعوا إلى إفشال المناقشة، وعدم التصويت، عندما لجؤوا للاعتراض على إجراءات الجلسة، والتعلل بكونها متعارضة مع اللوائح الداخلية، ومحاولات التأثير على مسار ضبط الجلسة وإدارتها، وبالطبع هذه التكتيكات والتحركات كانت واضحة وجلية لجميع الأطراف المعاصرة للحدث.

كما أنهم سعوا لدحض حق المرأة السياسي من خلال ربط حق المرأة السياسي ومشاركتها في المؤسسات السياسية بزيادة الانحلال في المجتمع، وتفكك الأسرة، وزيادة الاختلافات الزوجية، والادعاء أن العمل السياسي لا يصلح للمرأة، هذا الربط غير المنطقي الذي فيه إسفاف بحق القضية الأساسية ما هو إلا لرسم صور سلبية، وتأكيد الانطباعات الذهنية السلبية عند المتلقي، وتشويه حقيقة أن الحق السياسي للمرأة ما هو إلا حق مكتسب يجب الاعتراف به.

ثامناً – التوصيات:

1 – إن الخطاب السياسي المرتبط بحق المرأة السياسي يعاني أزمة فكرية بين تيار ديني متشدد وتوجه إصلاحي ديمقراطي، يسعى لدفع حركة المجتمع نحو البناء واستثمار كل موارده البشرية إناثاً وذكوراً؛ فالقوالب الثقافية والأطر التقليدية البالية التي يعرضها التيار الديني السلفي المنتشر تعرقل كل إمكانات النماء، وتشوه وتزيف إمكانات المرأة الكويتية في مجالات العمل المختلفة إن كانت مؤسسات سياسية أو غير سياسية، والمطلوب من المؤسسات المسؤولة عن المنظمات والأنشطة الدينية – مثل وزارة الأوقاف ووزارة العدل على سبيل المثال، وليس الحصر – أن تعمل جاهدة نحو طرح فكر إسلامي وسطي معتدل وفق الاجتهادات الإسلامية الموضوعية البعيدة عن الزيف والتشويه لحقائق متوافرة في الثقافة الإسلامية وقيمها السامية.

2 – أن تنشط منظمات المجتمع المدني لبذل المزيد من الجهد وتغيير الموقف الاجتماعي العام تجاه المرأة من خلال طرح القضايا التي تهم المرأة والمجتمع بأكمله، لمعالجة تلك النظرة الاجتماعية «الدونية» للمرأة، والخروج لتعزيز صورتها الحقيقية فاعلة اقتصادية وإدارية ومهنية، وأخذ قضايا المرأة بجدية، وطرحها من

خلال وسائل الاتصال النسائية حتى لا تكون ظاهرة موسمية فقط، بل قضية جوهرية مربوطة بأهمية العملية التنموية.

3 – أن يؤدي المفكرون في التيار الإصلاحي الديني الوسطي والتيار الليبرالي دوراً أكثر نشاطاً لتنمية الوعي الثقافي والسياسي ورفعه لذات المرأة الكويتية، وتعديل الصور والانطباعات الذهنية السلبية المتراكمة من خبرات، وتنشئة سلبية خاطئة نحو إمكاناتها الفعلية، وتعزيز شعورها بالاقتدار السياسي.

4 – إسهام كل من قطاعي الأنشطة الاقتصادية الحرة وقطاع الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغيرها من أدوات الإعلام الجماهيري في تشجيع التوجه الإصلاحي ودعمه في المجتمع بشكل عام، وبما يخص ردم الهوة الثقافية بين شقيها المادي والقيمي، حتى يتخلص المجتمع من الازدواج الفكري المتناقض الذي يأتي على كل إمكانات الدولة الحديثة المعاصرة.

المراجع:

أحمد البغدادي، وفلاح مديرس (1993). دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية. **المستقبل العربي**، 169: 87 – 115.

أحمد جمال ظاهر (1988). **المرأة في دول الخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل.

بارعة النقشبندي (2006). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 15(6)، الأردن: الكرك: 8 – 14.

بندر عايد الظفيري (1995). **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: رؤى متعددة**. جامعة الكويت: كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى.

حسين عمر خزاعي (2006). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 34. العدد (3): 130 – 166.

حمد العجمي (1999). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**. بيروت، دار الجديد.

خالد أحمد الشلال (2005). توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية). **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت: الحولية 26، العدد 5248 – 1560. الرسالة 236.

صلاح فضل (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص. **عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 164.

عبدالله خليفة الشايجي (1999). خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن 1996 – 2000 : نظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية

الكويتية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 93، السنة الرابعة والعشرون: 17 – 64.

عبدالمنعم شحاتة، وطريف شوقي فرج (2002). مكونات المحاجة: دراسة في تحليل مضمون بعض المحاورات الفكرية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد (30)، العدد (3).

محمد منيف محمد العجمي (2000). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**، بيروت: دار الجديد.

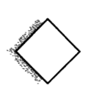
يوسف غلوم علي (2005). حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت: العدد 118: 11 – 39.

Shtock C. (1999). *Language as a mean of authority, Germany: Rishdeth, first edition.*

Perelman, Ch., (1989). Oubeches-Tytica trate de la argumentation. La novella retorique, Trade. Madrid.

قدم في: يونيو 2007

أجيز في: أكتوبر 2007



Women Political Rights in Kuwaiti Parliaments: Content Analysis of Parliaments Formal Documents from 1971 -2005

Mariam H. Al-Kandary[*]

This study is concerned with the issue of women political rights in Kuwait, and it has been discussed under the auspices of the parliament. A content analysis has been used to a sample of parliament documentation which has discussed the amendments of article (1) of the electoral law issued 1963. The analysis has look into content of discourses which took place between and among members of parliament representatives. Results show that the content of dialogue has been influenced by the political orientations of Kuwaiti people culture and by political affiliation of the members. The opponents and non- opponents used the holy Quran verses to support their point of views. Both used the Holy Quran stories and hadieth ((Prophet Mohammad sayings, peace be upon him). However, the opponents had rejected women suffrage by consuming the meeting sessions going through irrelevant issues, and neglecting the rational discussions of the main subject. They made some unjustifiable correlations stressed her traditional roles, and portrayed women as incapable of political activities; while the other party used scientific data to highlight her educational achievements, and her economic modern roles. In addition, they have focused on achievements of prominent female political figures.

Keywords: Political Participation, Civic rights, Political discourse, Political culture, Political development, Women studies.

* Dept of political science, college of social sciences, Kuwait University, Kuwait.

انطباعات الطلبة وتوقعاتهم عن جودة الخدمة في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة*

عبدالعزيز عبدالمحسن تقي**
عادل عبدالله أحمد**
جواد صفر علي صفر**
جمال عبدالرحيم الشطي**

ملخص: هذه الدراسة تركز على انطباعات الطلبة وتوقعاتهم ومدى استجابتهم لجودة الخدمة المقدمة في جامعة الكويت، والتعليم التطبيقي، والجامعات الخاصة. ولهذا الغرض فقد استخدمت الدراسة النسخة المعدلة من (SERVQUAL) لقياس جودة الخدمة. بناء على المعلومات المستقاة لهذا الغرض من عينة حصصية قوامها خمسمائة طالب وطالبة (نسبة الاستجابة خمسون بالمائة من ألف طالب وطالبة) في جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وثلاث جامعات خاصة. وتوصلت الدراسة إلى أربعة وعشرين عنصراً من خلال استخدام التحليل العاملي، وقد صنفت عناصر التحليل العاملي إلى ستة أبعاد رئيسة، هي: الأجهزة والمختبرات، الإداريون، الإرشاد والتوجيه، الهيئة التدريسية، الطلبة، والانطباعات العامة. الدراسة الحالية وجدت أن الطلبة في المؤسسات التعليمية الثلاث، كانت توقعاتهم متقاربة. ومن جانب آخر، فإن جودة الخدمة الملموسة، موجودة لدى الطلبة في الجامعات الخاصة أكثر مما لدى الطلبة في الكليات الحكومية. كذلك فإن استجابة الطلبة لجودة الخدمة كانت أكثر لدى الطلبة في الجامعات الخاصة. بشكل عام وجدت

* البحث موّل كاملاً من: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الموقرة.

** الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

الدراسة أن جودة الخدمة في الجامعات الخاصة أفضل منها في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

المصطلحات الاساسية: جودة الخدمة – التعليم العالي – الانطباعات – التوقعات.

المقدمة:

إن سلمنا بأن الحاضر هو مفتاح الخيارات المستقبلية فهو أيضاً حصيلة تاريخ وتجارب إدارية حصدت منها المنظمات إيجابياتها وسلبياتها، ويبقى الأمل في أن نكون قد تلقينا الدروس وأخذنا بنتائج البحوث والدراسات التطبيقية الكفيلة بأن تقود خطواتنا نحو مستقبل أفضل، لا مكان فيه للارتجالية والحلول الظرفية. ومما لاشك فيه أن ذلك الأمر يعد أكثر إلحاحاً بالنسبة للتعليم العالي بدولة الكويت، في ظل التوسع والزيادة في أعداد الجامعات والكليات الخاصة، وتوقيع العقود الحكومية لمباشرة بناء المواقع الجديدة لجامعة الكويت والتعليم التطبيقي بطاقات استيعابية كبيرة جداً لاستيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات الثانوية وللتصدي للمشكلات التي تواجه أعداداً كبيرة من أبناء الكويت الدارسين في بعض الجامعات الأمريكية والعربية، ومن جهة أخرى، بسبب البطالة المرتفعة بين خريجي الجامعات والمتزايدة سنوياً، والتذبذب الكبير في أسعار النفط ومحدودية الموارد المالية البديلة؛ مما أدى إلى توجيه الدولة للمخرجات وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص الذي يهتم ويركز على نوعية الخريجين ومستواهم بالدرجة الأولى. ومن هنا تأتي أهمية زيادة العناية في تقديم نوعية متميزة من التعليم الجامعي وما يتطلبه من الخدمات المكملة والمساندة التي تسهم في دفع عجلة التعلم، حيث تشير نتائج العديد من البحوث في هذا المجال إلى أن تأثير جودة الخدمة المقدمة على معنويات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وفعالية الكليات يعد المدخل الأساسي لإحداث النمو والتطوير فيها (El Ansari, 2004).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في المنظمات التعليمية بعد الثانوية بدولة الكويت، من أن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى النتائج السلبية التي قد تحدث للأفراد عندما يعدّون مؤسساتهم مهددة لحاجاتهم بدلاً من دعمها. فقد أظهرت بعض الدراسات أن الأفراد الذين يشعرون بالخوف من عدم تحقيق حاجاتهم تصيبهم

حالة شديدة من القلق، ولديهم صعوبة وضعف في العلاقات مع الزملاء والطلبة والأجواء الاجتماعية بشكل عام في الكلية (Pontius, 2004)، إضافة إلى ضعف الأداء في حالة تزايد الضغوط عليهم (Russell, 2005)، وفقدان الحزم والثقة بالنفس، كما أن نجاحهم أقل في تحقيق الأهداف المرسومة، ويتوقعون الفشل في المواقف الجديدة أو التي تتسم بالتحدي، ويرغبون بتحديد أهداف بسيطة لأنفسهم (Dean et al., 2003; Cannon, 2002).

وبناء عليه، فإن دراسة تأثير الخدمات قد تسهم في التعمق أكثر في فهم بيئة العمل وتفسيرها ومحاولة تقديم تصورات وتوضيح أفضل للخدمات التي تقدمها المنظمات التعليمية. ففي دراسته عن انطباعات الطلبة في جامعة فينكس الأمريكية، وجد الباحث أن انطباعات الطلبة غاية في الأهمية، ويجب أن تأخذها المؤسسات التعليمية في الاعتبار، حيث إنهم بعد تخرجهم يعدون المسؤولين عن تسويق الجامعة للآخرين. فبعد تخرجهم ستنعكس خبراتهم وحياتهم الجامعية – سواء كانت إيجابية أم غير إيجابية – على مجال تخصصاتهم. ولاشك أن توجهاتهم إذا كانت سلبية، أو فهموها على أنها سلبية، فإن ذلك قد يهدد استمرارية المؤسسة (Brooks, 2003).

وفي مثال آخر، فقد بدأت جامعة ويسكنسون بالولايات المتحدة منذ عام 1970؛ أي أكثر من ثلاثين عاماً متواصلة، ومازالت مستمرة في اتخاذ مبدأ الاعتماد على إجراء الاستبانات وسيلة ناجعة لدراسة رضا الطلبة عن الخدمات التي توفرها الجامعة. وتعد الجامعة أن نتائج هذه التحليلات تساعدها بشكل إيجابي وفعال في إعداد أنشطتها وتسويق خدماتها. وتدل نتائج الدراسة التي قامت بها الجامعة على أن متوسط الاستعداد الدراسي لطلبتها يفوق الطلبة في الجامعات الأخرى 13% في عام 2000. كما وجدت من خلال إحصائياتها أن نسبة توظيف الخريجين من الجامعة منذ عام 1996 يفوق 98% الجامعات الأخرى. فضلاً على ذلك تفيد الجامعة أن أكثر من 90 % من الطلبة في مرحلة التخرج أفادوا بأنه لو أتيحت لهم فرصة الدراسة مرة ثانية فإنهم سيختارون جامعة ويسكنسون. وهذا يدل بوضوح أنه في حالة وجود اختلافات بين توقعات المستفيدين من الخدمة وتوقعات من يوفر لهم الخدمة، فإن جودة الخدمة ستتأثر، بغض النظر عن كيفية تخطيط الخدمة المقدمة، أو تقديمها أو تسويقها (Hernon et al., 1999, p. 13). وإذا كان لدى العملاء توقعات عن الخدمة

التي ستقدم لهم، فإن مفتاح تقديم الخدمة المناسبة هو الإنجاز الذي يقابل أو يفوق توقعات العميل من الخدمة (Calvert, 2003)، من ثم، فإن الدراسات السابقة، وهذه النتيجة تبين مدى أهمية إجراء الدراسات والبحوث في المؤسسات التعليمية.

ومن العرض السابق، يمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

1- بيان دور الكليات التعليمية في التأثير على الطلبة من الناحية النفسية، وخاصة ما يتعلق بحاجات احترام الذات وتحقيق الذات.

2 - إظهار مستوى جودة الخدمات المقدمة ومدى تطابقها مع توقعات الطلبة، ومن ثم أثر ذلك في قيام الطلبة بعد تخرجهم بدور سلبي أو إيجابي في تسويق كلياتهم.

3 - توضيح أهمية مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات التعليمية العالية للطلبة في اكتساب مكانة مميزة لهذه المؤسسات في المجتمع.

4 - توضيح طبيعة العلاقة بين مستوى جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي ومستوى رضا الطلبة عن هذه الخدمات.

أهداف الدراسة:

لقد تطرق العديد من الباحثين في دراساتهم الميدانية إلى مجالات متنوعة لدراسة جودة الخدمة، كما في: العمل المصرفي، الفنادق، السياحة، المستشفيات، التأمين. إلا أن التعليم العالي لا يزال من المجالات التي تجاهلها الباحثون في جودة الخدمة (Abdullah, 2006). وفي البيئة التنافسية الحالية، حيث تتوافر للطلبة والطالبات - لأول مرة بدولة الكويت - البدائل المتعددة للدراسة بعد المرحلة الثانوية، فإن العوامل التي تسهم في جذب الطلبة و/أو استمرارهم في الدراسة يجب دراستها بشكل جدي، خاصة أن الدراسات التي أجريت في المجال التعليمي قد تناولت جودة الخدمة بصورة عامة بدلاً من التركيز على مؤشرات أو مخرجات محددة (Jiang & Wang, 2006; Li, et al., 2006). كما أن هذه الدراسات أجريت في الدول المتقدمة التي تختلف فيها الظروف عن البيئة المحلية. ولاشك أن المحافظة على تقديم الخدمة المميزة وتوفيرها والاستمرار فيها، يعتمد بشكل خاص على تعرف توقعات المستهلكين للخدمة.

فإذا لم يكن لدى الطلبة المحتمل دخولهم للتعليم العالي معلومات عن بيئة

التعليم العالي أو كانت خبراتهم عنها محدودة، أو معلوماتهم غير واقعية أو إذا كان الطلبة المستجدون في الكلية لا يعرفون توقعاتهم من الكلية، فقد تكون توقعاتهم عالية أو منخفضة. ولكن مع الاستمرار في الدراسة، فإن التوقعات ستبدأ تتكون بصورة أكثر واقعية، نتيجة لخبراتهم المكتسبة من وجودهم في الكلية، ومن المعتقد أن توقعاتهم من الخدمات التي تقدمها الكليات تتزايد مع الوقت لتحقيق الأهداف التي يرغبون فيها (Abdullah, 2006). وحتى إن توافرت المعلومات، فإن الطلبة يرغبون في الاستناد إلى التوقعات المثالية (Joseph, 1998).

من وجهة النظر التعليمية، فإن التوقعات هي المعايير التي يمكن من خلالها قياس الإنجاز (Joseph, 1998). من ثم، فإنه في حالة اتخاذ الطالب قراره بالاستمرار في الكلية، فإنه يبني المعايير على أساس المعلومات والخبرات المسبقة في التعامل مع الخدمات المقدمة.

وبناء على النقاش السابق، فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو اكتشاف أبعاد جودة الخدمة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص بدولة الكويت. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن هذه الدراسة عملت على تحديد توقعات ومدى إدراك الطلبة المستمرين في الدراسة واستجاباتهم لجودة الخدمة المقدمة لهم. وفي سبيل تحقيق ذلك، فقد قوّمت استجابة الطلبة لجودة الخدمة باستخدام (Modified SERVQUAL Instrument)، وهي من المقاييس المستخدمة بشكل واسع لقياس جودة الخدمة (Parasuraman et al., 1988).

إن مقياس جودة الخدمة (SERVQUAL) يستند إلى معادلة أساسية ذات طرفين، هما الإدراكات والتوقعات، لقياس خمس فجوات مهمة تتعلق بكل من الجهة التي تقدم الخدمة، والجهة المستفيدة من الخدمة، والاثنين معاً. ويعد الاختلاف بين إدراكات المستفيدين من الخدمات الفعلية المقدمة لهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بالخدمات المميزة، هو الفجوة الأساسية، في حين تعد الفجوات الأربع الأخرى هي أسباب حدوث هذه الفجوة الرئيسة.

وبناء عليه، فإن أهداف هذه الدراسة الاستكشافية الوصفية هي:

1 – تعرف مستوى رضا الطلبة عن الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال قياس طرفي المعادلة التالية: توقعات الطلبة لمستوى الخدمات المميزة، وإدراكات الطلبة لمستوى الأداء الفعلي للخدمات المقدمة من واقع خبراتهم الفعلية.

2 – تطبيق استقصاء (East, 2002) من مقياس SERVQUAL للاستبانات، للحكم على الخدمات المقدمة من وجهة نظر الطلبة.

3 – التوصل إلى عدد من التوصيات المتعلقة بتوقعات الطلبة من الخدمات المقدمة لهم.

من ثم، وبناء على الإطار النظري وانسجاماً مع أهداف الدراسة الحالية، يمكن صياغة الأسئلة الآتية:

1 – هل هناك فروقات بين توقعات الطلبة من خلال إدراكهم واستجابتهم نحو جودة الخدمة التي تقدمها الكليات الحكومية والخاصة؟

2 – هل هناك فروقات في استجابة الطلبة لجودة الخدمة التي تقدمها الكليات بحسب العوامل الديموغرافية: مثل الجنس، العمر، الجنسية، عدد السنوات في الكلية؟

3 – هل هناك فروقات في استجابة الطلبة لجودة الخدمة التي تقدمها الكليات بحسب الفترة التي يمضونها في الكلية؟

الإطار النظري:

لقد ازداد عدد الطلبة الدارسين في التعليم ما بعد الثانوية، وخاصة في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي بصورة كبيرة، حيث بلغ إجمالي عددهم (نحو 35000 تقريباً) في الفصل الأول للعام الدراسي 2003/2004 (وزارة التخطيط، مارس 2005). مع العلم بأن مباني الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أنشئت منذ بداية السبعينيات، أما جامعة الكويت فقد بدأت الدراسة الفعلية فيها في منتصف الستينيات، وهذا الأمر يعني أن الخدمات والإمكانات التي خطط لها لاستيعاب أعداد طلابية لا تتجاوز عشرة آلاف، بدأت تستوعب أكثر من ثلاثة أضعاف قدرتها الفعلية. وقد انتبهت الحكومة الكويتية لضعف الطاقة الاستيعابية للمباني والخدمات الحالية فوقعت العقود لإنشاء الجامعة الجديدة، وكذلك كليات التعليم التطبيقي، بتكاليف تقدر بحدود خمسة مليارات دولار. مع العلم بأن الحكومة الكويتية تخصص حالياً موازنة سنوية تزيد على 1000 مليون دولار للتعليم التطبيقي والجامعي (وزارة التخطيط – مارس 2005).

وبما أن هؤلاء الطلبة يأتون من بيئات مختلفة، فإن التحدي يكون كبيراً أمام المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس لقياس الحاجات الأساسية وتوقعات

هؤلاء الطلبة في المرحلة الحالية ومعرفة الاتجاهات نحو طبيعة ومكونات المباني والخدمات الجديدة، ومن ثم العمل على تحقيق التوقعات أو حتى العمل على تخطيها. إضافة لذلك، يعد بعض الباحثين أن وظائف المؤسسات التعليمية وأهدافها قد تغير خلال العقدين السابقين من الزمان؛ مما يؤدي إلى ظهور تغييرات في توقعات الطلبة وأخلاقياتهم في العالم (ودولة الكويت جزء من هذا العالم) (Cecil et al., 2004).

لقد ذهب باحثون آخرون إلى أن المؤسسة التعليمية باعتبارها المسؤولة عن الخدمات، فإن من واجبها العمل على تحقيق توقعات الطلبة. ومن ثم فقد تقوم في حالة الضرورة بتعليم الطلبة كيفية الحصول على خدمات أفضل، وتعمل على توفير خدمات أفضل مما كانت تعدهم بها (Kalantzis & Cope, 2000). وإذا كانت المؤسسة ترغب في أن تكون في المقدمة في المجال التعليمي، فإنها يجب أن تراعي توفير أفضل الخدمات وتقديمها للطلبة (Ryan, 2004). وفي أجواء تتعدد فيها الجهات التي تقدم فرص تكملة التعليم العالي – مثل ما هو موجود حالياً في دولة الكويت – فمن المفترض أن يتفهم المسؤولون أن الخدمة الجيدة لا تتأتى من نفسها، وإنما هي من الأمور التي يجب أن نتابعها ونديرها بفاعلية (Abdullah, 2006). فمن العوامل المهمة التي يجب أن تأخذها المؤسسات في الاعتبار هي المعرفة المتعمقة لاحتياجات الطلبة وتوقعاتهم، وبناء إستراتيجية الخدمة، ونعبر عنها بالسياسات والإجراءات التي تعكس توجهات الخدمة في المؤسسة (Tari, 1995). فعلى سبيل المثال، في الدراسة التي قام بها كل من (Farm & Camp, 1995) وجدا أن التعليم الجامعي يجب أن يتغير بحسب الظروف البيئية المستجدة. وخاصة أن التعليم العالي أصبح من جهة مكلفاً مادياً لأولياء الأمور، ومن جهة أخرى فهناك عدم رضا وإحباط في أوساط الطلبة القادمين إليه من المدارس الثانوية.

على أية حال، فإن قياس جودة الخدمة في التعليم العالي لا يزال يتسم بالصعوبة، وحتى البحوث التي أجريت في الدول الأخرى، فإن معظمها كان بواسطة مكاتب رسمية ركزت على الخدمات الملموسة (Kara et al., 2005). ومع أن مبدأ التعلم يظل الهدف الأساسي للتعليم العالي، فإن الظروف المتغيرة تحتاج أيضاً إلى الاهتمام بدراستها بواقعية لمواكبة متطلباتها والتعامل معها. ومن ثم، فإن إرضاء المتطلبات الجديدة هي المفاتيح الأساسية لتسويق الكلية في المجتمع والمحافظة في الوقت نفسه على ولاء الطالب لمكان التعلم (Bloom & Hough, 2003).

وبناء عليه، فإن المؤسسات التعليمية يجب أن تعطي اهتماماً خاصاً لمدى فاعلية الخدمات التي تقدمها، وتقوم بالخطوات الجادة والعملية لتطويرها بشكل مستمر، حتى تستطيع أن تستمر في المحافظة على برامجها الأكاديمية من جهة، والمحافظة – في الوقت نفسه – على استمرارية النظرة الإيجابية للآخرين نحو المؤسسة على المدى الطويل (Joseph et al., 2005). وهذا الأمر غاية في الأهمية؛ لأن عدم إدراك مدى أهمية جودة الخدمة في التعليم العالي، من المحتمل أن يكون له تأثير بالغ على قرار الطالب في اختياره للمؤسسة التعليمية في المستقبل (Plank & Chiagouris, 1997). كما أن توقعات الطلبة وانطباعاتهم لها تأثير ملحوظ على المؤسسات التعليمية نفسها، حيث إن هؤلاء الطلبة في أثناء استمرارهم بالدراسة أو بعد تخرجهم سيكونون هم المسؤولين عن تسويق المؤسسة التعليمية أمام الطلبة الآخرين المتوقع تخرجهم وأمام المجتمع بشكل عام. وخاصة أنه بعد الانتهاء من الدراسة سيكون بإمكان الطالب أن يقوّم خبرته عن الخدمات التي وفرتها له المؤسسة.

لذا نجد أن هناك اهتماماً متزايداً بأهمية التركيز على اعتماد جودة الخدمة مؤشراً على رضا العملاء وفعالية المنظمة (Broady-preston et al., 2006)؛ حيث يبدأ العملاء في رسم انطباعاتهم وتوقعاتهم عن جودة الخدمة بمجرد إقبالهم على الاستفادة من الخدمات التي تقدم لهم، من ثم، فإن مقدمي الخدمة من المفترض أن يكون هدفهم التركيز على كسب رضا العملاء وولائهم من خلال تقديم خدمات مدروسة تماماً، مع المحافظة على خطوط المنافسة مع الآخرين (Sierra & McQuitty, 2006). وإذا أخذنا بالاعتبار المؤشرات الحالية التي تدل على زيادة وعي المستهلكين بالجودة، فإنه من الضرورة بمكان ألا ينصب اهتمام أصحاب الخدمة على تقديمها للآخرين فقط، وإنما العمل على إدخال السرور في نفوس المستفيدين من خدماتهم أيضاً (Sanders et al., 2000).

ويصنف بعض الباحثين التعليم العالي على أنه يحمل في الواقع جميع خصائص الخدمات الصناعية (Sohail et al., 2004)، مثل: الخدمات غير الملموسة، والخدمات المتقلبة أو المتغيرة، والخدمات المتهالكة. ففي هذا السياق يعد (Cannon, 2002; Voon, 2006)، أننا يمكن تعريف الطلبة كعملاء؛ حيث إن الجامعة عندما تقوم بتسويق خدماتها الموعودة، في ظل وجود المنافسة القوية فإنما تهدف إلى جذب الطلبة، من ثم، فإن المؤسسات التعليمية مضطرة إلى دراسة متطلبات الطلبة من الخدمات التي ستوفرها لهم للنجاح في مهمة استقطابهم.

وحتى إذا لم يتم تعريف الطلبة كعملاء - كما يقول (Brennan & Bennington, 1999) - فإن الطلبة حتى لو دفعوا الرسوم الدراسية، فإنهم يمكن أن يرسبوا في الاختبارات، من ثم لا يحصلون على الدرجات المطلوبة. إلا أن تعريفه لا ينطبق على الوضع الحالي في دولة الكويت؛ حيث إن الدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وكذلك في جامعة الكويت مجانية، ودون رسوم دراسية، وتمول من الموازنة العامة للدولة. وهذا ما تثبته أيضاً (Qinglin, 1999) فتقول: إن الطلبة الذين يدرسون مجاناً يتوقعون أن يتعامل معهم كعملاء، ومن ثم فإنهم يطلبون خدمات مميزة.

وبناء عليه، يجب على المؤسسات التعليمية ألا تعطي الوعود بخدمات أكثر مما تستطيع أن توفرها فعلياً. ويجب على الإدارة أن تضع الخدمات المتوقعة تحت المجهر والتحليل المستمر، حتى تتوصل إلى الخدمات المعيارية من وجهة نظر الطلبة. فإذا كان للعملاء توقعات عالية ولم تستطع الوفاء بها، فإن رد الفعل السلبي سيكون هو السائد بينهم. ومن جهة أخرى إذا وجد العملاء أن الخدمة المقدمة لهم أكبر من توقعاتهم، فستكون ردود أفعالهم إيجابية بقوة. هذه العلاقة يمكن شرحها من خلال (عدم التوافق)؛ حيث إن العميل يكون في أقل ما يمكن من حالة الرضا، وبأقل ما يمكن من التوقعات، عندما تكون الخدمة أقل من المتوقع، في حين يكون العميل في أكبر حالات الرضا، إذا كانت خدمات المؤسسة تفوق توقعاته العالية (Pearson & Chatterjee, 2004). وفي دراسته عن انطباعات الطلبة الدارسين في التعليم عن بعد في جامعة فينكس بالولايات المتحدة، وجد الباحث أن انطباعات الطلبة غاية في الأهمية، ويجب أن تأخذها المؤسسات التعليمية في الاعتبار، حيث إنهم بعد تخرجهم يعتبرون هم المسؤولين عن تسويق الجامعة للآخرين. فبعد تخرجهم سيعكسون خبراتهم وحياتهم الجامعية - سواء كانت مناسبة أو غير مناسبة - كل في مجال تخصصه. ولاشك أن توجهاتهم إذا كانت سلبية، أو فهموها على أنها سلبية، ستهدد استمرارية المؤسسة على المدى الطويل (Brooks,2003).

إذن، فإن المؤسسات التعليمية يجب أن تسعى إلى أن تتفوق على توقعات الطلبة في توفير الخدمة. من ثم، فإن تقديم حزمة متناسقة من التجارب المقبولة، التي تؤدي إلى إدراك عال للخدمة يحتاج إلى أن يتم التركيز على المهام في جميع الخدمات التي تقدم، حيث يجب أن ندرك جيداً توقعات الطلبة تفصيلياً، فإذا هبط أداء الكلية في توفير الخدمات إلى دون مستوى توقعات الطالب، فإن الطالب سيراجع انطباعاته عن

المؤسسة. وإذا لم تحقق المؤسسة التعليمية توقعات الطالب، فإن تأثير تجربة الفرد (الطالب) مع المؤسسة في هذه الحالة يمكن أن نجمله في ثلاثة مستويات عامة: قد ينسحب من الدراسة، أو ينتقل من هذه المؤسسة، أو يبقى في المؤسسة ويتحدث عنها سلبياً. من جهة أخرى، إذا قابلت المؤسسة التعليمية توقعات الطالب، فإن الطالب سيبقى راضياً، ومن المحتمل جداً بقاؤه في الكلية. أما إذا فاقت فعالية المؤسسة توقعات الفرد (الطالب)، فإنه سيكون راضياً جداً، ومسروراً، ومبتهجاً وسيستمر، وقد يخبر الآخرين عن هذه الكلية بشكل إيجابي (Prugsamatz, 2006).

فالتعلم، إذن، تتداخل فيه أيضاً عملية اتخاذ القرارات. والدراسات السابقة عن توجهات الطلبة في **الاختيار المسبق** للمؤسسة التعليمية (الكلية) عديدة؛ لأن اتخاذ هذا القرار له أهمية كبيرة لدى الطالب، وقد قدم الباحثون نماذج مختلفة لشرح كيفية اتخاذ الطالب للقرار. ومعظم هذه القرارات تمر في مراحل متشابهة: جمع المعلومات عن المؤسسات التعليمية الموجودة، تقديم الطلب، اختيار الكلية، ثم تقديم الاختبارات.

وفي السنوات الأخيرة نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الدراسات التي تركز على المتابعة والتدقيق في جودة البيئة الأكاديمية في التعليم العالي في الدول الأجنبية. ومن أهم العوامل التي طرحت في الدراسات السابقة، وأكثرها تأثيراً في تشكيل توقعات الطالب، الخبرة الشخصية في استخدام الخدمة المقدمة له مقابل اطلاعه على الخدمة في الدول الأخرى (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006). وفي هذا السياق، فإن الباحثين في بريطانيا توصلوا إلى خلاصة مفادها أن خبرة المستفيدين من الخدمة أثبتت أنها من أهم العوامل المؤثرة في طريقتهم لتقويم توقعاتهم وانطباعاتهم، ومن ثم، فإن التوقعات التاليه يبنونها على الخبرات المكتسبة، أو على انطباعاتهم عن استخدام الخدمة (Lilley & Usherwood, 2000 : p. 16).

فعلى سبيل المثال، في الدراسة التي قام بها (El Ansari , 2002) لعينة تتكون من 460 طالباً في كلية الطب في أكسفورد ببريطانيا، لم يجد الباحث اختلافاً في الرضا أو الإنجاز بسبب الجنس، في حين كان لعامل السن تأثير ملحوظ؛ حيث إن الطلبة الأكبر عمراً أكبر رضا وأكثر تميزاً في أدائهم. في حين تشير نتائج الدراسة التي قام بها (Snipes et al., 2006) لمدى وجود التحيز في تقديم الخدمة بحسب الجنس، إلى أن العينة المكونة من 8667 شخصاً اعتبروا أن مقدمي الخدمة من الرجال حصلوا على تقويم أكثر من مقدمات الخدمة من الإناث. أما الدراسة التي قام بها (Sander et al., 2000)، فإنه انتهى إلى القول: إن اختلاف توقعات الطلبة يعني

أنهم بحاجة إلى عناية فائقة في تقديم الخدمة، حيث إن مدخل التوقعات للتأكد من جودة الخدمة يعطي تميزاً كبيراً للمؤسسة، ومن ثم فإنه يرى في دراسته لمجموعة من الطلبة الجامعيين في بريطانيا، أن توقعات هؤلاء الطلبة في العينة وأولياتهم، إنما هي معلومات وبيانات مهمة جداً للمؤسسة في اتخاذها للقرارات المتعلقة بتخطيط خدماتها وتقديمها. وهذه المعلومات يمكن أن تجمع ومن ثم تؤخذ في الاعتبار عند تصميم الخدمات للطلبة في المراحل الحالية والمستقبلية. كما أن جمع هذه المعلومات ميدانياً يعد من الوسائل المهمة التي تعطي الطلبة المجال للتعبير عن آرائهم و أفكارهم، وتساعد في التركيز على المناقشة الجماعية والتقويم.

ويعد كل من (Fung & Carr, 2000; Lagrosen et al., 2004) أن ما يفضله الطلبة وما لا يفضلونه من أمور يتغير مع الوقت، من ثم، فإنه يجب دراسة توقعات الطلبة من منظور العوامل الديموغرافية للعينة. فالمشكلات التي تواجه الطلبة متعددة، كما توجد لدى بعضهم صعوبات في فهم المحاضرات أو في التفاهم مع الطلبة الآخرين في الكلية. فعلى سبيل المثال، وجد (Jones et al., 1999, Petruzzellis, 2006) أن مستوى أعضاء هيئة التدريس، وضعف مستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلبة يسهمان في الأمر أيضاً. كما أن (East,2001) وجد في دراسته لتوقعات الطلبة الأجانب من شرق آسيا، الدارسين في نيوزيلندا، أنه بسبب ضعفهم في اللغة الإنجليزية، كانوا يتوقعون أن تضمن لهم الجامعة احتياجاتهم التعليمية من حيث: جودة أعضاء هيئة التدريس وتقوية لغتهم الإنجليزية، لمواجهة مقابلات العمل بعد التخرج، وفي أثناء العمل أيضاً. من ثم، كانت توصية الباحث أن هناك حاجة ملحة إلى تحليل منظور الطلبة لنوع الخدمة التي تقدمها المؤسسة من خلال توقعات العملاء من جودة الخدمة.

أما في الدراسة التي أجراها (Akturk et al., 2002) بهدف تقويم تأثير المشكلات التي يعانيها الطلبة على رضاهم، فإن المشكلات المحددة بالدراسة كانت في مجال: الرعاية الإسكانية للطلبة، الناحية الاجتماعية، والخدمات المتوافرة في الجامعة. وشملت الدراسة جميع طلبة السنة الأولى في جامعة تراكفا للطب في تركيا (153 طالباً) للعام الدراسي 2000–2001. وقد وجدت الدراسة أن هناك تغيراً ملحوظاً في زيادة رضا الطلبة ($p = 0.001$) بعد استمرارهم في الدراسة لمدة عام دراسي.

وفي دراسة مقارنة قام بها (Calvert, 2003) بين توقعات جودة الخدمة لدى الطلبة الصينيين والطلبة النيوزيلنديين، وجد الباحث – عند مقارنة النتائج التي

توصل إليها مع نتائج الدراسة السابقة عن الطلبة في نيوزيلندا – أن المجموعتين لديهما التوقعات نفسها، ما عدا بعض الاختلافات في تطبيق الإدارة لبعض الخدمات.

أما الدراسة التي أجرتها (Sherry et al., 2003) حول (توقعات الطلبة للخدمة والتحديات المقبلة بعد عام 2003) في مؤسسة علوم الطيران والسياحة التعليمية، فوجد الباحثون اختلافاً كبيراً بين توقعات الطلبة من الخدمة التي يجب أن تقدمها مؤسسة متميزة من الدرجة الثالثة، وما تقدمه حالياً مؤسستهم. كما وجدوا اختلافاً كبيراً بين توقعات الطلبة المواطنين والطلبة الوافدين في الخدمات الملموسة من حيث الاعتمادية، ردود الأفعال، والضمانات. وكانت توقعات الوافدين في العينة من الخدمة المقدمة لهم أقل بكثير من المواطنين.

وفي دراسته لعينة من الطلبة في جامعة كارولينا في أمريكا (Buttner, 2004) وجد الباحث أن الطالبات أكثر حساسية من الطلبة في طريقة التعامل مع الخدمات التي توفرها الكلية. وفي دراسته في جامعة ياسودا اليابانية (Shimizu, 2000) حول انطباعات الطلبة عن المعلم الأجنبي والمعلم الياباني في تدريس اللغة الإنجليزية، وجد أن الطلبة في العينة (تكونت العينة من 1088 طالباً) كانوا يفضلون المعلم الأجنبي على المعلم الياباني لتدريس اللغة؛ وذلك بسبب إحساسهم بارتياح أكثر في طرح الأسئلة. أما انطباعات الطلبة المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة نحو الخدمات التعليمية في جامعتهم، التي قام خلالها (Gonzales, 2001) بدراسة لعينة تتكون من 52 طالباً من الجنسين في جامعة Guadalajara (UDG)، فوجد أن إجابات العينة كانت متطابقة في المقابلة، وأن الجامعة الأمريكية تختلف عن الجامعات المكسيكية في أنها توفر مساحات أكبر في الحرم الجامعي مع توافر الوسائل التعليمية، ووجود دعم مالي كبير للجامعة.

كما وجد مجموعة من الباحثين (Damewood & Hodge, 2003) في جامعة مارشال بأمريكا، بعد دراسة لعينة تتكون من ألف وخمسمائة وأربعة طلاب في 76 مقرراً، أن الطلبة يركزون في التقويم على أربعة عناصر هي : الانطباعات، التقديم، الاعتمادية، المهارات.

وفي محاولة لفهم انطباعات طلبة العلاج الطبيعي في جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة، أجرى كل من (Cavallo & Richter, 2004) دراسة لعينة تشمل 66 طالباً، قاموا بالإجابة عن الاستبانة قبل الانتهاء من الدراسة وبعدها. وقد وجد الباحثان أن انطباعات الطلبة الإيجابية والسلبية اختلفت بشكل ملحوظ قبل التخرج

وبعده. وربما هناك مجموعة توقعات عالية للعملاء التي يمكن استخدامها لقياس جودة الخدمة في المؤسسات الأكاديمية. أما الدراسة التي قام بها (Douglas, 2006) فقد انتهت إلى أن الجوانب المتعلقة بالتدريس والتعلم، لها أهمية أكبر بكثير من الجوانب المادية لمدى الرضا عن الخدمة. وتخلص الدراسة الاستكشافية المطولة التي قام بها كل من (Cecil et al., 2004) لمدة سنتين في الجامعات الأسترالية، إلى أن هناك اختلافاً بين ما يوفر من خدمات وما هو متوقع أن يقوّم. وأخيراً، فإن الدراسة الميدانية التي قام بها (Bo Enquist, 2006) في السويد، انتهت إلى ثلاثة مخرجات من الخدمات التي تقدمها الحكومة، وهي: أن تنسجم الخدمات مع توقعات المتلقي، أن تكون الخدمات واضحة بالنسبة لمقدميها ومتلقيها، نظام الخدمات يعد أساس ثقافة تقديم الخدمة وتلقيها.

ولكن يلاحظ – على الرغم من تأكيد أهمية التركيز على دراسة جودة الخدمة في المؤسسات التعليمية – أن هناك ندرة – بصفة عامة – في الدراسات التي تتطرق إلى استطلاع آراء الطلبة المستمرين في التعليم العالي عن كيفية اتخاذهم قرار الدراسة في كلية معينة والاستمرار فيها وخلفية هذا القرار. وهناك ندرة – بصفة خاصة – في تحديد تأثير جودة الخدمة في التعليم العالي في دولة الكويت. من ثم، فإن هذه الدراسة تحاول تقويم جودة الخدمة في التعليم العالي من وجهة نظر الطالب المستمر في الدراسة ولا تتطرق إلى خطوات بحثه الأولى عن المؤسسة التعليمية المناسبة. وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بكلمة الطالب في مسار البحث كل من (الطالب والطالبة) على حد سواء.

المنهج:

تعريف الجودة في الدراسات السابقة كثير، ولكن نجد أنه يدور حول الخدمة المتلقاة إذا كانت تقابل، تزيد أو تقل عن توقعات الشخص (Babakus & Boller 2003). أما تعريف التوقعات فإنه يمكن القول إنها تتأثر ببعض العوامل المحددة لها: السمات الشخصية، النشاط التسويقي، التعامل المباشر، الاستماع للآخرين، الخبرة السابقة في التعامل (Cronin & Taylor 1994). وأخيراً، بالنسبة إلى تقويم رضا مستخدم الخدمة فإن أساسه هو التناقض (الفجوة) بين التوقعات السابقة والأداء الفعلي (Jun et al., 1998). وقد عرفت خمس فجوات أو تناقضات مميزة في عملية تقديم الخدمة، التي لها تأثير على تقويم المستفيد من تجربة الخدمة، (Parasuraman et al., 1988) وهي: (فجوة 1) بين توقعات المستفيد وتوقعات

الإدارة لإدراك المستفيد. (فجوة 2) بين إدراك الإدارة لتوقعات المستفيد ومواصفات جودة الخدمة. (فجوة 3) بين مواصفات جودة الخدمة وتقديم الخدمة. (فجوة 4) بين تقديم الخدمة والمؤثرات الخارجية. (فجوة 5) بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة. وهذه الدراسة سوف تركز على الفجوة الخامسة؛ أي وجهة نظر الطلبة للفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة.

إذن، الهدف من هذه الدراسة هو تقويم الخدمة المتوقعة والإدراك والاستجابة لجودة الخدمة في التعليم العالي بدولة الكويت، وذلك من خلال آراء الطلبة في الكليات الحكومية والخاصة. في سبيل تحقيق ذلك، استخدمت الدراسة الحالية مقياس (SERVQUAL) المعدل لمواكبة السمات التعليميـة. مع تقويـم الأسئلة بإجـراء دراسة مبدئية (Pilot Study) على مجموعات من الطلبة، والمسؤولين عن الخدمة، للتوصل إلى الصيغة النهائية. مع العلم بأن استخدام أسلوب الاستقصاءات لقياس مدى رضا الطلبة في التعليم العالي عن جودة الخدمات المقدمة لهم، يحفزه النظريات التي تتنبأ بعلاقة وثيقة بين رضا الطلبة ومخرجات التعليم. Espeland & (Indrehus, 2003).

وقد احتوى المقياس على 20 عنصراً، صنفت إلى خمسة عوامل: هي: (1) الأجهزة والمختبرات والمكتبـة، (2) الإداريـون، (3) الهيئـة التدريسية، (4) الإرشـاد والتوجيه، (5) الطلبة. (Parasuraman et al., 1988 : 23 ; East, 2001 : p58).

كما أن فروض الدراسة مبنية على الاعتقاد بأن هناك اختلافات جوهرية في توقعات الطلبة بحسب: المنظمة (جامعة الكويت، التعليم التطبيقي، الجامعات الخاصة)، الكلية، الجنس، العمر، عدد السنوات في الكلية. ولم يعتدّ بالمتغيرات التالية: الجنسية، الدراسة جزئية أو منتظمة؛ بسبب وجود عينات متماثلة في المنظمات الحكومية.

1 - العينـة: لاختبار فروض هذه الدراسة الاستكشافية، اختيرت عينة مكونة من (1000 طالب وطالبة) من: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (كلية التربية الأساسية، كلية الدراسات التجارية، كلية الدراسات التكنولوجية، كلية العلوم الصحية)، وأربع كليات مقاربة في نوعية التخصص بجامعة الكويت (كلية التربية، كلية العلوم الإدارية، كلية الهندسة، كلية العلوم الطبية)، بالإضافة إلى أربع جامعات خاصة (جامعة الخليج، الجامعة العربية المفتوحة، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكلية الأسترالية في

الكويت). وقد حدد حجم العينة (مجموع الطلبة في الكليات= 31700) باستخدام المعادلة التالية: عدد الطلبة المقيدين في الكليات الحكومية والخاصة (حدود الخطأ المعياري)2، (الانحراف المعياري)2 مقسماً على عدد الطلبة المقيدين في الكليات الحكومية والخاصة، (نسبة خطأ العينة)2 +، (الانحراف المعياري) 2، (حدود الخطأ المعياري)2. مع العلم بأن (درجة الثقة 95%)، (الانحراف المعياري التقديري= 74.)، (خطأ العينة= 5%)، وقد وزعت 1000 استبانة احتياطياً، وقام مساعدو الباحث بتوزيع ثمانمائة استبانة على (800) من الطلبة والطالبات المنتظمين و(200) على الطلبة والطالبات الدارسين جزئياً (الجامعات الخاصة غالباً)، بطريقة حصصية. (وقد أخذ في الاعتبار أن عدد الطلبة في المؤسستين التعليميتين الحكوميتين يفوق عدد الطلبة في الكليات الخاصة أكثر بنحو أربع مرات).

2 – **جمع البيانات:** جمعت البيانات عن طريق توزيع الاستبانات (وكان أسلوب العمل يعتمد على توزيع الاستبانات وجمعها في الوقت نفسه لعدم إمكانية العودة للطلبة فيما بعد) التي قام بها جامعو البيانات من الباحثين في مجال إدارة الأعمال، وقد راعينا في اختيارهم توافر الالتزام والرغبة في التعلم واكتساب الخبرة، كما زودوا بالإرشادات اللازمة لأداء عملهم بالصورة المطلوبة. وقد استغرقت عملية جمع المعلومات ستة شهور تقريباً (الفصلين الأول والثاني 2006/2007).

3 – **أداة الدراسة:** تكونت أداة الدراسة من مرحلتين:

1 – المرحلة الأولى: استكشاف آراء العينة عن طريق المقابلات (نوعياً).

2 – المرحلة الثانية: تطبيق الاستبانة (كمياً).

والسبب في المرحلتين من البيانات (نوعياً وكمياً) هو أنه لا يمكن تطوير الاستبانة بحسب البيئة المحلية إلا بعد الاكتشاف المبدئي لاهتمامات الطلبة.

4 – أما القياسات فهي أسئلة محددة من ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية لشاغلي الوظيفة مثل: الكلية، الدراسة بشكل منتظم أو جزئي، التخصص، الجنس، العمر، الجنسية، عدد السنوات في الكلية. وذلك لاختبار مدى وجود اختلافات في إدراك الأفراد للعوامل. وقد وجدنا عدم ملاءمة بعض البيانات الأولية في التحليل للتشابه الكبير بينها. من ثم اقتصر على بيانات: الكلية، الجنس، المدة في الكلية.

القسم الثاني: يضم التجارب العامة لدى الطالب. وحددت هذه العوامل على مرحلتين:

المرحلة الأولى: المسح الإرشادي. وحددت 20 عبارة عن العوامل المتعلقة بالخدمة، أخذت من الأدوات المستخدمة بواسطة Parasuraman et al., 1988 باستخدام (modified SERVQUAL instrument). وللتأكد من أن العبارات التي أخذت من الأدوات السابقة يتوافر بينها التوافق الداخلي، فقد سئلت عينة من الطلبة (50) شخصاً، بصورة عشوائية من كليات مختلفة ومن الجنسين (Pilot Study). كما عرضت الأسئلة على مجموعة من المسؤولين عن الخدمة في العينة، للتأكد من درجة الثبات باستخدام معادلة كرونباك ألفا (79.).

المرحلة الثانية: أدرجت العناصر المتعلقة بالخدمات المتوافرة في الكليات في قائمة الاستقصاء بحسب طريقة ليكرت إلى سبعة مستويات: الخدمة متوافرة بصورة كبيرة، متوسطة، قليلة، لا تؤثر، غير متوافرة بصورة قليلة، متوسطة، كبيرة. والمقابلة تعني تقديم الأسئلة، إجابة الاستفسارات، وجمع الاستبانة. وذلك لصعوبة جمع الاستبانات من الطلبة بعد توزيعها.

القسم الثالث: أداة احترام الذات التي طورها (Watty, 2005) لقياس احترام الذات. وتتكون هذه الأداة من 20 عبارة، وضعت بطريقة ليكرت، المكون من خمسة مستويات على النحو التالي: نعم دائماً، عادة، لا أعلم، كلا، كلا أبداً. عشر عبارات في المقياس توضع بحيث تدل العلامات الإيجابية على مستوى مرتفع من احترام الذات، والعشر الأخرى تدل العلامات الإيجابية على مستوى منخفض من احترام الذات. ويجب دراسة التحديد الدقيق وإجراء التعديلات في هذا الجزء بتأن بعد الدراسة المبدئية. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة وجدت أن هذه الأداة من أكثر الأدوات شيوعاً في مجال احترام الذات. وقد راوحت درجة ثباتها بين 0,80 – 0,92 في بعض الدراسات (Campbell, 1990; Watty, 2005). ويتأكد من معامل ثبات هذه باستخدام معادلة كرونباك ألفا.

نتائج الدراسة الميدانية:

وزعت 1000 استبانة على الطلبة والطالبات في الكليات التطبيقية الأربع جميعها، كما وزعت الاستبانة على أربع كليات مناظرة بجامعة الكويت، وأربع كليات خاصة موجودة في الكويت. وذلك بطريقة حصصية. حتى تمثل العينة مجتمع

الدراسة. واستبعدت الردود غير الكاملة. وقد بلغ عدد الاستبانات التي استلمت كاملة 500 استبانة على النحو التالي:

1 - خصائص عينة الدراسة:

جدول (1) - عينة الدراسة بحسب الكلية وبحسب الجنس

الكلية	الطلبة		الطالبات		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
كلية التربية الأساسية (التعليم التطبيقي)	26	%13	36	%12	62
كلية العلوم الصحية (التعليم التطبيقي)	12	%6	22	%7,3	34
كلية الدراسات التجارية (التعليم التطبيقي)	24	%12	32	%10,6	56
كلية الدراسات التكنولوجية (التعليم التطبيقي)	18	%9	30	%10	48
كلية التربية (جامعة الكويت)	18	%9	32	%10,6	50
كلية العلوم الإدارية (جامعة الكويت)	25	%12,5	36	%12	61
كلية الهندسة (جامعة الكويت)	20	%10	28	%9,3	48
كلية العلوم الطبية (جامعة الكويت)	17	%8,5	24	%8	41
جامعة الخليج الخاصة (خاصة)	10	%5	11	%3,6	21
الجامعة العربية المفتوحة (خاصة)	12	%6	19	%6,3	31
الجامعة الأمريكية في الكويت (خاصة)	10	%5	18	%6	28
الكلية الأسترالية في الكويت (خاصة)	8	%4	12	%4	20
المجموع	200		300		500

ويتضح من الجدول أعلاه، أن التوزع النسبي للعينة كان على النحو التالي: 40% لجامعة الكويت، 40% للتعليم التطبيقي، 20% للجامعات الخاصة.

2 – تقويم الطلبة للخدمات التي تقدمها الكليات لهم:

الخدمات التي توفرها الكليات لا ترتقي إلى توقعات الطلبة والطالبات؛ حيث تشير النتائج إلى عدم رضا الطلبة عن الخدمات الآتية على الرغم من أهميتها من وجهة نظرهم: التوجيه والإرشاد، توجيه المستقبل الوظيفي والمساعدة في توفير فرص العمل، التغذية والكفتيريا، توجيه الإعانة المالية، الخدمات المصرفية، ومواقف السيارات بشكل خاص. مع العلم بأن عدد المستفيدين بمعدل متوسط قد لا يستخدمون السيارات الشخصية وإنما الحافلات التي توفرها الكليات بشكل منتظم.

جدول (2) – الخدمات التي تقدمها الكليات من حيث تكرار الخدمة وأهميتها ومستوى الرضا عنها

يرجى الإجابة عن ثلاث فئات من الأسئلة حول الخدمات التي تقدم لك في الكلية:									
	(1) تكرار الخدمة			(2) الرضا عن الخدمة			(3) أهمية الخدمة		
العناصر مع الترتيب	كبير	متوسط	قليل	كبير	متوسط	قليل	كبير	متوسط	قليل
التوجيه والإرشاد	315	175	10	55	85	360	476	33	–
توجيه المستقبل الوظيفي	385	65	77	–	38	462	482	14	4
المساعدة في توفير فرص العمل	372	81	47	–	14	486	491	7	2
توافر المعيدين	121	20	399	232	61	207	266	192	42
التغذية والكفتيريا	241	112	147	51	162	287	369	72	59
بريد الطالب	76	52	372	118	134	248	210	83	207
توجيه الإعانة المالية	271	86	143	109	77	314	420	65	15
مختبر الحاسب الآلي واللغات	142	151	207	49	91	36	485	15	–
خدمات التنظيمات الطلابية	32	41	427	33	128	339	461	32	7
الخدمات المصرفية	122	187	191	71	46	383	417	64	19
مواقف السيارات	381	72	47	–	77	423	423	77	–

وتوضح بيانات الجدول (2) أن مستوى الرضا عن الخدمات التالية منخفض:

1 – المساعدة في توفير فرص العمل: حيث إن نحو (97%) من عينة الدراسة أفادوا أن مستوى رضاهم قليل، على الرغم من أن (98%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

2 – توجيه المستقبل الوظيفي: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (92%) تقريباً، على الرغم من أن (96%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

3 – مواقف السيارات: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (85%) تقريباً، علماً بأن (85%)أيضاً من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

4 – الخدمات المصرفية: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (77%) تقريباً، على الرغم من أن (83%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

5 – التوجيه والإرشاد: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (72%) تقريباً، على الرغم من أن (95%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

6 – مختبر الحاسب الآلي واللغات: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (72%) تقريباً، على الرغم من أن (97%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

7 – خدمات التنظيمات الطلابية: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (68%) تقريباً، على الرغم من أن (92%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

8 – توجيه الإعانة المالية: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (63%) تقريباً، على الرغم من أن (84%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

9 – التغذية والكفتيريا: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (57%) تقريباً، على الرغم من أن (74%) من عينة الدراسة ذكروا أن أهمية هذه الخدمة كبيرة.

10 – بريد الطالب: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (50%) تقريباً.

11 – توافر المعيدين: بلغت نسبة من أفادوا أن مستوى رضاهم قليل (46%) تقريباً.

3 – توقعات الطلبة الشخصية من الخدمة المقدمة لهم:

كما هو واضح في جدول (3) فإن الغالبية (60%) من العينة عبرت عن عدم رضاها عن الخدمات المقدمة، و (30%) تعتبر هذه هي الخدمة التي كان يتوقعها أو سمع عنها، و(10%) فقط كانت جودة الخدمات بالنسبة لهم أفضل قليلاً من المتوقع.

جدول (3) – جودة الخدمة

معتمداً على خبراتك السابقة في تعاملك في الكلية، كيف تقارن هذه الخدمات مع توقعاتك الشخصية:

1- أسوأ تماماً من المتوقع 4- هذه هي الخدمة المتوقعة 5- أفضل بقليل من المتوقع
2- أسوأ بشكل متوسط من المتوقع 6- أفضل بشكل متوسط من المتوقع
3- أسوأ بقليل من المتوقع 7- أفضل بكثير من المتوقع

* الأجهزة والمختبرات والمكتبة	1	2	3	4	5	6	7
1 – توافر أجهزة ومختبرات وكتب حديثة.	14	62	81	301	38	2	2
2 – المظهر العام لمكان الخدمة.	32	71	94	245	27	16	15
3 – المستوى العام للموظفين فيها.	–	9	22	410	20	29	10
4 – المستوى العام للأجهزة.	32	70	95	240	32	19	12
* الإداريون							
5 – مدى الاعتماد عليهم لحل مشكلاتك المتعلقة بالخدمة.	36	88	132	121	56	48	19
6 – مدى التزامهم وعودهم في تقديم الخدمات.	24	61	181	144	61	19	10
7 – مدى اهتمامهم وتعاونهم في مواقف السيارات.	36	88	132	121	56	49	18
8 – مدى الدقة في عمل الموظفين.	30	94	130	123	54	50	19
* الإرشاد والتوجيه							
9 – قدرة الإرشاد والتوجيه على شرح التعليمات.	25	99	129	125	52	47	20
10 – مدى ملاءمة المواعيد ووجود المرشدين.	27	81	141	128	41	42	40

تابع/ جدول (3) – جودة الخدمة

11 – النزاهة والمساواة والاهتمام الشخصي.	41	101	120	151	46	21	20
12 – مدى الاستجابة العاجلة من الموظفين.	30	94	128	119	49	46	32
*** الهيئة التدريسية**							
13 – توضيح الأهداف وتقديم المعلومات.	72	119	220	22	12	25	30
14 – رغبتهم في كسب رضا الطلبة والإنصاف.	61	122	294	2	11	7	3
15 – التزام المواعيد والوجود.	32	97	307	45	10	5	4
16 – النظرة لاهتماماتك المهمة بجدية.	45	81	277	28	42	27	–
*** الطلبة في الكلية**							
17 – مدى وجود التعاون والعلاقات الودية بين الطلبة.	51	94	241	12	77	24	1
18 – مدى ملاءمة وقت المحاضرات معهم.	56	78	293	67	2	4	–
19 – الاهتمام الشخصي الذي تحصل عليه.	116	105	261	11	–	5	2
20 – تعاونهم في إيجاد بيئة تعليمية مناسبة.	131	133	206	–	17	9	4
*** الانطباعات العامة**							
21 – الخدمات مثل: التصوير والبريد والتسهيلات المشابهة.	201	142	61	39	50	7	–
22 – مدى توافر فرص متابعة الدراسة بعد التخرج.	278	111	41	52	11	5	2
23 – المواصلات، مواقف السيارات.	256	67	77	75	25	–	–
24 – السكن الطلابي والإعانة الاجتماعية.	67	71	117	93	59	51	42
بشكل عام، كيف تقدر جودة الخدمة في الكلية.	25	95	180	150	35	15	–

4 – واقع جودة الخدمة كما يراه الطلبة:

جدول (4) – تقويم توقعات الطلبة، وواقع جودة الخدمة

	توقعات الطلبة			الواقع كما يراه الطلبة		
	جامعة الكويت	تعليم تطبيقي	جامعات خاصة	جامعة الكويت	تعليم تطبيقي	جامعات خاصة
Mean	6,532	6,435	6,101	−4,351	−4,634	3,368
Std. Dev	,6341	,5661	,4654	,8971	,9062	,8101
Std. Err. M.	2,543	2,845	2,423	4,854	4,912	4,866
@5% E-02	t= -.761 Sig. = .425			t = 7.261 Sig. = .00		

إجابة السؤال الأول: كما هو واضح في جدول (4)، فإن تقويم إدراك الطلبة لجودة الخدمة، وإدراكهم واستجابتهم لها بحسب نوع المؤسسة (جامعة الكويت، التطبيقي، الخاصة). بعد إجراء اختبار t-test يبين:

1 – عدم وجود علاقة بين تقويم توقعات الطلبة لجودة الخدمة، بحسب نوع المؤسسة (جامعة الكويت، التطبيقي، الخاصة).

2 – وجود علاقة بين تقويم توقعات الطلبة لجودة الخدمة، بحسب نوع المؤسسة (جامعة الكويت، التطبيقي، الخاصة). حيث كان إحساس الطلبة في الجامعات الخاصة أكبر بالخدمات من الطلبة في الكليات الحكومية (جامعة الكويت، التطبيقي).

3 – وجود علاقة بين مدى استجابة الطلبة لجودة الخدمة (الخدمة الواقعية)، بحسب نوع المؤسسة (جامعة الكويت، التطبيقي، الخاصة)؛ حيث كانت استجابة الطلبة في الجامعات الخاصة أكبر للخدمات من الطلبة في الكليات الحكومية (جامعة الكويت، التطبيقي). وهذا يتفق مع مخرجات Dozark (1999) من الطلبة في الجامعات الخاصة أظهرت نتائجهم رضا أكبر من الآخرين.

5 – استجابة الطلبة لجودة الخدمة بحسب العوامل الديموغرافية:

إجابة السؤال الثاني: كما هو واضح في جدول (5) فإن هناك فروقات في استجابة الطلبة لجودة الخدمة الواقعية التي تقدمها الكليات بحسب العوامل الديموغرافية: العمر، الجنس، مدة البقاء في الكلية.

1– بحسب العمر: الطلبة أقل من عشرين عاماً هم أكثر رضا من الطلبة الأكبر

سناً. وهو يتناسب مع ما وجده Dozark (1999) بأن المجموعات العمرية الأصغر أظهرت رضا أكبر.

2- بحسب الجنس: استجابة الطلبة الذكور كانت أكبر؛ مما يعطي مؤشراً إلى أن استفادة الطلبة الذكور أكبر. وهذا ينسجم مع نتائج Rubby (1996)؛ حيث وجدت أن الطالبات لديهن توقعات وإدراك أكبر في جودة الخدمة، ومن ثم فإن نظرة الطالبات لجودة الخدمة أقل من الطلبة الذكور.

3- بحسب مدة البقاء في الكلية: الطلبة المستمرون في الكليات أكثر من أربع سنوات كانت استجابتهم أعلى من الطلبة الآخرين. وهو يتناسب مع ما وجده Dozark (1999)؛ حيث أظهرت نتائجه رضا أكبر لدى الطلبة القدامى.

جدول (5) - تقويم استجابة الطلبة لجودة الخدمة بحسب العوامل الديموغرافية

	العمر			الجنس		مدة البقاء في الكلية		
	أقل من 20	20 - 22	أكبر من 20	طلبة	طالبات	أقل من 2 سنة	سنتان إلى أقل من 4	أكثر من 4 سنوات
Mean	-3,451	-3,981	3,734	-4,01	-4,75	-3,576	3,621	-3,712
Std. Dev	,9492	,9511	,9010	,952	,931	,8731	,8342	,7991
Std. Err. M.	7,712	5,112	8,862	5,62	5,01	8,341	8,326	8,634
	f= 9.325 @0.05			t- 3.765		f= 5.544 @ 0.05		

sig. = .000 at %5

إذن، بعد دراسة جودة الخدمة التي تقدمها المؤسسات التعليمية العليا بدولة الكويت، وهي جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجامعات الخاصة، وجدت الدراسة أن الطلبة في المؤسسات التعليمية الثلاث، كانت توقعاتهم متقاربة. ولكن من جانب آخر، فإن جودة الخدمة الملموسة موجودة لدى الطلبة في الجامعات الخاصة أكثر من الطلبة في جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. كذلك، فإن استجابة الطلبة لجودة الخدمة كانت أكثر لدى الطلبة في الجامعات الخاصة. بشكل عام وجدت الدراسة أن جودة الخدمة في الجامعات الخاصة أفضل منها في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

ولم تجد الدراسة فروقات معنوية في توقعات الطلبة لجودة الخدمة؛ حيث كانت

النتائج متقاربة للطلبة في الجهات التعليمية (الحكومية) جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والجامعات الخاصة.

إجابة السؤال الثالث: استجابة الطلبة لجودة الخدمة: وجدت الدراسة اختلافاً معنوياً بين المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة؛ فأظهرت النتائج أن الطلبة في الجهات التعليمية (الحكومية) جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كانت مؤشرات إستجاباتهم تبين فهماً أقل من الطلبة في الجامعات الخاصة. وبناء عليه، يمكن تفسير ذلك بأن الطلبة في الجامعات الخاصة، والطلبة المستمرين لفترة أطول في الكليات يكونون أكثر رضا عن جودة الخدمة من الطلبة في الجهات التعليمية (الحكومية) جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

والنتائج السابقة متسقة مع ما وجده (Webb et al., 1997)؛ فقد أظهرت نتائج دراسته أن الطلبة في الجامعات الخاصة كانت لديهم استجابة أكبر من الطلبة في الجامعات الحكومية، وقد فسر (Webb et al., 1997) ذلك بأن الطلبة في الجامعات الخاصة يدفعون رسوماً أعلى، ومن ثم فإن الجامعات الخاصة تقدم خدمات أفضل في المقابل.

التوصيات والاقتراحات:

وجدت الدراسة أن توقعات الطلبة متشابهة بين المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة. ومن ثم فإن الباحث يقترح عدداً من التوصيات التي توصل إليها بعد تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها، وخاصة في تصميم وإنشاء الكليات الجديدة لجامعة الكويت والتعليم التطبيقي والتدريب، التي وافقت الحكومة عليها. وهذه التوصيات هي:

1 - أن الطلبة - باعتبارهم من أهم عملاء الكليات - يجب الاهتمام برصد توقعاتهم وقياسها عن مستوى الخدمات المقدمة لهم.

2 - أن تستخدم المؤسسات التعليمية العليا جميع المصادر الممكنة لرصد توقعات الطلبة، ومن أهم هذه المصادر الاستبانات؛ لتحديد مدى الرضا عن الخدمات المقدمة وتطابقها مع التوقعات.

3 - الاهتمام بعملية تصميم الخدمات وتخطيطها وتطويرها؛ بحيث تكون متوافقة مع التوقعات المتزايدة للطلبة.

4 – مواكبة التطور العلمي في مجال تحسين الخدمة للطلبة وتوفير الأجهزة المتقدمة؛ بحيث تظل الخدمات المقدمة في مستوى عال ومتميز من الجودة.

5 – الحرص على تقديم وعود واقعية، يمكن الوفاء بها، فيما يتعلق بنوع الخدمات المقدمة للطلبة ومستواها.

6 – الاهتمام ببناء نظام فعال للاتصال المتبادل مع الطلبة ومن يمثلهم.

7 – تدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين على أساليب التعامل مع الطلبة والوفاء بحاجاتهم ورغباتهم الممكنة. ويمكن عقد برنامج تدريبي في مجال "فن التعامل مع الطلبة" بواسطة تربويين متخصصين في هذه الكليات.

8 – مراجعة مستوى الخدمات الفعلية المقدمة للطلبة، والعمل على تحسينها وتطويرها بما يتلاءم مع توقعات الطلبة.

9 – تفهم الإدارة العليا للكليات أهمية الاستجابة لتوقعات الطلبة من حيث مستوى الخدمة المقدمة لهم والعمل على الوفاء بها.

10 – مراعاة النقاط التالية، وبخاصة عند تصميم سياسات وإجراءات الخدمة التي تقدم للطلبة:

- المصداقية في الوعود المقدمة.
- السهولة والوضوح.
- ارتفاع مستوى جودة الخدمة.
- رصد التزام تنفيذ الإجراءات.

11 – يلاحظ في الجامعات الحكومية أن الطالب هو الذي يبحث عنها، والعكس يجب أن يكون صحيحاً؛ حيث يجب أن تكون الجامعات الحكومية هي التي تبحث عن الطلبة المميزين للتقدم للتخصصات التي توفرها بناء على رغبة سوق العمل.

12 – الاهتمام بالعلاقات العامة والإعلام الداخلي، للتعريف بالخدمات المقدمة.

13 – إعداد نظام فعال للمتابعة وتقويم الأداء مع الاهتمام بتحديد مؤشرات موضوعية لتقويم أداء مقدمي الخدمة.

14 – يجب العمل بالسرعة الممكنة لمراعاة ما يأتي (من وجهة نظر الطلبة):

– التخلص من ظاهرة "طوابير" الطلبة أمام مكاتب القبول والتسجيل بطريقة غير حضارية وخاصة في التعليم التطبيقي.

– تطوير قاعات المحاضرات بتوفير أجهزة (Power Point) وغيرها.

– العمل على توفير مواقف للسيارات لتستوعب الأعداد الحالية والمستقبلية.

– تطوير أماكن الاستراحة وخاصة للطالبات، وتوفير أماكن الترفيه والرياضة، وهي من المستلزمات الأساسية للمؤسسة التعليمية المتطورة.

– سد حاجة بعض الكليات من المواد والمختبرات المتطورة، إضافة إلى أجهزة التحليل والأدوات المتطورة.

– أنشئت مختبرات وجددت أخرى خاصة بالحاسب الآلي في الكليات ومازالت كليات عديدة تعاني عدم توافر العدد الكافي من الأجهزة أو أجهزة غير متطورة.

– مكاتب تشغيل الطلبة بصورة جزئية في أثناء الدراسة أو بصورة دائمة بعد التخرج من الضروريات في الوقت الراهن خصوصاً، بسبب عدم توافر فرص العمل المناسبة والمنافسة في القطاعات الجاذبة.

– الاهتمام بتعيين الطاقات المؤهلة للعمل في المكاتب التي تتعامل مع الطلبة، سواء في المكاتب المتخصصة أو في مكاتب أعضاء هيئة التدريس وغيرها.

– لدى الطالبات فرص أقل لتعرف مجالات العمل بعد التخرج، ومن ثم هناك حاجة ماسة لتعيين الطاقات المؤهلة والراغبة في العمل لتوضيح آفاق العمل وفرصه.

– زيادة عدد المكاتب الاجتماعية وتوفير مكاتب الدراسات النفسية.

ختاما نتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي قدمت الإمكانات الكافية والدعم اللازم لكي يرى البحث الحالي النور. كما نتقدم بالشكر إلى إدارات العلاقات العامة في المؤسسات المشاركة بالدراسة وعموم الموظفين والطلبة لتعاملهم الإيجابي مع الباحثين.

المراجع:

المنظمة العربية للعلوم الإدارية (2006). ندوة: جودة الخدمات في مؤسسات القطاع العام، 19–2006/3/23، القاهرة.

وزارة التخطيط (2005). **المجموعة الإحصائية السنوية**. العدد 42، قطاع الإحصاء والتعداد، دولة الكويت.

Abdullah, F. (2006). Measuring service quality in higher education. *Marketing Intelligence & Planning*. 24 (1): 31 - 47.

Akturk Z.; Dagdeviren N.; Sahin E. & Ozer C. (2002). Use of quality circles among first year medical students and impact on student satisfaction. *Swiss Med Wkly.* Mar 23;132(11-12):143-7.

Babakus, E. & Boller, G. (2003). An empirical assessment of the SERVQUAL scale. *Journal of Business Research,* 16(3) 253-265.

Bloom K. & Hough M. (2003). Student satisfaction with technology-enhanced learning. *Comput Inform Nurs.* Sep-Oct: 21(5):241-6.

Bo Enquist, B. (2006) Quality improvement in governmental services: The role of change pressure exerted by the "market". *The TQM Magazine.* 18 (1): 7 - 21

Brennan, L. & Bennington, L. (1999). Concepts in conflict: students and customers. *Journal of Marketing for Higher Education.* 2: 19 - 40

Broady-Preston, J; Felice, J; Marshall, S. (2006). Building better customer relationships: case studies from Malta and the UK. *Library Management.* 27 (6/7): 430 - 445

Brooks, L. (2003). How the attitudes of instructors, Students, Course administrators, and course designers affects the quality of an online learning environment. Online *Journal of Distance Learning Administration, (VI), 4, Winter.*

Buttner, H., (2004). How do we "Dis" Students?: A model of (Dis) respectful business instructor behavior. *Journal of Management Education 28: 319-334.*

Calvert, P. (2003). International variations in measuring customer expectations. *Journal of Applied Business Research,* 12(2), 85-92.

Campbell, J. (1990). "Self-Esteem and clarity of the self-concept." *Journal of and Social Psychology,* W (3), 538-549.

Cannon, R. (2002). The outcomes of an international education for Indonesian *graduates Higher Education Research,* 19(3).

Cavallo, C. & Richter R. (2004). Attitudes of physical therapist students toward physical therapist assistants. *Allied Health,* Spring; 33(1): 10-6.

Cecil L; Pearson, A. & Chatterjee, R., (2004). Expectations and values of university students in transition: Evidence from an Australian Classroom. *Journal of Management Education, 28 (4), 427 - 446.*

Cronin, J. and Taylor, S. (1994). Measuring service qulaity: A re-examination and extension. *Journal of Marketing,* 56 (July): 55-68.

Damewood, D., & Hodge N. (2003). Professor attitude: Its effects on teaching evaluations. *Journal of Management Education,* 24: 458-473.

Darlene, L.; & Bunda; M. (1991). The measurement of service quality in higher education. Paper Presented at Third Conference on *Assessing Quality in Higher Education, England:* Bath.

Dean, K.; Pontius, J. & Sheffler, T. (2003). Graduate student services: An institutional commitment to meeting graduate student needs. Presented at the Maryland Student Affairs Conference, College Park.

Dozark, D. (1999). *Quality practices and student satisfaction: Exploring instructional alternatives. Dissertation. The University of Iowa.*

Douglas, J; Douglas, A; Barnes, B. (2006). Measuring student satisfaction at a UK university. *Quality Assurance in Education*, 14 (3): 251 - 267

East, J., (2001). Students as customers: International student perceptions of educational services. Unpublished masters thesis, University of New England, Armidale, Australia.

El- Ansari W. (2002). Student nurse satisfaction levels with their courses: part I - effects of demographic variables. *Nurse Education Today*, Feb;22(2):159-70.

El-Ansari, W. (2004). What really affects health professions students' satisfaction with their educational experience. *Nurse Education Today*, 24, 644-655.

Espeland,V. & Indrehus, O. (2003). Evaluation of students' satisfaction with nursing education in Norway. *Journal of Adv Nurse*, 42 (3) 226-36.

Fram, G. & Camp, R. (1995). Finding the implementing best practices in higher education. *Quality Progress*, Feb. 69-73.

Fung, Y. and Carr, R. (2000). Face-to-face tutorials in a distance learning system: meeting student needs. *Open Learning*, 15 (1) 35-46.

Gonzales, J. (2001). Acquired educational constructions: Students' attitudes toward education in Mexico and in the United States. *The Urban Review*, 27(3).

Hernon, P.; Nitecki, D. & Altman, E. (1999). Service quality and customer satisfaction: assessment and future directions. *Journal of Academic Librarianship*, 25 (1), 9-17.

Ismail, I; Haron, H; Ibrahim, D; Isa, S. (2006). Service quality, Client satisfaction and loyalty towards audit firms: Perceptions of Malaysian public listed companies. *Managerial Auditing Journal*, 21(7): 738 - 756.

Jiang, Y & Lu Wang, C. (2006). The impact of affect on service quality and satisfaction: the moderation of service contexts. *Journal of Services Marketing*, 20 (4): 211-218

Jones, S.; Robertson, M., & Line, M. (1999). Teaching and valuing the voices of international students in universities. *HERDSA* Annual International Conference, Melbourne, 12-15 July 1999.

Joseph, M; Yakhou, M; Stone, G. (2005). An educational institution's quest for service quality: customers' perspective. *Quality Assurance in Education*, 13 (1): 66 - 82

Joseph, Mathew. (1998). Determinants of service quality in education: A new Zealand perspective. *Journal of Professional Services Marketing*, 16 (1): 43- 71.

Jun, M; Paterson, R. & Zsididin, G. (1998). The identification and measurement of quality dimensions in health care. *Health Care Management Review*, 23(4): 81-96.

Kalantzis, M. & Cope, B. (2000). Towards an inclusive and international higher education, in *university and diversity*, *King*, R., Hill, D. & Hemmings, B. (Eds.) Keon Publications, Wagga.

Kara, A; Lonial, S; Tarim, M; Zaim, S (2005). A paradox of service quality in Turkey: The seemingly contradictory relative importance of tangible and intangible determinants of service quality. *European Business Review*. 17 (1): 5 - 20

Lagrosen, S; Seyyed-Hashemi, S; Leitner, M. (2004). Examination of the dimensions of quality in higher education. *Quality Assurance in Education*. 12 (2) : 61-69.

Li, B; Riley, M; Lin, R; Qi, E. (2006). A comparison study of customer satisfaction between the UPS and FedEx: An empirical study among university customers. *Industrial Management & Data Systems*. 106 (2): 182 - 199

Lilley, E. & Usherwood, B. (2000). Wanting it all: the relationship between expectations and the public's perceptions of public library services. *Library Management*. 21 (1): 13-24.

Parasuraman, A.; Zeithaml, V. & Berry, L. (1988). "SERVAQUAL" A multiple item scale for measuring consumer perceptions of service quality," *Journal of Retailing*, 64(1): 12-40.

Pearson, L. & Chatterjee, S.R. (2004). Expectations and values of University Students in transition: Evidence from an Australian Classroom. *Journal of Management Education*, Aug 2004; 28: 427 - 446.

Petruzzellis, L; D'Uggento, A; Romanazzi, S. (2006). Student satisfaction and quality of service in Italian universities. *Managing Service Quality*. 16 (4): 349 - 364

Plank, R. & Chiagouris, L. (1997). Perceptions of quality of higher education: An exploratory study of high school guidance counselors. *Journal of Marketing for Higher Education*, (1): 56-67.

Pontius, J. (2004). Building graduate student community through social event planning. Presented at *the NASPA's AGAPSS* Knowledge Community Pre- Conference, Denver, CO, March 2004.

Prugsamatz, S; Pentecost, R; Ofstad, L. (2006). The influence of explicit and implicit service promises on Chinese students' expectations of overseas universities. *Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics*,18 (2): 129 - 145

Qinglin, C. (1999). The Quality of Australian education: What do international students' experiences tell? Australian International Education Conference Education Australia.

Ruby, C. (1996). Assessment of student satisfaction with selected student support services using the SERVQUAL model of customer satisfaction. *Dissertation Abstract International. Ohio University*.

Russell, M. (2005) Marketing education: A review of service quality perceptions among international students. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*. V 17 (1): 65 - 77

Ryan, R. (2004). What do students expect from the University? How well are we meeting those expectations? *Library Service Quality Survey*. The University of Alberta Libraries.

Sander, P.; Stevenson, K., & Coates, D. (2000). University students' expectations of teaching Studies. *Higher Education*, 25 (3) 309-323.

Sherry C.; Bhat, R.; Beaver, B. & Ling, L. (2003). Managing expectations of international and kiwi students: A challenge for beyond 2003! Paper Presented in 2003 Herdsa Conference, *UNITEC Institute of Technology*, Auckland, New Zealand.

Sierra, J; McQuitty, S. (2006). Service providers and customers: social exchange theory and service loyalty. *Journal of Services Marketing*. 19 (6): 392 - 400

Shimizu, K. (2000). Japanese college student attitudes towards English teachers: A survey. *The Language Teacher*. 11 (2): 23-36.

Snipes, R; Thomson, N; Oswald, S. (2006). Gender bias in customer evaluations of service quality: an empirical investigation. *Journal of Services Marketing*, 20 (4): 274 - 284

Sohail, Mand Shaikh, N. (2004). Quest for excellence in business education: a study of student impressions of service quality. *International Journal of Educational Management*, 18 (1): 58 - 65.

Tari, J. (2006). An EFOM model self-assessment exercise at a Spanish university. Watty, K. (2005) Quality in accounting education: what say the academics? *Quality Assurance in Education*, 13(2): 120 - 131.

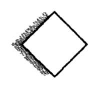
Voon, B. (2006). Linking a service-driven market orientation to service quality. *Managing Service Quality*,16 (6): 595 - 619.

Watty, K. (2005). Quality in accounting education: what say the academics? *Quality Assurance in Education*, 13(2): 120 - 131.

Webb, M; Coccari, R; Lado, A; Allen, L. & Reschert, A. (1997). Selection criteria used by graduate students in considering doctoral business program offered by private Vs. Public institution. *Journal of Marketing For Higher Education*, 8(1): 69-90.

قدم في: أغسطس 2006 .

أجيز في: يوليو 2007 .



Expectations and Perceptions of Students in Kuwait University, Paaet, and Private Universities toward Service Quality

Abdulaziz A. Taqi*
Adel A. Ahmed*
Jawad S. Sufur*
Jamal H. Alshatti*

The purpose of the present study is to examine student's expectations, perceptions and disconfirmation towards service quality delivered by public and private colleges in Kuwait.

The service quality disconfirmation paradigm used in this study, was a modified version of SERVQUAL as a measure. Data collected from five hundred students (50 % of a total of 1000) full-time students in Kuwait University, the Public Authority for Applied Education and Training (PAAET), and three private universities. A total of twenty four items were identified through factor analysis using a varimax rotation.

The study found no differences in expectations of service quality between students in public colleges. Students from private universities' perceptions and disconfirmations of service quality were higher than public institutions.

Keywords: Service quality, Higher education, Attitudes, Expectations.

* The Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي بالمملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الذكور في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الإمام

عبد العزيز بن علي الغريب*

ملخص: هدفت الدراسة إلى تعرف الجهود الإصلاحية التي قامت بها المؤسسات الرسمية لمواكبة التغيرات الاجتماعية، ومن ثم تعرف موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمع السعودي، وكذلك نحو البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها، إضافة إلى تحديد العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، باستخدام أداة جمع البيانات (الاستبانة) على عينة بلغت (262) من طلبة الجامعات. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ارتفاع مستوى وعي الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح، وارتفاع درجة الإيجابية في إجاباتهم، كما توصلت الدراسة إلى أن ترتيب البرامج الإصلاحية من وجهة نظر الشباب السعودي جاء بطريقة تعبر عن ذلك الوعي. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض متغيرات عينة الشباب الجامعي وموقفهم من الإصلاح، حيث اتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص العلمي، ومتغير الحالة الاقتصادية، ومتغير البيئة الاجتماعية، وبين متغير الموقف من الإصلاح؛ وفي

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

النهاية عرضت الدراسة لبعض التوصيات التي يمكن أن تعزز الإيجابية في رؤية الشباب وموقفهم من الإصلاح الاجتماعي والسياسي في مجتمعهم.

المصطلحات الرئيسة: الشباب السعودي، المملكة العربية السعودية، علم الاجتماع السياسي، الإصلاح، التغير الاجتماعي.

المقدمة وخلفية الدراسة:

يعد الإصلاح حديث المجتمعات والأفراد حالياً، بل وحده الإصلاح أصبح له مفهوم السحر في التصدي لكثير من مشكلات مجتمعاتنا العربية. وحديث الإصلاح حديث يسمع صداه في مختلف أرجاء الكرة الأرضية، وهو حديث تشارك فيه مختلف الشرائح؛ الرؤساء والوزراء والمسؤولون والمثقفون والصحفيون والطلبة والنقابيون وفئات كثيرة ومتنوعة، وهيئات رسمية وأخرى غير رسمية مما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني. وعقدت له العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية: الإقليمية والقطرية خاصة في الفترة ما بين 2003–2005م. وقد جاء الاهتمام بمواضيع الإصلاح على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، بل إنه أصبح وسيلة للضغط على كثير من الدول لحثها على إجراء إصلاحات مختلفة. وتعد دول الشرق الأوسط – وبخاصة الدول العربية – من أكثر الدول التي مورست عليها الضغوط السياسية والاقتصادية لحثها على الإصلاحات التي تتوافق مع ما يريده العالم الغربي، وبما يؤيد فلسفته ونظرته لأساليب الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، التي من أجلها استضافت معظم الدول العربية عدداً من المؤتمرات واللقاءات لمناقشة قضايا الإصلاح وغيره من المفاهيم التي عززت من قيمة الإصلاح في تلك المجتمعات (مصطفى مرسي، 2004: 1033). ومن المشاريع التي طرحت، مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته إدارة الرئيس الأمريكي عام 2004م، مشروع يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني، المبادرة الفرنسية الألمانية المشتركة للإصلاح، مبادرة الاتحاد الأوربي، مشروع منتدى دافوس، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقته عام 2006 وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كونداليزا رايس، وكلها ركزت على الشرق الأوسط بدوله المختلفة (عاطف الغمري، 2004).

وهنا يقول طارق البشري (2005): **يسود الشارع العربي ضغط غير مسبوق داخلي وخارجي، بضرورة إدخال إصلاحات بنيوية في هيكلية النظم السياسية الحاكمة في البلدان العربية، وإعادة صياغة دورها المؤسسي وأساليب عملها، إلا أن هذا الضغط – باسم الحرية والديمقراطية – أدى إلى حالة من الضبابية في فهم**

ماديات التغيير المطلوب، والقفز على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، إضافة إلى تجاهل طبيعة النظم القائمة، ومنطلقات تأسيسها وفقاً لهوية المجتمعات، ومدى تباين الإصلاحات المطلوبة، مع تطور النظم السياسية الغربية والأسس التي قامت عليها. كما يقول برهان غليون (2003) في هذا المجال: "في بلدان العالم العربي هناك إجماع اليوم داخل الرأي العام العربي على الإصلاح. لكن الخلاف قائم حول طبيعة الإصلاح ومنهجه وأهدافه، فالفئات الحاكمة التي تمثل أصحاب المصالح في استمرار النظم القائمة والإبقاء عليها، تعتقد أن جوهر الإصلاح الديمقراطي المطلوب هو تغيير قواعد العمل الاقتصادية بالانفتاح على اقتصاد السوق أو تعزيز هذا الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص من جهة وتحديث الإدارة ومعالجة عيوبها العديدة والمتراكمة منذ عقود من جهة ثانية. والمنهج الوحيد الذي تعتقد أنه يصلح لمثل هذا الإصلاح هو منهج التدرج والبطء. كما يلحظ أنه تجري آلية غريبة في عملية التغيير السياسي والاقتصادي، والفصل الواضح بين التغيير الاقتصادي والتغيير السياسي".

وقد أشار راسم الجمال وخيرت عياد (2005) في تقويمهما لواقع الإصلاح في المجتمع العربي تطبيقاً على المجتمع المصري إلى أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن ينفصل عن الإصلاح الاقتصادي أو الإصلاح الاجتماعي، وأنه حينما يتم التعامل مع الإصلاح بأولوياته لابد أن يكون ذلك في إطار مؤسسي وفي إطار من التكامل حول كل محاور الإصلاح؛ لأن الإصلاح الاقتصادي مرتبط تماماً بمبدأ القدرة على المشاركة وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية. إضافة إلى أن مداخل الإصلاح الاجتماعي مرتبطة بالإصلاح السياسي، فلا يمكن مناقشة الإصلاح السياسي وأولوياته بعيداً عن الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. كما أن الإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الإصلاح عملية مستمرة، لها مراحلها، وتنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى بما يتفق وطبيعة المجتمع وقدرته والتحديات التي تواجهه سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ومنذ عقدين من الزمن وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط الخيار الأيديولوجي الشمولي المتمثل في المنظومة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية التي أخذت تتبنى نهجاً جديداً قائماً على الانفتاح السياسي والديمقراطية في كل المستويات والتحرر الاقتصادي الحر والسير في الطريق الليبرالي. وبعدما أنجزت دول أوربا الشرقية سابقاً هذه الخطوة اتجهت الأنظار إلى دول العالم العربي باعتبارها هي

الأخرى معنية بهذا الأمر؛ حيث تتبنى كثير من الدول نهج الدولة المركزية في السياسة والاقتصاد. فمن تجربة الإصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تشابكاً بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والأنساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتى لرجالات السلطة وحل أناس محلهم، وهذا أمر مهم جداً؛ لأنه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الإصلاح يجب استبعاد الناس المسؤولين عن آثار التردي والفساد، ومحاسبتهم قانونياً، وحلول خبرات جديدة حديثة لتولي عملية رسم آفاق جديدة للإصلاح، لتستمر الحياة ويتابع المجتمع مسيرته نحو الأفضل. وهكذا نرى تعثر خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي لأنه أصلاً ولد ميتاً ولا أثر للحياة فيه؛ لأنه مثلما يتطلب الإصلاح السياسي وجود حياة ديمقراطية وبرلمانية وتيارات سياسية، يتطلب الإصلاح الاقتصادي وجود نقابات واتحادات تشرف على تطبيق نتائج البرامج والخطط التي أقرت آليات عمل للسير في عملية الإصلاح والتغيير. والحقيقة أن كثيراً من الدول العربية شرعت في عملية مراجعة كثير من مرتكزاتها السياسية والاقتصادية. خاصة أن الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي ليس مجرد رغبة بل هو ضرورة؛ لأن الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة (فتحي رشيد، 2004).

ولو تتبعنا حركة الإصلاح في المجتمع السعودي، لأمكن التأريخ لها منذ بداية نشأة الدولة السعودية الأولى، عندما تبنى الإمام محمد بن سعود دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي عرفت باسم الدعوة الإصلاحية منذ عام 1157هـ/ 1744م، التي كانت تعبيراً دينياً لرفض الواقع المجتمعي والسعي لتعديله، وكان نجاح تلك الدعوة مرتبطاً بتبني حكومة لها، وهو ما حدث لها عندما دعمها وأيدها الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى (عبدالله العثيمين، 1999: 86). أي أن نجاح الدعوة الإصلاحية ارتبط بشكل رئيس بارتباطها بدعوة دولة أكثر من كونها دعوة دينية، خاصة أن هذه الدعوة بدأت عام 1149هـ/1736م، ولم تجد القبول المنتظر منها، ولكنها عندما تبنتها الدولة السعودية الأولى وتأسست معها كان لها الصدى والقوة. وفي الوقت نفسه فإن نجاح الدولة السعودية ذاته ارتبط باعتمادها على الدعوة الإصلاحية الدينية باعتبارها العصبة الرئيسة التي سعت الدولة السعودية الأولى إلى أن تكون هي ما يوحد عليه الناس ويضمن استمرارية الدولة ذاتها. ويقول حسن حنفي (2001) عن أهداف الدعوة: وكانت الدعوة الإصلاحية قد بدأت في الجزيرة العربية للتوحيد ورفضاً لكل أشكال الوساطة بين الإنسان وربه،

وكل أنواع الشرك النظري والعملي وإقامة سلطة سياسية تحول الدعوة الدينية إلى دولة (حسن حنفي، 2001: 78). وتأثر بتلك الدعوة عدد من الدعوات الإصلاحية في مختلف دول العالم العربي والإسلامي، وأثارت فيهم العزيمة للعودة لإصلاح مجتمعاتهم، حيث كان للشيخ كتب ورسائل تبرز أهمية دعوته، من أهمها كتاب التوحيد، وكتاب أصول الإيمان، وغيرهما، وكذلك كان للدعوة في الوقت نفسه معارضون كثر يرون فيها ديناً جديداً أو مذهباً جديداً (محمد ظاهر، 1993).

وعن طبيعة الاتجاه الإصلاحي في المملكة العربية السعودية يقول تركي الفيصل (2004): **إن الإصلاح السياسي والاجتماعي في المجتمع السعودي كان تدريجياً، للابتعاد عن الأسلوب الثوري الذي مارسته بعض الدول، ولتفادي التجارب السلبية التي اتبعتها بعض المجتمعات، ولم تحقق نتائج تذكر.** كما أشار جوزيف كيشيشيان Joseph Kechichian (2005) إلى الإصلاحات في السعودية، وقال: **إن السعودية تخطو خطوات واثقة باتجاه الدمقرطة وليس الديمقراطية، وذلك وفق برنامج زمني أعد بعناية، ونوه بالكثير من الإجراءات التي اتخذت بشأن الانتخابات البلدية، وتفعيل مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية وغيرها من الإصلاحات** (جوزيف كيشيشيان، 2005: 4). وكانت البرامج الإصلاحية قد بدأت مبكراً منذ 1960م عندما قدم الأمير طلال بن عبدالعزيز اقتراحاً بإصلاحات دستورية في المملكة، وكذلك عام 1962م عندما أعلن الملك فيصل عن خطة إصلاحية للمجتمع السعودي (جوزيف كيشيشيان، 2003: 258). كما ذكر تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن عام 2005م أن السعودية حققت خلال الأعوام الماضية نجاحات كبيرة في قطاع الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي وما زالت تواجه تحديات تتمثل في مواجهة التحولات الكبيرة التي تنتظرها، والمحافظة على الاستمرار في خطوات الإصلاح التي بدأتها والدفع بها إلى نهاياتها المنطقية (انظر: كوساتش وميلوموميان، 2005: 332؛ جريدة الوطن، 2005: 6).

وحيث إنه يصعب على مثل هذه الدراسة تناول مجمل الإصلاحات الاجتماعية والتنموية الشاملة، فقد سعينا إلى التركيز على ما اصطلح عليه بالجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي، الخاصة بمفاهيم المجتمع المدني والمشاركة السياسية، خاصة أنهما يظلان الهاجس المهم في سبيل الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية كافة.

ومن أبرز الملحوظات حول الإصلاح التنموي في المجتمع السعودي ارتباطه

بالدين الإسلامي الحنيف؛ بحيث كان للدين توجيهه الرئيس لمسار العمل التنموي السعودي، خاصة بعد تشكيل هيئة كبار العلماء عام 1391هـ/1972م بتوجيه من الملك فيصل - رحمه الله - لتكون مؤسسة تشرف على إصدار الفتيا، وتكون المرجعية الرسمية والشعبية لها، بعد معاناة طويلة من بعض طلبة العلم المتشددين الذين رأوا في بعض المظاهر التنموية خروجاً عن الإسلام كتعليم البنات واستخدام وسائل الإعلام والبنوك ووسائل الرفاه الاجتماعي المختلفة كالكهرباء والهاتف وغيرها، التي - كما أشار حمود البدر (2004) - أثرت كثيراً على البرامج التنموية المبكرة؛ مما أخر المجتمع حالياً عن ركب الانضمام لمنظمة التجارة الدولية نتيجة لتأخره في بعض البرامج والأنظمة التي كان للفئات المتشددة دور في الحد منها اعتماداً على رؤية دينية متشددة، أو نتيجة لسيطرة العادات والتقاليد على المجتمع (حمود البدر، 2004: 9).

أما الإصلاح المرتبط بالمشاركة في القرار السياسي، فقد اتخذت المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار عدة صور تاريخية كالاتصال الشخصي، ورفع العرائض بصفة فردية أو جماعية، وسياسة الباب المفتوح، وغيرها من الأساليب (مشاري النعيم، 2004: 1). كما تعد المشاركة الشعبية في القرار السياسي قديمة في المجتمع السعودي؛ حيث بدأت مع إنشاء مجلس الشورى عام 1345هـ/1934م، ثم صدر نظامه عام 1347هـ/1936م، وكان نصف أعضائه ينتخبون من أهالي البلد حتى عام 1373هـ/1953م عندما شكل مجلس الوزراء. كما كان هناك في تلك الفترة مجالس للنواحي ومجالس للقرى والقبائل من الأهالي أنفسهم. وكان لأهالي الحجاز ولطبيعته الثقافية والاقتصادية والإدارية واختلاف شرائحه الاجتماعية، مشاركة في الإدارة تعييناً وانتخاباً في المجلس، كما دعم الملك عبدالعزيز المشاركة الشعبية في نجد من خلال تعيينه لمشايخ القبائل الموالية له أمراء ينوبون عنه في إدارة شؤون القبائل التي ينتمون إليها، أما المدن فقد اختار لها من بين رجاله من يديرون شؤونها نيابة عنه وتحت إمرته (عبدالرحمن الزهراني، 2002: 364).

وأعيد مجلس الشورى بصيغته الحديثة منذ عام 1992م بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وإن كانت عضويته اقتصرت على التعيين فقط، وتشمل مسؤوليات المجلس دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، كما للمجلس تفسير الأنظمة ومناقشة الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإبداء الرأي في الشؤون الداخلية والخارجية، ومن حقه

أيضاً مناقشة كبار موظفي الدولة(عبدالرحمن الشلهوب، 1999: 23). وقد تزامن معه إصدار نظام إدارة وحكم الدولة ونظام إدارة المناطق والمجتمعات المحلية باعتبارها الوثيقة التعاقدية بين الدولة والمجتمع المدني. ولتطوير أداء المجلس وإعطائه مزيداً من الصلاحيات أضيف له عام 2003م مادتان جديدتان تتيحان له دراسة أي موضوع يراه دون الرجوع للملك، بعد أن كان العكس هو المعمول به طوال مدة إنشاء المجلس في صورته الجديدة، وتوسعت عضوية المجلس بحيث زيد (30) عضواً في كل دورة جديدة حتى وصلت عضوية المجلس في دورته الرابعة إلى (150) عضواً عام 2005م. كما صدر نظام خاص بالمناطق؛ بحيث يكون لكل منطقة مجلس يضم في عضويته عدداً من الأهالي لإدارة شؤون المنطقة، ويتفرع منه مجالس للمحافظات التابعة للمنطقة (عبدالرحمن الشلهوب، 1999: 24).

وتمثلت المشاركة الشعبية في المجالس البلدية التي كانت بدايتها تحت إشراف وزارة الداخلية، بصدور نظام المجلس البلدي العمومي عام 1926م، ثم خلفه (نظام المجلس البلدي) الصادر عام 1975م (محمد القشعمي،2005: 14). وتوقفت تلك المشاركة كلياً وإن لم تلغ رسمياً مع إنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية، حتى أعيد نظام الانتخاب للمجالس البلدية عام 2003م. وبدأت التجربة الفعلية للعملية الانتخابية عام 2005م، بحيث يختار نصف الأعضاء بالانتخاب، والنصف الآخر تعينهم الحكومة من أهل الاختصاص والخبرة (سماح علي، 2004: 116). وإن كان الإقبال لم يكن بالمستوى المطلوب؛ إذ بلغت المشاركة بصورة إجمالية في حدود 35% ممن تنطبق عليهم شروط الترشح، كما لم تتح الفرصة للمرأة للمشاركة في الترشيح أو الترشح في تلك الانتخابات.

وتعد الجمعيات الخيرية التطوعية، ومراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي بدأت عام 1960م، من أقدم المؤسسات الأهلية المدنية التي تعتمد على الانتخاب في عضوية لجانها الشعبية ومجالس إداراتها. إضافة إلى ذلك هناك بعض المظاهر الإصلاحية التي تبنتها الحكومة في فترة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي حتى 2005م. ومن أهمها إعادة هيكلة جهاز إدارة الدولة، لتفعيل دور السلطة التنفيذية في إدارة البلاد، وزيادة مؤسسات المجتمع المدني، وبروز عدد من المؤسسات، وصدور عدد من الأنظمة التي تتواكب مع التوجه العالمي لاحترام حقوق الإنسان وإضفاء مزيد من هوامش الحرية للمجتمع بأفراده ومؤسساته، ومن ذلك إنشاء لجنتين وطنيتين خاصتين بحقوق

الإنسان؛ أولاهما حكومية والأخرى أهلية، ونقابة أو هيئة عامة للصحفيين، وجمعية أو نقابة خاصة بالعمال للدفاع عن حقوقهم، ونظام للمؤسسات الصحفية والحماية الفكرية، والتوسع في إنشاء جمعيات النفع العام وبخاصة الجمعيات الأكاديمية؛ حيث أنشئ ما يقرب من 79 جمعية أكاديمية حتى عام 2006م، ومناقشة قضايا المجتمع وطرحها عبر وسائل الإعلام، وإنشاء لجنة خاصة بالمرأة السعودية لتدعيم دورها في المجال الوظيفي والتنموي، وإنشاء مؤسسات عاجلة لمعالجة الفقر، منها تشكيل فريق إستراتيجي لصياغة إستراتيجية وطنية للتعامل مع الفقر، وتأسيس صندوق لمساعدة الفقراء مدعوم من الدولة بمشاركة رجال الأعمال والموسرين من أبناء المجتمع. وفتح قنوات ومؤسسات جديدة للتوسع في التوظيف للشباب السعودي، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المتمثل في زيادات رواتب الموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي (عبدالعزيز الغريب، 2004: 40-86).

وكذلك يعد تطوير الأنظمة والإجراءات القضائية من أبرز الإجراءات الإصلاحية؛ حيث أُصدر عدد من الأنظمة الحديثة، من أبرزها إصدار نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية ونظام المحاماة، وكذلك تطوير النظام القضائي السعودي، فأنشئت محاكم جديدة وأعيد تنظيم القائم منها؛ حيث أنشئت محاكم الاستئناف، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، والمحكمة العليا، ومحكمة العنف الأسري، وغيرها من الأنظمة التي روعي فيها حاجات المجتمع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (Winberg, 2005). هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد من المنظمات والهيئات الخاصة، وإصدار عدد من التشريعات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة كالمسنين والمعوقين والأطفال والفقراء، ومنها المجلس الأعلى لشؤون المعوقين، اللجنة العليا لرعاية كبار السن، اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، الصندوق الخيري لمعالجة الفقر، اللجنة الوطنية للطفولة، لجنة الحماية الاجتماعية المختصة بمعالجة العنف ضد الأطفال والنساء، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (عبدالعزيز الغريب، 2004: 40-86).

وفي عام 2003م جاء إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بوصفه أحد الجهود الإصلاحية الكبيرة في المجتمع السعودي، وباعتباره قبة رسمية لمناقشة قضايا الوطن بكل حرية وشفافية وبضمانات من أعلى قيادات السلطة، حيث يعمل

المركز على، تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف، والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء، ومعالجة القضايا الوطنية من اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتربوية وغيرها، وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته، وتوسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية. وقد عقد حتى الآن خمسة لقاءات خلال المدة من 2003م- 2006م بمسمى (اللقاء الوطني للحوار الفكري) في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وأبها، عرض فيها عدد من أوراق العمل والمناقشات لمختلف الأطياف والاتجاهات والتيارات، وتوصلت تلك اللقاءات لتوصيات يرجى أن تكون فاعلة عند تنفيذها، وتركز في معظمها على تأسيس مجتمع مدني، والسعي لنقل المجتمع من النظام التنظيمي التقليدي لمستوى أعلى، ومعالجة قضايا المجتمع بشكل جدي.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود الإصلاحية الهادفة لمعالجة قضايا المجتمع ومشكلاته، وقدم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فقد ظل موضوع الانتخاب الأكثر استحواذاً - كما يشير مشاري النعيم (2004) - على المطالب الشعبية في المجتمع السعودي، وزادت جاذبيته مع زيادة الاتصالات الثقافية، وانتشار الفضائيات، وظروف العولمة، وزيادة التحضر والمدنية في المجتمع، وارتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين، وتنامي ارتفاع نسبة الشباب بين السكان، إضافة إلى التغيرات العالمية والاتجاهات الدولية نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ مما يجعل منها مطلباً رئيساً يأتي على قائمة تلك المطالب الإصلاحية. وينطبق الحال نفسها - وإن كان من الجهات الخارجية - على وضع المرأة السعودية ونيلها لحقوقها، وتفعيل مشاركتها في القرارات السياسية والاجتماعية في المجتمع.

أهمية الدراسة:

يعد الإصلاح بنوعيه: الاجتماعي والسياسي حديث المجتمع السعودي في واقعه الحالي، في ظل ظروف التغير التي يعيشها بمتغيراتها المكانية والزمانية وظروفه المحلية والإقليمية والدولية، وتأتي أهمية مناقشة مثل هذا الموضوع في هذه الأيام، انطلاقاً من الإحساس بوجود تغيير حقيقي في المناخ الاجتماعي

والسياسي واتجاه قوي نحو مزيد من المشاركة السياسية والمجتمعية والمشاركة في إدارة عجلة التنمية بالنسبة للفئات المختلفة من المجتمع.

من هنا فإن أهمية دراستنا وأسباب اختيارها تبرز في النقاط التالية:

1 – أن موضوع الإصلاح موضوع حيوي يحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، ويتجسد واقعاً مشاهداً في الحياة الاجتماعية لأبناء المجتمع، خاصة مع اهتمام السلطة الرسمية بموضوع الإصلاح منذ وقت مبكر، وازدادت سرعته بعد الألفية الميلادية الجديدة، وفتح الباب للتطوير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – أن موضوع الإصلاح في المجتمعات العربية أصبح موضوعاً ساخناً تطالعنا به المصادر الإعلامية بشكل شبه يومي في مختلف الوسائل منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001م، من خلال طرح مبادرات غربية وأمريكية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية على وجه التحديد، التي وجدت معارضة كبيرة من أبناء المجتمعات العربية باعتبارها تدخلاً في شؤون بلدانهم، وأن المجتمعات العربية يمكن أن تبدأ طريق الإصلاح انطلاقاً من احتياجاتها وظروفها الداخلية.

3 – أهمية مرحلة الشباب ذاتها، وفي طبيعة التغيرات البدنية والنفسية المعروفة التي تتميز بها، وقابلية هذه المرحلة للتأثر بمؤثرات البيئة الاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية، وانعكس ذلك على اكتساب السلوكيات السلبية التي قد تنجم عن عدم قيام أنساق المجتمع بإشباع احتياجاتها، ومن ثم حاجتها للتقويم والتعديل. خاصة أن هذه الفئة تمثل الركن الرئيس لتحقيق عمليات الأمن الاجتماعي سلباً وإيجاباً، باعتبارها مرحلة من أكثر مراحل العمر استجابة للتغيرات الاجتماعية، والأكثر عرضة لتداعياتها. كما أنها أهم فئات المجتمع في مسيرته نحو تحقيق التنمية المنشودة. وهذا كله يعكس ما لدى الشباب من اقتناع ورغبة في تغيير الواقع الذي أوجده ولم يشارك في صنعه، ويرجع ذلك إلى خصائص أساسية مميزة لمرحلة الشباب، من أهمها، الفضول وحب الاستطلاع، والبحث الدائم عن الجديد، والنزعة الاستقلالية تأكيداً لذاته، والمرونة والحيوية التي تعكس ديناميته وروح المغامرة والجرأة فيه (انظر: حسين السلوم، 2002).

4 – اعتبرت الأمم المتحدة عام 1996م، وفي برنامج العمل الدولي للشباب عام

2000م وما وراءه، أن المشاركة الكاملة والفعلية للشباب في حياة المجتمع، والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في اتخاذ القرارات من أهم الأهداف الإستراتيجية ذات الأولوية التي على الدول – في المستويين القومي والإقليمي – العمل لتحقيقها.

5 – إنّ العمل السياسي، يستلزم العمل ضمن الجماعات السياسية، والشباب في هذه المرحلة يبحثون عن التعبير عن النزعة الجماعية، وهي الانتظام مع الجماعة، ويدفعهم نحو العمل السياسي دافع غريزي، بالإضافة إلى القناعة الفكرية (مجلة قراءات في علم الشباب، 2007). كما أن الشباب يكون لديهم الطموح لاحتلال دور اجتماعي، والتعبير عن الإرادة بدرجة عالية، مما يدفعهم إلى الانضمام للحركات والتيارات السياسية، لاحتلال موقع اجتماعي، ودور مرموق في المجتمع، وهو ما قد يؤثر على الأمن الاجتماعي للمجتمع، كما حدث عندما غرر ببعض الشباب، وكان من نتائج ذلك اتجاههم إلى العنف والتطرف والإرهاب الذي قام به شباب من أبناء المجتمع بعد انضمامهم لتيارات فكرية خارجية لأسباب مختلفة قد تكون التغيرات الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة مسبباً لها، أو على أقل تقدير جزءاً من منظومة عوامل تداخلت فيما بينها لتخرج مثل هذه الأحداث.

6 – تأتي هذه الدراسة لتتفق مع ما أوصى به اللقاء الرابع لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي عقد في نهاية عام 2004م، والذي خصص موضوعه لقضايا الشباب، وجاء في توصياته إشراك الشباب في مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع الشباب على المشاركة في العمل التطوعي بكل أنواعه، والسعي لمعالجة مختلف مشكلات الشباب. ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتغطي بعض هذه الجوانب؛ بحيث تتعرف رؤية الشباب السعودي للبرامج الإصلاحية وأولوياتها.

7 – تأتي هذه الدراسة للعمل على رفع مستوى المشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية؛ فقد قدرت إحصاءات وزارة الشؤون البلدية والقروية مشاركة الشباب من الفئة العمرية، ما بين (21–30) سنة بنحو (82,966) مشاركاً في انتخابات منطقة الرياض، بما نسبته (33,06%) من إجمالي الفئات العمرية المشاركة في الانتخابات.

8 – قلة البحوث أو ندرتها في مجال علم الاجتماع السياسي؛ إذ لم يحظ هذا الفرع من فروع علم الاجتماع بدراسات تطبيقية في المجتمع السعودي، ومن ثم

فإن هذه الدراسة تعد إضافة علمية لهذا الفرع المهم ودعماً لدراسات علم الاجتماع بشكل عام ولا سيما في المجتمع السعودي المعاصر.

9 - لا شك أن هناك احتياجاً شديداً لأن نعلم ونثقف شبابنا سياسياً؛ إذ إن فئات الشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً لهذه التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك بحكم وضعهم الاجتماعي من حيث إنهم فئة تعيش مرحلة انتقالية ساعية من خلال تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعي للأفضل. كما أن الطلاب في هذه السن وفي هذه المرحلة التعليمية يشكلون أقوى عوامل التغير الثقافي والاجتماعي لما يحملون من تصورات تخالف بعض جوانبها تلك الرؤى والتصورات لدى الأجيال السابقة (عبداللطيف خليفة، 2005: 53). ومن ثم أمل الباحث أن تساعد دراسته على تحقيق أهداف عملية تطبيقية تفيد منها المؤسسات التي تتعامل مع قضايا الإصلاح، ومنها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وكذلك المؤسسات المسؤولة عن مشكلات الشباب كوزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والجامعات.

تحديد مشكلة الدراسة:

الشباب هم ثروة المجتمع الحقيقية. وعلى الرغم من أن هناك اهتماماً في الفترة الحالية بهم وبتنميتهم، فإنه قد لا يكون كافياً. وحتى لا نجد هذه الثروة ممزقة بين التعصب أو تقليد الغرب من الضروري إيجاد القنوات الشرعية التي تسمح لها بالمشاركة الاجتماعية بصورها المختلفة. يجب أن يتعرف الشباب على المجتمع بجميع أركانه سواء الأطر المؤسسية المختلفة أو اتجاهاته السياسية أو ماهية المجتمع المدني ودور كل هؤلاء في التنمية. إن الشباب قد يكون تائهاً وسط الحياة، ولا توجد قنوات واضحة للشباب للتعبير عن أنفسهم وما بداخلهم ويشعرون بأنهم مستبعدون من اتخاذ القرارات والحوار، كما أن سبل المعرفة بالنسبة لهم محدودة، وتختلف أولوياتهم عن أولويات الجهات الرسمية (منال جادالله، 2004: 162).

وفي المجتمع السعودي ارتبط الإصلاح ذاته - كما عرضنا سابقاً - بحركة تأسيس الدولة السعودية ذاته؛ إذ ارتبط الإصلاح مع تأسيس الدولة السعودية الأولى بعد ارتباطها بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - رحمه الله - التي حملت

مسمى الدعوة الإصلاحية في ضوء أهدافها وتوجهاتها السامية. لذلك فإن حركة التغير الاجتماعي والسياسي في المجتمع السعودي – على الرغم من بعض الخصوصية لها – لا تختلف عن أي مجتمع إنساني آخر انتقل من مرحلة تقليدية إلى مرحلة تالية لها، فيها الجوانب الإيجابية وفيها كذلك الجوانب السلبية من جراء تلك التغيرات الاجتماعية سواء الداخلية أو الخارجية. كما قد يكون ممارسة التعددية والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي أو ضعفها مؤشراً على مستوى الإصلاح ودرجته في ظل التغيرات المحيطة بالمجتمع، فضلاً عن الرغبة المجتمعية للمشاركة، التي قد تكون المجموعات الضاغطة وجماعات المصالح في المجتمع دينياً واقتصادياً تقف عائقاً أمام ممارستها. أما المجتمع المدني – بوصفه مفهوماً – فقد حظي بكتابات وأبحاث في المجتمع السعودي، وإن كانت قليلة إلا أنها تحمل المضامين نفسها السائدة في المجتمع العربي، وهي قد تكون تأثرت بحركة التغير السياسي في المجتمع العربي كله.

وبما أن مشكلات الشباب من المشكلات الرئيسة التي حظيت باهتمام إصلاحي في المجتمع السعودي وبخاصة العمل والتعليم والتوظيف والتدريب وغيرها، فقد تحدد موضوع هذه الدراسة في تعرف موقف الشباب السعودي ورؤيتهم باعتبارهم أهم الفئات التي عادة ما تطالب بالإصلاح أو تتبناه، وما تراه نحو أولويات البرامج الإصلاحية، وتحديد أهمية كل برنامج إصلاحي في ضوء التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السعودي والمراحل المختلفة التي مر بها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تعرف:

1 – الجهود الإصلاحية التي قامت بها المؤسسات الرسمية لمواكبة التغيرات الاجتماعية.

2 – موقف الشباب السعودي نحو الإصلاح الاجتماعي والسياسي.

3 – موقف الشباب السعودي من البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها.

4 – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفه من الإصلاح.

مفاهيم الدراسة الرئيسة:

1- الإصلاح Reform:

يشير المعنى اللغوي للإصلاح - كما في لسان العرب لابن منظور - إلى أنه ضد الفساد ونقيضه، وأنه مأخوذ من الفعل صلح، ويصلح، صلاحاً، صلوحاً، وصلح الشيء أي انضبط وقام (أبو الفضل ابن منظور، د ت: ص516). كما يشير المفهوم الشرعي للإصلاح إلى أنه تحول المجتمع من مجتمع فاسد منحل إلى مجتمع صالح تقوم أنظمته الرئيسة والفرعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويرى ابن الجوزي (ت597هـ) في باب الصلاح، أن الصلاح يعني التغير إلى الاستقامة في الحال وضده الفساد. كما عدد عدة معان للإصلاح حيث وردت في القرآن الكريم على عشرة أوجه (انظر: جمال الدين ابن الجوزي، 1985: 396).

وقد ارتبط مفهوم الإصلاح في الفكر السياسي خاصة بمفهوم المجتمع المدني الذي استخدم كثيراً في الفكر الغربي منذ بداية القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر بعد الانتهاء من أزمة العصور الوسطى، التي تشير إلى الحالة المدنية للمجتمع والدولة، والتي تتميز بوجود تنظيمات وهيئات سياسية وشعبية قائمة على اتفاق تعاقدي؛ بحيث لا وجود للمراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة والقدسية ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص والحرية (أحمد الصبيحي، 2000: 25). وقد حظي مفهوم المجتمع المدني بكتابات واسعة في المجتمع العربي منذ أكثر من ثلاثين عاماً بوصفه مصطلحاً قصد به درجة الإصلاح المأمول ونوعيته (سعد الدين إبراهيم، 1992) ومنذ بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي في المجتمعات الخليجية (منيرة فخرو، 1999- متروك الفالح، 1998). وهذا المفهوم قد لا يكون غريباً في معناه عن مفاهيم سادت المجتمع العربي منذ حركات الإصلاح الدينية التي كانت سائدة في المجتمع العربي الحديث في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أطلقت عدة مصطلحات رفعت شعارات أريد بها الإصلاح، ومنها مصطلح النهضة والتنوير والتجديد والثورة وغيرها(نعيم اليافي، 2000: 12). والتي من أهمها دعوة محمد بن عبدالوهاب، الشيخ محمد عبده، دعوة الشيخ جمال الدين الأفغاني، محمد رشيد رضا وغيرهم (محمد ظاهر، 1993: 188).

والإصلاح يفترض إيجاد الحلول السياسية لثلاث مشكلات رئيسة:

1 – التعميم الواسع النطاق للإسهام الشعبي في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار السياسي.

2 – بناء أمة متلاحمة مندمجة متكاملة بديلاً لإجماع الأفراد الموزعين بين القبائل والعشائر والطوائف والأعراق.

3 – إنشاء دولة عصرية قادرة، وذات فاعلية تؤهلها لقيادة حركة دينامية في المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. (محمد أسعيد، 1984: 224).

أما في الفكر الاجتماعي وبمراجعة قواميس المصطلحات الاجتماعية فلم نجد تحديداً واضحاً لمفهوم الإصلاح، وقد أشير إليه بوصفه جزءاً من التغير الاجتماعي، كما أن المفهوم لم يصنف علمياً ضمن المفاهيم العلمية، بل يعد مفهوماً أخلاقياً فلسفياً مثالياً أكثر منه مفهوماً واقعياً تطبيقياً، لذلك كان مفهوم المصلح الاجتماعي مرتبطاً بالحكماء والفلاسفة أكثر من ارتباطه بعلماء الاجتماع، بل إن البعض لا يصنفه ضمن علم الاجتماع، في حين رأى فريق آخر أن نظريات أوجست كونت وكارل ماركس – باعتبارها تهدف للرقي بالمجتمع وتطوره – تعد مبادئ إصلاحية في أساسها طورت لتصبح نظريات علمية، كما ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى، ومنها مفهوم الحركة الاجتماعية، ومفهوم الثورة (محمد غيث، 1996: 436).

وينظر للإصلاح الاجتماعي Social Reform أيضاً على أنه سياسة عامة في إطار من العدالة الاجتماعية، تؤدي إلى تقوية الأفراد والأسرة والمجتمعات؛ مما يكسبها القدرة على العمل الاجتماعي لتحقيق الصالح العام (Family Service Assocation, 2003). ويرى جيم كوتس Jim Couts أن الإصلاح الاجتماعي يمكن أن يتحقق في ظل ظروف معينة مواكبة، منها استيعاب العامة والجمهور وفهمهم للحاجة والمطالبة بالإصلاح، وشعور الدولة بأنها تستطيع أن تقدم التكاليف والتضحيات، وقاعدة شعبية لا يمكن تجاهلها تضع نفسها في مسؤولية التغيير والتحديث تحت لواء منظمات حزبية، وفرق قادرة على إدارة عملية الإصلاح والإقناع بأهميته (Jim, 2003:11).

وفي دراستنا هذه نقصد بالإصلاح، إنشاء المنظمات والهيئات أو تطوير القائمة منها المرتبطة بتأسيس المجتمع المدني الأهلي، وبخاصة ما يختص بتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار لتتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، التي يواجهها المجتمع السعودي حالياً خاصة في ظل تفاقم المشكلات وتعدد الاحتياجات المختلفة التي يواجهها أفراد المجتمع.

2 – مفهوم الشباب Youth:

اعتبرت فئة الشباب من أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات الاجتماعية؛ مما جعلها تعد إحدى الفئات الرئيسة التي استهدفتها خطط التنمية باعتبارها أهم القوى البشرية، وتمثل نقطة الانطلاق لكثير من البرامج التنموية والاجتماعية. وهناك اختلاف بين الباحثين حول تحديد مرحلة الشباب؛ فنجد أن هناك اتجاهاً يميل إلى الاعتماد على البعد الزمني في تحديد هذه المرحلة، حيث يرى البعض أن فئة الشباب هي الفئة التي تقع أعمارها بين 15 –25، في حين يرى البعض الآخر أن هذه الفئة تقع أعمارها بين 15 – 30 سنة. والبعض يراها تبدأ بفترة ما قبل الرشد وتنتهي بفترة الرشد أو فترة الشباب الثانية. ولقد حصر بعض علماء الاجتماع في بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي فترة الشباب (خصوصاً الجامعي منه) في الشريحة العمرية 15–25 سنة، واعتمد هذا التحديد إطاراً مرجعياً للسنة الدولية للشباب عام 1985م (المنجي الزيدي، 29:2002).

والشباب في هذه المرحلة الحساسة من العمر لا يستطيعون – في الغالب – استيعاب كل هذه التغيرات السريعة التي يمرون بها بصورة جيدة، مما قد ينعكس على سلوكهم وتصرفاتهم. حيث تشير دراسات علم نفس النمو إلى أن فئة الشباب تتسم بعدد من الخصائص، منها الاندفاع وحب المغامرة والتعجل والحماسة الزائدة، ومحدودية الخبرة الاجتماعية، وحب الظهور والاستعراض والمباهاة، وعدم الإحساس بالمسؤولية أو تقدير الموقف أو الخطر الذي ينجم عن تصرفاته، والثقة الخادعة، وغيرها من الخصائص. من أجل ذلك فإن المؤسسات الرسمية تولي موضوع الشباب وقضاياه أهمية فائقة، وعلى المجتمع توفير الفرص التعليمية، وإعطاء اهتمام لائق لمسألة إتاحة الفرصة للعمل، وتوفير الأماكن والتسهيلات اللازمة للأنشطة الثقافية والتربوية لتحسين مستوى معيشة الشباب في الريف والحضر، ومساعدتهم لتكوين الأسر.

وقد أشار مجد الدين خيري (1983) إلى وجود أدوار على درجة كبيرة من الأهمية للشباب في المجتمعات العربية للاستفادة من طاقاتهم ومثاليتهم وصدق انتمائهم؛ متى ما وفرت الظروف المعينة للقيام بها، والدور الأول هو الدور الإنتاجي

للشباب، والدور الثاني هو دور الشباب بوصفهم قوة ضاغطة نحو التطوير في المجالات الاجتماعية المختلفة مثل: دور المرأة في المجتمع، محو الأمية، رعاية الطفولة، حماية المستهلك وغيرها (مجد الدين خيري، 1983: 86).

وفي المجتمع السعودي تمثل شريحة الشباب أكثر الشرائح السكانية في المجتمع نتيجة لزيادة نسبة المواليد والتقدم الصحي الذي عاشه المجتمع السعودي. حيث بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية بين 15–29 سنة (28%)، ويمثل عدد الشباب 4,263,448 ملايين من العدد الإجمالي للسكان البالغ 15,588,805 مليوناً. يبلغ الذكور الشباب (2,070,109) مليون شاب، في حين يبلغ عدد الشابات الإناث (2,193,339) مليون شابة (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2004: 50). كما أشارت الإحصاءات إلى زيادة معدل تغير أعداد الملتحقين بالتعليم من الطلاب والطالبات بمعدل (5,8%) سنوياً، خاصة مع بدء الخطط التنموية الخمسية في المملكة العربية السعودية، وكذلك لارتفاع المداخيل المالية نتيجة للطفرة الاقتصادية مع زيادة القدرات الإنتاجية للنفط؛ إذ كان عدد الطلاب والطالبات عام (1969/ 1970م) نحو (547) ألف طالب وطالبة، في حين بلغت أعدادهم (4,800) ملايين طالب وطالبة عام (2000/ 2001م) (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2004: 19). وكذلك زيادة سن الشباب في سن العمل في المجتمع السعودي، والزيادة المطردة في أعداد الطلاب الدارسين بالمرحلة الثانوية، الذين يتوقع أن يبلغوا سن العمل في السنوات الثلاث القادمة، وكذلك الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات من الذكور والإناث على حد سواء.

– المنطلق النظري للدراسة:

حدث خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة على مستوى العالم، ولا يزال يحدث، تغير كبير في الحياة السياسية والاجتماعية لمعظم الدول والمجتمعات. فقد حدث على مستوى النظام السياسي أو نظام الحكم في مجتمعات عديدة، انكماش الأنظمة السلطوية من نوعيات كثيرة، كالديكتاتورية العسكرية، وأنظمة اشتراكية الدولة، وأنظمة حكم رجال الدين، بصورة لم يسبق لها مثيل، وأفسحت الطريق للديمقراطيات الدستورية الليبرالية. هذا ما تحدده تقريباً مؤشرات جديدة، منها، على سبيل المثال، حقوق المشاركة السياسية المتكافئة لمختلف فئات المواطنين، وضمان حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية، ومحاسبة النخب

الحاكمة وغيرها (كلاوس اوف، 2001: 48). لذلك يرى علماء الاجتماع السياسي أن الدول المتقدمة سياسياً هي التي تنسجم في نظامها السياسي مع الثالوث المؤلف من المساواة والشعبية والتخصصية، ومشاركة الجماهير في الحكم وتنظيم الإدارة على أساس الكفاءة والمساواة أمام القانون، والسعي لرفع مستوى الرقابة العامة، ومراعاة التحولات الجديدة والتغير الكلي في نظام الوضع السلطوي داخل المجتمع (محمد أسعيد، 1984: 201–223). في ظل هذا المعنى وانطلاقاً من طبيعة الأنظمة السائدة في المجتمعات العربية أصبح موضوع الإصلاح السياسي هو حديث الناس في العالم العربي والقضية المسيطرة على جدول أعمال الأحزاب والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي اعتقادنا أن الحديث عن الإصلاح والتطوير السياسي لن يهدأ بسهولة هذه المرة، كما كان الحال سابقاً، في ظل الانفتاح الثقافي والتقني الذي يعيشه عالم اليوم. وقد أشار جود ثروب Godthrope إلى أن القيادات الحكومية التقليدية ما زالت مقتنعة بأن مجتمعاتها غير مهيأة لقضية المشاركة السياسية والديمقراطية، في حين يرى المطالبون بالإصلاحات أن مجتمعاتهم قد تحملت الكثير تحت سيطرة هذه القوى غير الديموقراطية وأن التغيير قد حان. وتحاول هذه القوى التغييرية الضغط على الأنظمة التقليدية للحصول على حق المشاركة في أوجه الحياة الاجتماعية وخاصة في عملية المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة (في: يوسف غلوم،1996: 9).

وتعد فئة الشباب أهم الفئات المستفيدة من التغير الاجتماعي والمفيدة له بحيث يشكل الشباب، بوصفهم شريحة فاعلة، أداة أساسية من أدوات التغير الاجتماعي، ويتجسد ذلك بدورهم في التجديد والتطلع نحو المستقبل، ودورهم في عملية التكامل الاجتماعي والثقافي، وعادة ما تكون فئة الشباب أكثر الفئات تحركاً لتغيير الثقافة التقليدية تغييراً حاسماً (عدنان مسلم، 1999: 88). كما أكد تالكوت بارسونز Talcott Parsons أهمية جماعات الشباب باعتبارها مؤسسات ثانوية يمكن من خلال تشجيع الانتماء إليها استخدامها ميكانيزما مهمة لعمليات الضبط الاجتماعي (في: منال جاد الله، 2004: 180).

وقد فسر علماء الاجتماع السياسي الإصلاحات الاجتماعية والسياسية ودرجتها وفق نظريات علمية متعددة، كالنظرية التعددية ونظرية القوة ونظريات الصفوة وجماعات الضغط، التي ترى في مجملها أن التغيير يتم لحاجة مجتمعية للتعددية، أو نتيجة لتمركز القوة في فئات معينة توجه التغير أو ما أسمته الصفوات

أو جماعات المصالح والضغط، التي قد تقف في وجه التغير حتى ولو لصالح المجتمع، إذا ما تعارض مع مصالحها ومدخراتها، وهي – كما أشار روبرت ماريتو ورايت ميلز – الأفراد الذين يحملون أوضاعاً في أعلى المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويحتلون الوظائف الإستراتيجية القائدة في البناء الاجتماعي (أحمد سعد، 1986: 123).

أما المدرسة النقدية في علم الاجتماع فقد ركزت في تفسيرها على مفاهيم العلم والثورة؛ حيث أشار هربرت ماركيوز Marcuse H, إلى الدور الثوري للعقل في حياة الإنسان واكتشاف البدائل التاريخية للمجتمع القائم الذي تسود فيه قوى محافظة تكرس الفساد وتخنق الحريات، ونفي هذا الواقع وعدم النظر إليه بوصفه السياق المطلق للحقيقة. ومن ثم سعى هربرت ماركيوز إلى نقد النظام القائم من خلال استيعاب مسؤولية الظروف الاقتصادية والإطار الاجتماعي الذي ينتظم فيه الواقع، ونقد مجتمع الوفرة الذي يرى في خصائصه أنموذجاً للسيطرة والاستغلال والصراع الطبقي في المجتمع (محمد علي، 1988: 561).

أما في مجال الإصلاح الاجتماعي، فمن أبرز الأفكار والمنطلقات الفكرية نظرية فابن Fabian وفكر اليسار الجديد The New Left، واليمين الجديد The New Right، التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات الميلادية من القرن الماضي والتي ركزت جميعها على التغيير والإصلاح الاجتماعي ومفاهيم دولة الرعاية الاجتماعية وتطوير الضمان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وغيرها من الأفكار والاجتهادات الفلسفية والفكرية (انظر: Beulah, 1999:374-375؛ Peter, 2003:5-6).

من هنا يصبح الإيمان بالتغير والتجديد والمثل ظاهرة شبابية وموضوعية. فبين الواقع التقليدي الذي يسيطر عليه الكبار، وبين المثل التي يؤمن بها الشباب، تظهر الشريحة الشبابية باعتبارها أداة للتحول نحو ما ينبغي أن يكون. وهو ما يعني أن الشباب أكثر شرائح المجتمع رغبة في التجديد وتقبلاً للحديث. كما نجد أن الشباب أكثر شرائح المجتمع مثالية، فمواقفهم تعبر دائماً عن نوع نادر من الالتزام، فالقضايا التي يدافعون عنها قضايا عامة لا تخصهم في المقام الأول، أو لا تعنيهم وحدهم على الأقل. وحتى إذا طرحوا مشكلات خاصة فإنهم يطرحونها إشكاليات

عامة، وقد تفتقر تصوراتهم وخططهم إلى النضج، ولكنها تنطوي على قدر من الإخلاص والأمانة والوعي بالمسؤولية (علي ليلة، 1990: 116).

فمثلاً ترى النظرية الليبرالية أن الشباب شريحة جيلية ما زالت في مرحلة التشكل والصياغة، فهي ناقصة من حيث تكوينها الاجتماعي، وهو الأمر الذي سوغ وجود كثير من مظاهر عدم الاستقرار ورفض التكيف مع المجتمع. فإذا اكتمل تكوينها، فإن القلق والتوتر الذي تعيشه سوف يختفي، ويؤكد هذا المنظور أن الشباب مرحلة مرضية يمتلك المجتمع بالنسبة لها وسائل علاجية عديدة، فإذا حدث تمرد شبابي، فلنبحث عن أسبابه في بناء الشباب الرافض. بينما ترى النظرية الراديكالية الحديثة أن الشباب والطلبة هم قوى الثورة في نظامنا العالمي المعاصر وبخاصة مجتمعاته الرأسمالية، فهم القوى التي يمكن أن تحل محل بروليتاريا الراديكالية الكلاسيكية. فالشباب يثور في المجتمعات الإنسانية المتقدمة، بحثاً عن الحرية الإنسانية الشاملة والإصلاح الوطني (علي ليلة، 1990: 112-113). كما جاءت نظرية الحرمان النسبي بمفهوم آخر لتفسير ميل الشباب للعنف الاجتماعي، حيث تشير إلى أن الشباب المحروم نسبياً من متطلبات حياته ومعيشته، يرى أن هذا الحرمان يمثل شكلاً من أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم الإنصاف، مما يخلق مشكلات اجتماعية، ينتج عنها عداوات ورغبات في الاعتداء على الآخرين، وينعكس كل ذلك في صور متباينة من جرائم العنف (محمود سليمان، 2002: 11)؛ إذ يرى Strentz, 1990 أن أولئك الذين ينشدون حلولاً للمشكلات الاجتماعية والسياسية في بلد ما من خلال استخدام القوة والعنف، على الرغم من وجود المزيد من فرص استخدام الأساليب السلمية لإحداث التغير المنشود، يمكن اعتبارهم قد خرجوا عن نطاق حالة الصحة العقلية إلى حدود الاضطرابات النفسية. كما يرى Chomsky, 1992 أن تسويغ الأفعال العدوانية والمتطرفة المعتمدة على التدمير بأنها استجابة لحالة من الظلم وعدم العدالة والإحباط، أو أنها محاولة استعادة حقوق سليبة، أو تغيير نظام سياسي، أو اجتماعي، إنما تقتضي التمييز بين هذه الأفعال في ذاتها وبين السلوك الثوري أو ما يسمى بحرب العصابات.

كما تفسر نظرية أزمة الهوية – كما يراها أريك أركسون – بتركيزها على تطور هوية الأنا (كنقيض لتشتت الأنا)، وتعني موقف الفرد الواضح تجاه العالم وفهمه الواضح لدوره، وهو يرى أن ذلك أمر صعب في عالم سريع التغير اجتماعياً حيث الفجوة بين الأجيال، التي تجعل أدوارهم مختلفة، ويكون الاغتراب هو تشتت

الأنا الناتج عن عدم القدرة على صياغة وتطوير وجهة نظر متماسكة نحو العالم وموقف الفرد منه. كما يفسر كينستون مثل هذه الظواهر وفق نظرية اغتراب الشباب، والذي يهمنا في النظرية، أن الاغتراب ينبغي النظر إليه وفق تصور يقوم على العوامل الاجتماعية، وخبرات الطفولة بالإضافة إلى جملة أعراض الاغتراب، وهي فقدان الثقة في الآخرين، الوجودية، الغضب والاحتقار، والقيم الجمالية مقابل القيم الآلية (في: محمد عاطف، 1989). لذلك نجد ظواهر الاغتراب لدى الشباب من زيادة في انتشار الأمراض النفسية والعقلية، والانتحار، وإدمان المخدرات والكحول، والانحلال القيمي، وأخيراً ثورات الغضب والرفض والاحتجاج التي يقوم بها الشباب في بلدان كثيرة من العالم.

وأياً كانت وجهة النظر فالمتفق عليه حالياً أن الشباب يمثلون جوهر الحركة في النسيج الاجتماعي، وقد يكونون جزءاً منها. لذلك فإنه بات من الضروري التعامل مع قضايا الشباب مجموعة واحدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، باعتبارهم أكثر فئات المجتمعات رغبة في التغيير وتقبلاً للثقافة الأخرى أملاً في تحسين أوضاعهم الحالية والمستقبلية، حرصاً على استثمارهم قوى منتجة، وأن لا يصدر منهم ما قد يضر بالمجتمع إما بقيام الشباب بزعزعة الأمن المجتمعي من خلال المظاهرات والمسيرات غير السلمية التي قد تتطور لتصبح ثورات وانقلابات، أو الهجرة لمجتمعات أخرى أو الانغماس في قضايا الانحراف والجريمة.

الدراسات السابقة:

لم تحظ موضوعات الإصلاح بدراسات مباشرة في عالمنا العربي بشكل عام، وفي المجتمع السعودي بشكل خاص، ويبدو أن حداثة الموضوع له دور في ذلك، وإن كانت قد صدرت عدة كتب ناقشت فلسفة الإصلاح ورؤيته من مختلف جوانبه، إلا أن مشاركة الشباب في القضايا السياسية والمشاركة الشعبية حظيت بنصيب كبير من الدراسة والبحث؛ حيث تناولت عدد من الدراسات المشاركة الشعبية للشباب، التي تنطلق من أهمية المشاركة السياسية ذاتها، ومن أهمية تفعيل دور الشباب في المشاركة في الشأن العام بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع كله، إذ تعد المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي التي تتمثل بصور عدة، منها الترشح في الانتخابات والمشاركة في عضوية الأحزاب والمشاركة في المحاضرات التي تطرح الشأن العام وغيرها (انظر: عبدالهادي

الجوهري، 2000: 319؛ محمد علي، 1988: 317؛ سمير خطاب، 2005). كما يعد الشباب أهم الإمكانات البشرية الداعمة للتنمية الشاملة؛ فقد اتفقت معظم الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية على أهمية دراسة أوضاع الشباب واتجاهاتهم وقيمهم ودورهم في المجتمع، ويكاد الاهتمام يكون عالمياً لما يمثله الشباب من قوة للمجتمع كله، حيث تمثل شريحة الشباب وتشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع، هذا فضلاً عن أنها تعد دعامة يعتمد عليها المجتمع في رسم سياساته من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع (جابر سيد، 1996: 171).

1 – الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للشباب:

أشارت عدد من الدراسات إلى أهمية المشاركة السياسية للشباب، وضرورة الوعي السياسي المبكر لهم؛ فقد أشارت دراسة إحسان الحسن (1999) إلى ضرورة تعميق الوعي السياسي والاجتماعي للأسرة لكي تكون مدركة لمهماتها التنشيئية الاجتماعية والأخلاقية وعارفة بالمسؤوليات السياسية الملقاة على عاتقها، ولا سيما تربية الشباب تربية إيجابية تجعلهم مدركين لواقعهم ومستعدين للتضحية من أجل مجتمعاتهم وسيادتهم ومنجزاتهم، وبذلك على الأسرة أن تزيد من الوعي السياسي لدى أفرادها في مجالات عدة، من أهمها، إدراك الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، والتي قد تعوقه عن التقدم والنهوض، ومن ثم على المنظمات والمؤسسات التوعوية والإعلامية والتربوية والشعبية أن تعين الأسرة على القيام بمثل هذه المهمات (إحسان الحسن،1999: 60). وفي الإطار نفسه أكدت دراسة كل من السيد عليوه (2002) ودراسة إبراهيم النجار (2002) ضرورة التنشئة السياسية للشباب حتى يكون لديهم القدرة على الإسهام بدور فاعل في الحياة السياسية في المجتمعات العربية التي تعد نسب الشباب فيها من أكثر الفئات السكانية في المجتمع، خاصة أن الشباب العربي عموماً يعاني إبعاداً أو تغييباً لمشاركتهم في المجالات السياسية لمجتمعهم.

كما توصلت دراسة إيمان بيبرس (2004) إلى ضعف الوعي السياسي لدى الشباب بالعديد من الأشياء الأساسية في الحياة العامة؛ فغالبيتهم لا يعرفون معنى كلمة حقوق إنسان، وهم أيضاً لا يعرفون الجمعيات الأهلية ودورها في المجتمع؛ فالمعلومات التي لديهم حول المجتمع المدني ضئيلة للغاية ومشوهة في معظمها، وذلك على الرغم من أن كثيراً من هؤلاء الشباب كانوا من أعضاء الأحزاب السياسية

واتحادات الطلاب في الجامعات. كما أنهم لا يعرفون القنوات المختلفة المتاحة للمشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية، وليس لديهم صورة واضحة عن الإطار المؤسسي السياسي في مصر والفرص المختلفة المتاحة من خلاله. ولاحظت الدراسة عدم معرفة كثير من الشباب بالأطر السياسية المختلفة الموجودة في مصر بدءاً من الأحزاب السياسية، ومجلسي الشعب والشورى، ودورها التشريعي والرقابي، والدستور، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة والتزامات مصر تجاهها. كما أن دراسة عبداللطيف خليفة (2005) في ظاهرة التغير في النسق القيمي وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري على وجه الخصوص، أشارت إلى ضعف الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب الجامعي المصري كما يراه الطلاب بما نسبته (10,3%)، بينما كانت آراء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نحو الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب المصري منخفضة جداً، إذ جاءت إجابتهم بما نسبته (34%) يرون أن الشباب الجامعي ليس لديهم وعي ثقافي أو سياسي.

وتناولت عدد من الدراسات الإمبريقية قضايا المشاركة السياسية للشباب والوعي السياسي لديهم، فقد أشارت دراسة سعد جمعة (1984) إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي بصفة عامة، حيث أشارت إلى أن نسبة المشاركة السياسية للشباب راوحت ما بين 5% – 8% من الشباب الجامعي. أما دراسة محمد علي (1985) فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية للشباب، فقد توصلت إلى أن ما نسبته (30,99%) يتابعون الأحداث السياسية العالمية، كما أجاب ما نسبته (48,74%) بأنهم لا يهتمون بالأحزاب السياسية، في حين بلغت نسبة الشباب الذين يحملون عضوية أحزاب سياسية (3,78). وفي الإطار نفسه جاءت نتائج دراسة علي جلبي (1997)، فقد توصلت إلى أن ما نسبته (76,6%) من الشباب يتابعون الأخبار السياسية الداخلية والخارجية، وأن ما نسبته (44,73%) من الشباب يشاركون في التصويت في الانتخابات للمجالس المحلية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى انخفاض عضوية الشباب المصري في الأحزاب في المجتمع؛ إذ بلغت (8,59%).

وفي دراسة جهينة العيسى (1988) حول الاغتراب بين الطلبة الجامعيين من قطر والبحرين واليمن توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة من الاغتراب يشعر بها الطالب الجامعي، وهي بين الإناث أكثر منها عند الذكور، كما أن الطالب الجامعي

العربي عينة الدراسة مغترب على المستويين السياسي والشخصي. واتفقت معها دراسة إجلال حلمي (1993) من أن الشباب الإماراتي يعانون الاغتراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وعدم الأمان الاجتماعي، على الصعيدين المجتمعي ومؤسساته، كما أشارت الدراسة إلى انخفاض معدل الشعور باللامعيارية بين الطلبة الجامعيين.

وعن الاغتراب السياسي لدى الشباب توصلت دراسة إدريس العزام (1997) إلى وجود علاقة سلبية بين الاغتراب السياسي لدى الشباب الأردني والميل للمشاركة في الانتخابات، الانتماء للأحزاب السياسية، السعي للقيام بأدوار سياسية قيادية، المعلومات السياسية الخاصة بالأحزاب، علاقة السياسات الوطنية بالسياسات الدولية. كما بينت الدراسة أن المغتربين سياسياً هم أقل رضا عن منجزاتهم الشخصية، وأقل ثقة بالآخرين في مواقع المسؤولية، وأقل ثقة بإمكانية استمرار الديمقراطية وبإمكانية الإصلاح السياسي في المجتمع الأردني، كما أنهم أقل ثقة في أن يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم الشخصية في هذا المجتمع، وعلى العكس من ذلك فقد ارتبط الاغتراب السياسي إيجاباً بكل من: معرفة الشباب بما ينبغي أن يكون عليه العمل السياسي، ومعرفتهم بمواصفات الحكم الديمقراطي.

وأشارت دراسة السيد عفيفي (1996) إلى أن ما نسبته (7,2%) فقط من شباب الجامعات هم أعضاء في الأحزاب السياسية؛ مما يدل على ضعف المشاركة السياسية لشباب الجامعات، وقد يعكس ذلك إهمال الأحزاب لشريحة مهمة وهي شريحة الشباب، وضعف الجهود المبذولة لاستقطابهم للمشاركة السياسية الفاعلة. كما أشارت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة تأتي في مقدمة هذه القضايا بنسبة (24,6%)، ثم المشكلة السكانية في المجتمع (22,7%)، ثم مشكلة تراكم الديون الخارجية بنسبة (19,4%)، ثم مشكلة الأمية بنسبة (14,5%). وتوضح تلك الرؤى لدى الشباب ترتيب الأولويات لديهم في الإصلاح المطلوب توجيهه من قبل الجهات الحكومية.

أما دراسة يوسف غلوم (1996) حول تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي، التي طبقت على عينة تمثل فئة الشباب أكثر من نصفها، فقد توصلت إلى أن الأفراد الذين يزورون الديوانيات التي تناقش القضايا العامة عادة ما يكونون أكثر نشاطاً وفاعلية في الانتخابات البرلمانية، وفي التأثير

على الناخبين للتصويت لأفراد معينين والعمل مجموعات مختلفة للتأثير على القرارات التي ليست في صالح المجتمع، وكذلك الحال في متغير اليقظة السياسية والحوار السياسي لدى عينة الدراسة، وإن كانت أقل من متغير النشاط السياسي. وكذلك دراسة يوسف علي (1997) التي أشارت إلى أن نسبة عالية من الشباب الكويتي الذكور لهم مشاركات سياسية في مختلف المنظمات والتجمعات السياسية أو الدينية في المجتمع الكويتي مما يعطي مؤشراً على ارتفاع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي لديهم. كما توصل عبدالخالق عبدالله وأماني عمر (1997) إلى ارتفاع مستوى الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في القضايا المحلية والإقليمية، بحيث اتضح إلمامهم الراسخ بقضايا الاتحاد الإماراتي ونظرتهم الوحدوية. وفي دراسة شملان العيسى وأمين المشاقبة ومازن غرايبة (2005) حول الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت، كشفت الدراسة أن (73%) من العينة مهتمون بالقضايا السياسية، وما نسبته (65,5%) لديهم اطلاع على القضايا السياسية، وما نسبته (41,8%) يتابعون باهتمام الندوات والمحاضرات السياسية. في حين تدنت كثيراً نسبة من لديهم إدراك أو اطلاع في مجال الثقافة السياسية والقانونية، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الكويت.

2 – الدراسات التي تناولت اتجاهات الشباب نحو الحياة السياسية:

هناك بعض الدراسات التي عرضت لاتجاهات الشباب نحو الحياة السياسية في بعض المجتمعات العربية، ومنها دراسة أمين المشاقبة (1993) حول الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني؛ فقد توصلت إلى أن هناك ميلاً واهتماماً لدى شرائح الطلبة المختلفة نحو الأمور السياسية واهتماماً كبيراً بالصالح العام والقضايا المرتبطة به. كما يوجد تفاوت بين اهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية بما نسبته (58,9%) للذكور، وما نسبته (41,0%) للإناث. وأظهرت الدراسة أن ما نسبته (74,2%) من الطلبة لديهم ولاء سياسي قوي وانتماء وطني شديد، وأن (57,8%) من العينة تؤيد الاتجاه الديني، وأخيراً دلت الدراسة على اهتمام كبير لدى الطلبة بالمبادىء الديمقراطية والحريات العامة مع تدنٍّ في الاهتمام بالعشائرية. كما اختلف الطلبة الذكور عن الإناث في الاهتمام بالصالح العام؛ حيث بلغت النسبة لدى الذكور (58,9%) ولدى

الإناث (41,1%). وفي مجال المشاركة الفعلية في الانتخابات كانت النسبة لدى الذكور (66,2%) ولدى الإناث (33,8%).

وفي دراسة عدنان مسلم (1999) حول اتجاهات الشباب السوري نحو بعض قضيا التنمية، التي كان من متغيراتها قضايا تتعلق بالمجتمع المدني، توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (66،4%) يرون أن النظام التعليمي يؤدي دوره في تنمية الوعي السياسي للأجيال الناشئة، وعن اتجاههم نحو المشاركة السياسية للمرأة السورية وإعطائها حقوقها السياسية، أجاب ما نسبته (87%) من أنهم يؤيدون إعطاء المرأة حقوقها السياسية.

أما دراسة بارعة النقشبندي (2000) فقد تركزت على المشاركة السياسية للمرأة تطبيقاً على عينة من الطالبات الجامعيات في الأردن، وقد توصلت إلى ضعف المشاركة السياسية للطالبة الجامعية، وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي للمجتمع لم يدفعا الطالبات إلى زيادة مشاركتهن السياسية، كما أن هناك ضعفاً كبيراً في انتماء الطالبات الجامعيات للأحزاب السياسية داخل الجامعات، حيث إن ما نسبته (82,9%) لم يشاركن في الانتخابات النيابية، وأن ما نسبته (96%) لا ينتمين إلى أحزاب سياسية، وأن (94,5%) غير مهتمات بمناقشة الأمور السياسية.

وكذلك الحال في دراسة فايز الحديدي ومحمد الحيا (2000) حول اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية، وقد توصلا إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية حيادية، وأنها تتفاوت بالنسبة لكل بعد من أبعاد العمل الحزبي، وأشارت إلى تفاوت استجابات الطلبة الإيجابية نحو هذه الأبعاد من حيث مداها ودرجتها. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة التخصصات العلمية والإنسانية نحو المرجعيات الفكرية والسمات السلبية للأحزاب، حيث كان طلبة التخصصات الإنسانية أكثر استجابة من طلبة التخصصات الطبيعية، كما كانت الإناث أكثر استجابة من الذكور للمرجعيات الفكرية للأحزاب، وكان الذكور أكثر استجابة للسمات الإيجابية للأحزاب، في حين كان الإناث أكثر استجابة للسمات السلبية للأحزاب.

كما أشارت دراسة أنطون رحمة (2002) إلى أن ما نسبته (85%) من الشباب الكويتي مؤيدون لمشاركة الشباب في الحياة السياسية. وفي دراسة علي وطفة (2002) حول اتجاهات الشباب الكويتي نحو الاتجاهات الليبرالية في المجتمع، أجاب

ما نسبته (47,8%) برفضهم القطعي لدور التيار الليبرالي في تقدم المجتمع، وأن الذكور أكثر رفضاً من الإناث بما نسبته (51,3%) للذكور مقابل (44,9%) للإناث. كما أجاب ما نسبته (29,1%) من العينة، وتردد ما نسبته (38,5%)، في رفضهم للأفكار التحديثية والإصلاحية القادمة من الغرب.

وعن التنشئة السياسية للشباب في ظل الانفتاح العالمي توصلت دراسة محمود إسماعيل (2002) إلى أن ما نسبته (47%) من عينة الدراسة يتطلعون للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلاً مثل التصويت في الانتخابات البرلمانية والاشتراك في الأحزاب السياسية، في حين كان ما نسبته (39,8%) من الشباب يشاركون في الاتحادات الطلابية بالانتخاب والترشح أو العضوية، وكانت مشاركة الذكور أكثر منها لدى الإناث، في حين لم يكن لمتغير نمط المعيشة الحضري أو الريفي فروق واضحة في اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية.

وفي دراسة أخرى لأمين المشاقبة (2003) حول اتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية، التي جاءت نسبة الشباب في عينتها أكثر من (83,0%) إلى أن ما نسبته (79,8%) يرون أن الأحزاب غير قادرة على خلق التواصل الجماهيري، وأجاب ما نسبته (74,3%) بأن الانتماء العشائري بديل للانتماء الحزبي، وكانت لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور. كما أن نسبة عالية من عينة الدراسة يرون أن الأحزاب السياسية لا تقوم بدورها، وأجاب ما نسبته (63,3%) بأن حرية العمل الحزبي غير متوافرة، وما نسبته (46,3%) يرون أن الأحزاب السياسية تلاقي ضغوطاً من الحكومة، كما أن لدى عينة الدراسة رغبة وتأكيداً لمشاركة المرأة في العمل الحزبي.

وأشارت دراسة منى يوسف وحسن سلامة (2004) إلى أن ما نسبته (29%) من العينة في المجتمع المصري ليس لديهم معرفة عن الأحزاب والمشاركة فيها، وأن ما نسبته (26%) ليس لديهم قناعة بالأحزاب في المجتمع، بينما ما نسبته (16%) ليس لديهم اهتمام بالمشاركة السياسية، كما جاءت المشاركة السياسية أقل الحقوق التي رأى أفراد العينة أنهم حصلوا عليها، وأن ما نسبته (95%) من العينة لا ينتمون إلى أحزاب سياسية. وفي دراسة عبدالمجيد العزام (2003) عن اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، التي طبقت على عينة كانت نسبة الشباب فيها (69%)؛ توصل إلى أن ما نسبته (64%) من أفراد العينة ليس لديهم ميول نحو أي

من الأحزاب السياسية؛ وذلك لعدم قناعتهم بمصداقية الأحزاب، وأن (81%) رفضوا الانضمام للأحزاب عندما عرض عليهم، كما أن ما نسبته (63%) يفضلون العمل السياسي خارج إطار الأحزاب السياسية ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كما كشفت الدراسة عن أن الذكور أكثر ميلاً نحو الأحزاب من الإناث، وتبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاتجاه نحو الأحزاب، فكلما زاد المستوى التعليمي وارتفع الدخل زادت المشاركة السياسية. كما توصل مختار شعيب (2004) في دراسته لطبيعة اتجاهات الثقافة السياسية لدى الشباب المصري، إلى أن (52%) من الشباب يعانون الأمية السياسية، وليس لديهم معلومات عن الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، و (58%) من الشباب لا يثقون في قدراتهم على تحمل أعباء القيادة، في حين أكد (54%) من الشباب أهمية مشاركتهم في الشأن العام، كما أن (46%) منهم يرفضون المشاركة أو يعزفون عنها.

3 – الدراسات المطبقة في المجتمع السعودي:

في المجتمع السعودي – كما أشرنا سابقاً – قليلة هي الدراسات التي تنتمي لعلم الاجتماع السياسي، ومن ثم انعكس ذلك على الدراسات المرتبطة بالمشاركة السياسية أو الإصلاح الاجتماعي والسياسي. وإن كان هناك بعض الدراسات فإنها ظلت دراسات نظرية تحليلية دون أن تأخذ بالجانب الميداني. ومن تلك الدراسات دراسة سعود العتيبي (2002) عن جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية؛ حيث صنفت جماعات المصلحة التي يشير مفهومها إلى جماعات منظمة للتأثير على صناعة السياسات الحكومية دون الدخول في منافسة انتخابية. وقد قسم الباحث في دراسته جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية إلى جماعات رسمية تشمل الجماعات ذات المصالح الخاصة كرجال الأعمال، وجماعات ذات مصالح عامة كالجماعات الحرفية والجماعات المؤسسية، والجماعات غير الرسمية كالأسرة والعلماء وشيوخ القبائل. وإن هذه الجماعات تقوم بدور مهم – إذا ما أحسن القيام بدورها – في زيادة المشاركة السياسية في المملكة باعتبار أن ممثلي جماعات المصلحة من أهم المشاركين في السياسة من غير الأفراد ذوي المناصب السياسية، وتزيد من قدرة النظام السياسي السعودي في القيام بوظيفة الاتصال السياسي بين القادة السياسيين وممثلي جماعات المصلحة، ومن ثم معرفة مطالب الجماعات المختلفة في المجتمع ورسم سياسات أكثر علمية والإسهام في صنع القرارات.

وفي دراسة محمد صنيتان (2004) عن جماعات النخب السعودية المختلفة صنفها إلى النخب الوزارية والنخب الاستشارية، والنخب المشايخية، والنخب الديمقراطية، والنخب المثقفة. وأشار إلى عدم قيامها بواجبها الرئيس بما يحقق الصالح العام، ويعبر عن اهتمام حقيقي بالشأن الاجتماعي والسياسي دون إقليمية أو فئوية أو عرقية، وأدى عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى تأثير كبير في تشكلها، ومن ثم في عدم قيامها بالدور المأمول. لذلك أشارت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها المجتمع السعودي أدت إلى تشكل هذه النخب دون موضوعية في أغلب الأحيان، وتركز تلك النخب في فئات معينة لها انتماءات إقليمية أو فئوية أكثر من أن تكون ممثلة للمجتمع كله؛ مما أثر على الوضع الاجتماعي والسياسي القائم إضافة إلى ضعف المبادرة الشعبية في المجتمع وانعدام مؤسسات تمثيلية رسمية تعبر عن توجهاتها، لذلك من الضروري إعادة هيكلة النخب السعودية وفق خطة إصلاحية تعيد التمثيل الحقيقي للمجتمع وفق نسيجه الاجتماعي وتوزيعه المناطقي والقبلي.

كما أشار عبدالعزيز الغريب (2004) في دراسته حول الاتجاهات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، إلى أنه في ضوء توجه الحكومة نحو اعتماد الإصلاح لتطوير مؤسسات المجتمع والسير بها لمستوى المجتمعات المدنية، مراعية الاهتمام بالمتغيرات المحلية والدولية، مع التمسك بالثوابت الرئيسة، ودون تمييز مذهبي أو طائفي أو مناطقي، وذلك – بحد ذاته – يعد تغيراً كبيراً في منهجية إدارة الدولة في المجتمع السعودي، وتفعيلاً حقيقياً لمعنى المواطنة والانتماء لهذا المجتمع. وأكدت الدراسة ضرورة اتصاف الإصلاح المنشود بعدد من الخصائص كي يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن أهمها الشمولية، العلمية، المؤسساتية، الإستراتيجية، التعددية. كما تناول متروك الفالح (2004) في تحليله لأحداث العنف السياسي في المجتمع السعودي والمتغيرات التي عاشها المجتمع في الفترة الحديثة، موضوع الإصلاح السياسي، مبرزاً أهمية الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن السعودي إلى دائرة السلطة، على أن يتم البدء به كي لا يؤثر على وضع المجتمع القائم وكيانه، ولا تتفرد جماعات العنف في الساحة السياسية ويصبح لها اليد الطولى فيها. أما دراسة سماح علي (2004) فقد تركزت حول إبراز منهجية الإصلاح التي تأخذ بها الحكومة السعودية سعياً منها للرقي بالمجتمع واعتمادها النهج الإصلاحي وسيلة لتحقيق ذلك، وأبرزت الدراسة بعض الخطوات الإصلاحية

التي اتخذت خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، وأشارت هذه الدراسة إلى السرعة والعمق اللذين امتازت بهما الخطوات الإصلاحية، كما ركزت الدراسة على الانتخابات البلدية وما يؤمل أن تحققه من تعميق لمفهوم المشاركة السياسية الشعبية. كما عرضت مجلة المجلة السعودية (2005) لتحقيق حول بعض التغيرات السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع وكيف يراها السعوديون؟. وعلى الرغم من أن التحقيق لم يتبع المنهجية العلمية فإن نتائجه تعطي مؤشراً على طموح السعوديين إلى الإصلاح السياسي وتأييدهم لكثير من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السعودية كإنشاء جمعية لحقوق الإنسان، والانتخابات البلدية، ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى بعض التنظيمات الحديثة كإنشاء وزارة للثقافة وهيئة للصحفيين وإصدار بطاقة للمرأة (مجلة المجلة، 2005: 18).

تعليق على الدراسات السابقة:

- تناولت عدد من الدراسات السابقة، وبخاصة في المجتمعات (المصري، الأردني، الكويتي)، موضوع المشاركة السياسية للشباب، ويمكن أن يكون ذلك لقدم المشاركة السياسية في تلك المجتمعات حيث يتوافر بها الأحزاب والمجالس المنتخبة وغيرها.

- أكدت مختلف تلك الدراسات، ومنها (إحسان الحسن، 1999؛ السيد عليوه، 2002؛ إبراهيم النجار، 2002؛ إيمان بيبرس، 2004)، أهمية إتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة السياسية بما يمثلونه من ثقل واضح في تلك المجتمعات.

- اختلفت الدراسات السابقة بين دراسات أكدت وجود مشاركة سياسية للشباب في الحياة السياسية (أمين المشاقبة، 1993؛ يوسف غلوم، 1996؛ يوسف علي، 1997؛ عبدالخالق عبدالله وأماني عمر، 1997؛ أنطون رحمة، 2002)، ودراسات توصلت إلى ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب (سعد جمعة، 1984؛ محمد علي، 1985؛ السيد عفيفي، 1996، مختار شعيب، 2004). لذلك نسعى في هذه الدراسة لمعرفة رؤية الشباب السعودي نحو الإصلاح الاجتماعي والسياسي مما يعطي مؤشراً على مدى وجود الوعي السياسي والرغبة في المشاركة السياسية لديهم، خاصة أن تلك الدراسات طبقت في مجتمعات عربية قد تكون هناك عوامل أثرت على نتائجها.

- لم يتمكن الباحث من الاطلاع على دراسات طبقت في المجتمع السعودي

ذات جانب ميداني، إذ إن الدراسات المطبقة في المجتمع السعودي (سعود العتيبي، 2002؛ محمد صنيتان، 2004؛ عبدالعزيز الغريب، 2004؛ متروك الفالح، 2004) كانت جميعها نظرية، وركزت على قضايا مرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي أو العوامل المؤثرة عليها. ويبدو أن حداثة مفاهيم المجتمع المدني وقضايا الإصلاح لها دور في قلة الدراسات في هذا المجال، خاصة أن الدراسات السابقة الذكر هي أيضاً حديثة لم تتجاوز أولها السنوات الثلاث الماضية، في حين اختلفت دراستنا في جانبين؛ الجانب الأول أنها ميدانية، والجانب الآخر أنها ركزت على فئة الشباب باعتبارها أكثر الفئات السكانية من حيث العدد الإجمالي للسكان.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الاستطلاعية؛ وهذا النوع يعتمد عندما تقل الدراسات للظاهرة موضوع الدراسة، وهو ما ينطبق على موضوع الإصلاح في المجتمع السعودي، حيث لم يستطع الباحث الوصول إلى دراسة تناولت هذا الموضوع، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة بنوعيه الكيفي والكمي. حيث أجري مسح مكتبي للدراسات والأبحاث والمقالات المتخصصة بقضايا الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وقد استخدمه الباحث في الإطار النظري للدراسة، بحيث تعرف تاريخ التوجهات الإصلاحية عبر مراحل التغير الاجتماعي المختلفة التي مر بها المجتمع السعودي، وتتبعها، وكشف عن بعض الظروف المحيطة بها، مما ساعده على قراءة جادة لمراحل مختلفة من حياة المجتمع السعودي اتضح فيها التسلسل والعلاقة الواضحة بين تلك المطالب الإصلاحية. كما قام الباحث بمراجعة بعض الأدبيات التي تناولت إنشاء عدد من المؤسسات والتنظيمات المرتبطة بموضوع الإصلاح المجتمعي ذاته، التي تدخل ضمن ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

كما اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة لتنفيذ الجانب المتعلق بالدراسة الميدانية التي طبقت على عينة من الشباب السعودي من طلبة الجامعات السعودية، وبالتحديد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في كلية العلوم الاجتماعية بمدينة الرياض، وقد اختيرت لطبيعة الدراسة وظروف إمكانات الباحث.

ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين أساسين: جانب مكتبي نظري، وجانب

تطبيقي ميداني قام به الباحث لاستخلاص البيانات والمعلومات المطلوبة للدراسة وجمعها. وقد اعتمد الجانب المكتبي على دراسة كل ما أمكن الاطلاع عليه في مواضيع مرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في الكتب والمراجع والمقالات المتوافرة على الرغم من قلتها وندرتها، لذلك قام الباحث أحياناً بالرجوع إلى أدبيات غير مباشرة لاستخلاص بعض ما استطاع الحصول عليه وتوظيف تلك المعلومات بما يتناسب مع الدراسة، خاصة أن موضوع الإصلاح لم يوثق بشكل علمي يفيد منه الباحثون.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على الدخول في الميدان من قبل الباحث لجمع البيانات والمعلومات، بهدف تعرف موقف الشباب السعودي الجامعي ورؤيته للإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحديد أهمية البرامج الإصلاحية وترتيبها وفق رؤيتهم.

- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1 - ما موقف الشباب السعودي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي؟

2 - كيف يرى الشباب السعودي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها؟

3 - هل هناك فروق بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح؟

- مجتمع الدراسة واختيار العينة:

يمثل الشباب السعودي الجامعي الذكور والإناث مجتمعاً عاماً لهذه الدراسة؛ حيث بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية ما بين 19-30 سنة (4,263,448) ملايين وفق إحصاء 1992م. أما المجتمع الفعلي للدراسة فهو طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي اختيرت لطبيعة موضوع البحث وحداثته، وكذلك لتوافقه مع قدرات الباحث وإمكاناته، وكذلك لطبيعة إجراءات تنفيذ البحث، كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن منهجية الدراسة.

وقد بلغ حجم المجتمع الخاص بالدراسة حتى نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1425هـ/1426هـ (22,340) من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، تمثل كلية العلوم الاجتماعية (1300) طالب وطالبة؛ أي ما نسبته (5,0%) من مجتمع الدراسة، وقد سحبت العينة بأسلوب العينة متعددة المراحل وفق ما يلي:

- حصر المجتمع الكلي للدراسة، وهو طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تصنيف طلاب الكلية إلى التخصصات العلمية التي تقوم بتدريسها.
- توزيع الطلاب على المستويات الدراسية لهم.
- حصر المقررات الدراسية من واقع الجداول الدراسية للأقسام العلمية في الكلية لاختيار طلاب أحد المقررات لتمثيلهم في العينة.
- عند حصر المقررات الدراسية صادف الباحث ارتفاع المدى بين المقررات الدراسية الذي وصل إلى (60) درجة، فقام باستبعاد المقررات التي يكون مداها أقل من (20) درجة من عينة المقررات الدراسية؛ لضمان تقارب نسب الأقسام العلمية داخل عينة الدراسة.
- اختير مقرر دراسي من كل تخصص بطريقة عشوائية وبصورة أتاحت الفرصة لطلاب تلك المقررات دون تحيز من الباحث.
- حصر طلاب المقرر المنتمين والمقيدين في كشوف المقررات الدراسية المرشحة لسحب مجتمع البحث منها وفقاً لتلك التخصصات. وجاءت العينة من المقررات على النحو الآتي:

التخصص	عدد الطلاب	المقرر الدراسي	عدد العينة	نسبة التمثيل
علم الاجتماع	137	النظريات الاجتماعية	46	%33,5
الخدمة الاجتماعية	161	رعاية المسنين	36	%22,3
المكتبات والمعلومات	146	العلوم السلوكية	51	%34,9
علم النفس	181	علم نفس النمو	43	%23,8
الجغرافيا	129	الجغرافية السياسية	42	%32,5
التاريخ	152	تاريخ المملكة العربية السعودية	44	%28,9
الإجمالي	906		262	%28,9

أداة الدراسة:

لطبيعة الدراسة وظروف تشكيل العينة، أُعتمد على أداة الاستبانة بواسطة المقابلة، لجمع بيانات الدراسة. وقد صيغت استبانة الدراسة وفق الآلية التالية:

1 – بعد تحديد طلاب المقررات الدراسية التي – كما سبق أن أشرنا – ستسحب العينة منها، قام الباحث بتنظيم ورشة عمل عامة لجميع الطلاب في القاعة الكبرى بالكلية، عرض من خلالها فكرة الدراسة وحداثتها وأهم مفاهيمها، والمطلوب من الباحثين. وطلب من كل مبحوث كتابة مقالة حول فكرة الدراسة مما سمعه من الباحث.

2 – جمع ما كتبه الطلاب وصيغ صياغة عامة، ثم أعيدت نسخة موحدة للطلاب لطلب مراجعتها وكانت بصورة استبانة مقابلة.

3 – عند الانتهاء من مراجعة أفكار الطلاب، نوقش طلاب كل مقرر على حدة في ما توصل إليه من تعديلات.

4 – بعد اعتماد الاستبانة بصورتها الرئيسة، قام الباحث بتدريب مجموعة من الطلاب من قسم الاجتماع (طلاب مقرر البحث التطبيقي) لجمع البيانات بالمرور على الطلاب في مقرراتهم الدراسية، بعد إبلاغ أساتذة المقررات بذلك.

واستمارة الدراسة بصورتها النهائية تكونت من ثلاثة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية والديموغرافية للشباب عينة الدراسة، وهي: (العمر، التخصص العلمي، الدخل الاقتصادي للأسرة، البيئة الاجتماعية للشباب)، حيث طلب من المبحوثين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تناسبه.

الجزء الثاني: وتضمن عشر عبارات تتعلق برؤية الشباب السعودي للإصلاح بشكل عام. وصيغت من واقع ما يدور في المجتمع السعودي عبر المنابر والمحافل المختلفة. وطلب من المبحوثين الإجابة التي يرونها من بين خمس إجابات وفق طريقة ليكرت *Likert Scale*، (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة). وأعطي لكل اختيار درجة كقيمة كمية له تبدأ من (5– 1).

الجزء الثالث: وتضمن قائمة تتكون من (24) برنامجاً من البرامج الإصلاحية التي استقاها الباحث مما نشر في الصحف المحلية السعودية أو في بعض البحوث التي قدمت للقاء الثاني للحوار الفكري الذي عقد في نهاية عام 2003م في مدينة مكة

المكرمة، أو من أدبيات المجتمع المدني. وهي عبارات كانت تدور حول مفاهيم المجتمع المدني ووزعت في خمسة مجالات رئيسة، هي:

1 – المشاركة السياسية للمواطنين.

2 – إصدار التشريعات والأنظمة لضمان الحرية العامة وحقوق الإنسان وتفعيلها.

3 – الاهتمام بتطوير التعليم بشقية العام والعالي.

4 – توفير الفرص الوظيفية.

5 – الاهتمام بتطوير الإجراءات والبرامج لمساعدة الفقراء.

وطلب من المبحوثين الإجابة التي يرونها من بين خمس إجابات وفق طريقة ليكرت Likert Scale، (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً) وأعطي لكل اختيار وزن قيمة كمية له تبدأ من (5 – 1). وقد اختار الباحث هذه الطريقة باعتبارها أكثر الطرق شيوعاً، وأنها تتيح المجال للمبحوثين للتعبير عن مواقفهم وآرائهم واتجاهاتهم، وتضمن إجابة المبحوث عن جميع العبارات، وتتيح التوزيع العشوائي للعبارات ضمن الاستمارة أو المقياس. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث اكتفى بالتأكد من صدق الاستبانة بأسلوب الصدق المنطقي من خلال استنباط العبارات من مصادر علمية متنوعة نظرية وتطبيقية من دراسات سابقة ومؤتمرات وندوات. وكذلك التأكد من الصدق الظاهري فقط لمحتوى استبانة المقابلة بعرضها على عضوين من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وأجريت بعض التعديلات وفق تلك الملحوظات التي سجلها السادة المحكمون، بحيث اختصرت العبارات من (42) عبارة إلى (34) عبارة.

– أسلوب تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على أسلوبين لتحليل البيانات:

1 – **التحليل الكمي:** من أجل استخلاص نتائج الدراسة استخدم الباحث أسلوب المعالجة الإحصائية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعد ترميز بيانات الاستمارة وإدخالها في الحاسوب، استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية:

– النسب المئوية والجداول التكرارية: وعرضت في شكل جداول مفردة ومزدوجة، وذلك عند استعراض خصائص مجتمع الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف البيانات الإحصائية للدراسة.

- الترتيب: واستخدم عند عرض اتجاهات الشباب السعودي نحو الإصلاح، وأهمية المطالب الإصلاحية وفق ما يراه الشباب الجامعي السعودي، وكذلك ترتيب المطالب الإصلاحية وفق رؤيتهم.

- التحليل العاملي Factor Analysis: وذلك لترتيب المتغيرات لمعرفة الارتباط بين العبارات.

- معامل ارتباط كرايمر و (كا2): وذلك لتحديد العلاقة بين نظرة الشباب السعودي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية وهي: (التخصص العلمي، الدخل الاقتصادي للأسرة، البيئة الاجتماعية).

2- **التحليل الكيفي**: استخدم الباحث التحليل الكيفي للقيام بتحليل البيانات في صورتها الرقمية والخروج بالنتائج وتفسير دلالاتها واستنباط مؤشراتها بما يحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

- مجالات الدراسة:

1- **المجال المكاني**: مدينة الرياض، وبالتحديد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

2- **المجال البشري**: الشباب السعودي الجامعي ممن تنطبق عليه محددات الدراسة، وهي:

أ- أن يكون طالباً منتظماً في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب- أن يكون في مرحلة البكالوريوس وقت تطبيق الدراسة.

ج- أن يكون ذكراً.

3- **المجال الزماني**: وهو فترة تطبيق الاستمارة وجمع البيانات من الميدان في العام الجامعي 1426/1427هـ الموافق 2005/2006م.

نتائج التحليل الإحصائي:

أولاً – خصائص عينة الدراسة من الشباب الجامعي:

جدول (1) – خصائص عينة الدراسة ن = 262

المتغير		ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 إلى أقل من 20 سنة	23	8,08	2,637	0,8036
	من 20 سنة إلى أقل من 22 سنة	80	30,5		
	من 22 سنة إلى أقل من 24 سنة	128	48,9		
	24 سنة فأعلى	31	11,8		
التخصص العلمي	علم الاجتماع	46	17,6	3,500	1,7081
	الخدمة الاجتماعية	36	13,7		
	المكتبات والمعلومات	51	19,5		
	علم النفس	43	16,4		
	جغرافيا	42	16,0		
	تاريخ	44	16,8		
الحالة الاقتصادية	عال	59	22,5	1,900	0,5853
	متوسط	170	64,9		
	متدن	33	12,6		
البيئة الاجتماعية	حضرية	112	42,7	2,148	1,1434
	ريفية	41	15,6		
	قروية	67	25,6		
	بدوية	42	16,0		

نلحظ من الجدول (1) أن غالبية العينة من الفئة العمرية ما بين (22 سنة إلى أقل من 24 سنة)، وهم ينتمون إلى الأسر التي أحوالها الاقتصادية متوسطة بما نسبته (64,9%)، وبقية النسبة توزعت على المستوى العالي (22,5%)، والمتدني (16,6%)، كما أنهم ينتمون إلى الأسر التي تقيم في المناطق الحضرية بما نسبته (42,6%)، وبقية النسبة توزعت على أنماط البيئات الاجتماعية الأخرى، القروية (25,6%)، والبدوية (16,0%)، والريفية (15,6%).

ثانياً – موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي:

تشير بيانات الجدول (2) إلى موقف الشباب الجامعي من عملية الإصلاح؛ حيث توصلت الدراسة إلى إجابات المبحوثين على العبارات التي وضعتها إلى نتيجة عامة، وهي ارتفاع الوعي بماهية العملية الإصلاحية والمنطلقات الدينية والفكرية التي يجب أن تقوم عليها، وفي ترتيب العبارات التي أجاب عنها المبحوثون. ويدل على ذلك ارتفاع نسب من أجاب بموافق بشدة، أو من أجاب بموافق، التي تصل إلى ما يقرب من ثلثي إجابات المبحوثين. ومن خلال اختيار إجابة (موافق بشدة) نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى عبارة الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح بما نسبته (56,5%). وفي المرتبة الثانية عبارة الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية بما نسبته (42,7%). وفي المرتبة الثالثة عبارة ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي بما نسبته (40,5%). وفي المرتبة الرابعة عبارة الوحدة الوطنية قبل الإصلاح بما نسبته (38,9%). وفي المرتبة الخامسة عبارة الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع بما نسبته (37,8%). وفي المرتبة السادسة عبارة الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل بما نسبته (37,8%). وفي المرتبة السابعة عبارة لا يفرض الإصلاح من الخارج بما نسبته (35,9%). وفي المرتبة الثامنة عبارة الفتنة مدخل للإصلاح السلبي بما نسبته (34,4%). وفي المرتبة التاسعة عبارة الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية بما نسبته (34,0%). وفي المرتبة العاشرة عبارة المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات بما نسبته (32,8%).

جدول (2) – موقف الشباب الجامعي نحو الإصلاح (ن = 262)

العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية	112	42,7	85	32,4	19	7,3	24	9,2	22	8,4	2	3,919	1,2735
الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع	99	37,8	58	22,1	32	12,2	44	16,8	29	11,1	5	3,587	1,4162
المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات	86	32,8	62	23,7	47	17,9	31	23,7	36	13,7	10	3,587	1,4162
لا يفرض الإصلاح من الخارج	94	35,9	43	16,4	59	22,5	34	13,0	32	12,2	7	2,820	1,2264
الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية	89	34,0	79	30,2	44	16,8	23	8,8	27	10,3	9	2,931	1,1854
الفتنة مدخل للإصلاح السلبي	90	34,4	53	20,2	46	17,6	37	14,1	34,4	13,7	7	3,271	1,5335
الوحدة الوطنية قبل الإصلاح	102	38,9	78	29,8	36	13,7	24	9,2	22	8,4	4	3,771	1,3193
الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح	148	56,5	51	19,5	25	9,5	21	80,0	17	6,5	1	4,114	1,2481
ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي	106	40,5	116	44,3	27	10,3	13	5,0	0	0	3	4,202	0,8172
الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل	99	37,8	86	32,8	52	19,8	25	9,5	0	0	6	3,320	0,8993

ثالثاً – كيف يرى الشباب الجامعي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها:

تشير بيانات الجدول (3) إلى ترتيب البرامج الإصلاحية كما يراها الشباب الجامعي عينة الدراسة. حيث توصلت الدراسة في إجابات المبحوثين عن البرامج التي وضعتها الدراسة، إلى نتيجة عامة وهي استشعار الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح الاجتماعي، وهذا ما يتضح من خلال الترتيب الذي أجاب عنه الشباب الجامعي، وباختيار إجابة (مهم جداً) لشرح بيانات الجدول واستخراج ترتيب البرامج الإصلاحية بحسب أهميتها، كما يراها الشباب الجامعي، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء بما نسبته (61,5%). وفي المرتبة الثانية توسيع فرص القبول الجامعي بما نسبته (59,2%). وفي المرتبة الثالثة التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات بما نسبته (58,4%). وفي المرتبة الرابعة الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير بما نسبته (56,1%). وفي المرتبة الخامسة توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات بما نسبته (55,3%). وفي المرتبة السادسة تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة بما نسبته (54,6%). وفي المرتبة السابعة وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة بما نسبته (45,0%). وفي المرتبة الثامنة تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن بما نسبته (42,7%). وفي المرتبة التاسعة تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي بما نسبته (30,5%).

جدول (3) - أهمية البرامج الإصلاحية الاجتماعية
كما يراها الشباب الجامعي (ن = 262)

البرامج الإصلاحية	مهم جداً		مهم		لا أدري		غير مهم		غير مهم جداً		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء	161	61,5	59	22,5	16	6,1	19	7,3	7	2,7	1
توسيع فرص القبول الجامعي	155	59,2	40	15,3	42	16,0	19	7,3	6	20,3	2
التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات	153	58,4	48	18,3	24	9,2	28	10,7	9	3,4	3
الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير	147	56,1	115	43,9	0	0	0	0	0	0	4
توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات	145	55,3	53	20,2	32	12,2	19	7,3	6	2,3	5
تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة	143	54,6	48	18,3	25	9,5	19	7,3	27	10,3	6
وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة	118	45,0	78	29,8	40	15,3	7	2,7	19	7,3	7
تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن	112	42,7	66	25,2	47	18,0	31	11,8	6	2,3	8
تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي	80	30,5	73	27,9	66	25,2	29	11,1	14	5,3	9

جدول (4) – أهمية البرامج الإصلاحية السياسية كما يراها الشباب الجامعي (ن = 262)

البرامج الإصلاحية	مهم جداً		مهم		لا أدري		غير مهم		غير مهم جداً		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
استقلالية القضاء وضبط سلطاته	157	59,6	66	25,2	25	9,5	7	2,7	7	2,7	1
الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر	134	51,1	63	24,0	34	13,0	19	7,3	12	4,6	2
المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين	130	49,6	54	20,6	20	7,6	39	14,9	19	7,3	3
تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى	129	49,2	62	23,7	39	14,9	13	5,0	19	7,3	4
المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع	121	46,2	116	44,3	19	7,3	6	2,3	0	0	5
محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية	120	45,8	79	30,2	45	17,2	0	0	18	6,9	6
إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام	100	38,2	57	21,8	75	21,8	42	16,0	6	6,3	7
عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام	84	32,4	153	58,4	7	2,7	18	6,9	0	0	8
العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس	83	31,7	85	32,4	32	12,2	43	16,6	19	7,3	9
تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية	83	31,7	25	9,5	115	43,9	39	14,9	0	0	9
تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي	83	31,7	96	26,3	65	24,8	38	15,5	7	2,7	9
التصويت الشعبي على القرارات المصيرية	68	26,0	58	22,1	79	30,2	40	15,3	17	6,5	10
الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية	60	22,9	100	42,0	58	22,1	27	10,3	7	20,7	11
مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية	42	16,0	20	7,6	186	71,0	0	0	14	5,3	12

تشير بيانات الجدول (4) إلى ترتيب البرامج الإصلاحية السياسية كما يراها الشباب الجامعي عينة الدراسة. حيث توصلت الدراسة في إجابات المبحوثين عن البرامج التي وضعتها الدراسة، إلى نتيجة عامة وهي استشعار الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح السياسي، وهذا ما يتضح من خلال الترتيب الذي أجاب عنه الشباب الجامعي، وهو يتفق – إلى حد كبير – مع بيانات الجدول السابق. وباختيار إجابة (مهم جداً) لشرح بيانات الجدول واستخراج ترتيب البرامج الإصلاحية بحسب أهميتها كما يراها الشباب الجامعي، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى استقلالية القضاء وضبط سلطاته بما نسبته (59,6%). وفي المرتبة الثانية برنامج القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية بما نسبته (65,5%). وفي المرتبة الثالثة الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر بما نسبته (51,1%). وفي المرتبة الرابعة المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين بما نسبته (49,6%). وفي المرتبة الخامسة تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى بما نسبته (49,2%). وفي المرتبة السادسة المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع بما نسبته (46,2%). وفي المرتبة السابعة محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية بما نسبته (45,8%). وفي المرتبة الثامنة إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام بما نسبته (38,2%). وفي المرتبة التاسعة عرض الحسابات الختامية لميزانية الدولة في وسائل الإعلام بما نسبته (32,4%). وفي المرتبة العاشرة جاءت ثلاثة برامج وهي، برنامج العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، وبرنامج تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية، وبرنامج تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي بما نسبته (31,7%) لكل منها. وفي المرتبة الحادية عشرة برنامج التصويت الشعبي على القرارات المصيرية بما نسبته (26,0%). وفي المرتبة الثانية عشرة الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية بما نسبته (22,9%). وفي المرتبة الثالثة عشرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية بما نسبته (16,0%).

رابعاً – التحليل العاملي لمتغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي:

في الأجزاء السابقة رتبت المتغيرات الخاصة بالإصلاح، وفقاً لأهمية تلك المتغيرات وذلك من خلال نتائج البيانات الوصفية، التكرار والنسب المئوية، والترتيب. وقد تمكنا من خلال ذلك الكشف عن أهمية كل متغير كما هو الحال في ترتيب عبارات المقياس. كما حللت أبعاد الإصلاح الذي قسم إلى بعدين رئيسين هما (الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح السياسي). وفي هذا الجزء من الدراسة سينظر لتلك المتغيرات من زاوية أخرى في تعرفها إذا ما كانت تتحد فيما بينها أو يستقل بعضها عن بعض في مجموعات لتشكل أبعاداً بنائية مستقلة، وذلك عن طريق استخدام التحليل العاملي. وقد اعتمد في هذا الجزء على أكثر المعايير الإحصائية استخداماً في التحليل العاملي، وهو الاقتصار على المتغيرات التي تبلغ قيمة إيجن واحداً صحيحاً فما فوق لكل منها. أما المتغيرات الموزعة على كل مجموعة فقد اقتصرت على المتغيرات المرتبطة بكل مجموعة ارتباطاً عالياً، وحدد في هذه الدراسة (0,40) فما فوق. وعليه فقد استبعدت تلك المتغيرات التي لم تتجاوز تلك القيمة في ارتباطها بالمجموعات التي تمخضت عنها.

جدول (5) – قيمة إيجن والكمية المفسرة

المتغيرات	قيمة ايجن	التباين المفسر	التباين المفسر التراكمي
1	4,005	16,688	16,688
2	2,494	10,392	27,080
3	1,451	6,046	33,126
4	1,338	5,576	38,702

تشير بيانات الجدول (5) لقيمة إيجن والكمية المفسرة إلى متغيرات الإصلاح بشقيه الاجتماعي والسياسي، وقد تبين – كما هو موضح في الجدول – أن هناك أربع مجموعات لتلك المتغيرات، يبلغ قيمة إيجن لكل منها واحداً صحيحاً فما فوق، وتفسر جميعها نحو من (38,7) من مجموع التباين في متغيرات الإصلاح لدى الشباب الجامعي. هذا، وستستعرض كل مجموعة من المجموعات الأربع؛ وذلك لتعرف طبيعة كل مجموعة بما تضمه من متغيرات وتفسير الارتباط فيما بينها،

جدول (6) – توزيع متغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي ودرجات التشبع

المتغيرات	توزيع المجموعات للمتغيرات			
	1	2	3	4
تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى	.544			
المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع	.577			
تطوير التعليم بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي			.500	
توسيع فرص القبول الجامعي			.505	
توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات			.494	
مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية	.460			
العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس		.627		
استقلالية القضاء وضبط سلطاته	.706			
معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء				0687
المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين		.443		
القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية	.476			
محاكمة كبار المسؤولين محاكمة علنية		.640		
الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر		.630		
وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة			.565	
إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام		.465		
التصويت الشعبي على القرارات المصيرية	.597			
تأسيس الأحزاب والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية				
تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي				
الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية	.565			
تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة				
الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير				
عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام				.766
التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات				.445
تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن				

تشير بيانات الجدول (6) إلى توزيعات متغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي على شكل مجموعات وفقاً لأهميتها. وقد عرضنا لها جميعها في جدول واحد اختصاراً وتسهيلاً. وبشكل عام نجد أن 20 متغيراً من مجموع المتغيرات ارتبطت داخل تصنيف المجموعات المحددة لترتيب أهمية تلك المتغيرات، في حين جاءت قيمة إيجن في أربعة من تلك المتغيرات أقل من واحد صحيح فما فوق، فاستبعدت.

ففي المجموعة الأولى بلغت قيمة إيجن (4,0). وعليه، تعد هذه المجموعة بما تضمه من متغيرات أهم المجموعات التي تفسر متغيرات الإصلاح، وقد ارتبط بها سبعة متغيرات ارتباطاً عالياً؛ حيث بلغت قيمة التشبع ما بين (0460– 0706). ومن عبارات تلك المتغيرات: (استقلالية القضاء وضبط سلطاته، التصويت الشعبي على القرارات المصيرية، المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع، الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية، تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى، القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية، مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية)، ويتضح بعض المنطقية في ارتباطها بعضها مع بعض؛ إذ إن غالبية العبارات تعبر عن الإصلاح في محور المساواة والعدل.

وفي المجموعة الثانية بلغت قيمة إيجن نحو (2,5)، وقد ارتبط بها خمسة متغيرات ارتباطاً عالياً. حيث بلغت قيمة التشبع ما بين (443.– 0640). وبفحص عبارات: (محاكمة كبار المسؤولين محاكمة علنية، العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر، إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام، المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين)، نرى إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو منظمات المجتمع المدني.

وفي المجموعة الثالثة بلغت قيمة إيجن نحو (1,5)، وقد ارتبط بها أربعة متغيرات؛ حيث بلغت قيمة التشبع بين (494.– 0565). وبفحص: (وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة، توسيع فرص القبول الجامعي، تطوير

التعليم بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي، توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات)، نرى إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو محور التعليم والتوظيف.

وفي المجموعة الرابعة بلغت قيمة إيجن نحو (1,4)، وقد ارتبط بها ثلاثة متغيرات؛ حيث بلغت قيمة التشبع بين (454.– 0766). وجاءت عبارات هذه المجموعة: (عرض الحسابات الختامية لميزانية الدولة في وسائل الإعلام، معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء، التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات). ولو فحصنا تلك العبارات لرأينا إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو المحور الاقتصادي.

ومن ثم بمراجعة كل المجموعات نجد أن التحليل العاملي أفادنا في تصنيف أهمية العبارات وتوزيعها في مجموعات أربع تترابط عبارات كل منها، ومن خلال قراءة عامة لمحتوى توزيعات التحليل العاملي نجد – وكمؤشر عام – أن الإصلاح السياسي جاء – في أهميته – أعلى من الإصلاح الاجتماعي. في حين نجد في ترتيب أهمية البرامج الإصلاحية أن أهمية البرامج الإصلاحية تتمحور في أربع درجات، في المرتبة الأولى البرامج المتعلقة بالمساواة والعدل، وفي المرتبة الثانية جاءت البرامج المرتبطة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة البرامج الإصلاحية المرتبطة بالتعليم والتوظيف، وفي المرتبة الرابعة البرامج المرتبطة بالمحور الاقتصادي.

وتشير بيانات الجدول (7) إلى العلاقة بين المتغيرات الشخصية للشباب الجامعي عينة الدراسة، وموقفهم من الإصلاح؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير الحالة الاقتصادية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، ومتغير التخصص ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، ومتغير البيئة الاجتماعية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، وبين متغير الموقف من الإصلاح. في حين لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير العمر وبين متغير الموقف من الإصلاح، وقد يكون لعدم وجود فروق كبيرة في متغير العمر دور في ذلك. واعتبار جميع أفراد العينة ذات مدى عمري محدود جداً، لا يبين الاختلافات بينهم.

خامساً – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب الجامعي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف رؤيتهم للإصلاح.

جدول (7) – العلاقة بين بعض الخصائص للشباب الجامعي وموقفهم من الإصلاح (ن = 262)

متغيرات المبحوثين		الموقف من الإصلاح					مقياس كرايمر	$كا^2$
		موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة		
التخصص العلمي	علم الاجتماع	27	15	2	2	0	0,319	193,04
	الخدمة الاجتماعية	10	5	6	7	8		
	المكتبات والمعلومات	30	12	5	3	0		
	علم النفس	15	18	4	6	6		
	جغرافيا	0	12	9	20	12		
	تاريخ	17	12	6	6	0		
الحالة الاقتصادية	عالٍ	24	19	1	8	7	0,129	8,715
	متوسط	77	53	15	14	11		
	متدنٍ	11	13	3	2	4		
البيئة الاجتماعية	حضرية	50	37	8	11	9	0,111	9,704
	ريفية	14	18	3	1	5		
	قروية	30	20	7	6	4		
	بدوية	18	13	1	6	4		

مناقشة نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، نعرض فيما يلي لنتائج الدراسة وعلاقتها بالدراسات السابقة، مصنفة بحسب تساؤلات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1 – ما موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي؟

توصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة الوعي بالإصلاح لدى الشباب الجامعي. وهو

ما اتضح من خلاله ارتفاع مستوى الإيجابية في إجابات الشباب على العبارات التي حددت لقياس موقفهم من الإصلاح، على النحو المبين في الجدول (2). ويتضح من خلال هذه النتيجة ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي لدى طلبة الجامعة.

وقد جاء في المرتبة الأولى عبارة الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح، وفي المرتبة الثانية عبارة الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية، وفي المرتبة الثالثة عبارة ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي، وفي المرتبة الرابعة عبارة الوحدة الوطنية قبل الإصلاح، وفي المرتبة الخامسة عبارة الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع، وفي المرتبة السادسة عبارة الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل، وفي المرتبة السابعة عبارة لا يفرض الإصلاح من الخارج، وفي المرتبة الثامنة عبارة الفتنة مدخل للإصلاح السلبي، وفي المرتبة التاسعة عبارة الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية، وفي المرتبة العاشرة عبارة المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات.

وهي تلتقي مع نتائج بعض الدراسات التي طبقت على عينة من الشباب الجامعي في الدول العربية والخليجية. ويمكن أن نعزو ذلك للانفتاح السياسي والإعلامي التي تعيشه الدول العربية والخليجية بشكل عام. حيث تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبدالخالق عبدالله وأماني عمر (1997) من ارتفاع مستوى الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في القضايا المحلية والإقليمية. وكذلك تتفق مع دراسة شملان العيسى وأمين المشاقبة ومازن غرايبة (2005) من أن نسبة عالية من طلبة جامعة الكويت، مهتمون بالقضايا السياسية، وأن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الكويت. وكذلك تتفق مع ما كشفت عنه دراسة يوسف علي وآخرين (1997) من أن نسبة عالية من الشباب الكويتي الذكور لديهم مستوى مرتفع من الوعي السياسي والاجتماعي.

وكذلك تتفق مع دراسة أنطون رحمة (2002) من أن غالبية الشباب الكويتي مؤيدون لمشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة محمود إسماعيل (2002) من أن ما يقرب من نصف الشباب المصري عينة الدراسة يتطلعون للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلاً مثل التصويت في الانتخابات البرلمانية والاشتراك في الأحزاب السياسية. وتتفق أيضاً مع دراسة علي وطفة (2002) من أن ما يقرب من ثلث عينة الدراسة من الشباب الكويتي يرفضون الأفكار

التحديثية والإصلاحية القادمة من الغرب. وهذا يتفق ما توصلت إليه دراسة أمين المشاقبة (2003) من أن غالبية الشباب الأردني لديهم اهتمام بالعمل السياسي، حيث يرون أن الأحزاب غير قادرة على خلق التواصل الجماهيري. وفي الإطار نفسه تتفق مع نتائج دراسة علي جلبي (1997) من أن غالبية الشباب المصري يتابعون الأخبار السياسية الداخلية والخارجية. كما تتفق مع دراسة أمين المشاقبة (1993) حول الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني، من أن هناك ميلاً واهتماماً لدى شرائح الطلبة المختلفة نحو الأمور السياسية واهتماماً كبيراً بالصالح العام والقضايا المرتبطة به. وتتفق معها أيضاً في أن غالبية الطلبة لديهم ولاء سياسي قوي وانتماء وطني شديد. وأن أكثر من نصف الشباب الأردني عينة الدراسة تؤيد الاتجاه الديني.

وتختلف الدراسة مع دراسة مختار شعيب (2004) من أن (52%) من الشباب يعانون الأمية السياسية، وليس لديهم معلومات عن الحياة السياسية والاقتصادية في مصر. كما تختلف مع دراسة عبداللطيف خليفة (2005) التي توصلت إلى ضعف الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب الجامعي المصري. وكذلك تختلف مع دراسة محمد علي (1985) من أن نسبة متدنية من الشباب المصري يتابعون الأحداث السياسية العالمية. وكذلك تختلف مع دراسة سعد جمعة (1984) التي أشارت إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي بصفة عامة. ويبدو أن تاريخ هاتين الدراستين له دور في هذا الاختلاف.

2 – كيف يرى الشباب الجامعي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها؟

توصلت الدراسة، إلى تحديد ترتيب أهم البرامج أو الإجراءات الإصلاحية الاجتماعية أو السياسية من وجهة نظر الشباب؛ ففي جانب الإصلاحات الاجتماعية على النحو المبين في الجدول (3)، جاء في المرتبة الأولى معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء، وفي المرتبة الثانية توسيع فرص القبول الجامعي، وفي المرتبة الثالثة التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات، وفي المرتبة الرابعة الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير، وفي المرتبة الخامسة توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات، وفي المرتبة السادسة تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة، وفي المرتبة السابعة وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة، وفي المرتبة الثامنة تأمين الإسكان

الميسر لكل مواطن، وفي المرتبة التاسعة تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وفي جانب الإصلاحات السياسية على النحو المبين في الجدول (4)، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى استقلالية القضاء وضبط سلطاته، وفي المرتبة الثانية برنامج القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية، وفي المرتبة الثالثة الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر، وفي المرتبة الرابعة المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين، وفي المرتبة الخامسة تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى، وفي المرتبة السادسة المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع، وفي المرتبة السابعة محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية، وفي المرتبة الثامنة إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام، وفي المرتبة التاسعة عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام، وفي المرتبة العاشرة جاءت ثلاثة برامج وهي، برنامج العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، وبرنامج تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية، وبرنامج تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي، وفي المرتبة الحادية عشرة برنامج التصويت الشعبي على القرارات المصيرية، وفي المرتبة الثانية عشرة الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية، وفي المرتبة الثالثة عشرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية.

وقد جاء ترتيبها بشكل يبدو أنه منطقي إلى حد كبير، ويشير إلى اتساق ذلك مع بيانات السؤال السابق حول موقفهم من الإصلاح. ونلحظ بشكل عام ارتفاع مستوى إجابات الشباب الجامعي على تلك البرامج بشكل عام؛ مما يعني أننا أمام فئة من الشباب أصبحت شبه واعية بأوضاع مجتمعاتها على مستوى الأنساق الكبرى بمتغيراتها الداخلية والخارجية. وهذا أيضاً يؤكده نتائج التحليل العاملي على النحو المبين في الجدولين (6-7) حيث جاء ترتيب أهمية البرامج الإصلاحية في أربع درجات؛ في المرتبة الأولى البرامج المتعلقة بالمساواة والعدل، وفي المرتبة الثانية جاءت البرامج المرتبطة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة البرامج الإصلاحية المرتبطة بالتعليم والتوظيف، وفي المرتبة الرابعة البرامج المرتبطة بالمحور الاقتصادي.

وعلى الرغم من قلة الدراسات التي سعت لمثل هذه النتيجة في الدراسات السابقة، فإننا نجد أن جزءاً من هذه النتيجة يتفق مع ما وصلت إليه بعض الدراسات السابقة سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر؛ فتتفق في بعض متغيراتها مع دراسة السيد عفيفي (1996) في ترتيبها للقضايا التي تهم المجتمع المصري من وجهة نظر شباب الجامعات المصرية؛ حيث جاءت مشكلة البطالة في مقدمة هذه القضايا، ثم المشكلة السكانية في المجتمع، ثم مشكلة تراكم الديون الخارجية، ثم مشكلة الأمية.

كما تتماثل تلك النتائج مع رؤية بعض الدراسات النظرية المحلية؛ حيث تتفق مع دراسة محمد بن صنيتان (2003) من أنه من الضروري إعادة هيكلة النخب السعودية وفق خطة إصلاحية تعيد التمثيل الحقيقي للمجتمع وفق نسيجه الاجتماعي والتوزيع المناطقي والقبلي. كما تتفق مع ما يراه عبدالعزيز الغريب (2004) من ضرورة اتصاف الإصلاح المنشود بعدد من الخصائص كي يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن أهمها الشمولية، العلمية، المؤسساتية، الإستراتيجية، التعددية. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة سماح علي (2004) في السرعة والعمق التي امتازت به الخطوات الإصلاحية. وتتفق أيضاً مع تحقيق مجلة المجلة (2006) التي توصلت إلى تأييدهم لكثير من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السعودية كإنشاء جمعية لحقوق الإنسان والانتخابات البلدية ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى بعض التنظيمات الحديثة كإنشاء وزارة للثقافة وهيئة للصحفيين وإصدار بطاقة للمرأة.

وفي جانب برامج إعطاء الحقوق السياسية للمرأة نجد أن دراستنا تختلف مع دراسة عدنان مسلم (1999) التي توصلت إلى أن غالبية الشباب السوري عينة الدراسة يؤيدون إعطاء المرأة حقوقها السياسية، في حين جاء – في دراستنا – مشروع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية، في المرتبة الأخيرة من بين المشروعات الإصلاحية.

3 – هل هناك علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي الجامعي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين بعض متغيرات عينة الدراسة من الشباب الجامعي، ومتغير الموقف من الإصلاح، على النحو المبين في الجدول (7).

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير الحالة الاقتصادية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، ومتغير التخصص ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، ومتغير البيئة الاجتماعية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، وبين متغير الموقف من الإصلاح. وتتفق مثل هذه النتيجة مع دراسة عبدالمجيد عزام (2003) من أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة السياسية. فكلما زاد المستوى التعليمي وارتفع الدخل زادت المشاركة السياسية. في حين تختلف مع ما توصلت إليه دراسة محمود إسماعيل (2002) من أنه لم يكن لمتغير نمط المعيشة الحضري أو الريفي فروق واضحة في اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق لعلنا نختم هذه الدراسة بعدد من التوصيات التي نراها مهمة للتعامل بأكثر فاعلية مع رغبات الشباب الجامعي وطموحاتهم، وهي على النحو الآتي:

1 – اتضح من خلال نتائج الدراسة مقدار الوعي النوعي الذي يعيشه الشباب الجامعي نحو برامج الإصلاح التي تقودها القيادة السياسية في المجتمع، والتي توجب على المؤسسات العاملة في هذا المجال استثمارها باتجاه الإصلاح حتى لا يتحول الشباب لأداة تعوق الإصلاح بدلاً من أن تسهم في دعمه.

2 – اتضح من خلال نتائج الدراسة أن البرامج الإصلاحية جاء ترتيبها من قبل الشباب الجامعي بطريقة مقبولة إلى حد كبير، خصوصاً إذا ما علمنا أن الجزء الرئيس من عملية الإصلاح ذاتها تتعلق باحتياجات الشباب المختلفة الاجتماعية والوظيفية والتعليمية، فكان حضورها بصورة عالية داخل منظومة البرامج الإصلاحية التي رتبت بحسب أهميتها لدى الشباب.

3 – اتضح من الدراسة وجود نوع من النضج نحو قضايا الإصلاح ذاته، وهو ما تبين من خلال إدراك الشباب الجامعي للمتغيرات المحلية والدولية التي قد تؤثر على النوعية والتوجهات للإصلاح المطلوب للمجتمع السعودي، مما يجعلنا نؤكد ضرورة استثمار الشباب الجامعي بوصفهم طاقات فاعلة، في مسيرة الإصلاح والاستفادة منهم في برامج الإصلاح المختلفة.

4 – هناك بعض البرامج الإصلاحية جاءت في مراتب متدنية على الرغم من أهميتها في النسق الاجتماعي؛ مما يتطلب إجراء دراسات أخرى على عينات مماثلة من الشباب الجامعي لمحاولة التأكد من توافقها.

5 – وإننا نوصي بإجراء الدراسات التالية:

– معوقات المشاركة السياسية للشباب السعودي.

– تفعيل دور المؤسسات التعليمية والتربوية في التنشئة السياسية للشباب السعودي.

– موقف المرأة السعودية من البرامج الإصلاحية.

المراجع:

إبراهيم النجار (2002). نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية. **مجلة الديموقراطية**، العدد (66)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (د ت). **لسان العرب**. بيروت: دار صابر.

إجلال حلمي (1993). الاغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمارات. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (40)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 5–40.

إحسان الحسن (1999). دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية. **مجلة شؤون عربية**، العدد (98)، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 49–62.

أحمد سعد (1986). **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: مكتبة غريب.

أحمد الصبيحي (2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إدريس العزام (1997). الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات. **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية**، العدد (7)، دمشق: جامعة دمشق، 227–278.

أمين المشاقبة (1993). الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين. **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (9)، العدد (1)، جامعة اليرموك، الأردن: عمان، 87– 102.

أمين المشاقبة (2003). اتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية. **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (19)، العدد (3)، جامعة اليرموك، الأردن: عمان، 1575–1601.

أنطون رحمة (2002). اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد (77)، الكويت: جامعة الكويت، 121–158.

إيمان بيبرس (2004). الشباب والوعي السياسي. **جريدة الأهرام**، بتاريخ 2004/1/13، القاهرة.

بارعة النقشبندي (2000). المشاركة السياسية للمرأة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد (6)، جامعة مؤتة: الأردن، عمان، 197–231.

برهان غليون (2003). **العرب وتحولات العالم من سقوط برلين إلى سقوط بغداد**. بيروت: المركز الثقافي العربي.

تركي الفيصل (2004). التطورات الحكومية في المملكة العربية السعودية. **جريدة الرياض**، العدد (13001)، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.

جابر سيد (1996). تصور مقترح لدور العمل مع الجماعات في تنمية اتجاهات الشباب الريفي نحو المشاركة في برامج التنمية. **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد (7)، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية: 196-225.

جريدة الوطن (2005). **تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**. العدد (1821)، مؤسسة الوطن للصحافة والنشر، المملكة العربية السعودية: أبها.

جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (1985). **نزهة العين النواظر في علم الوجوه والنظائر**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

جهينة العيسى (1988). الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين. **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد (11)، دولة قطر: جامعة قطر، 77-104.

جوزيف كيشيشيان (2003). **الخلافة في العربية السعودية**. لندن: دار الساقي.

جوزيف كيشيشيان (2005). المشاركة السياسية والاستقرار في السعودية. محاضرة ألقيت في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن: جريدة الشرق الأوسط.

حسن حنفي (2001). نحو تنوير عربي جديد. **مجلة عالم الفكر**، العدد (29)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

حسين السلوم (2002). الانفتاح الإعلامي وخطره على قيم الشباب المسلم، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي (الشباب الانفتاح العالمي)، الرياض: 265-293.

حمود البدر (2004). نعم لا بد من الإصلاح، **جريدة عكاظ**، العدد (13665)، جدة: مؤسسة عكاظ للطباعة والنشر.

راسم الجمال، وخيرت عياد (2005). **التسويق السياسي والإعلام.. الإصلاح السياسي في مصر**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

سعد جمعة (1984). **الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سعد الدين إبراهيم (1992). **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

سعود العتيبي (2002). جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (74)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 69-91.

سماح علي (2004). الانتخابات البلدية في السعودية.. طريق الإصلاح. **مجلة شؤون خليجية**، العدد (39)، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 116-118.

سمير خطاب (2005). **التنشئة السياسية**. القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

السيد عفيفي (1996). دور وسائل الإعلام الجماهيرية في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لطلاب الجامعات. في كتاب (**بحوث في علم الاجتماع المعاصر**). القاهرة: دار الفكر العربي: 241-263.

السيد عليوه (2002). تنشئة الشباب: الواقع والمستقبل. **مجلة الديموقراطية**، العدد (66)، مركز القاهرة: الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

شملان العيسى، وأمين المشاقبة، مازن غرايبة (2005). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (118)، الكويت: جامعة الكويت، 43-79.

طارق البشري (2005). **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق.

عاطف الغمري (2004).**الشرق الأوسط الكبير**. القاهرة: دار الحرية.

عبدالخالق عبدالله، وأماني عمر (1997). الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (85)، الكويت: جامعة الكويت، 107-339.

عبدالرحمن الزهراني (2002). **مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية**. الرياض: وكالة روف للإعلام.

عبدالرحمن الشلهوب (1999). الخصائص العامة لأنظمة الحكم في المملكة العربية السعودية. **مجلة الأمن**، العدد (18)، الرياض: وزارة الداخلية.

عبدالعزيز الغريب (2004) الاتجاهات الإصلاحية في السعودية. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (27). عمان: مركز دراسات الشرق الوسط، 41-86.

عبدالعزيز الغريب (2005). التدابير المجتمعية لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (116)، الكويت: جامعة الكويت، 97-150.

عبدالعزيز الغريب (2005). الفقر في السعودية: رؤية اجتماعية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (311)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 40-62.

عبداللطيف خليفة (2005). مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري خاصة: **مجلة دراسات عربية في علم النفس**، العدد (14)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: 51-92.

عبدالله العثيمين (1999). **تاريخ المملكة العربية السعودية**. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

عبدالمجيد العزام (2003). اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية. **مجلة دراسات**، العدد (7)، عمان: الجامعة الأردنية، 244-263.

عبدالهادي الجوهري (2000). **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عدنان مسلم (1999). الشباب والتغير الاجتماعي: اتجاهات طلبة جامعة دمشق نحو بعض قضايا التنمية. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (63)، الإمارات العربية المتحدة: جمعية الاجتماعيين، 83-111.

علي جلبي (1997). **الشباب والمشاركة السياسية**. في كتاب (مجالات علم الاجتماع المعاصر)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 539-580.

علي ليلة (1990). الشباب والتغير في المجتمع القطري. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (26)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 111-137.

علي وطفة (2002). إشكالية المحافظة والتجديد. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (77)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 87-130.

غريغوري كوساتش، ويلينا ميلكوميان (2005). **تطور السياسة الخارجية السعودية**. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.

فايز الحديدي، ومحمد الحيا (2000). اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو الأحزاب السياسية في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد (7)، عمان: جامعة مؤتة، 97-131.

فتحي رشيد (2004). الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة في الشرق الأوسط الكبير. **مجلة الفكر السياسي**، العدد (20)، اتحاد الكتاب العرب، سوريا: دمشق.

كلاوس أوف (2001). المجتمع المدني والنظام الاجتماعي. **مجلة الثقافة العالمية**، العدد(107)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

متروك الفالح (1998). المجتمع والديمقراطية في الجزيرة العربية، بحث قدم في اللقاء السنوي التاسع عشر بمنتدى التنمية في الخليج بعنوان (قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون)، دولة الإمارات العربية المتحدة: دبي.

متروك الفالح (2004). العنف والإصلاح الدستوري في السعودية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (308) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 6-22.

مجد الدين خيري (1983). الشباب وقضايا المجتمع العربي. **المجلة الثقافية**، العدد الأول، عمان: الجامعة الأردنية.

مجلة قراءات في علم الشباب (2007). العدد (53)، مؤسسة البلاغ.

مجلة المجلة (2005). **تغيرات سياسية- اجتماعية.. كيف يراها السعوديون**. مجلة المجلة، العدد (13121)، لندن: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 18-23.

محمد أسعيد (1984). **مشاكل التنمية في العالم الثالث**. الرياض: مكتبة الفرزدق.

محمد صنيتان (2004). **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد ظاهر (1993). **الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث**. بيروت: دار السلام للطباعة والنشر.

محمد عاطف (1989). بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالاغتراب النفسي لدى الشباب الجامعي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

محمد علي (1985). **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**. بيروت: دار النهضة العربية.

محمد علي (1988). **أصول علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد غيث (1996). **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

محمد القشعمي (2005). متى عرفت المملكة الانتخابات، **جريدة عكاظ**، العدد (14053)، جدة: مؤسسة عكاظ للنشر، 14.

محمود إسماعيل (2002). التنشئة السياسية للشباب في ظل الانفتاح العالمي. في كتاب المؤتمر العالمي. الشباب والانفتاح العالمي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض: 373–402.

محمود سليمان (2002). **مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

مختار شعيب (2004). **الشباب والسياسة في مصر المحروسة .. البحث عن المشاركة**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والإعلام.

مشاري النعيم (2004). المشاركة السياسية والتطرف. ورقة عمل مقدمة للقاء الثاني لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض.

مصطفى مرسي (2004). تقرير مؤتمر الإسكندرية وقضايا الإصلاح العربية بين الرؤية والتنفيذ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (32)، العدد (4)، جامعة الكويت، الكويت: 1033–1037.

منال جاد الله (2004). نظرة الشباب لذاته ونظرته لجيل الكبار. **مجلة الانسانيات**، العدد (20)، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، فرع دمنهور: 159–211.

المنجي الزيدي (2002). مقدمات لسوسيولوجيا الشباب. **مجلة عالم الفكر**، المجلد (35)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 27–54.

منى يوسف، وحسن سلامة (2004). استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية، **المجلة الاجتماعية القومية**، العدد (1)، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 23–53.

منيرة فخرو (1999). موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني. **مجلة عالم الفكر**، العدد (3)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

نعيم اليافي (2000). **حركة الإصلاح الديني في عصر النهضة**. حلب: مركز الإنماء الحضاري.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2004). **التقرير الإحصائي**. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

يوسف علي وآخرون (1997). المشاركة السياسية في الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (4)، الكويت: جامعة الكويت، 11–29.

يوسف غلوم (1996). تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (24)، العدد (3)، الكويت: جامعة الكويت، 9–30.

Beulah, R. Compton, Burt, Galaway. (1999). *Social work processes.* NY: Borooks Cole Publishing Com.

Chomsky, N (1992). The culture of terrorism. *International Affairs*, Vol (65), PP589-590.

Family Service Assocation of Toronto.(2003). Social reform unit-campaign, 2000 FSA. Toronto on M513- 1Z8.

Jim, C (2003). Windows of opportunity: Social Reform under Lester Peason, *Poliey Option Journal.* Canda: 9-20.

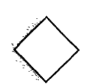
Peter, A (2003). *The students companion to social policy.*, N. Y: Blackwell Publishing Ltd.

Strentz, T. (1990). Radical right radical: Terrorist theory and threat the police chief, Vol (57): 70-75.

Winberg, C. (2005). *Saudi Arabia: A modern reader.*: University of Indianapolis Press.

قدم في: نوفمبر 2006

أجيز في: مايو 2007



University Student Attitude towards Social and Political Reform in the Kingdom of Saudi Arabia: Field Study

Abdulaziz Bin Ali Al-Ghareeb*

The objective of the present study is to identify the reformatory efforts exerted by the official organizations to cope with the social changes, and identify the university student attitude towards social and political reform in the Kingdom of Saudi Arabia and towards the importance of the reformatory programs, as well as identifying the relation between some social and economic features of Saudi youth (academic specialty, economic status, social environment) and their attitude towards reform. The study applied the social survey method using samples and questionnaire on a sample of 262 university students. The key findings of the study indicated that there is a high awareness in the university students for the importance of reform, and high rate of positive responses. The study indicated also that the order of reform programs, in the point of view of Saudi youth, has indicated awareness. The study indicated that there is a relation with statistical index between the variables of university students and their attitude towards reform. There is a relation with statistical index between the academic specialty variable, the social environment variable, the economic status variable and the attitude towards reform variable. At the end, the study provided some recommendations that could enhance positive attitude of the youth towards social and political reform in their society.

Key words: University youth, Kingdom of Saudi Arabia, Political sociology, Reform, Social change.

* Dept of Sociology and Social Work, College of Social work, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia.

العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراديكالية لدى الشباب

أحمد جعفر أبل الكندري*

ملخص: يعبر مصطلح العولمة عن تحول عالمي في رؤية كثير من المرتكزات في مجال القيم الأخلاقية، والاقتصاد والسياسة، والثقافة التي كانت سائدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بين البشر. ويشير المفهوم إلى رؤية جديدة حول الهوية؛ هوية المجموعة وهوية الجماعة والهوية القومية، وحول شخصية المجتمع وشخصية الدولة على المستويات الوطنية والقومية بالنسبة إلى المجتمعات التي تعاني ضعفاً أو تعيش مغلوبةً على أمرها في مجال المنافسة على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية والثقافية. ويتناول الباحث في هذه الدراسة تأثير العولمة على الشباب باعتبارهم شريحة عمرية نشطة، ذات مستويات تعليم متميزة (عن ذويهم) حيث حالف كثير منهم الحظ في دخول التعليم العام والعالي خلال العقود الأخيرة. وهم كذلك ذوو طموحات عالية قادرة على التفاعل مع برامج العولمة بآلياتها الحديثة ومعطياتها ومؤثراتها، في الوقت الذي يعانون فيه ظروفاً اجتماعية واقتصادية محبطة في مجتمعاتهم العربية والإسلامية؛ مما ساعد على بروز الاتجاهات الراديكالية والقلاقل السياسية التي يكون الشباب محركها ووقودها، وذلك من خلال العناصر التالية: مفهوم العولمة ومظاهرها وأسبابها ومجالاتها ومفهوم الراديكالية، والإسلام والعولمة، وماذا يمكن أن تفعل العولمة بالشباب من خلال بحث علاقة العولمة بالقيم والهوية والأخلاق، والتضمينات الاجتماعية والتربوية لهذه الدراسة. ومن أهم استخلاصات الدراسة أن العولمة - بما تحمله من ثقافة وسرعة اتصال ونقل وتوفير معلومات حول القضايا الخلافية وطرح الخروج

---

* أستاذ مساعد علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت.

على المألوف من أساليب الحياة التقليدية على مختلف الأصعدة، وفي مختلف المجالات - قد ساعدت على انتشار الجماعات الراديكالية والثورية على النظم التقليدية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى باتت تؤرق النظم السياسية والاجتماعية والتقليدية التي كانت تعتقد أن دولها بمعزل عن الأزمات والاحتكاك بالتيارات الثورية والناقدة لها ما دامت قادرة على رقابة حدودها وإعلامها وشعوبها، إلا أن مضمون العولمة وتأثيرها قد جاوز الحدود السياسية التقليدية للدول، وتخطى أساليب الرقابة على الفكر والثقافة التي كانت سائدة فيما مضى، وأصبحت المجتمعات البشرية مفتوحة على الفكر العالمي؛ حتى بات لزاماً على الدول المتأثرة سلباً بالعولمة أن تتفاعل مع الظروف المستجدة بأساليب غير تقليدية، قد لا تتمكن معها من الحفاظ على سلطانها القديم ومكاسبها على حساب الشعوب اليائسة الثائرة.

المصطلحات الأساسية: العولمة - الراديكالية - صراع الهوية - الشباب - التقليد والحداثة.

مقدمة:

لقد برز في بواكير العقد الأخير من القرن العشرين نظام عالمي جديد، كان من أبرز معالمه تحرير الاقتصاديات القومية، وتركها لقوى السوق العالمية، والدعوة إلى تقليل القيود والضوابط التي تفرضها الحكومات الوطنية على مسيرة الاقتصاد والتجارة والاستثمار، على أن يتولى القطاع الخاص في كل مجتمع - متعاوناً مع الشركات التي توصف بأنها عملاقة أو متعددة الجنسيات - سدّ الاحتياجات الوطنية في ذلك المجتمع، ويقترن بهذه التحولات الاقتصادية مزاعم تشير إلى أن الجانب الأكبر في الحياة الاجتماعية سوف يتحدد من خلال عمليات "عولمة" تذوب فيها الخصوصيات الثقافية والاقتصادية، وتسودها حضارة عالمية، هي الحضارة الغربية" (أحمد عبد الرحيم، 2000: 5)، وهذا بالطبع يؤثر في التكوين الثقافي للأمم، ولاسيما الشباب الذي يقع فريسة لتيارين: **أحدهما** الذوبان في موجة العولمة، والانخراط في ثقافتها الأمريكية الطابع، **والآخر** الارتداد إلى أصولية فكرية أو دينية أو قومية لا تستطيع مجابهة الواقع بكل تحدياته، ومن ثم انخراط الشباب في راديكالية متطرفة لأحد الطرفين، مما حدا بالعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية - بما فيها الدول العربية - الاهتمام بدراسة هذه الشريحة العمرية التي هي عصب الإنتاج والتغيير في المجتمعات الحديثة؛ وذلك للوقوف على خصائصها وطموحاتها، ولمعرفة العوامل التي تدفعها لأن تكون فاعلة في عمليات

البناء أو الهدم في مجتمعاتها، وللبحث عن أفضل السبل وأمنها لضمان حسن توظيف تلك الطاقات البشرية لما فيه خير المجتمع ومستقبل أجياله.

وقد صاحب هذه التحولات الكبرى والتحديات الجسيمة في مختلف المجالات انتشار العديد من المفاهيم التي لم تألفها مجتمعاتنا العربية والإسلامية من قبل، مثل العولمة، والقرية الكونية، والحداثة، وحوار الثقافات، وحوار الأديان، وصراع الحضارات، والتبادل الحضاري، والغزو الثقافي، والهوية الثقافية، والاستقلال الثقافي، والتبعية الثقافية، والعزلة الثقافية، والتبادل الثقافي، والتواصل الثقافي، والتأصيل الثقافي، والأنماط الثقافية، والتعاون الدولي، والتربية الدولية، والسلام العالمي.

ولقد شغلت هذه المفاهيم – وبخاصة مفهوم العولمة وما يحمله من أفكار ومضامين – بال كثير من المفكرين والساسة والمصلحين في الدول العربية والإسلامية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؛ "نظراً لما يستهدفه هذا الفكر من اعتبار العالم كله وحدة واحدة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، وأن العالم كله هو بيئة الإنسان وفيه متسع للجميع ... وما يترتب عليه من تعددية الأنظمة الحضارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (أحمد اللقاني، وفارعة حسن، 2001: 236)؛ فباتت العولمة مصطلحاً ذائع الصيت – على نحو سيئ أحياناً – حيث يتم اللجوء إليه لتفسير كثير من الظواهر السلبية التي تحدث في عالمنا المعاصر. بيْدَ أن السؤال الذي يطرح نفسه في خضم ما يكتب عن العولمة هو هل العولمة في حدٍّ ذاتها قوّة تقود التوجهات الثقافية والاقتصادية والسياسية، أم أن هذه العمليات مجتمعة هي التي تنتج العولمة؟، وما آثار العولمة في الأفراد، ولاسيما الشباب منهم إزاء تكوينهم الفكري، والعقائدي، والسياسي؟

لقد تعرضت الأمة العربية لتحديات عدة، دخلت خلالها في مواجهات شتى؛ حفاظاً على الهوية القومية والدينية، وخصوصية الانتماء الوطني، مما يجعل من صراعنا الحضاري الراهن ضد كل أشكال الاختراق، حلقة جديدة من حلقات الصراع التاريخي بين (الهوية الإسلامية) و (العلمانية الغربية)، وصراعاً بين الأصالة والحداثة أو بين التراث والتغريب، وبين (الإسلام) و (الصهيونية)، وهي الأطروحة نفسها التي تبلورت مع التفوق الحضاري للولايات المتحدة الأمريكية،

خاصة على المستوى التقني والاقتصادي والعسكري، الشيء الذي ظهرت معه أفكار نشر السلطة الأيديولوجية، وما تحمله من توليفات اقتصادية وسياسية وثقافية، على باقي بقاع الأرض، كما أنها تعبر عن "الإحساس العام الذي تكون بداخل هذه الأيديولوجية من جراء الخوف من الإسلام وامتداده الحضاري الخطابي، أو كما يعبر عنه بـ(الإسلاموفوبيا)، مستفيدين من تاريخ الصراع بين المسلمين والصليبيين، وما حققه المسلمون من انتصارات كان لها الأثر البالغ في تغيير معالم التاريخ البشري طوال قرون وقرون" (عبدالعزيز النميرات، 1998: 125).

يضاف إلى الخروق التي سببتها العولمة استكمال ما رسخته من قيم اجتماعية تغريبية مست - بشكل كبير - المجال السياسي والاجتماعي والتربوي والفكري والأخلاقي استطاع خلالها أعداء الأمة، وعملاؤهم في الداخل الوصول إلى إعادة صياغة عقول الكثيرين من أبناء الأمة في إطار حملة جماعية محمومة لغسل أدمغة الشباب؛ حتى يصبحوا قابلين للانتظام داخل الثقافة الغربية. وهذه التصورات تنظر - كما نرى - فقط إلى الجانب السلبي والمظلم والمتسلط لثقافة العولمة والخوف من عدم القدرة على مجاراتها والتعامل معها كتحد وتنافس له انعكاساته على الثقافات والاقتصاديات والسياسات غير الغربية، التي تتجلى أبشع صورها في راديكالية الشباب على متصل يودي كلا طرفيه إلى الهاوية؛ فما من شك أن الارتداد إلى الأصولية الدينية أو الفكر القومي القائم على النعرات المحلية أو الوقوع تحت تأثير الأحزاب الراغبة في الاستيلاء على السلطة في مقابل راديكالية فكرية أخرى عاشقة للثقافة الغربية، داعية إليها على حساب كل ما هو قومي، أو إسلامي يؤدي - لا محالة - إلى مخاطر تحيق بهذا الشباب في الداخل والخارج؛ مما يؤدي إلى عدم الاستقرارالاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

مشكلة الدراسة:

تأسيساً على ما سلف، فإن قضية العولمة أصبحت أمراً واقعاً بطبيعة الحال؛ فما من شك أن التغيرات السياسية العالمية، والنظام العالمي الجديد أحادي القطب الذي تتحكم فيه، وتسَير أركانه الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب ما صاحب تلك التغيرات من تداعيات اقتصادية، واجتماعية، وديموغرافية، وأيديولوجية أثرت في مختلف قطاعات المجتمع، ولاسيما الشباب من خلال أنظمة الإعلام، ومؤسسات

التربية النظامية وغير النظامية. وبناء عليه، يمكن صوغ مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر العولمة في نمو الاتجاهات الراديكالية لدى الشباب العربي؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الآتية:

1 – ما المقصود بمفهوم "العولمة"؟، وما عناصره؟، وما أسباب الظاهرة؟، وما تجلياتها؟، وما مجالاتها؟

2 – ما مفهوم الراديكالية لغةً واصطلاحاً؟

3 – ما تأثيرات العولمة في قطاع الشباب، ولاسيما في الدول العربية والإسلامية؟

4 – ما التضمينات التربوية والاجتماعية التي يمكن اشتقاقها من دراسة أثر العولمة في الشباب؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي Inductive Method مدخلاً لعرض البيانات ونتائج الدراسات والبحوث السابقة، ومراجعة الأدبيات ذات الصلة بقضايا العولمة، وعلاقتها بالتأثير في التكوين الفكري والثقافي لدى الشباب، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية، ومؤداه انتقال الباحث من الخاص إلى العام بغرض استخلاص تضمينات تربوية واجتماعية لتفهم أوضاع الشباب العربي والمسلم إزاء التأثيرات السلبية للعولمة، ووضع الاسترشادات العامة من نتائج الدراسات والكتابات ذات الصلة؛ حتى يمكن استنتاج المبادئ العامة التربوية والاجتماعية للحيلولة دون انخراط الشباب في أحد طرفين، يؤدي كلاهما إلى سلب الهوية القومية والدينية والفكرية.

وفي هذا السياق، سوف يتناول الباحث إشكالية العولمة، وتأثيراتها السلبية على الشباب العربي والمسلم من منطلقات ثلاثة، هي:

- مفهوم العولمة، وعناصرها، وأنواعها، ومظاهرها، وتداعياتها، ومجالاتها.
- مفهوم الراديكالية على المستويين اللغوي والمفاهيمي.
- تأثيرات العولمة في قطاع الشباب، ولاسيما في الدول العربية والإسلامية.

- التضمينات التربوية والاجتماعية التي يمكن اشتقاقها من دراسة أثر العولمة في الشباب العربي والمسلم.

مفهوم العولمة:

تُعَدُّ العولمة Globalization من الموضوعات الشائكة التي تثير الكثير من الأسئلة والاستفسارات، فهي مازالت تعبيراً مبهماً يكتنفه الغموض والجدل، ولقد تعددت الآراء التي تناولت العولمة بحسب اتجاه كل رأي وتقويمه أو موقفه من العولمة:

"فهناك من لا يرى في العولمة سوى مساوئها التي تدخل ضمنها، كونها مجرد صورة جديدة من صور الاستعمار الغربي، يتمثل في محاولة فرض الحضارة الغربية على العالم، بوسائل متضمنة الإغراء بأن هذه الحضارة سوف تنشر العدل والمساواة وتضمن حقوق الإنسان ومستوى معيشياً أفضل" (عبدالوهاب المسيري، 1999: 49).

وهناك آراء أخرى متفائلة ترى في العولمة ميداناً لدمج الثقافات البشرية وإخراجها من عزلتها، وخلق ثقافة إنسانية واحدة تحفظ للأفراد والجماعات حقوقهم وترفع من مستواهم المعيشي وتحميهم من سطوة النظم المتسلطة وقمعها وترفع عنهم الغبن؛ وأصحاب هذا الاتجاه أغلبهم من ذوي الاتجاهات الغربية الرأسمالية الذين يحاولون أن يروجوا للنظام العالمي الجديد، بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، هناك آراء نقدية أكثر واقعية لباحثين من الشرق والغرب تسعى لعرض إيجابيات العولمة ومكاسبها البشرية وآفاقها المستقبلية الواعدة دون إغفال لما تمثله هذه الثقافة من تحديات تواجه الحضارات والثقافات الإقليمية والشعوب الأقل حظاً في ميادين القدرات والإمكانات العلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويرى أصحاب هذه الاتجاهات الفكرية العقلانية النقدية أن ثقافة العولمة كأي منتج ثقافي بشري، يخدم مصالح من وضعها ومن يستوعبها ويعمل على تطويرها ونشرها بالدرجة الأولى، ولكنه لا يخلو من مكاسب وإيجابيات يمكن أن تخدم التراث البشري والشعوب الأخرى. إلا أن ذلك لا يجب أن يلغي خصوصيات الثقافات الأخرى، وأن العولمة -بوصفها ثقافة جديدة - في طور البناء، وتحتاج لتضافر الجهود لإثرائها وتصحيح مساراتها وتقليل مساوئها.

وقبل تعريف العولمة وتحديد ماهيتها لابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:

1 – أن العولمة ظاهرة عالمية نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها؛ الاقتصادي، والاجتماعي الثقافي، والسياسي، والعلمي التقني؛ فهي ليست محض صدفة.

2 – أن العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وكانت بداياتها الأولى مع دخول العالم ثورة المعلومات، وثورة نقل المعارف وعصر حرب النجوم وسباق التسلح.

3 – أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية التي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

4 – أن للعولمة آثارها الإيجابية وكذلك لها آثار سلبية لم تنج منها الدول حتى تلك التي تدعي أنها المسؤولة عن نشأة ظاهرة العولمة في العالم.

5 – أن الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة، من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر والتكنولوجيا، ليست إلا نتاج تراكم المعرفة العلمية، ولم تكن في منشئها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

وعلى هذا النحو، تكون العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية، وهي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم.

والعولمة – لغةً – ترجمة عربية للكلمة الإنجليزية Globalization، وهي مصطلح يعني "جعل الأرض عالماً واحداً، موجهاً توجهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة" (ياسر عبد الجواد، 2000: 62). والعولمة في دلالتها الاصطلاحية يرجعها البعض في ترجمتها الحرفية إلى كلمة Mondialization الفرنسية، وكلمة Globalization الإنجليزية التي تعني بالمفهوم الاقتصادي جعل الشيء على مستوى عالمي، أو قابلاً للتسويق في أي مكان في الكرة الأرضية؛ أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، و"المحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تتميز بحدودها الجغرافية والمراقبة الصارمة على مستوى التبادل التجاري والتعريفة الجمركية، أما

اللامحدود فالمقصود به " العالم" ؛ أي الكرة الأرضية والفضاء الكوني الخارج عن سيطرة الدول الإقليمية " (عبدالله راشد، 1999: 78).

وللعولمة معنى عام شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني والإقليمي "القومي" إلى المجال العالمي أو الكوني (Global)، وليس الدولي (International)؛ فالكلمة الثانية – الدولي – تعني:

"وجود حدود وخطوط الفصل، بينما كلمة "الكوني" أو "العالمي" تعني تجاوز الحدود وزوالها، وبعبارة أخرى اللا حدود، وهذه اللا حدود تشمل اللا حد المكاني؛ حيث يشمل ذلك الفراغ الكوني كله، واللا حد الزماني ويشمل حقبة ما بعد الحداثة وما بعد الصناعة، واللاحد البشري ويشمل الجماعة الإنسانية كلها" (فؤاد أبو حطب، 1999: 122).

وبصفة عامة، يمكن تقسيم مفاهيم العولمة نظرياً إلى نوعين: **أولهما** المعنى الضيق للمفهوم المرتبط أساساً بالظاهرة الاقتصادية، **والمعنى الثاني** هو الأوسع ويرتبط بالظاهرة السياسية والاجتماعية والثقافية (Goldthorpe, 2002).

ويعني مفهوم العولمة لدى الاقتصاديين العملية التي يتم فيها تنظيم النشاط الاقتصادي وإجراؤه (إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً) بجميع أنواعه قومياً وإقليمياً ودولياً من دون وجود حدود ومحددات فاصلة، ومن ثم يرتبط المفهوم هنا بحرية انتقال رأس المال والعمالة والبضائع والخدمات عبر القوميات. أما المفهوم السياسي للعولمة فيشير إلى ...

" عملية يتم من خلالها إيجاد أدوات جديدة للحكم والإدارة ذات طابع عالمي كرد فعل للتحول العولمي الاقتصادي؛ أي إحداث تغيرات شاملة في النظام العالمي السياسي والاقتصادي، وفي مفهوم علماء الاجتماع تشير العولمة إلى حدوث تغيرات بنائية اجتماعية وثقافية ووظيفية تعكس تنامي الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الأفراد والمنظمات عبر الزمان والمكان فيما يمكن أن يؤدي إلى "مجتمع عالمي" أو نظام اجتماعي عالمي لا يعترف بالحدود السياسية الإقليمية التقليدية " (Andrews,1994:193-218).

ويرى بعض الباحثين أن العولمة عملية اجتماعية تتوارى فيها القيود

والحواجز الجغرافية والأوضاع الثقافية والاجتماعية، ومن ثم فإن "الظاهرة لن تحدث بصورة مطلقة مرة واحدة ولكن سوف يتدرج و يستمر حدوثها كلما أخذت المشكلات صفة العالمية " (Walter, 2003: 117). ويعرف جون تومالتسون العولمة بأنها العملية التي...

"تشير إلى الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي، وهي الحركة الاجتماعية التي تضمن انكماش البعدين الزماني والمكاني الذي يؤدي إلى قصر المسافات من خلال اختصار الزمن، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يحتم على البشر تقارب بعضهم مع بعض كما لو كانوا يعيشون في قرية صغيرة، وليس في عالم مترامي الأطراف (Tomlison, 1991:220).

ويعرفها محسن الخضيري بأنها مفهوم

"يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره"؛ أي أن العولمة "تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة" (محسن الخضيري، 2001: 1).

ويرى الباحث أن العولمة – اصطلاحاً – تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة بجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق.

ومن أهم مؤشرات العولمة التي يطرحها الخضيري (2001):

1 – حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.

2 – تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة، بل كوخ إلكتروني.

3 – ظهور نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وفوق القومية وسطوتها.

4 – بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الاستعباد والجور والطغيان والتعسف وكل أشكال الهيمنة والقهر.

والعولمة نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد؛ فهي تعني في معناها اللغوي "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي قد تعني في المجال السياسي – إذا نظرنا إليها من زاوية الجغرافيا "الجيوبوليتيك" – العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع" (محمد الجابري، 1998: 298). كما يشير بعض الباحثين إلى أن هناك...

> "أربع عمليات رئيسة للعولمة، وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى والابتكار التقني (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث، كما يضيف السيد يسين أن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة شائكة؛ نظراً لتعدد تعريفات العولمة، التي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً ضيقاً أو اتساعاً (السيد يسن، 1999: 43).

ويشبه نجيب غزاوي إمبراطورية العولمة بالإمبراطوريات التي سادت في العصر الأخير، فيقول:

> "الإمبراطورية التي عمدت إلى فرض مبادئها ونظمها في الحكم وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالقوة، وكذلك حال الإمبراطوريات الحديثة، مثل: بريطانيا في مستعمراتها، ثم في الكومنولث، وفرنسا في مستعمراتها، ثم الفرانكفونية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت عولمة الشيوعية متمثلة بالاتحاد السوفيتي وعولمته" (نجيب غزاوي، 1999: 49).

إذن يمكن القول: إن العولمة ظاهرة جذورها قديمة في حين أن تأثيراتها حديثة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بثورة المعلومات وبتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، وهي عملية ذات أبعاد مركبة تشمل النواحي الاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والعولمة أبعاد أخرى تحمل آثاراً سلبية على كثير من دول العالم، ولاسيما الدول النامية، والدول الفقيرة، وقد تؤدي إلى تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها مثل مشكلات المخدرات وجرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة والتطرف وإنتاج وسائل الدمار الشامل

وانتشارها، ونقلها واستخدامها وتلوث البيئة وظهور الأمراض الوبائية الفتاكة. والدليل على ذلك الأزمات والمشكلات الاجتماعية التي بدأت تظهر في العالم أجمع، والتي يجمع عليها الباحثون أيضاً. ومن هذه النتائج:

أولاً: لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه، وكذلك صراع الشرق والغرب من قبل؛ "كما أسلمت فكرة التطور الاقتصادي الروح، فلم تعد هنالك لغة مشتركة، بل لم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات. فالمصطلحات من قبيل الجنوب والشمال والعالم الثالث والتحرر والإرهاب لم يبقَ لها معنى متفق عليه" (مارتين، وهارالدشومان، 1999: 101).

ثانياً: من وجهة مُنظري العولـمة، فإن المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً، لا تستحق البقاء، وهي عبء على البشرية أو على الاقتصاد العالمي، " ويمكن أن يعرقل نموها الذي يحكمه قانون البقاء للأصلح. ولذلك يجب إسقاطها من الحساب، ولا ضرورة من ثم لوقف حروبها الأهلية أو مساعدتها أو نجدتها" (نعيمة شومان، 1998: 221).

ثالثاً: عاد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي من جديد في صورة "العولـمة بالاقتصاد الحر واتفاقية الجات والمنافسة والربح، والعالم قرية واحدة، والتبعية السياسية، وتجاوز الدولة القومية، ونشر القيم الاستهلاكية، مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة" (محمد فهيم، 1999: 58).

رابعاً: غدا العالم الذي خضع للعولمة، من دون دولة، وأمة، ووطن؛ لأنه "حوّل هذا العالم إلى عالم المؤسسات والشبكات وعالم التكتلات، وعالم الفاعلين والمسيرين، وعالم آخر، هو المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم من خلال الإنترنت وسائر وسائل الاتصال، الذي يحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة" (محمد الجابري، 1997: 201).

ونرى أن العولمة تعني كذلك بروز تيارات راديكالية وثورية رافضة لأنماط التسلط السياسية والاقتصادية والثقافية على مقدرات الشعوب ومصائرها سواء من داخل مجتمعاتها القومية أو من خارجها، وهو الطرح الأيديولوجي الباحث عن هوية وذات مستقلة عن الآخر، ولكن في الوقت ذاته الرافضة للوصاية القمعية من نظمها السياسية والتقليدية.

وعلى المستوى التربوي، فقد أجرى محمود عبده أحمد فراج (2000) دراسة استهدفت تحديد مفهوم العولمة وأبعادها باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه المناهج الدراسية في الآونة الأخيرة، والوقوف على مدى انعكاسها في برامج إعداد معلم التربية الإسلامية في مؤسسات إعداد المعلمين، ومدى وعي الطلاب بها، وأسفرت الدراسة عن أن:

– مفاهيم العولمة من المفاهيم التي اختلفت الآراء حولها، وعزا الباحث ذلك إلى أن المفهوم ما زال في طور التكوين والتحديد، وإلى أن اختلاف ثقافات المفكرين والكتاب يؤدي إلى اختلاف رؤاهم الأيديولوجية حوله.

– العولمة في نظرهم هي محاولة لتذويب الحدود الجغرافية السياسية المصطنعة المقامة بين جميع دول العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وجعلها عالماً واحداً يخضع في مختلف مجالاته لسوق واحدة ظاهرها النهوض بالمجتمعات النامية وتنويرها وتحديثها، وباطنها الهيمنة والسيطرة والحضور الرأسمالي على الصعيد العالمي بالوسائل المختلفة كافة اعتماداً على المنافسة الاقتصادية الحرة التي يجيد لعبها ويسيطر عليها الغرب.

– العولمة أصبحت تأخذ أشكالاً عدة، منها: العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

– من التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في عصر العولمة، التوتر بين العالمية والمحلية، بين التقليد والحداثة، بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، بين التوسع في المعارف وقدرة الإنسان على استيعابها، وبين الجانب الروحي والجانب المادي. ومن التحديات كذلك اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والمتقدمة، وتزايد تبني قلة من الشباب للأفكار الوافدة وزيادة انحراف الشباب عن القيم والأخلاقيات الإسلامية، وتزايد الصراع لدى البعض بين ما يشاهدونه في الفضائيات وما يتحلون به من قيم؛ بين عالم تقليدي فقير وعالم متحضر وغني.

عناصر العولمة:

العولمة ظاهرة تتألف من جملة من العناصر، تشكل تجلياتها المختلفة ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ومن هذه العناصر التي يمكن سردها في هذه

الدراسة انتشار الرأسمالية على نطاق كوكبي، وتحول العالم إلى نظام القطب الواحد الذي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وتفجر ثورة المعلومات عقب انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات، وتفوق صناعة المعلوماتية بعد الإنترنت، وتحول الاقتصاد من السلع التقليدية إلى اقتصاديات المعرفة والمعلومات وثورة الإعلانات.

1 – تعميم الرأسمالية:

إن تفوق الرأسمالية على الشيوعية في المجالات السياسية والاقتصادية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت "قيم الوحدة والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري واتصال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج الحر للسلع والخدمات والأشخاص والمعلومات هي القيم الرائجة" (Andrews, 1994: 193)، وتقود ذلك أمريكا وتفرضها عن طريق مؤسسات البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات وغيرها.

2 – القطب الواحد:

تفردت أمريكا بقيادة العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكيك منظومته الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ومن الجدير بالذكر أنه "لم تبلغ إمبراطورية في التاريخ مكانة مثلما بلغت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً؛ مما جعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية" (Bhagwati, 1990: 1304-1317).

3 – ثورة المعلومات:

مرت البشرية بعدة ثورات علمية، منها ثورة البخار، والكهرباء، والذرة، وكان آخرها الثورة العلمية التكنولوجية الخاصة بالتطورات المذهلة في عالم الكمبيوتر. أما المجال الآخر في هذه الثورة فهو "التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تراوح بين الكابلات الضوئية والمحطات الفضائية والإذاعية التي تبث برامجها المختلفة في جميع أرجاء المعمورة" (Bradley, Hausmann & Nolan,1993:7). بالإضافة إلى أجهزة "الكمبيوتر" والبريد الإلكتروني وشبكات "الإنترنت" التي تربط العالم بتكاليف أقل

وبوضوح أكثر على مدار الساعة. ولقد تحولت هذه التكنولوجيا إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من قوى التغيير والحراك الاجتماعية والسياسية والثقافية بعيدة المدى في عالم اليوم.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم نظريات العولمة كذلك إلى نوعين، **الأول** يتعلق بعمليات العولمة اليوم ومقارنتها بخبرات الماضي المعرفية والاجتماعية والثقافية وانعكاساتها السياسية، وخاصة حول قضايا حقوق الإنسان، وتتناول هذه الطبيعة التاريخية للعولمة في سياق تطوراتها وفي سياق علاقتها بالراديكالية المرتبطة بالعهود الماضية (Bairoch, 1996:53)، والنوع الثاني من نظريات العولمة يرتبط بالمنظور الاقتصادي والإنتاج والتوزيع وثقافة الاستهلاك والاحتكار والإفلاس والفقر ومستوى المعيشة وتوفر الخدمات والسلع للعولمة (O'Rourke & Williamson, 1999:113).

مظاهر العولمة وأسبابها:

العولمة ظاهرة اقتصادية في مظهرها العام، وعلى الرغم من التطورات والتغيرات المتسارعة التي حدثت في النصف الأخير من القرن العشرين والتي كان لها الأثر الكبير على مجريات اقتصاديات العالم فإن معظم الكتاب يجمعون على أن هناك أربعة عناصر أساسية يعتقدون أنها أدت إلى بروز تيار العولمة، وهي:

- تحرير التجارة الدولية.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الثورة المعرفية.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات (سيد سعيد إسماعيل، 2001: 100).

ويمكن إجمال الحديث عن هذه العناصر على النحو التالي:

1 - تحرير التجارة الدولية: والمقصود به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لجميع القوى الاقتصادية في العالم الخاضعة لمبدأ التنافس الحر؛ حيث تم بموجبه وضع تصورات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) التي تسعى إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية والسياسية والتجارية في العالم، وتحول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة اشتراكية السوق، أو دكتاتورية السوق الرأسمالية، وأن الفوائد المرتقبة للعولمة ستكون موزعة توزيعاً غير عادل وغير متكامل في داخل الدول النامية.

2 – تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين هما: تحرير أسواق النقد العالمية من القيود، والثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن الأشكال التكنولوجية الجديدة.

3 – التقدم العلمي والتكنولوجي: وهو ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر اندماجاً وانفتاحاً بعضه على بعض، كما سهل حركة الأموال والسلع والخدمات، – وإلى حد ما حركة الأفراد – ومن ثم برزت ظاهرة العولمة، والجدير بالذكر أن صناعة تقنية المعلومات تتركز – وتسيطر عليها – في عدد محدود من الدول المتقدمة أو الصناعية – وخاصة في مجال الإنتاج والتطوير – دون غيرها.

4 – الشركات متعددة الجنسيات: من الممكن – في ظل العولمة – وصف العصر الحالي بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة.

ويرجع تأثير هذه الشركات بوصفها قوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب التالية:

أ – تحكم هذه الشركات في النشاط الاقتصادي في أكثر من قطر، وإشاعتها ثقافة استهلاكية غير محدودة، وخاصة الاستهلاك الكمالي غير المقنن.

ب – قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في الموارد وفرص تقديم المنح.

ج – مرونتها الجغرافية، وقدرتها على إيجاد شركاء في مختلف دول العالم.

مجالات العولمة:

تعددت مظاهرالعولمة، واختلفت بحسب ظروف الفترة الزمنية التي مرت بها العولمة، منذ نشأتها، وبحسب ظروف المجتمع الدولي لتتفق تلك الظاهرة وتتواءم مع هذه الظروف، ويمكن التمييز بين مراحل ثلاث (أحمد خلف، 2000: 87):

المرحلة الأولى: بدأت مع نشر فكرة العولمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م والدعوة للسلام، وكانت مظاهر العولمة واضحة في إنشاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: وقد شهدت انقسام العالم لمعسكرين؛ أحدهما اشتراكي

(شرقي) وله حلف عسكري، هو حلف وارسو، والآخر رأسمالي (غربي) وله حلفه الأطلنطي، وهي عموماً تمثل مرحلة الحرب الباردة بين القطبين المتنافسين.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بانهيار المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بقيادة السياسة والقوة والاقتصاد معاً في العالم، وهنا برزت أخطر صور العولمة وأهمها وأحدثها، وهي قيام منظمة التجارة العالمية "الجات".

ويمكن القول إنه قد ظهرت خلال الفترات الثلاث السابقة، على هامش النظام العالمي الجديد مظاهر أخرى للعولمة، ولكنها أخذت طابع الاندماج الإقليمي بين دول متجاورة، أو ذات مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، وهي كثيرة ومتنوعة حجماً وأهمية، بعضها قام وانتهى (مثل مشروع الوحدة بين مصر وسوريا)، وبعضها الآخر لم يدم طويلاً (مثل مشاريع الوحدة بين مصر وليبيا، وبين مصر والسودان، والاتحاد المغاربي العربي، ومجلس التعاون العربي وغيرها)وأما المشاريع التي مازالت قائمة وتعاني الصراع والتحدي من أجل البقاء فهي عديدة، وأهمها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية (تحولت الآن إلى الاتحاد الافريقي)، ومنظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة السوق الأوروبية المشتركة، وتجمع الأوبك، والأوابك، والآسيان.

ومن الواضح من خلال الأدبيات التي تمت في هذا المجال أن العولمة أخذت أشكالاً و مجالات عدة، منها العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الاجتماعية، والعولمة الإعلامية، والعولمة العلمية، والعولمة الثقافية، والعولمة العسكرية.

مجالات العولمة وتجلياتها:

العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية أكثر وضوحاً وحضوراً وتأثيراً في المرحلة الراهنة وهي تشير إلى... "تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، وفيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها" (أحمد عمر، 2000: 56).

ومن أبرز معالم العولمة الاقتصادية تحرير الاقتصاديات القومية الضيقة وتركها لقوى السوق العالمية التنافسية، إلا أن هذا لا يضع حداً للقدرة التنافسية العالمية للشركات والمنتجات الغربية المدعومة من دولها، وهو الشيء الذي لا تقدر أن تحققه منتجات الدول الفقيرة التي هي في طور النمو؛ مما ينعكس عليها وعلى اقتصادياتها بالسلبية.

العولمة السياسية:

وتعني العولمة في المنظور السياسي أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي أو المحلي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية، وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة النشطة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي؛ بحيث تكف الدول عن مبدأ السيادة المطلقة، وتأخذ سياستها في التقلص والتغيير تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وفي مجال حقوق الإنسان قاطبة ومصالح الشعوب، وغير ذلك؛ مما يعني أن السيادة تكون لها الأهمية لهذه الدول نفسها من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية؛ مما ينتج عنه تقييد حريتها في التصرف بحسب مشيئتها لتتواءم مع مطالب المجتمع الدولي وحقوق مواطنيها المدنية والسياسية، بما يخلق مرونة أكبر في نظمها السياسية وتشريعاتها القانونية (نعيمة شومان، 1999: 161). وتلك القضايا – يرى الباحث-.أنها على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه يتم توظيفها من قبل الدول القوية وذات الأطماع التوسعية للتدخل في شؤون الدول الأفقر والأضعف لإرغامها على السير في فلك الدول القوية وإلا واجهت مختلف صور القهر كالحصار أو الحرب، أو حتى تغيير النظم السياسية القائمة والتدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع قد تكون وهمية.

العولمة الإعلامية:

وتهدف العولمة الإعلامية إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام ونقل المعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات ووسائل التثقيف؛ وذلك لدعم عملية توحيد أسواق العالم ودمجها من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات

العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة الدول الإقليمية ودورها في المجالات الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى.

العولمة الثقافية:

إن العالم ليس موحداً ثقافياً كما هو موحد تجارياً ومالياً؛ إلا أنه يمكن القول إن العولمة الثقافية تعني ...

> "انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن التقليدية والذات المغلقة إلى الحداثة، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي؛ أي انتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبأقل قدر من القيود والعراقيل والضوابط، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما ستحل تدريجياً – وربما على المدى البعيد – محل الولاءات والانتماءات الوطنية" (عبدالخالق عبد الله، 1999: 74–77).

إلا أن الباحث يرى أن العولمة الثقافية من هذا المنطلق قد يكون فيها تهديد للثقافات الإقليمية (بحسناتها وسيئاتها)، فاختلاف بني البشر عبر القرون الطويلة قد خلق ثقافات ذات طابع خاص ومتميز، واختلافها وتميزها هو أحد أسرار إبداعاتها وإثرائها للتراث البشري، ومن ثم فإن محاولة إلغاء تلك الخصوصيات وتوحيد الثقافات هو تشويه للثقافات الإنسانية ونيلٌ من تميزها.

وهكذا، يتضح من العرض السابق جدلية ظاهرة العولمة، وتأثيراتها في شتى مناحي الحياة، فما من مكان في الكرة الأرضية إلا طالته اليد الطولى للعولمة، وأثرت فيه سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، سلباً أم ايجاباً، حتى إنه يمكن القول: إن مناخ الكرة الأرضية، وطبيعتها الجغرافية قد نالتها يد العولمة بالخير تارة، وبالسوء تارات أخرى، ومن أهم مظاهر ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري، والتصحر، وثقب الأوزون، وغيرها.

بيد أن التأثيرات الأخطر، والأبقى أثراً هي ما انتاب الأنظمة الأيديولوجية للبشر، ولاسيما الشباب الذي وقع فريسة التأثر بتجليات العولمة فكرياً، ودينياً؛ مما أدى إلى تطور فكر الشباب على متصل أحد طرفيه أشد بأساً، وأمضى خطراً من

الآخر؛ طرف ارتد فيه الشباب العربي والمسلم إلى أصولية دينية مغالية ما أنزل الله بها من سلطان، وطرف آخر، انخرط فيه بعض فئات شباب الأمة في ثقافة الغرب الاستهلاكية، التابعة غير المرشدة. وعليه، يناقش الباحث مفهوم الراديكالية، وصلتها بالعولمة، وتأثيراتها في الشباب العربي المسلم.

مفهوم الراديكالية:

إن لفظة راديكالي Radical تعني حرفياً "الجذر" Root، والراديكالية Radicalism، كذلك، هي العودة للجذور، وهو مصطلح ثوري بمعنى التحول الدولي لاستكمال حلقة من التغيرات والتطورات، ومن ثم استجلاب الماضي للحاضر؛ أي بعث الماضي وإحياؤه بكل قواعده ولوازمه، وقد يرتبط المفهوم بالتحفظ Conservatism أو الأصولية الفكرية والعقدية والدينية Fundamentalism. (Royle,1997:12).

وترجع جذور الراديكالية إلى كتابات إدموند بيرك في اعتراضاته على الثورة الفرنسية عام 1890 وما تمخضت عنه من تغيرات في القيم والبناءات والنظم. ولكن مصطلح الراديكالية ينطوي أيضاً على معنى "التقدمية" Progressiveness؛ بمعنى استجلاب الماضي للحاضر لإحداث ثورة على ما وصل إليه الحاضر من ركود ولإحداث تغيير جذري في الأبنية التحتية والفوقية، وهكذا يحتمل مفهوم الراديكالية معاني عديدة انتشرت بشكل واسع؛ من مفهوم التمسك بالجذور والأصولية إلى الإصلاح الفردي إلى الثورة العنيفة إلى الأصولية النهضوية إلى التغير المؤسساتي وغير ذلك من معانٍ ومفاهيم(Royle, 1997:8).

ولقد تداول الصحفيون العرب – بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 – ومن بعدهم الباحثون والمحللون الناطقون بالعربية، مصطلح (الأصولية) Fundamentalism على نطاق واسع، وذلك ترجمة لمصطلحين غربيين استعملتهما الأوساط السياسية والإعلامية والثقافية في الغرب للإشارة إلى حالة اليقظة الإسلامية الراهنة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي؛ وهما الراديكالية Radicalism والتكاملية Integrism. والحقيقة أن هذين المصطلحين بما يحملان من دلالات سياسية وفكرية وأيديولوجية لا يعبران تعبيراً دقيقاً عما توحي به لفظة (الأصولية) الرائجة حالياً وخاصة لجهة ما يتضمنه المصطلح الثاني من معاني الرجعية المعادية لكل تقدم، وهكذا يصبح النعت بالأصولية بمنزلة وصمة سياسية،

ودعوة للتخلف والنكوص ورفض كل مظاهر المدنية. **والأصولية – اصطلاحاً** – هي "مصطلح غربي مترجم عن كلمة الراديكالية Radicalism وأصلها كلمة Radical التي تعني بالعربية: أصل، جذر. إذن (الأصولية) التي جذرها كلمة (أصل) هي ترجمة حرفية (للراديكالية) التي جذرها (راديكال Radical) وعلى هذا فالراديكالية – كالأصولية – تعني العودة إلى الأصول والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها (إبراهيم جواد، 2000: 51)؛ لكن الغرب صبغ مصطلح الراديكالية بمعنى آخر هو التطرف Extremism، وربما أضاف إليه معنى العنف والإرهاب، مستمداً ذلك من سلوك الحركات الغربية سواء منها السياسية الشوفينية، أو العرقية أو القومية التي قاومت استيطان العناصر الغريبة عنها على أرضها، أو الدينية المنبثقة عن النصرانية واليهودية في صراعها فيما بينها أولاً وفي مقاومتها للمدنية الغربية وتمردها عليها ثانياً.

وقد استعار الغرب هذا المصطلح (الراديكالية) من تلك المواقف المتشددة، ونعت به الحركات الإسلامية ثم جاء دور المتغربين من العرب، فترجموا المصطلح الغربي (الراديكالية) إلى اللغة العربية تحت اسم الأصولية. ومن هنا جاء التغاير بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي لكلمة الأصولية بسبب ما حملت في الغرب من معانٍ سلبية مثل التطرف والعنف والإرهاب. وفي هذا المجال يذهب المستشرق البريطاني هومي بابا (أستاذ الأدب في إحدى الجامعات البريطانية) إلى أن الأصولية كلمة ذات دلالات سلبية تلصق بالعالم العربي، مع أن الظاهرة عالمية لا تقتصر على ما كان يسمى دول العالم الثالث مثل الهند ومصر، بل وجدت طريقها إلى العالم الأول حيث الأصولية الإنجيلية على أشدها في الولايات المتحدة.

فمصطلح الأصولية الغربي المساوي للراديكالية معاكس تماماً لمعنى الأصولية في اللغة العربية، لأنه بدل أن يخلع على الحركات الإسلامية معاني الشرف والالتزام والأصالة في الفكر والرأي، يلبسها ثوب الجمود والانغلاق ورفض التكيف. وعلى هذا الأساس شرعت وسائل الإعلام الغربية والأمريكية، ووسائل إعلام المتغربين من العرب والمسلمين في تعبئة الرأي العام ضد الإسلام، والخطر الإسلامي القادم، مستخدمة مصطلح الأصولية تارة ومصطلح الإسلام السياسي Political Islam تارة أخرى للتعبير عن هذا الخطر المحدق بالمصالح الغربية.

إلا أن المفهوم السوسيولوجي لمصطلح الراديكالية، الذي نميل لاستخدامه

(دون أي مضمون تشويهي للأصولية الإيجابية للعقيدة) في هذه الدراسة يشير إلى محاولة التغيير الثوري والعنيف لسلوكيات وقيم ونظم وبناءات اجتماعية قائمة تتعارض مع قيم معتنقي هذه الممارسات الاجتماعية ومبادئهم.

إن الخطاب العربي الراديكالي بفرعيه الأيديولوجي والفلسفي، قد نشأ – في الأساس – استجابة للتساؤل التاريخي الذي يواجه أمة العرب، والأمة الإسلامية كافة، وهو التساؤل النهضوي: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا؟ لقد تطرف البعض من رواد النهضة العربية ومفكريها حين ذهبوا إلى أن الحل الراديكالي لتخلف الأمة يكمن في استئصال "الاستبداد الشرقي الأبدي" الذي لازم المجتمعات الشرقية على طول مراحلها التاريخية، وأن علينا ان نهجر الاستبداد ونأخذ بأحدث نظريات الحداثة ممثلة بالماركسية أو الرأسمالية الغربية، وبصورة أدق أن نستوردها ونطبقها بالجملة، وهذا هو التيار الراديكالي اليساري الشيوعي أو البعثي أوالتغريبي، وفي المقابل، كانت الراديكالية الإسلامية التي حبست نفسها في أصولية مقيتة أضرت أكثر مما أصلحت.

وبهذا كان الخطاب العربي اليساري الراديكالي الرافض للتراث العربي جملة وتفصيلاً يقدم جواباً مضاعفاً عن التخلف والتقدم معاً؛ وفي المقابل، كانت الراديكالية الإسلامية الناشئة التي تبدت في أصولية دينية تمخض عنها توالد الجماعات الإسلامية السياسية التي تسعى إلى السلطة إما بالجهاد والحرب وتبني أساليب التفجيرات المفخخة والقتل الجماعي دون تمييز، والانتحار طلباً للشهادة – ضد أبناء الوطن الواحد – وإما بالسياسة والمكر كما كان الحال مع بعض التيارات الدينية المسيسة أو أصحاب الفكر الراديكالي الأيديولوجي من مصلحي القرن المنصرم.

ويرى الباحث أن تلك التيارات الراديكالية قد جانبها التوفيق في أن تنهي الاستبداد والسلطوية التي كانت سائدة في مجتمعات الأمة العربية على مدار القرن الماضي. وعليه، فإن الخطاب الراديكالي العربي لم يدرك أنه يقف على الأرضية نفسها التي يقف عليها الخطاب السلفي الإسلامي بجناحيه الإصلاحي والراديكالي المسيس، لا بل إنه يبادله الموقع نفسه، فالخطاب السلفي يقول بفكرة المستبد العادل، والخطاب اليساري الراديكالي ينظر لاستبداد الزعيم وديكتاتورية الطبقة العاملة؛ وكلا التيارين بحث عن فكرة العدالة الاجتماعية أو استغلاها لصالح الترويج

لأفكار يمينية متطرفة أو يسارية أكثر تطرفاً. هذا، ويمكن القول إن تراجع التطبيق العملي للنظريات السياسية في الإسلام في الدول العربية كان نتيجة لقيام الدول العلمانية وتبعية النظم السياسية العربية، بعد الاستقلال، للغرب تارة، وللشرق تارة أخرى، وإخفاقها في تحقيق التنمية الحقيقية واسترداد الأراضي المغتصبة. وواكب هذا التطور ظهور الراديكالية الإسلامية في رد فعل معاصر لظهور القومية الثورية ومعايير الحكم العلمانية. وبعد إدراك فشل النزعة القومية كأيديولوجيا رائدة، في سبعينيات القرن العشرين، بدأت الراديكالية الإسلامية في الظهور بوصفها تياراً فكرياً للإسلام السياسي. وقد بدأ ذلك في السعودية على يد بعض أتباع التيار الوهابي (المذهب السلفي)، وفي مصرعلى يد أتباع حركة الإخوان المسلمين؛ حيث تمت صياغة الراديكالية الإسلامية عقيدة شاملة.

وهذه الجماعات الإسلامية أصل كثير من الجماعات الإسلامية الراديكالية العاملة حالياً. وتتسم التوجهات الراهنة بالعديد من سمات هذه المرحلة التاريخية التي تنتفض فيها الأمة في صحوة جديدة أيديولوجياً وسياسياً؛ إلا أنها دمجت سمات هذه الفترة بالسمات التي لازمت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. فالجماعات الإسلامية المتطرفة اليوم- مثلاً – تنادي بالعودة إلى أصول القرآن، ولكنها تسعى في هذا الإطار إلى احتكار إحدى أدوات الغرب الحديث، وهي الدولة الأمة. كما تستغل هذه الجماعات أدوات الحداثة كأدوات الاتصال المكثف الحديثة، وهو عنصر في أنشطتهم يشبه الفترة الإصلاحية التي سعى المسلمون فيها للتوفيق بين الحداثة والإسلام. وتساعد أدوات العولمة من تقنيات المعلومات والاتصالات والأسلحة الحديثة والخفيفة، وإجادة عناصر هذه الجماعات الراديكالية في استقطاب شباب الأمة، والوصول إليهم، وإلى غسل أفكارهم وإعادة برمجتها عبر لقاءاتهم ومعسكراتهم الخاصة، ومن خلال القنوات الفضائية الأكثر انتشاراً، وبثاً للفكر الديني الراديكالي، وكذلك عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

فقد أصبح للجماعات الدينية الأصولية الراديكالية شبكات واسعة من الحركات تتخذ من دول أوربا مقراً لها. والإسلام يتم تصديره باستمرار والجماعات الراديكالية آخذة في الاستقرار في الغرب؛ بل إن بعض أصحاب هذه التيارات على أهبة الاستعداد للتعاون مع الغرب ضد أنظمة الحكم في بلادهم (كما كان الحال مع قادة التيارالشيعي في إيران إبان الثورة ضد شاه إيران في سبعينيات القرن العشرين)، ولا غرو أن نجد ذلك التعاون بين الكونجرس الأمريكي وجماعة الإخوان

المسلمين، أو حتى جماعات إسلامية أو مسيحية أخرى، من خلال التواصل المستمر بين عناصر من هذه الجماعة وأعضاء في الكونجرس الأمريكي خدمة لمصالح مشتركة لكلا الطرفين. وحين يجتمع هؤلاء الأفراد المسلمون للعمل في دول أوربا الغربية فإنهم لا يستهدفون التأثير على حكومات الغرب، بل التأثير على الأحداث في الشرق الأوسط، وهو يخدم أهداف الغرب، وكذلك أهداف هؤلاء الراديكاليين. كما أن هناك ما يدل على أن هذه الشبكات الاجتماعية تتسع في الواقع ويزداد التنسيق بين المسلمين في أوربا بسبب العولمة والتوسع السريع للاتحاد الأوربي.

الشباب والعولمة والراديكالية:

يشكل الشباب قطاعاً واسعاً من السكان في العالم العربي؛ إذ تبلغ نسبتهم 20,5% من إجمالي المجتمع، وهذه البنية الديموغرافية النشطة والخصبة – نظرياً – هي ما يميز المجتمع العربي، ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب في بلداننا. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الشباب العربي قد بلغ عام 2000 نحو 58 مليون شاب من أصل 300 مليون نسمة (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988: 242) علماً بأن تقديرات أخرى تشير إلى أن الشباب يشكّلون نحو ثلث السكان في العالم العربي (المجموعتان الإحصائيتان، 1985–1990، جامعة الدول العربية).

والشباب مرحلة من مراحل النمو لا تنفصل عما سبقها أو يليها أو يترتب عليها، وهي تشكل مساحة واسعة في الهرم السكاني لأي مجتمع (وخاصة في الدول الإسلامية ودول العالم الثالث)، وتتميز هذه المرحلة بأنها انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة، ويتخطى الأفراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحرراً.

وتشكل هذه الفئة في مجتمعنا العربي أهمية كبيرة حيث يعد مجتمعنا العربي من المجتمعات الفتية، وإن التحديات التي تواجههم إحدى أهم القضايا وأبرزها؛ لأنها تستهدف زلزلة كيان المجتمعات والقضاء على قوتها وثرواتها. والشباب طاقة كبيرة ذات تقلبات نفسية سريعة و غير متوازنة أحياناً مما يجعلهم أكثر ميلاً إلى ما يحرك تلك الطاقة أو تبني كل ما هو جديد وغريب يبث في نفوسهم الفضول والطموح في التغيير، والشباب يشكلون قوة ضغط وإمكانات، ويمكن أن يعتبروا سلاحاً ذا حدين، فإما أن توجه تلك الطاقة للبناء والتنمية، أو توجه إلى زعزعة الأوضاع وتدمير المجتمع.

والشباب في إطار هذه المعطيات هم الأكثر تأثراً بتوجهات العولمة وقضاياها ومشكلاتها، فما دامت مشروعاً كونياً للمستقبل كما يطمح ويروج منظروها ومفكروها فإن الجيل الجديد هو الأسبق للتعاطي مع هذه التوجهات وأدواتها؛ فالكمبيوتر وشبكات المعلومات والاتصالات ونقل المعلومات المعقدة أصبحت في متناول أيدي الشباب، فضلاً عن أنماط المعيشة التي تطرحها العولمة من مأكل ومشرب وعادات ثقافية موجهة بالدرجة الأولى إلى أجيال الشباب، تجعلهم الأقدر على الاستجابة والتقبل للمفاهيم الجديدة (فوزية العامري، 2002: 105)، بل تبنيها في ظل السخط و الظلم و الفقر السائد، و هو ما ساعد على ثورية الشباب و زادت في ظلها الصراعات والعنف، وانتهاك مواثيق حقوق الإنسان، كما حدث في العديد من البلدان اليوم.

مفهوم الشباب:

لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وإن كان يشير إلى فئة عمرية بين المراهقة والنضج أو الرشد والاستقرار، وهي مرحلة قد تراوح بين نهايات العقد الثاني من العمر حتى نهاية العقد الثالث منه. وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة، أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف. لذلك، فإن المفهوم يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

1 – الاتجاه البيولوجي:

وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية، أو طوراً من أطوار نمو الإنسان، الذي يكتمل فيه نضجه العضوي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي، الذي يبدأ من سن 15–25 سنة، وهناك من يحددها من 16–35 سنة.

2 – الاتجاه السيكولوجي:

يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءاً من سن البلوغ وانتهاءً بنضجه النفسي وتكوين شخصيته المستقلة ودخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات

العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير) ونضج تكوين الذات واستقلاليتها.

3 – الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي):

ينظر هذا الاتجاه إلى الشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص الاجتماعية إذا توافرت في فئة من السكان، أمكن اعتبار هذه الفئة شباباً. وتشتمل هذه الخصائص والسمات على عناصر السن والنضج والقدرة على تحمل المسؤولية، وأداء دور فاعل بناء في تكوين المجتمع والقدرة على النقد والتخطيط لتطوير الذات، وإن كانت بعض تلك الخصائص تعتمد على مستوى الذكاء وإمكانات الموروثات العضوية وحسن استغلالها، وكذلك تعتمد على الثقافة السائدة في المجتمع ومستوى التعليم والتأهيل المهني، ومدى إتاحة الفرصة لهذه الشرائح العمرية للإبداع والتنافس من أجل خلق ظروف معيشية أفضل.

وثمة اتفاق على صعوبة تعريف الشباب، وربما يمتد الاتفاق إلى عدم جدوى الاستغراق في مثل هذا الجدل، إذا ما كان بوسع التعريفات الإجرائية العملية أن تمد بأدوات فعالة وفاعلة للفهم والتغيير. غير أن للمفاهيم الشائعة صلة مزدوجة بالواقع: فهي تعبر عنه بقدر ما تسهم أحياناً في حجبه وفي التأثير على التعريفات الإجرائية. ويصدق ذلك – بشكل خاص – على استخدام اللغة العربية الاصطلاحي لكلمة الشباب؛ فعلى حين تصف الكلمة حالة أو مرحلة عمرية، غالباً ما يجري استخدامها للحديث عن جماعة من الذوات تجمع افتراضياً بين "شبان" و"شابات". وفي مقابل هذه الكلمات الشائعة في كتابات مختلفة وفي لغة الحياة اليومية، فإن اللغة التقنية المعتمدة في الحديث عن هؤلاء قلما تشير إليهم على هذا النحو، وغالباً ما تجردهم إلى ذكور وإناث، مستخدمة لغة الجداول الإحصائية، عندما يكون ثمة حاجة إلى ذلك.

أما الاستخدام الإجرائي لكلمة الشباب، والمحايد ظاهرياً من حيث النوع، فهو يستدعي على نحو مبهم وقوي في آن واحد صورة حشد من الشبان، وللأمر علاقة مباشرة بمكانة الشباب في المجتمعات المحافظة باعتبارهم يشكلون ثقلاً اجتماعياً، وخطراً سياسياً محتملاً أكبر مما تمثله الشابات في المجال العام، على الرغم من

حضورهن الفعلي على صعيد الممارسات. فالعديد من المبادرات حسنة النية تعيد في واقع الأمر تكريس التوزيع الاجتماعي للأدوار على أساس النوع.

ومن داخل هذا الإطار، يمكن أن نضيف كذلك أن ما وراء الاستخدام الجاري دلالة أكثر تحديداً لشبان متعلمين أو منخرطين في العملية التعليمية. وهو على سبيل المثال المعنى الضمني الذي تشير إليه "سنوات الشباب" التي عرفتها بعض البلدان العربية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، حين تمرد شبان متعلمون على النخب السياسية الحاكمة. وفي المقابل، فنحن لا نعرف الكثير عن الرؤى السياسية للعمال الشباب، لا لأنها غائبة وإنما لاعتيادنا على أن يقترن الشباب بالتعليم وعدم استقلاليتهم المعيشية، ومتى التفتنا إلى غير المتعلمين، فإن ذلك يتم من منظور الخصائص الناقصة. وغالباً ما تعنى الدراسات برأس المال التعليمي، معبراً عنه بسنوات دراسية، وشهادات، ومهارات قابلة للتسويق في سوق العمل، أو مسوغات لممارسة الحقوق السياسية، لكنها نادراً ما تهتم بما يمكن أن تعنيه المعارف والخبرات التي يمتلكها شبان وشابات لا يخضعون لتلك المعايير نفسها. وعليه، فإن الرؤى المجتمعية الدارجة التي تقترن بلفظ الـ"شباب" تنطوي على تفصيلات ضمنية تتصل – على ما يبدو – بكل من النوع والانتماء الاجتماعي.

ويتشابك ذلك مع مسألة الشريحة العمرية. فثمة اتجاه معمم لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، بغية أن تصبح مشمولة ضمن شبكات أمان جديدة. فبمناسبة العام الدولي للشباب 1985 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين 15 و24 سنة، وجرى اعتماد هذا القياس لمختلف الإحصائيات. وفي المقابل فإن اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل من هم دون سن الـ18، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية. وعلى المستوى الإجرائي يقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية، توسيع الشريحة من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة يمليها الأخذ في الاعتبار التحول في مراحل الحياة؛ فإسكان "الشباب" في مصر – على سبيل المثال – يمتد إلى من تجاوزوا الـ35 عاماً، وتوسيع نطاق الشريحة من أسفل كذلك؛ استجابة لحاجات غير ملباة، كانتقاد "المفهوم التقليدي لصحة المرأة، الذي يقتصر على سنوات الإنجاب 15–45 سنة" (المجلس القومي للأمومة والطفولة، 2001).

ويقابل ذلك الاتجاه اتجاه عكسي لاستقطاع شرائح عمرية بعينها داخل التصنيف الواحد، على اعتبار أن لتلك الشرائح خصوصيات معينة، أو لأسباب إجرائية تتعلق بفاعلية السياسات والبرامج على أرض الواقع، وقد يتدعم ذلك الاتجاه مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي لمختلف المؤشرات الاجتماعية على صعيد كل قطر عربي؛ ويشار في هذا الصدد إلى اتجاه تقارير التنمية البشرية القطرية العربية التي تأخذ في الاعتبار التقسيمات الإدارية، الأمر الذي يسمح برصد أفضل للتفاوتات الحادة التي لا تكشف عنها المتوسطات القومية. وعلى صعيد الوطن العربي، يبدو واضحاً اليوم ذلك الاهتمام الجديد – نوعا ما – بالمراهقة، كما تدل على ذلك توصيات الاجتماع الرابع لرؤساء اللجان / المجالس الوطنية للسكان المنعقد في مدينة الرباط عام 2001، إضافة إلى المسوح الحديثة (سحر الطويلة، 1999/ 2000)، وكذلك الاهتمام بتحديد فئة المراهقات (Cawtar,2003). كما نلحظ أنه قد انتقل إلى الخطاب العربي تعبير الشباب البالغ Young Adults. وقد تعرضت كتابات أوربية وأمريكية لدلالة ظهور هذه المصطلحات في الخطاب العلمي والسياسي (Bréviglieri & Cicchelli,2003:66)، في لحظات معينة من حياة هذه المجتمعات، فيما يعد بمنزلة تأسيس اجتماعي وتكريس لوجود جماعات/فئات اجتماعية وعمرية محددة، إضافة إلى ما يتيحه ذلك من إمكانية المقارنة بين شروط مثل هذه التحولات عبر مختلف المجتمعات.

وعلى صعيد المسوح والدراسات الكيفية، تتنوع التعريفات المعتمدة وفقاً للعديد من الاعتبارات؛ فالتصنيفات المعتمدة قد تكون الأقرب إلى الواقع الميداني الذي تتناوله أو أقرب إلى الشرائح العمرية التي تعتمدها السلاسل الرقمية المتاحة، بما يسمح بتكوين العينات الممثلة وإجراء المقارنات وقياس التغير عبر الزمن. فالمسح المصري قد تبنى تعريفاً موسعاً للمراهقة – أو النشء – 10 إلى 19 سنة، مطابقاً لتصنيفات صندوق الأمم المتحدة للسكان، لكنه عاد وميز بين مختلف الأسئلة الموجهة لشرائح عمرية معينة؛ تكييفاً لها مع مقتضيات الواقع المصري.

ونظراً لاختلاف وجهات النظر الاجتماعية والقانونية وتعددها في تعريف مفهوم الشباب وتحديد السن والشخصية الشبابية من حيث النضوج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية، فإننا سنعتمد تعريف الأمم المتحدة المتفق عليه الذي حدد الشباب بالفئة العمرية التي تراوح بين 15 و 24 عاماً، أو يمكن مجازاً أن يمتد السن حتى نهاية العقد الثالث من العمر؛ وذلك لاعتبارات اجتماعية يرى الباحث أن تؤخذ

في الحسبان مثل: امتداد سنوات الدراسة، وعدم الاستقلالية المعيشية لأفراد هذه الشريحة، وتأخر سن الزواج والاستقرار الأسري، وأخيراً وليس آخراً قضايا الاستقرار الوظيفي والإسكاني والاستقلالية في اتخاذ القرار وتحمل تبعاته.

تأثير العولمة على الشباب:

الشباب أكثر عرضة للتأثيرات الوافدة من الخارج، ونعني بذلك تأثيرات العولمة، التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين، وفي مجتمعات أخرى، وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكدس الثروات في أيدي القلة. ويراوح احتكاك الشباب بهذه التأثيرات، تبعاً لوسائل الاتصال المتاحة لهم، فما يسمى بالفجوة الرقمية digital divide لا يقع بين المجتمعات فحسب وإنما داخلها أيضاً (Suoranta 2003:12-16).

ويراوح كذلك موقف الشباب من تلك التأثيرات بين تبني ما يفد إليهم أو الاكتفاء بموقف المتفرج، وبين التشبث بموقف المحافظة الرافضة، والارتداد إلى أصولية حضارية، أو فكرية، أو دينية عقدية، تتسم بالتطرف أحياناً، أو بالاعتدال المتطلع إلى السلطة أحايين كثيرة، فيما ...

"لا يعد اتباعاً لتقاليد الآباء، بقدر ما هو إعادة ابتداع لها، على نحو يتحدى ثنائية الحداثة/ التقليد؛ فالعولمة تعمق من التمايزات بين الشباب وإن ترتبت عليها تأثيرات محلية غير مقصودة، ولا يخضع الشباب لها ولا هم بالضرورة ضحاياها السلبيون وإنما تتوافر لهم قدرات متفاوتة على التفاوض وعلى إدماج العناصر الوافدة ضمن شفرة محلية" (Appadurai, 1996:54).

ويواجه هؤلاء الشباب يومياً سيلاً من الرسائل الإعلامية – المنافس الحقيقي للمؤسسة التعليمية – التي تتوجه إليهم بوصفهم "جماعة مستهلكة" لمختلف السلع المادية والثقافية "الشبابية" التي تصنع في مجملها مظهراً ونمط حياة، والتي وإن كانت تخاطب ذوي القدرة الشرائية المرتفعة من الشباب، إلا أنها سرعان ما تتجلى في "طبعات شعبية" من السلع ذاتها، لذوي الدخول المحدودة. وهكذا فإن خصخصة المكان وإغلاقه على القادرين – من الشواطئ إلى الجامعات – يكافئها تعميم لبعض المفردات الثقافية (من لغة الشباب إلى الأغنية). فمستوى تعليم أفراد شريحة الشباب وثقافتهم المغلقة أو المفتوحة ودرجة وعيهم بواقعهم واحتياجاتهم

المستقبلية تؤدي دوراً في تقبل الرسائل الإعلامية الموجهة إليهم عبر تقنيات العولمة المختلفة أو رفضها.

على أن رصد مضمون الرسائل الإعلامية، ثقافية كانت أم استهلاكية، لا يغني عن محاولة تعرف استقبالات الشباب لهذه الرسائل. وفي الإطار ذاته يتوافر لهؤلاء الشباب من وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ ما لم يكن متاحاً لذويهم، وإن كان العديد منها يقترن بالقدرة المادية؛ وبقدر ما تتوافر هذه الوسائل، فهي تكون أحياناً سبلاً للولوج إلى المجال العام، أو لتكوين عالم خاص كثيراً ما لا يملك الكبار مفاتيحه. وما بين الرسائل التي تتحدث بلغة الشباب وبين مختلف وسائل التسلية التي تجيد مخاطبتهم، غالباً ما تسقط سهواً حملات التوعية ذات الطابع الخطابي والأخلاقي، هذا إن لم تثر السخرية، وذلك على الرغم من أن أوقات التسلية وأنشطتها هي مدخل لإيصال رسائل هادفة، وإن كانت غير متجهمة تعبر أولاً عن احترام موجهيها للشباب وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم المتجددة (Irby & Tolman 2003).

يخرج الشباب في العالم العربي إلى الوجود الاجتماعي، وقد شهدت وتشهد المنطقة العربية صنوفاً من الاحتلال الأجنبي، والحروب بين دولها، والحروب الأهلية والصراعات الداخلية: فمن احتلال ومقاومة داما أكثر من نصف قرن في فلسطين، إلى احتلال جديد في العراق، إلى حربين في الخليج، مروراً بصراعات مستمرة في الداخل (السودان، الجزائر)، و نزاع بين دول عربية متجاورة في المشرق و المغرب، وجراح لم تندمل بعد (لبنان)، وضغوط خارجية سياسية واقتصادية، وأنظمة سياسية تتفاوت من حيث ما تسمح به من فرص التعبير والتغيير وممارسة المواطنة. ولكل ذلك تأثيره المباشر على الشباب وتأثيره غير المباشر والبعيد المدى على القدرات والمقدرات وعلى البنى الاجتماعية والذاكرة الجماعية.

ويبدو من كل ملامح التغيير هذه أن شباب اليوم ليسوا بمعزل عمّن سبقهم، وعما ينتقل من خلال التفاعلات عبر الأجيال، فهم يحملون ميراث الآباء – على ما فيه أو ما يغيب عنه – بمختلف أنواعه؛ رأس مال اقتصادي واجتماعي وثقافي، تتولى آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي نقله من جيل إلى جيل، عبر الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية تحديداً وعبر تحديات فرص العمل والإعلام، حتى ليبدو أحياناً أن المواقع الاجتماعية لشباب الحاضر قد حددت سلفاً في الماضي، وأن الشباب ما

هم إلا حوامل تتحقق عبرها آليات اجتماعية صارمة. والأقرب إلى الدقة أن الشباب شأنهم شأن غيرهم، يتعاملون مع "بنية الفرص المتاحة" اجتماعياً لهم، والموزعة بشكل غير متكافئ، بما يزيد أو يحد من قدراتهم على التفاوض. ويقابل ذلك حقيقة أن "سياسات الشباب" التي تتبناها النظم السياسية والحكومات، والتي تستهدف هذه الشرائح العمرية، ما هي في واقع الأمر إلا سياسات مهدئة للتغيير. وسياسات استيعاب أكثر من كونها سياسات وبرامج لتذليل الصعوبات وتحقيق الطموحات وتنمية حقيقية تدعم وتعزز سبل المشاركة في البناء.

إن التحولات الهيكلية بعيدة المدى (سكانية وتعليمية واقتصادية) لا تنتج "الشباب" فحسب، بل تعيد تشكيل مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة. وتدفع هذه التحولات إلى مساءلة علاقات التضامن والمساندة عبر الأجيال باتجاهيها؛ شباب يعتمد على الدعم الاقتصادي للأسرة بقدر أكبر ولفترات أطول، واحتياج أكبر لجيل من الآباء والأمهات يتجه للعيش لفترات أطول كذلك، في ظل غياب أية ترتيبات مؤسسية لدعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (Lane، 2003:81-83).

وفي هذا الصدد ترى إحدى الدراسات أن الشباب العربي المعاصر يبني هويته ويخطط لمستقبله في إطار مثلث، أضلاعه هي: الأسرة والدولة والشارع، على ما بينها من تفاعل صراعي وعلى ما شهدته العقود الأخيرة من تغير في أدوار كل طرف. فقد اضطلعت الدولة في العقود الأخيرة ببعض مهام الأسرة من خلال السياسات التعليمية والصحية والترفيهية والتدخل لضبط الاقتصاد. أما الشارع فالمقصود به أنماط الحياة والتفكير التي قد تخرج عن دائرتي الدولة والأسرة والتي جرت العادة على اعتبارها واقعة على هوامش المجتمع. أما وقد تراجع دور كل من الدولة والأسرة، فقد تم تسليط الضوء على هذه الأنماط وإن كانت ليست بالجديدة (Meijer, 2000: 63). أما العائلة فهي تظل الملاذ الآمن عند الأزمات، والسند الاقتصادي لفترات البحث عن العمل، وأحد مصادر الحميمية. على أن ذلك لا يعني عدم تعرضها لتغيرات وهزات عميقة (كالتحولات البنائية للأسر، من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواة)، ولمنافسة من قبل مؤثرات أخرى ولتغَير كيفي في نمط العلاقات بين أفرادها (Hopkins, 2003: 46-47).

ويشير بعض الباحثين إلى أن التغير الديموغرافي الحادث في المجتمعات

العربية، يشكل تهديداً للنسق البطريركي الذي حكم إلى الآن نظام الأسرة؛ لقد استند ذلك النظام إلى سلطة رب الأسرة على باقي أفراد الأسرة، وسلطة الأخ الأكبر على سائر الإخوة، وسلطة الذكور على الشابات والنساء. وفي هذا الصدد، يذكر فارجس ما مفاده:

> أما وقد تراجعت معدلات الخصوبة وقل عدد الأبناء، فقد تقلصت فرص الهيراركية بينهم. وعلى جانب آخر فالتعليم من جهته لا يؤثر في هيراركية النوع فحسب، بل يمتد تأثيره إلى هيراركية الأجيال كذلك. فقد ازدادت سنوات الدراسة، وبهذا المعيار، فالشابات صرن أكثر تعلماً لا من أمهاتهن فحسب بل من آبائهن أيضاً، وصرن أكثر قرباً من مستويات تعليم الشبان، بل إن أعدادهن تفوق أعداد الذكور في الجامعات. والتعليم هو بعد أحد مكونات ممارسة السلطة الاجتماعية " (Fargues, 2003: 387).

وما نعنيه إجمالاً من الملاحظات السابقة هو تفكك النموذج المثالي والتقليدي لمراحل الحياة وعلاقاتها الاجتماعية الواضحة والمتفق عليها؛ فحتى ماضٍ قريب كان يبدو أن ثمة سلسلة من التحولات والعلاقات الصراعية المنضبطة والمعروفة التي يفضي كل منها إلى الآخر، فمن كنف الأسرة إلى المدرسة/الدولة، ومن التعليم/الثقافة إلى العمل ومن ثم الاستقلال عن الأسرة/ الزواج والتحقق عبر السعادة الفردية أو الانخراط في المجال العام والمواطنة. أما اليوم فيبدو أن المسارات التي بدت مستقيمة بالأمس قد غدت أكثر تعرجاً وانقطاعاً وصراعيةً، وأن المعايير العمرية والأخلاقية المحددة لإنجاز طائفة المهام الاجتماعية التي تفرضها رؤية المجتمع عن المسار الفردي والاجتماعي السوي (الانتهاء من الدراسة، ثم العمل، فالزواج) قد فقدت قدراً من دلالتها وذلك لاتساع دائرة طموحات الشباب ومطالبهم في مجالات يصعب حصرها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

صراع القيم والمرجعيات الثقافية، وتأثيراتها في الشباب:

إذا كانت القيم الاجتماعية تعريفاً هي "تلك المعتقدات الموروثة اجتماعياً وثقافياً التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضّل ومعنى الوجود وغايته" (بركات، 2000: 637)، فإن القيم بهذا المعنى تشكل مصدراً للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة. وهي متنوعة بسبب تعدد مصادرها

وتوجهاتها وغاياتها لظروف زمانية ومكانية، ولهذا ليس غريباً أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات أخرى.

تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي؛ نظراً لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، وهي بهذا المعنى تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة العامة بمصادرها والاتجاهات التي تسهم في تعزيزها داخل الثقافة العربية المعاصرة.

وتفرق العلوم الاجتماعية بين قيم الغاية وقيم الوسيلة، وبين القيم العمودية والقيم الأفقية، وكذلك بين القيم النسبية والقيم المطلقة، علاوة على التمييز بين القيم المادية والقيم الروحية، وهناك من يوسع هذا التصنيف ليشمل التمييز بين قيم الاتباع وقيم الإبداع، وقيم الامتثال وقيم التفرد، وقيم الشعور بالعار وقيم الشعور بالذنب، وقيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر، وقيم العقل وقيم القلب، وقيم الشكل والمضمون، وقيم احترام السلطة وقيم التمرد عليها، وقيم الرحمة والإحسان وقيم العدالة الاجتماعية، ...إلخ (حليم بركات، 2000: 655–684).

لكن الغنى والتنوع الشديد الذي ينطوي عليه التصنيف القيمي السابق، لا يغير من حقيقة وجود اتجاهين قيميين سائدين، ينتمي أحدهما إلى الثقافة التقليدية بمطلقاتها وتراتبيتها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في الذاكرة والتاريخ، في حين ينتمي الاتجاه الآخر إلى ثقافة عربية معاصرة تزاوج بين ما هو أصيل في تراثنا وتاريخنا وبين العصر الراهن بفلسفاته وتقنياته وأنماط عيشه. والصراع القائم بين هذين الاتجاهين مازال محتدماً على الرغم من الغلبة الظاهرة للقيم التقليدية التي تميل إلى الجبرية والماضوية والاتباع والشكلية النصوصية والامتثال القسري والإحساس بالعار والانغلاق واحترام السلطة والتسليم بطاعتها (اعتماداً على ثوابت عقائدية ونصوص شرعية انتقائية)، في حين تسعى الثقافة التغييرية لتعزيز قيم المستقبلية وحرية الاختيار والإبداع وتعزيز سلطة العقل والفردية والإحساس بالذنب ومحاسبة الذات والتمرد والانفتاح على الآخر والعدالة، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه ثقافة التغيير التنويرية تجاوز الثنائيات السابقة والموازنة بين العقل والقلب والشكل والمضمون والأصالة والحداثة.

وإذا استندنا إلى مقولة كارل ماركس بأن الواقع المادي و الاجتماعي هو الذي

يخلق الوعي الطبقي، وإلى مقولة "عبد الرحمن بن خلدون" التي ذهبت إلى أن أخلاق الناس وقيمهم – ومن ثم ثقافتهم ووعيهم – تتحدد بحسب فرصهم في المعاش، فسرعان ما سنكشف عن تأثير السياق المجتمعي العربي في أوضاع الشباب ومدى مشاركتهم. ولا تستكمل مقولة ابن خلدون قدراتها التفسيرية إلا بإضافة أثر العوامل الخارجية، وخصوصاً في عصر العولمة، لأن تجاهل مفاعيلها القائمة والمحتملة يُخل بالتحليل، خصوصاً أننا نعيش في عالم تزداد فيه الروابط والتفاعلات على صعد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة ويزداد بشكل ملحوظ تأثيرها على الأفراد والجماعات والأمم أيّاً كان موقعها الجغرافي وانتماؤها الاثني أوالديني أواللغوي.

ومن المسلّم به، أن المجتمعات في تغير مستمر و أنه لا يوجد مجتمع يريد لأبنائه مستقبلاً مبهماً وغير آمن، وحيث إن الشباب طموح وآمال وأحلام، فإن المشكلة تبدأ حينما تنعدم لديهم إمكانية تحقيق الطموحات والآمال، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشباب على تلبية حاجاتهم المادية والنفسية وتمكّنهم – ذكوراً وإناثاً – من أخذ دورهم والمشاركة في الحياة العامة، إن كانت ظروفاً مناسبة، وهي نفسها التي تحول دون تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم إن كانت ظروفاً مقيدة وغير مناسبة لتحقيق آمالهم و تطلعاتهم في حياة أفضل و مستقبل أرغد.

وبشكل عام، يمكن إرجاع القيم السابقة – على تنوعها واختلافها – إلى خمسة مصادر أساسية مستمدة من أنماط العيش، (البداوة – الزراعة – التمدن) ومن العائلة بأشكالها الممتدة، وكذلك من الدين الإسلامي أساساً وبقية الأديان الموجودة في المنطقة، إضافة إلى المدرسة والجامعة؛ أي البيئة التعليمية بمعارفها وعلاقاتها، وأخيراً الحضارة المعاصرة وقيمها التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية، وأيضاً من خلال الأدوات الاقتصادية والتكنولوجيا.

هذا، ويرى كل من كلينارد وآبوت أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها، وأحياناً تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة. ومن ثم

يقعون في الأخطاء ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه (Clinard & Aboot, 1973:46- 48). وغالباً ما تستغرق المسائل المالية جزءاً كبيراً من اهتمام الشباب، وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة. إذ يمثل نقص التمويل مشكلة رئيسة لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشاب متطلبات حياته. ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام، والانخراط داخل نطاق العديد من التيارات الراديكالية الرافضة للأمر الواقع، ومن ثم الانجراف والوقوع في المشكلات الاجتماعية.

ونظراً لسرعة التحولات المحلية والعالمية، فالباحث يرى أن الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد. وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحاً على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعاً وطموحاً، فإنهم أكثر ميلاً إلى قيم التجديد والتغيير وأكثر تمرداً على ما يحيط بهم من قيم ومعايير وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية.

العولمة وأثرها على إشكالية التقليد والحداثة:

إن العولمة ليست مسألة جديدة تم اختراعها حديثاً؛ بل هي ظاهرة قديمة كما أشرنا، لكن الجديد هو مدى اتساعها وشمولها الكرة الأرضية كوحدة متصلة، وسرعتها في التغير، وسهولة تجاوزها للحدود، ومعرفتنا ووعينا بهذا البعد وملاحظتنا له يومياً عبر معرفتنا بما يجري في جميع أنحاء الكرة وتبادل التأثر. وما كان ممكناً طرح مسألة حداثة/ تقليد، بهذا الوضوح، لولا ظاهرة العولمة المتزايدة والتحديات التي تطرحها على الثقافات الأخرى. فما إشكالية الحداثة والتقليد وموقع الإسلام منها في إطار العولمة المتوسعة لتطول مختلف أوجه وجودنا؟

يرى بعض الباحثين الغربيين أن الفهم الحالي للتقليد على أنه مجرد غياب للحداثة، وأن هذه الأخيرة هي التحرر من التقليد، هو ما يحتاج ربما إلى إعادة نظر أو اعتباره – على الأقل – تحليلاً مبسطاً. وبحسب هذه الوجهة فإن كل ما يظهر في الغرب من جديد هو حداثة. أما في المجتمعات الأخرى، غير الغربية، فالحداثة تفسر دائماً على أنها شيء خارجي قادم من الغرب؛ مما يجعل هذه الثنائية تقع في إطار غرب/لاغرب. ومن هنا يصبح التقليد هو الحالة السابقة على دخول الحداثة والتغريب، ومن هنا أيضاً يصبح إلصاق التقليد بالمجتمعات غير الأوربية هو نوع

من إسقاط للنقد الموجه للحالة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في تلك المجتمعات من منظور غربي(شولتسه،2002: 81 –122). وهنا نجد تأثير المفهوم الفيبري للمجتمع التقليدي في اعتبار التراث على أنه تقليد؛ والتراث – بحسب فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستنتينية وروح الرأسمالية" (1958م) – "هو نظام موروث أبوي وبدائي" أو بمعنى آخر، نظام استبدادي وسلطوي ونخبوي.

المسألة الثانية التي تحتاج إلى مراجعة هي الطريقة التي تم التعامل بها مع مفهوم الحداثة بوصفها ظاهرة مستجدة ذات خواص ثقافية متحررة من عقال الزمن؛ فعندما دخلت الحداثة عنصر تصنيف في العلوم الاجتماعية(خلال العقد الأخير من القرن العشرين في دول الغرب الرأسمالية) تم وضع الإسلام في الطرف المقابل لها، وصار هناك نوعان من القواعد المعيارية، هما ما يتعلق بالحداثة من ناحية وما يتعلق بالإسلام من ناحية ثانية. واعتبر الإسلام بدوره واحدة من أدوات التصنيف في العلوم الاجتماعية مما نتج عنه ثنائيتان: (تقليدية / معاصرة) أو (إسلام/ حداثة). وألغيت فكرة أن التمسك بالتقليد ممكنٌ في سياق الحداثة نفسها، ولنتذكر هنا نموذج (اليابان والصين!) وهو نموذج يؤثر في النظرة إلى جدلية (حداثة– تقليد) ويؤكد أن العقلانية لا تزال تطبع مفهوم الحداثة حتى اليوم (روا، 1994: 124)، ولا يزال التحليل يخضع للصورة القديمة لعصر التنوير التي ترى أن معنى التقدم يكون واحداً، ويعني أن الحداثة السياسية هي تلك المجسدة بالديموقراطية البرلمانية الغربية مترافقة مع النمو الاقتصادي وتحرر الأخلاق والعلمانية والحرية العقائدية. وهذه الصورة يتبناها العالم الإسلامي الذي يعتبر تمسكه الراهن بتقليديته الخاصة – تلك التقليدية التي تقف على النقيض من العقلانية الأوربية – أمراً إيجابياً، لكن عين الرضا هذه سوف تظل رومانسية وعاطفية. لقد كان لعدد من الكتاب العرب – في مطلع القرن العشرين – مثل محمود حقي، وأحمد شوقي، وطه حسين، ومحمد عبده، وعبدالعزيز الرشيد – تماماً مثل هذه النظرة "الرومانسية"؛ حيث جددوا رسمياً التمسك بالتراث الوطني، لكن دون أن يكونوا هم أنفسهم ملتزمين ذلك في حياتهم الخاصة (شولتسه، 2002: 89).

العولمة وصراع الهوية:

يقصد بالهوية Identity تحديد الفرد لكينونته الحالية من انتماءات وولاءات

وقدرات، وما ستؤول إليه هذه الكينونة في المستقبل، بحيث يكون المستقبل المتوقع امتداداً واستمراراً لخبرات الماضي، وتكون خبرات الماضي متصلة بما يتوقعه من مستقبل اتصالاً ذا معنى، كما ينطوي مفهوم الهوية على شعور الفرد بكونه قادراً على العمل كشخص متفرد دون انغلاق في العلاقة بالآخر.. ويشتمل تكوين الهوية على الإحساس باستمرار الكيان الداخلي، وهذا يعني أن الفرد يعيش ليحقق توقعاته، وتوقعات المجتمع أيضاً مع سعيه الدائم للمحافظة على استمرار تصوره لهذا الكيان الداخلي واعتراف الآخرين به (محمد عبدالرحمن، 1988: 35–37). وهكذا يتضح أن الهوية لا تتكون فجأة ولكن يسبقها – كما يرى محمد عبد الرحمن – ائتلاف بين الماضي والحاضر، حتى يستطيع الفرد أن يحدد من سيكون في المستقبل. وتنشأ أزمة الهوية عندما يفشل الفرد في تنمية هوية ذاتية مستقلة أو يستمر في تبعيته للآخرين والاعتماد عليهم دون أن يكون له دور واضح في تقريره أو تعديله أو تغييره (محمد عبدالرحمن، 1988: 12).

وهناك ثلاثة عناصر يتوقف عليها تحديد الهوية، وهي:

– أن يدرك الفرد – (أو الأمة) – ذاته على أن بها تمثلاً واستمراراً داخلياً.

– أن يشعر الفرد بالثقة في هذا الكيان الداخلي الموحد، الذي سبق أن تكون.

– أن تكون لدى الفرد الثقة في استمرار تطابق ما بالداخل وما بالخارج (Erikson, 1980: 89).

وفي ضوء هذا يمكن أن نقول إن هوية الفرد هي كيانه الذي لا ينفصل عنه، وهوية الأمة هي أيضاً كيانها الذي لا يمكن أن يغيره مغير بسهولة، ويدخل التمسك بالدين واللغة والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وعلى ذلك فلكل أمة هويتها التي تتميز بها عن غيرها، والتي يمكن أن تتأثر بالغير إيجاباً وسلباً، وكذلك تؤثر فيه.

وقد اختلف المفكرون حول العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية الإسلامية، فالبعض يرى أن العولمة بما تحمله من قيم مادية تتعارض مع هذه الهوية، وأن تأثير العولمة فيها يدخل ضمن عملية "الاختراق الثقافي أو الاحتواء الثقافي" ومحاولة فرض ثقافة الغالب على المغلوب، ومن ثم فالعلاقة بينهما علاقة تنافر وصراع، في حين يرى البعض الآخر أن العولمة بما تحمله من قيم غربية لها تأثيراتها الإيجابية على الهوية الثقافية الإسلامية (كما كان للإسلام تأثير في الهوية الأوربية والفارسية

والتركية)، فهي تعمل على تحرير المجتمعات من الولاء للقيم وللثقافات المتعصبة الجامدة؛ فالعلاقة هنا علاقة انفتاح مطلق، وهناك فريق ثالث يرى أن الهوية الثقافية الإسلامية تستطيع أن تتفاعل مع العولمة وتستفيد منها وتفيدها، ومن ثم فالعلاقة بين هذه الثقافات علاقة تعاون وجدل وتبادل وتكامل (كما كانت).

ومهما يكن من شيء، فإن الهوية الثقافية الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد تواجهه العديد من التحديات والمخاطر كالدعوة إلى أن تخلف المسلمين يرجع إلى تمسكهم بدينهم ومحاولة زرع عقدة الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالذات في نفوسهم وترسيخ أن السير على درب السلف الصالح إنما هو سبب في تخلفهم، وأنه لا سبيل لهم إلى التقدم سوى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية الحديثة، ومن المخاطر أيضاً اللغة العلمانية التي تسعى الدول الغربية إلى فرضها على الدول العربية بالترغيب أو الترهيب بهدف إضعاف اللغة العربية... ولقد أثمرت هذه الدعوة عند العلمانيين المنبهرين بالثقافة الغربية فراحوا يهاجمون العربية ويفضلون الإنجليزية عليها ويرون في الأخيرة لغة العلم والابتكار والتقدم ولغة التجارة العالمية، في حين يرون في العربية أنها قاصرة عن ملاحقة التقدم العلمي وأن في استخدامها تخلفاً، ويرون أن من الصعب الإلمام بقواعدها. (محمود فراج، 2002: 112–139).

إن النظام العالمي الجديد يعمل دائماً على إبراز الهوية والمواطنة العالمية لتحل تدريجياً محل الولاءات والانتماءات الوطنية عن طريق إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها أو العمل على ذوبانها في الثقافة العالمية، ومن ثم، فهو يركز على انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي. وأمام كل هذا نقول إن الثقافة الإسلامية تملك من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها من خلال توعية أفرادها بمفرداتها وقيمها وسلوكياتها ودعوتهم للتمثل بها لتأكيد هويتهم الإسلامية وكذلك دفعهم للتمسك بلغتهم والمحافظة عليها، فهي من لوازم غرس الهوية والاعتداد بها فضلاً عن أنها وعاء هذه الثقافة وجوهر هويتها ومن ثم ينبغي المحافظة عليها بتطوير أساليب تعليمها وتكثيف استخدامها في الحياة (محمود فراج، 2002: 112–139 وأحمد أبو زيد، 2005: 158–169).

ويرى الباحث أنه ليس من الضروري أن تتعارض أو أن تتناقض الهوية العربية

الإسلامية مع الهوية والمواطنة العالمية؛ فلا أحد ينكر أن العالم يتكون من ثقافات وعقائد وحضارات ولغات مختلفة، وتلك الثقافات والعقائد والحضارات ليست في صراع دائم، وهي ليست بمعزل في الوقت نفسه عن التأثير بعضها في بعض. فالجدل ومحاولة إثبات الذات لا يكون من خلال الانغلاق ورفض الحوار مع الآخر، وخاصة في ظل حتمية التطور التقني والثورة المعلوماتية وانتشار آليات العولمة ومؤثراتها. وهكذا، فإن إثراء الذات وتطويرها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق تنمية مستدامة بإفساح المجال لمشاركة كل قطاعات المجتمع وشرائحه للإسهام في العملية التنموية، في عالم لا يرضى بالجمود – يحتم علينا التعامل بإيجابية مع تحديات العولمة.

التحديات التي تفرضها العولمة على الشباب:

إن العولمة بمظاهرها المتعددة تشكل تحدياً للعالم الإسلامي في الوقت الحاضر وتنطوي على كثير من المخاطر التي تحتم التعامل معها بحذر والاستعداد لما قد ينتج عنها من آثار؛ لقد وضعت ثقافة العولمة أمام شباب أمتنا الإسلامية – بصفة خاصة – مجموعة من المخاطر والكوارث والتحديات، من أهمها:

– التأرجح بين العالمية والمحلية؛ حيث تفترض المتغيرات العالمية أن يصبح المرء شيئاً فشيئاً مواطناً عالمياً دون أن ينفصل عن جذوره.

– التأرجح بين الكلية والخصوصية، بين عالمية الثقافة والحفاظ على هوية الفرد وطابعه الذي يتمثل في نزوعه إلى اختيار مصيره والحفاظ على تقاليده وثقافته الخاصة التي تهددها التطورات الجارية.

– التأرجح بين التقليدية والحداثة؛ مما يتطلب موقفاً يمكن الفرد من التجاوب مع الغير دون التنكر للذات وبناء الاستقلال الذاتي في تكامل واتساق دون التعارض مع حرية الآخرين ومواجهة التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

– التأرجح بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها وبين تقليدية مناهج التعليم العربية وإغراقها في التلقين والحفظ؛ فالضغط القائم حالياً على المناهج الدراسية كبير، وأي إستراتيجية واضحة للإصلاح يجب أن تقوم على اختيار العناصر الرئيسة لتعليم أساسي يتيح للمرء استيعاباً وإبداعاً يعمل على تحدي التخلف ومظاهره السلبية ليعيش حياة أهنأ بفضل المعرفة والتجربة.

– التأرجح بين الجانب الروحي والمادي؛ فالعالم متعطش إلى مُثُلٍ عليا وقيم

أخلاقية، والتربية مطالبة أن تحفز في كل فرد هذا التسامي للفكر والروح والتفوق على الذات وتجاوزها في إطار تقاليده ومعتقداته (علي الجمل، 42:2001).

ويضيف باحث آخر هو محمد علي نصر بعضاً من هذه التحديات التي يواجهها الشباب والتي تزداد حدتها في ظل ظاهرة العولمة مثل:

– تزايد تبني قلة من الشباب اتباع الأفكار الواردة من الخارج دون تفنيد أو تحليل أو نقد.

– وقوف الأمية الأبجدية، والأمية الثقافية حائلاً لدى بعض فئات المجتمع دون المقدرة على ملاحقة التطورات التكنولوجية الهائلة.

– زيادة انحراف قلة من الشباب عن التمسك بقيم المجتمع وسلوكياته وأخلاقياته.

– تزايد مقاومة بعض الأفراد لكل ما يرد من مجتمعات أخرى، وخاصة عبر شبكات المعلومات والأقمار الصناعية والانغلاق دونها بحجة أن ذلك يتعارض مع أصالة المجتمع وتراثه.

– انخفاض موازنات التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة؛ مما يزيد الفجوة الثقافية بين مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي وخارجه.

– التناقض بين مخرجات التعليم العام والعالي، وبين احتياجات سوق العمل وقدراته الاستيعابية في الوطن العربي؛ مما يعوق طموحات الشباب في تحقيق مستقبل أفضل واستثمار قدراتهم المعرفية و المهنية وظيفياً.

– صورية المشاركة السياسية ومحدوديتها ومصادرة الحقوق المدنية وحريات التعبير عن الرأي في أجزاء كبيرة من الوطن العربي باسم المصلحة الوطنية والضرورة القومية.

– تزايد قصور الاهتمام بدراسة آداب وفلسفات وتاريخ دول العالم المختلفة بوجه عام، خاصة بعد هبوب رياح العولمة على العالم (محمد نصر، 1999: 78–99).

– ونظراً لاعتبارات عديدة، يجب الانتقاء وأخذ الإيجابيات وترك السلبيات؛ حيث إن المسلم مطالب بالبحث عن المفيد النافع. وسياسة الانتقاء هذه يمكن أن

تنتج على المستوى الفردي وكذلك على مستوى الأمة. وفي هذا يرى مانع الجهني (1998) أن خير حماية لهذه الأمة هو...

> "السعي الحثيث الجاد لكي تتعامل الدول الإسلامية في احتياجاتها البشرية والمادية بحيث لا تحتاج إلى غيرها إلا في المجالات الضرورية جداً، ولابد للعالم الإسلامي من موقف تكاملي ومنهج واع في اختيار الحسنات ورفض السيئات وتقديم البديل الإسلامي الكامل الجدير بإنقاذ البشرية و أخذها للعالمية الربانية وإنقاذها من العولمة المادية من خلال نموذج يلفت الأنظار وجدير بالتطبيق والتنفيذ لتحقيق مصلحة الإنسان وربطه بخالق الكون".

وعلى هذا النحو، يمكن القول إنه من الممكن الاستفادة من تيار العولمة إذا استطاعت الدول العربية والإسلامية أن تتفهم ما يكاد لها، وإذا اتحدت أو تضامنت اقتصادياً، وأيديولوجياً، بدلاً من حالة التنافر والتضاد القائمة بشكل بارد أو ساخن، وإذا وعى الشباب المسلم وقياداته الدور المنوط به لتحقيق تنمية مستدامة لمجتمعه وللإنسانية بعامة، وذلك من خلال تقديم صورة صحيحة ومعتدلة عن الإسلام وعقيدته الإنسانية لتصبح هذه العقيدة مثالاً يحتذى؛ كونها عقيدة داعية للبناء والتعمير، تحقيقاً للمشيئة الإلهية من إعمار الإنسان للكون وتمكينه منه.

الخاتمة والتوصيات:

إن العولمة ليست فلسفة محدودة أو ثقافة ضيقة أو مذهباً اقتصادياً محصوراً، أو قناة تلفازية ذات اتجاه واحد. العولمة – من خلال ما عرضنا – ظاهرة عالمية كونية شاملة، تغمر كرتنا الأرضية، وهي أكبر حقيقة واقعية في عصرنا الراهن في ظل ثورة أحالت الكرة الأرضية إلى بنك منظم من المعارف، وقرية من المعلومات تدور في الاتجاهات كلها، وتخترق حواجز الحدود السياسية بين الدول لتصل إلى الشعوب مباشرة بعيداً عن وصاية ورقابة النظم السياسية وأجهزتها.

إن العولمة غزت الدنيا كلها، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والإنتاج التكنولوجي. وهنالك ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تكرس العولمة، فبوساطة الصور المتحركة على شاشات أكثر من مليار جهاز تلفزيوني، تتشابه الصور وتتوحد الأفكار والأحلام والأماني والأفعال، بحيث أصبح هذا الإعلام إعلاماً بلا

وطن في فضاء بلا حدود ولا يحتكره أحد. إذن، لا يمكن أن يدَّعي عاقل أننا نستطيع أن نضع الأمة الإسلامية في علبة ونغلق عليها الباب، وحتى إذا استطعنا فإن هذا ليس في صالحنا، ولا صالح أجيالنا القادمة، ولا في صالح بناء حضارتنا الإسلامية الجديدة، ولا في صالح البشرية التائهة التي تنتظر منقذاً يقدم إليها نماذج تطبيقية من القيم الفاضلة، والأخلاق النبيلة، والأخوة الإنسانية الحقيقية، التي تربط بين البشر جميعاً.

وفي هذا السياق يقول محمود فراج:

"إن الخطر لا يكمن في العولمة ذاتها بقدر ما يكمن في سلبية المتلقي، وفي التوظيف الأيديولوجي للعولمة، ونجاح العولمة في الهيمنة والاختراق والتأثير لا يتعلق بإمكانات وقدرات الدول المتقدمة الفاعلة المصدرة للعولمة بقدر ما يتعلق بسلبية وضعف الدول الأخرى المتلقية" (محمود فراج، 2002: 142).

وهكذا، فإن الباحث يرى – ويشاطره الرأي كثير من الباحثين- أن الأمم الضعيفة، والمنغلقة على نفسها خوفاً، في مواجهة العولمة هي التي تخسر كل شيء. وأما الأمم القوية التي تتفاعل إيجاباً مع العولمة وتندمج بها وتثريها وتقدر على إعادة توجيهها وتتفاعل مع معطياتها، فهي التي تربح معركة المنافسة الحضارية مع العولمة، وهي التي تثري التراث البشري، وهي التي بذلك تحمي شبابها من الوقوع في شرك التطرف والإرهاب وتدمير الذات.

إن التعامل مع دنيا العولمة لا يعني أن العولمة قدر مفروض يكسب الرهان دائماً، ولا يعني أنه استسلام ذليل، وإنما التعامل القوي يعني التعايش معها، وتوظيف بُعدها التكنولوجي والحضاري والثقافي والاستفادة منه لمواجهة الهيمنة الغربية باسم العولمة. وهو كذلك يعني قبول نقد الذات وإعادة توجيه السياسات الداخلية لتحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار بما يخدم مستقبل الأمة.

ولا بد لنا – المسلمين – أن نقرر هنا أنه ليست هنالك حضارة أو ثقافة أو قيم أو دين على وجه الأرض ستتأثر بالعولمة، كما سيتأثر بها الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية والعالم الإسلامي بعد سبات عميق لقرون عديدة من الضعف والتشتت والتبعية. و"إن جاء باحث ودرس العولمة بأبعادها كلها دراسة متفحصة

وادَّعى بأن تدمير المسلمين جميعاً هو الهم الشاغل للعولـمة الأمريكية الرأسمالية والصهيونية، قد لا يكون مخطئاً في رأي الكثيرين في ذلك" (بيار الجميل، 1998: 75). ويتحدث المفكر الفرنسي المسلم روجيه جارودي عن هذه العولمة الأمريكية الصهيونية فيقول:

"هـذه الوحدة التي أسسها الحكام الأمريكان، واللوبي الصهيوني "الآيباك" AIPAC، وساسة دولة إسرائيل، تقوم اليوم – أكثر من أي وقت مضى – على وحدة الهدف الذي هو محاربة الإسلام وآسيا اللذين يعدان أهم عقبتين في وجه الهيمنة العالمية الأمريكية والصهيونية" (روجيه جارودي، 1998: 50).

ويقول باحث آخر:

"ومن المؤكد أن المستهدف بهذا الغزو الثقافي هم المسلمون. وذلك لعاملين:

أ – ما تملكه أوطانهم من مواد أولية هائلة يأتي على رأسها النفط والغاز وثروات طبيعية أخرى.

ب – ما ثبت لهم عبر مراكزهم وبحوثهم وجامعاتهم ومستشرقيهم من أن هذه الأمة مستعصية على الهزيمة، إذا حافظت على هويتها الإسلامية، ومن ثم فالطريق الوحيد لإخضاعها يتمثل في القضاء على تفرد شخصيتها وإلغاء دينها الذي يبعث فيها القوة والثورة والرفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة (مالك أحمد، 2000: 39).

إن مقدمات المواجهة بين الإسلام وزعماء العولمة باتت من الوضوح بما لا يدع مجالاً للشك في تصميمهم على إنهاك الشعوب الإسلامية نفسياً وسياسياً واقتصادياً عبر الحملة الإعلامية الواسعة التي تستهدف سمعة المسلمين وتلصق بهم شتى الأعمال الإرهابية والإجرامية وكل ما يسيء إلى هذه الشعوب وأمنها واستقرارها وتعاونها. وعموماً، يمكن القول: إن مواجهة تحديات العولمة ليست مسألة فكرية سجالية، بل هي ضرورة لازمة ضد تكريس التبعية والفرقة، وإعادة إنتاج التخلف والخضوع للاستعمار والدعوات الخطيرة ضد القيم والمبادئ الإسلامية.

ويرى بعض الباحثين الإسلاميين أن "سر الرفض الغربي للنهضة الإسلامية

يعود إلى الأهمية الحيوية والسياسية للدولة الإسلامية وامتلاك الأمة الإسلامية للمقومات الذاتية التي تؤهلها – لو استثمرت على نحو صحيح – لأن تشكل قوة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الحضاري عامة". ومن هنا يأتي الإصرار في الدوائر الغربية الاستعمارية على أن يظل المشروع الإسلامي رهن الاعتقال وراء قضبان التخلف والتبعية (منير شفيق، 1992: 91؛ والحسين عصمة، 21:1998). ويرى الباحث أن هناك تيارات أيديولوجية محلية تسهم في دعم هذه الرؤى المعادية للثقافة الإسلامية؛ حيث تكرس الفئوية والنزاعات المحلية والإقليمية بتبنيها أطروحات وممارسات متطرفة ومتعصبة وعدوانية، تدمر مكاسبنا الوطنية وثرواتنا، وتستغل الشرائح الشابة أدوات لتجذير حالة عدم الاستقرار وتكريس التخلف والتبعية.

إن استهداف الشباب المسلم والعربي من قبل القوى المعادية ذات الإمكانات التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية العالية لهو محاولة لضرب الأمة الإسلامية في أعز ما تملك من ثروة، و ذلك من أجل إعداد جيل جديد يتقبل الثقافة و الحضارة الغربية بخيرها وشرها في سبيل إدامة تبعية الشرق للغرب و تكريس استغلال ثرواته الطبيعية. وكذلك فإن انتشار مبادئ وقيم التعصب والتطرف والإرهاب وكراهية الآخر، لهو تكريس لمبادئ التخلف. في حين إن الكثير من حكماء الأمة ومفكريها الصادقين يؤكدون إمكانية مواجهة العولمة وتحدياتها من خلال بناء الذات وانطلاقاً مما نملكه من قدرات مادية ومعنوية صنفها بعض الباحثين بما يلي:

1 – قوة المعاني القرآنية ومدلولاتها المفتوحة:

حيث توحي عشرات الآيات القرآنية بأكثر المعاني سمواً وشمولاً وقابلية للتلقي الإيجابي، فوظيفة المسلمين التركيز على هذه المدلولات المفتوحة وترويجها عن طريق الاستفادة من الإمكانات الثقافية المتطورة لتوكيد ربانية الكون وعظمة قيم الإسلام و لتأكيد أن المسلمين أمة وسط ذات رسالة خالدة، صالحة لكل زمان ومكان دون تعصب أو تطرف أو عزلة وانغلاق.

2 – التركيز على ترسيخ مفاهيم الثقافة الإسلامية وقيمها في مواجهة مفاهيم الفوضى والإباحية والضياع:

نتيجة للغزو الثقافي – الإعلامي – التغريبي تعرضت جوانب كثيرة من الثقافة السائدة في البلدان الإسلامية لتشوهات المفاهيم واختلاطها؛ كالعادات المستحدثة

والسلوكيات السائدة في أوساط الشباب الإسلامي، فقسم كبير منها هو تقليد للغربيين في عاداتهم وسلوكهم بدعوى التنوير والانفتاح. وانتشرت في بعض البلاد الإسلامية ألوان من الجرائم لم تعرف من قبل. أما الإنتاج الأدبي والفني فإنه في أغلبيته يحمل مفاهيم الثقافة الغربية من إثارة وإشباع غرائز وتسلية وتسطيح فكر. وهكذا تجري عملية خلط للثقافات ومسخ للهويات واستقطاب لفكر الشباب، فتخترق العناصر السلبية والغريبة والمدمرة بنياننا الثقافي ومكونات هويتنا الإسلامية والعربية حتى لا يكاد جيل الشباب يرى في ثقافتنا الشرقية وممارساتنا غير جوانبه القهرية السالبة لتطلعاتهم.

3 – العمل الجاد لبناء الإنسان:

إن الإنسان يشكل الثروة الحقيقية لأي أمة ويمثل الشباب عصب تلك الثروة، ومن البدهي والحتمي التركيز على بنائه، حيث إن العالم الإسلامي والعربي يملك بمجمله أو كدول طاقات شابة ضخمة، لكن هذه الطاقات لا تزال أقرب إلى التهميش، في الوقت الذي نجد فيه أن مئات آلاف من الأدمغة العربية والإسلامية الشابة المؤهلة المهاجرة استطاعت أن تفرض وجودها على مستوى مراكز الأبحاث العلمية المتقدمة وكبريات الجامعات في كل من أوروبا وأمريكا. ونعتقد أنه إن لم تحسن الأمة استيعاب أبنائها وتربيتهم على قيم الحرية المسؤولة والشجاعة. وإذا لم يتخل القادة والساسة عن ميولهم وممارساتهم التسلطية الأنانية، فستجد الأمة العربية نفسها وقد ازدادت تخلفاً وتراجعاً، وشهدت مجتمعاتنا ظهور المزيد من الاتجاهات الرافضة والثورية لمظاهر الاستبداد والتسلط.

4 – الاعتماد على الذات:

فالموقف من الذات وإمكاناتها يشكل عاملاً غاية في الأهمية لبلوغ النجاح أو السقوط والفشل، وهذا يسري على الأمم والشعوب أيضاً، فالأمة التي لا تثق في قدراتها وطاقات شبابها ومفكريها ومبدعيها، ولا تقدر إمكاناتها الذاتية حق قدرها، لا يمكن أن تكون على الدوام إلا ظلاً للآخرين، تابعة لهم. فتحقيق التنمية لا يمكن أن يعتمد على الاستيراد من الخارج لكل عناصر التنمية بل هو عمل داخلي ينم عن صيرورة تغييرية وإبداع يتضافر فيها العديد من العوامل المحلية: البشرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فيما تبقى العوامل الخارجية معطيات مساعدة ليس أكثر، وإذا كانت العولمة قد جعلت من العنصر الخارجي عاملاً حاسماً في

عملية التغيير والتطوير، فإن ذلك لا يعني القفز على العناصر الداخلية بل لا بد من مضاعفة الجهود لتقويتها وتقويمها والرفع من مناعتها ضد الذوبان والسقوط أمام الخارج المنافس، ولا مناص للأمة من نهضة شاملة تعيد الاعتبار لنفسها بين الأمم.

5 – التكامل والوحدة:

إن حتمية الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي بوساطة ترشيد استعمال الموارد التي يفرضها منطق العولمة، دفع بالدول الرأسمالية (ودول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية) إلى التكتل في إطار تجمعات جهوية، والهدف من هذه التكتلات هو تعزيز القدرات التنافسية وخلق كيانات اقتصادية عملاقة ذات طاقات عالية، وإمكانات كبيرة تؤهلها لخوض المنافسة الاقتصادية/ التكنولوجية الدولية ومجابهة القوى الدولية الأخرى المنافسة؛ غير أن البلدان الإسلامية من جهتها ليست على ما يبدو معنية بهذه التحديات، وقلما تعتمد على طاقاتها البشرية الشابة على الرغم من كل ما تملكه من مقومات الوحدة المادية والروحية (الدين – اللغة – التاريخ – الجغرافيا)، ولديها تكتل إقليمي يضم الدول الإسلامية. إلا أن، ما يحز في النفس أكثر، تضارب الاتجاهات واختلاف الاهتمامات لدى ساسة البلدان الإسلامية (وكذلك الدول العربية)، فكل بلد يعتبر نفسه أمة في حد ذاتها، لها خصائصها التاريخية والجغرافية ولها مميزاتها الثقافية والاجتماعية، كما يعتبر نظامها السياسي والاقتصادي هو الاختيار الذي يجب أن يحتذى.

إن المطلوب اليوم من صانعي القرار في العالم العربي والإسلامي تجاوز الخلافات المصطنعة والحساسيات الضيقة، والعمل لأجل تحقيق حد أدنى من التنسيق والتعاون خدمة للمصالح المشتركة. إنه ليس من الحكمة أن تقف أقطار العالم العربي و الإسلامي مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة العولمة، بل يجب عليها أن تأخذ بالأسباب لمواجهة سلبياتها بالموضوعية قبل فوات الأوان، فهناك حاجة لإعطاء أولوية عليا للجوانب الآتية:

1 – **نحو مشروع حضاري إسلامي:** في ضوء التحديات والمستجدات التي يشهدها العالم فإنه لا خيار للدول الإسلامية في المرحلة المقبلة سوى الاعتماد على الذات والتعاون فيما بينها لصياغة مشروع مستقبلي قادر على تعبئة الجهود، وإعادة الديناميكية إلى الأمة ومؤسساتها، وتعزيز أسباب التكامل الاجتماعي والثقافي والتنموي بين أقطارها، هذا المشروع يهدف إلى تكوين الشباب المسلم

الذي يفقه الدين ويفهم العصر ويعنى بمستقبل وطنه وأمته، ولا يكون ذلك إلا بتعميق الإيمان وصدق العطاء و توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار.

2 – **التكامل الاقتصادي:** لقد بات التكامل الاقتصادي بين مختلف الأقطار الإسلامية من الأهمية بمكان، حيث لا تستطيع هذه الأقطار منفردة مواجهة متطلبات العولمة وتحدياتها اعتماداً على الإمكانات القطرية، فالترابط والتكامل الاقتصادي العربي و الإسلامي أصبح قضية مصيرية. ولكن من المحزن حقاً أن نرى حماسة الدول العربية والإسلامية للتكتل والاندماج تضعف وتخبو في الوقت الذي أصبح فيه الاندماج والتكتل سمة العصر. إن التكتل المنشود يحتاج إلى إرادة قوية، وشعور جماعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المسلمين، والتي تتعاظم في ظل تدني مستوى التعاون العملي الفاعل بين الدول العربية و الإسلامية، وفي الوقت الذي لا مجال للحد من فرض سياسات العولمة على أمتنا الإسلامية، ولا يتم ذلك إلا بوضع إستراتيجية جديدة للتبادل التجاري بين هذه الدول، وإقامة منطقة تجارة حرة بين أقطارها، وتشجيع برامج الاستثمار الاقتصادي وخطط التنمية المستقبلية لشعوبها.

3 – **ضرورة التنمية البشرية:** إن العنصر البشري هو ركيزة كل تقدم علمي وتكنولوجي قديماً وحديثاً، وللتنمية البشرية جانبان: **الأول:** تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. **والثاني:** انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية. والحديث عن العنصر البشري كمقوم أساسي من مقومات التنمية، ومن ثم التصدي لسلبيات العولمة، يتطرق لمجالات متعددة، تحدد بالكفاية الإنتاجية لهذا العنصر في مجال التعليم والصحة والتغذية والتربية الروحية والقيم العقدية والإنتاجية. وفي حقيقة الأمر، فإن جوهر أزمة التخلف في المجتمعات العربية والإسلامية يرجع في النهاية إلى الخلل في عالم الأشخاص، ولذا فإن خطط مواجهة العولمة يجب أن تظهر اعتماداً أكبر على الطاقات الشابة والكفاءات الوطنية القادرة على الإنتاج، ومن هنا يجب أن نجعل شعارنا: الإنسان أولاً.

4 – **الشفافية ومحاربة الفساد:** لقد أخذ الفساد يستشري في كثير من الأقطار العربية والإسلامية، وبات أمراً عادياً وليس وضعاً شاذاً أقرب إلى الاستثناء، لذا فإن نقد الذات وإصلاح البنى الإدارية والاقتصادية والسياسية مدخل لإحداث نقلة نوعية في مستوى المعيشة وإعادة الثقة بالعناصر الوطنية.

ويمكن القول إنه لم يمكن حتى الآن وضع تعريف جامع مانع للفساد، والتعريفات التي تناولت مفهوم الفساد تبدو ناقصة وقاصرة، وعلى الرغم من حقيقة أن الفساد السياسي هو الفساد الأكبر فإن من المهم التركيز على الفساد الاقتصادي، وبصفة خاصة أجهزة القطاع العام الذي يعرفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص".

هذا، ونرى كما يرى العديد من الباحثين أن الاتفاق بين الساسة والمثقفين وقيادات الجماعات الشبابية والحزبية على ميثاق عام مشترك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة يتطلب الحرص على:

– المحافظة التامة على استقلال الأمة السياسي من المستعمر الوطني (إرهاب وتسلط الدولة بنظمها ومؤسساتها)، ومن الأحزاب الفئوية المتعصبة، وعدم السماح بتدخل القوى الأجنبية لإضعاف الوحدة الوطنية والنيل من مكتسباته وهدر طاقاته البشرية والمادية وتهديد مستقبل أجياله سواء كان بشكل مباشر أم غير مباشر.

– الوقوف الموحد أمام الانفراد بالحكم وممارسة الاستبداد والظلم والتجاوز، والنصح الدائم للساسة والقادة الميدانيين عبر الوسائل الإعلامية من دون عنف وثورة وسفك دماء، وكذلك محاربة الفساد وكل صور الفئوية التي لا تخدم المصلحة الوطنية وتعوق برامج التنمية وخططها؛ لأن ذلك لا يأتي بخير، ولا سيما في ظروف أمتنا الحاضرة. فالضغط الجماعي المستمر على الحكام والقادة من شأنه أن يعيدهم إلى صوابهم، وأن يقوي مواقفهم التفاوضية في قضايا العلاقات الخارجية والداخلية.

– التوافق على أسس عامة في إعمار البلاد عبر خطط متنوعة، يتفق عليها أهل الاختصاص والخبرة العلمية والميدانية، بعيداً عن الصراعات الفئوية الأنانية، على أن تعطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولوية، وعلى أن توضع تطلعات الشباب والأجيال القادمة والفئات الخاصة على أول سلم الأولويات.

– عدم فرض الرأي الواحد أو الاتجاه الواحد في القضايا الخطيرة التي تتعلق بها مصلحة البلاد والعباد، والإيمان بأن تنازل كل طرف عن شيء من رأيه أو خططه سيؤدي إلى وضع مشترك يحقق عدالة أكبر بين طبقات المجتمع وشرائحه، وكذلك الإيمان بالتعددية منهاج حياة والمشاركة الفاعلة في صنع القرار على مختلف المستويات.

– سعي الجميع على أن يبقى الجيش سوراً قوياً للوطن، ولا يستعمل أبداً في اللعبة السياسية ودعم أحزاب وتيارات سياسية ضد أخرى؛ وذلك في سبيل أن يغلب الطابع المدني على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولأن يتفرغ الجيش وتسخر قدراته وطاقاته للذود عن الوطن من التدخل الأجنبي.

– التوافق على إرساء قيم خلقية عُليا، نابعة من دين الأمة وأصالتها وحضارتها الشامخة؛ حتى تتربى الأجيال على الحد المشترك الذي يُرضي الجميع في هذه المرحلة الحرجة، التي نحتاج فيها إلى سيادة قيم التعاون و المحبة والتراحم والتواد بين أبناء الأمة الواحدة.

– دعم الخطط الرامية إلى القضاء على الجهل والجوع والمرض بين أبناء الأمة الواحدة، وكذلك إرساء قواعد التنمية المستدامة بما يحفظ لكل الشرائح الاجتماعية مستقبلاً معيشياً واعداً؛ تتحقق فيه الطموحات والتطلعات وتسود فيه العدالة الغائبة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته.

– خلق فرص عمل حقيقية وحسن استثمار طاقات الشباب وقدراتهم؛ لبث روح الأمل في مستقبل الأمة ورفع مستواها المعيشي.

المراجع:

إبراهيم محمد جواد (2000). **المستشرقون والإسلام**. النبأ، 51، شعبان1421هـ، تشرين الثاني 2000. http//www.annabaa.org

أبو بكر مرسي محمد (1988). دراسة مقارنة لمستوى القلق وعلاقته بتحديد الهوية لدى المراهقين من المدخنين وغير المدخنين. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

أحمد أبو زيد (2005). **المعرفة وصناعة المستقبل**. (كتاب العربي 61) الكويت.

أحمد حسين اللقاني، وفارعة حسن(2001). **مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل**. القاهرة: عالم الكتب.

أحمد طه خلف (2000) **كيف نواجه العولمة، مهرجان القراءة للجميع**، مكتبة الأسرة.

أحمد مصطفى عمر (2000) إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك. بيروت **المستقبل العربي**، 256، يونيو 2000.

أحمد المهدي عبد الرحيم (2000) منهجية التعامل مع الفكر الغربي المعاصر: طبيعته ومحدداته وتقويمه ضمن المعايير المناسبة (الذاتية والموضوعية)، دورة مناهج البحث التربوي في الدراسات العليا في الفترة من 2000/7/23 إلى 2000/7/27، بمركز عبد الله كامل بجامعة الأزهر، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية بالاشتراك مع المعهد العلمي للفكر الإسلامي.

الحسين عصمة (1998). العالم الإسلامي وتحديات العولمة. **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 19 ربيع 1419هـ/1998م.

حليم بركات (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

روا أوليفيه (1994). **إخفاق الإسلام السياسي**. مراجعة عفيف عثمان. بيروت: منبر الحوار، (31).

روجيه جارودي (1998). **العولمة المزعومة – الواقع – الجذور– البدائل**، ترجمة الدكتور محمد السبيطلي. صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع.

سحر الطويلة (1999/2000). **الانتقال إلى مرحلة النضج**. (مسح قومي حول النشء فى مصر). القاهرة: مجلس السكان.

سيار الجميل (1998). **العولمة والمستقبل – استراتيجية تفكير**. ط 1. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

السيد يسن (1999). **العولمة والطريق الثالث**. القاهرة: يثرب للنشر والمعلومات.

شولتسه رأينهارد (2002). هل توجد حداثة إسلامية؟ ترجمة محمد الزعبي. بيروت: **مجلة الاجتهاد**، (54): 89.

عبدالخالق عبدالله (1999). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، الكويت: **عالم الفكر**، 28 (2)، أكتوبر/ديسمبر.

عبدالعزيز النميرات (1998). هويتنا الثقافية في خضم تحولات العولمة من الاختراق إلى الممانعة. **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، (21)، السنة الخامسة، 1419هـ: 125.

عبدالله راشد (1998/1999). العولمة: إشكالية المصطلح ودلالته في الأدبيات المعاصرة معلومات دولية. دمشق: مركز المعلومات الدولي في الجمهورية العربية السورية، السنة السادسة، (58).

علي أحمد الجمل (2001). مناهج الدراسات الاجتماعية في إطار التغيرات المتوقعة في القرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية لمناهج الدراسات الاجتماعية. المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.

عيد سعيد عيد إسماعيل (2001). **العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق**. الرياض: دار الأندلس الخضراء.

فؤاد أبو حطب (1999). العولمة والتعليم بين عولمة التعليم وتعليم العولمة، المؤتمر القومي الحادي عشر العولمة ومناهج التعليم، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.

فوزية العامري (2002). الشباب والعولمة. **مجلة البيان**، (149): 105.

مالك بن إبراهيم بن أحمد (2000). العولـمة في الإعلام. **مجلة البيان**، ذو الحجة 1420/ آذار 2000، (114).

مانع بن حماد الجهني (1998). العولمة وأثرها على العالم الاسلامي، بحث مقدم للاجتماع الثاني للجنة الخبراء في المنعقد في مالي للفترة (14ـ15ـ1419هـ).

المجلس القومي للأمومة والطفولة (2001). ملتقى فتاة الصعيد.

المجموعتان الإحصائيتان (1985–1990). القاهرة: جامعة الدول العربية، إدارة الإحصاء.

محسن عبد الحميد الخضيري (2001) **العولمة من منظور إسلامي**. http//www.islamonline.net

محمد السيد عبد الرحمن (1988). **مقياس رتب الهوية**. القاهرة: دار قباء للنشر.

محمد شومان (1999). عولمة الإعلام ومستقبل النظام العربي. الكويت: **عالم الفكر**، 28، (2)، أكتوبر– ديسمبر 1999.

محمد عابد الجابري (1998). **العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات: العرب والعولمة**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ديسمبر 1998.

محمد عابد الجابري (1997). **قضايا في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد علي نصر (1999). إعداد المعلم وتدريبه بين العولمة والهوية القومية، كتاب المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، العولمة ومناهج التعليم. القاهرة: الجمعية المصرية العامة للمناهج وطرق التدريس.

محمد فهيم (1999). حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة. **مجلة البيان**، السنة 13، (132)، ديسمبر.

محمود عبده أحمد فراج (2002). أثر برنامج في الثقافة الإسلامية في تنمية القيم لمواجهة تحديات العولمة لدى طلاب كليات التربية. جامعة الأزهر: **مجلة كلية التربية** (114)، ديسمبر.

محمود عبده أحمد فراج (2000). جوانب المحتوى الثقافي العربي الإسلامي في كتب تعليم اللغة العربية لطلاب المعهد الأزهري لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. جامعة الأزهر: **مجلة كلية التربية**، (98)، أغسطس.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (1988). **الشباب وأمن المجتمع**. الرياض.

منير شفيق (1992). **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

نجيب غزاوي (1999). العولمة – الخطر على الهوية والكيان، **مجلة المعرفة**، سنة 38، (432) تشرين الأول.

نعيمة شومان (1998). **العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

هانس بيتر مارتين وهارالدشومان (1999). فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: رمزي زكي. الكويت: **عالم المعرفة**، (238). تشرين الأول.

ياسر عبد الجواد (2000). العولمة في المستقبل. **مجلة الإسلام اليوم**، (16–17).

Andrews, David M. (1994). Capital mobility and state autonomy. *International Studies Quarterly*, 38: .193-218.

Appadurai, A. (1996) *Modernity at large. Cultural Dimensions of Globalization*, Minnesota University Press, Meneapolis.

Bairoch, P. (1996). *Globalisation myths and realities.* In R. Boyer and D. Drache (Ed.) States against markets: the limits of globalization. London: Routledge.

Bhagwati, Jagdish. (1990). Departures from multilateralism: Regionalism and aggressive unilateralism. *The Economic Journal,* (December): 1304-1317.

Bradley, Stephen P., Jerry A. Hausmann, and Richard L. Nolan, (Eds). (1993). Globalization, Technology, and Competition: The fusion of computers and telecommunications in the 1990s (Boston: Harvard Business School Press.

Bréviglieri M. & Cicchelli V. (2003) «Comparaison et comparabilité des sociétés méditerranéennes: quel statut donner aux catégories classiques de la sociologie de la jeunesse? Le cas de l' adolescence», Premières rencontres Jeunes et Société, CEREQ/LEST, Marseilles, octobre.

Cawter, B. (2003) Arab adolescent girl: Reality and prospect, Executive summary, Tunis.

Clinard, A. and Aboot. D. (1973) *Crime in developing countries: A comparative perspective* (New York, N.Y): Thonwiley and sons.

Erikson, E: (1980) *Identity and the life Cycle.* New York.

Goldthorpe, J. (2002). Globalisation and social class. *Journal of West European Politics* (7)1.

Fargues, Ph. (2003) «La femme dans les pays arabes; vers une remise en cause du système patriarcal?», Population & sociétés«

Hopkins, N. 92003) (ed.), *The new Arab family.* AUC Press, Cairo Papers in Social Science, Cairo.

Irby, M. & Tolman, J. (2003) "Rethinking Leisure time: Expanding opportunities for young people and communities". UNDP, Human Development Report

Lane, R. (2003) "Intergenerational Relations". UNDP, Human Development Report.

Meijer, R. (2000.) *Alienation or integration of Arab youth; between family, state and street,* Curzon Press

O'Rourke, K. & Williamson. J. (1999). *Globalisation and history.* Cambridge: CUP.

Royle, E. (1997). The language of class and radicalism. *History Review.* (12)1.

Suoranta, J. (2003) "Youth and information and communication technologies". UNDP, Human Development Report.

Tomlison, J. (1991). *Cultural imperialism.* The John Hopkins University press, Baltimore.

Walter, M. (2003). Public and private governance in setting international standards. In Miles Kahler and David A. Lake (Eds.) Governance in a Global Economy: Political Authority in Transition. Princeton University Press.

قدم في: مارس 2007
أجيز في: أكتوبر 2007



Effects of Globalization on Developing Radicalism among Youth

Ahmed J. Abul Al-Kandary*

The term globalization - widely researched and used all along more than one decade - expresses a global change in the vision of world economics, politics and ethics on national and trans-national borders. The term is also related to identity, collective or national or even societal in terms of a conflict between the weaker and the stronger nations economically, politically, technologically and informatically. For the weaker ones, globalisation is thought to be a monstre, a supranational, supernatural phenomenon, thought to perilous to youth, prime amongst whom are Muslim and Arab youth who fear it. This study, therefore, seeks to investigate globalization in terms of what the concept means, its features and causes, trends, and scope and sequence. Further, the study tackles the situation of young people vis-à-vis globalization, and how they are affected by radicalism and globalism against their ideological and Islamic backdrop, their value systems and ethics, and their national belongings. Given this situation, the study tackles how youth have become susceptible to radicalism and fundamentalism, highlighting the political and social underpinnings of radical ideology at socio-politico-economical levels, and at the state and security levels of developing countries. These countries now believe that they are not safe from the bad effects of globalisation, and its perils of radical ideologies that have already affected youth intellectually beyond national borderlines to the detriment of these countries culturally, socially, and intellectually. Implications and recommendations imply that developing nations need to devise new methods to interact positively with the effects of globalisation in order to sustain national identity and protect national resources from being plundered to the advantage of developed countries.

Key words: Globalization - Radicalism - Identity conflict - Youth - Modernity - Traditionalism.

---

* Dept of social studies, College of Basic Educationm the public duthority for Applied Education and Training, Kuwait.

مراجعات الكتب:

سياسة

مجلس الأمن الدولي من الحرب الباردة حتى القرن الحادي والعشرين

The UN Security Council from the Cold War to the 21st Century

تأليف: **David M. Malone**
الناشر: **Colorado, Boulder: Lynne Rienner Publisher, 2004**
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

يناقش هذا الكتاب – الواقع في 746 صفحة – واحدة من أهم القضايا الدولية مثاراً للجدل في الوقت الحالي، وهي المتعلقة بمجلس الأمن الدولي وطبيعة عمله في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومدى ملاءمة المجلس – بنظامه الحالي – لطبيعة التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومحاولات إصلاحه للتعامل مع التحديات المطروحة في القرن الحادي والعشرين، وكذلك المعوقات التي تقف حائلاً في مواجهة إصلاحه. ويتسم هذا الموضوع بتشعبه وتعددية القضايا التي يتناولها؛ فمن ناحية يثار جدل حول طبيعة عضوية المجلس وخاصة الجدل حول العضوية الدائمة وحق "الفيتو"، ومن ناحية ثانية، هناك نقاش حول طبيعة عمل المجلس ممثلة في إشكالية الأولويات المتناقضة من حيث التناقض بين الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات السياسية، في طبيعة عمل المجلس، وهو ما دفع بالبعض إلى اقتراح تقسيم مجلس الأمن إلى مجلس سياسي وآخر إنساني.

انقسم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسة؛ ناقش الأول منها القضايا الجديدة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي كان لها تأثير على عملية

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

صنع القرار في مجلس الأمن، وقد حددها في الأبعاد الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، ومحاربة الإرهاب، ومنع النزاعات. ويلاحظ على تلك القضايا أنها القضايا المثارة بشدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. فيما يتعلق بالدافع الإنساني فقد شكل هذا المحور إحدى أبرز القضايا الخلافية في فترة ما بعد الحرب الباردة حول طبيعة عمل مجلس الأمن الدولي، وقد أسهم هذا الجدل في وجود توجه نحو التركيز على الاعتبارات الأخلاقية في القضايا مثار الاهتمام الدولي لمجلس الأمن، إلا أن الكتاب يؤكد أن أحداث 11 سبتمبر قوضت هذا التوجه؛ إذ أصبح التمييز بين الأخلاقي والمصالح الذاتية أقل وضوحاً. فالخوف من الإرهاب الدولي أضاف صمتاً حول القضايا التي اكتسبت فيما سبق أبعاداً إنسانية، حتى إن قرارات مجلس الأمن – في بعض الأحيان – أصبحت مصدراً لكوارث إنسانية.

وعلى الرغم من أن قضايا حقوق الإنسان كان ينظر إليها لعقود مضت على أنها قضايا داخلية بعيدة عن نطاق عمل مجلس الأمن، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت جدلاً حول مدى ملاءمة القضايا الإنسانية للنقاش بشأنها ولتحويلها لشأن داخلي في مجلس الأمن، وقد سعى الكتاب في هذا الصدد إلى التمييز بين أمرين؛ هما: عندما كان مجلس الأمن ينظر للقضايا الإنسانية على أنها شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها، ثم التحول إلى مناقشة القضايا الإنسانية. وركز على مناقشة القضايا التي اهتم فيها مجلس الأمن بالاعتبارات الإنسانية، وكذلك الأبعاد الإنسانية في عمليات حفظ السلم، إلا أن المهم هو ما لم يتطرق إليه الكتاب ممثلاً في أنه عندما بدأ مجلس الأمن يهتم بقضايا حقوق الإنسان سرعان ما ربطها بقضايا التدخل الدولي الإنساني.

أما ما يتعلق بالتحول الديمقراطي بوصفه أحد الأبعاد الجديدة التي اكتسبها عمل مجلس الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أشار الكتاب إلى أنه خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2000 أشار المجلس إلى كلمة ديمقراطية في 53 قراراً، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد إرسال عناصر إلى بعض الدول لمتابعة الانتخابات بغية إرساء الديمقراطية، وحدد أهداف المجلس في عملية نشر الديمقراطية وتحقيق الأمن الداخلي، وبناء البنية الحكومية، وتحقيق الاستقرار الداخلي، ومحاربة الإرهاب بوصفه إحدى القضايا الدولية الجديدة التي برزت بوجه خاص في فترة ما بعد

أحداث 11 سبتمبر، ونجد أن الكتاب لم يركز على مناقشة جهود المجلس في مجال محاربة انتشار الإرهاب الدولي لكنه ركز – في الأساس – على العقبات التي تحد من فاعلية عمل المجلس في خلق استجابة محددة لقضايا انتشار الإرهاب الدولي، ومنها عدم الاتفاق على تعريف أو نطاق محدد للإرهاب، وكذلك عدم ترتيب الأولويات، ووجهات النظر المتعارضة حول الشرعية والفاعلية والقانونية وأدوات مواجهة الإرهاب الدولي وإجراءاتها، وكذلك عدم التأكد من مقدرات الأمم المتحدة وإذا ما كان هناك بديل متعدد الأطراف للتعامل مع الإرهاب. وبوجه عام، تتمثل العقبة الأساسية في الوقت الحالي التي تحد من عمل المجلس في مصالح القوى الكبرى وما يترتب عليها من تمييز تجاه بعض القضايا وخاصة الصراع في الشرق الأوسط، وكذلك صمت المجلس الحالي حول ما يحدث في أفغانستان. أما الظهور الحقيقي لكلمة منع النزاعات في الأمم المتحدة فقد كان مع نهاية الحرب الباردة؛ إذ أعطى الأمين العام السابق بطرس غالي أهمية لهذا المفهوم في ورقته «أجندة للسلم» وذلك عام 1992، وكان متفائلاً حول توسيع دور الأمم المتحدة لإدارة النزاعات. ويناقش الكتاب دور الأمم المتحدة في عمليات منع النزاعات ويبين أن مجلس الأمن إن كان حظي ببعض الأهمية في ناميبيا، والسلفادور، وموزمبيق، وكمبوديا، وجواتيمالا، فإنه فشل في البوسنة، وأنجولا، والصومال، ورواندا وهو ما يتطلب ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور أكبر، إذ إن فشل مجلس الأمن في منع النزاعات المسلحة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نظر إليه على أنه فشل للأمم المتحدة والدول الأعضاء الكبرى في اتخاذ خطوات فعالة.

وعلى الرغم من ذلك فهناك مجموعة أخرى من القضايا التي لم يناقشها الكتاب في هذا الصدد خاصة مفهوم التدخل الدولي الإنساني. كما أن الكتاب أشار إلى كلمة التحول الديمقراطي Democratization بوصفه أحد المحاور الجديدة لعمل مجلس الأمن، وكان يفضل استخدام مصطلح «التحول الديمقراطي» على مصطلح «نشر الديمقراطية»، لكن التحول الديمقراطي عملية متعددة الأبعاد وما يقصده الكتاب فعلياً هو نشر الديمقراطية.

وفي القسم الثاني ناقش مؤلفو الكتاب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ممثلة في استخدام القوة، وإصلاح نظام العقوبات، وأسلحة الدمار الشامل (الحالة العراقية).

فيما يتعلق باستخدام القوة فإنه قصد بذلك حالات التدخل الدولي بناء على قرار من مجلس الأمن، وهو ما جاء انعكاساً للتحول في طبيعة الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت الصراعات تدور داخل الدول وليس بين الدول. ويشير الكتاب إلى 9 حالات كانت القرارات فيها بناء على اعتبارات إنسانية، من بينها 4 حالات استخدمت فيها القوة دون موافقة الدولة، وهي التدخل في شمال العراق، والصومال، وهايتي، وكوسوفو في حين كان في الحالات الخمس الأخرى نتيجة القبول بوجود قوات خارجية، وذلك في البوسنة والهرسك، ورواندا، وألبانيا، وسيراليون، وتيمور الشرقية. وفي واقع الأمر، أورد الكتاب معلومة خاطئة في هذا الصدد؛ إذ أشار إلى أن التدخل في حالة كوسوفو جاء تحت مظلة الأمم المتحدة في حين كان تدخل قوات حلف ناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، وذلك خشية الفيتو الروسي إذا ما نقل الأمر إلى مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بإصلاح نظام العقوبات أشار الكتاب إلى أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى نهاية الحرب الباردة كان مجلس الأمن قد فرض عقوبات دولية مرتين فحسب: في حالتي جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية، إلا أنه منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن بلغ عدد العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي 70 مرة، كما أن سجل هذه العقوبات يحمل مجموعة من التناقضات؛ فمع رفض المجلس لاستخدام العقوبات بشدة في تحقيق السلم والاستقرار الدولي وتحقيق الأوضاع الإنسانية – وهذا كان الهدف الأساسي – فإن التطبيق الفعلي لتلك العقوبات ترتب عليه معاناة إنسانية حادة مما أفقده طبيعته وهدفه، كما أن تلك العقوبات ساعدت القوى الكبرى وأمدتها بأدوات للتحرك الجماعي في إطار مجلس الأمن. وركز الكتاب في هذا الصدد على طرح بعض الملاحظات حول إصلاح نظام العقوبات الدولية، منها تقوية قدرة الأمانة العامة حول إدارة عملية العقوبات الدولية، ووضع شروط محسنة وتقارير لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ العقوبات، وتحسين الإجراءات لتوفير المساعدات الإنسانية وتوفير المساعدات الفنية. إلا أنه على الرغم من ذلك فنظام المساعدات الدولية سيظل متأثراً بمصالح القوى الكبرى.

وفيما يتعلق بالحالة العراقية وأسلحة الدمار الشامل، أشار الكتاب إلى أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 وحتى عام 1991 لم يكن لمجلس الأمن دور فعلي في قضايا نزع التسلح خاصة أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه منذ حرب الخليج

الثانية، فإن مجلس الأمن طبَّق إجراءات – لأول مرة – خاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد ركز الكتاب في هذا الصدد على استعراض تطور برنامج نزع التسلح العراقي بدءاً من عام 1991 وانتهاء بالعقوبات الذكية 1999–2001.

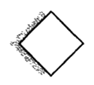
وفي القسم الثالث ناقش الكتاب الأبعاد المؤسسية لعمل مجلس الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن؛ حيث ناقش عدة نقاط تمثلت في أدوات عمل مجلس الأمن وإجراءاته، والدول الأعضاء في مجلس الأمن (الدائمة والمنتخبة)، والأمين العام للأمم المتحدة، وتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية، والممثل الخاص للأمين العام، والضغوط حول إصلاح مجلس الأمن، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات غير الحكومية. وسعى الكتاب إلى مناقشة طبيعة كل من تلك القضايا في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هناك محوراً مهماً لم يتطرق له الكتاب، تمثل في الربط بين بنية النظام الدولي قبل الحرب الباردة وبعدها وطبيعة عمل مجلس الأمن في محاولة لفهم التغير في طبيعة عمله وتفسير هذا التغير في سياق التحول في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي إلى نظام أحادي القطبية. ومن ناحية ثانية، توقف الكتاب عند تحول النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لكنه لم يتطرق إلى بعض التغيرات الهيكلية المهمة ومنها الصعود الصيني الذي أضحى أحد الملامح الرئيسة لبنية النظام الدولي، وهو الأمر الذي من شأنه فرض واقع دولي مغاير، فقد كان لهذا الصعود الصيني مجموعة من التداعيات لا يمكن فهم بعض التطورات دون أخذها في الحسبان، وعلى سبيل المثال الدور الصيني في الملف النووي الإيراني في الوقت الحالي.

أما آخر أقسام الكتاب فقد ناقش عمليات الأمم المتحدة الرئيسة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في أربع قارات، وهي عملية السلام في الشرق الأوسط، وناميبيا، والسلفادور، وموزمبيق، والبوسنة والهرسك، وهايتي، ورواندا، وسيراليون، وكوسوفو، وتيمور الشرقية. وركز على تقديم لمحة مختصرة عن الصراع وطبيعة عمليات الأمم المتحدة فيه، وهي طبيعة اختلفت من حالة لأخرى. وعلى الرغم من أهمية هذا الجزء ومحوريته نظراً لكونه يساعد بالأمثلة على توضيح طبيعة عمل المنظمة الدولية، فقد كان هناك تغاضٍ عن الربط بين هذا الدور ومصالح القوى الكبرى؛ فجميع المؤشرات تؤكد أن المنظمة الدولية لم تعد تتمتع بالاستقلالية التي تؤهلها للقيام بمهامها وإنما أصبحت تجسد مصالح القوى الكبرى؛ ومن ذلك – على

سبيل المثال – دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، الذي جاء انعكاساً لرغبة أستراليا، وهو الدور الذي تأثر بعلاقة الأخيرة مع إندونيسيا.

وربما كان من الملائم لو اختتم الكتاب بفصل يطرح فيه الجدل الدائر حول إصلاح مجلس الأمن الدولي، والأمم المتحدة كلها مع محاولة تقديم مجموعة من التوصيات بعد أن درس دور مجلس الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ويبقى أن نؤكد أن هذا الكتاب يمثل عملاً أكاديمياً رائعاً بذل فيه مجهود فائق ومحمود من حيث اختيار موضوع الكتاب أو طرق معالجته.



سياسة

العلاقات الآسيوية - الآسيوية

تأليف: هدى ميتكيس
الناشر: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، القاهرة: 2007، 366 صفحة
عرض: إيمان فخري أحمد*

أصبحت القارة الآسيوية تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي نظراً لما تمثله دول هذه القارة من قوى اقتصادية صاعدة، ولا تزال قصة هذا الصعود تمثل أمراً يتناوله الباحثون بالدراسة والتفسير إلى الآن. ولكن لا يقتصر الأمر على الصعود الاقتصادي بل نجد أن بعض الدول الآسيوية - كاليابان والصين - تسعى إلى أداء دور سياسي في محاولة منها لترجمة الصعود الاقتصادي الذي تشهده إلى واقع سياسي.

وبناء على هذا كان من المفيد أن نتعرف طبيعة العلاقات التي تسود بين الدول الآسيوية مع الوضع في الاعتبار وجود دول آسيوية كبرى «بالمعنى الإقليمي»، وفي الوقت ذاته احتواء القارة الآسيوية على دول صغرى. فما شكل العلاقة التي تسود دول هذه القارة التي لها إرث تاريخي بعضها مع بعض راوح بين الوحدة والانفصال والتحالف والحروب.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا الكتاب «العلاقات الآسيوية - الآسيوية» ليعرض لنا طبيعة العلاقات بين الدول الآسيوية بعضها مع بعض.

هذا، وينقسم الكتاب إلى اثني عشر فصلاً يتناول أولها علاقة الصين بالشرق الأوسط، في حين يرصد الثاني تطورات العلاقات الهندية الباكستانية، ويتناول

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

الفصل الثالث العلاقات بين دول آسيا الوسطى، ويدرس الرابع محددات وتطورات العلاقة بين كوريا الجنوبية وجارتها الشمالية، ويتناول الخامس علاقات إسرائيل بدول الكومنولث الروسي، في حين يدرس الفصل السادس واقع العلاقات الإيرانية التركية، ويتناول الفصل السابع الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية، ويقوم الفصل الثامن بدراسة العلاقات الآسيوية في إطار منظمة شنغهاي، ويأتي الفصل التاسع ليرصد العلاقات الاقتصادية اليابانية مع دول الآسيان، وفي الإطار ذاته يأتي الفصل العاشر ليدرس علاقات اليابان بالدول المحيطة بها، يليه الفصل الحادي عشر الذي يتناول بالتحليل الواقع المعاصر لبحر قزوين، ثم يأتي الفصل الثاني عشر «باللغة الإنجليزية» ليبحث في دور الآسيان في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

الفصل الأول – الصين والشرق الأوسط:

انطلاقاً من التيقن الصيني بعد نهاية حرب الخليج الثانية بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة على النظام العربي، بدأ الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط، والمنطقة العربية أكثر تحديداً. فالسياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط تنطلق من عدة محددات، منها حرص الصين على التعاون مع جميع الدول من منطق المنفعة المتبادلة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وتأكيد ضرورة الحل السلمي للنزاعات.

بصفة عامة نستطيع القول: إن الموقف الصيني أصبح موقفاً خشبياً من القضيتين الفلسطينية والعراقية؛ فالصين على الرغم من كونها قوة صاعدة فإنها تخشى العزلة الدولية التي قد تُفرض عليها إذا بدأت بمعاداة الولايات المتحدة، وهي في كلتا القضيتين تعلن ضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية ونبذ العنف.

الفصل الثاني – العلاقات الهندية الباكستانية:

تتسم العلاقات الهندية الباكستانية بالتوتر الشديد منذ نيل الأولى استقلالها عن بريطانيا وحدوث بعض الصدامات العرقية؛ مما أدى إلى إعلان قيام دولة مسلمة على الحدود مع الهند وهي باكستان، ويبدو أن الميراث التاريخي العدائي بين الدولتين لم يقتصر على هذا الحد بل وصل إلى حد النزاعات الحدودية على الأحقية في ولاية جامو وكشمير، ثم تنامى النزاع الحدودي على كشمير إلى أقصى درجات الصراع وهو الصراع المسلح، فاندلعت حرب بين الهند وباكستان في 1965، وتجددت في عام 1971 وهدأت وتيرة هذه المشكلة مع التوصل إلى اتفاق سيملا. إلا أنه سرعان ما تصاعدت وتيرة الصراعات الهندية الباكستانية مرة ثانية حول كشمير خاصة مع بدء السباق النووي الهندي الباكستاني.

ويلاحظ أن الهند بدأت في انتهاج سياسات للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتقرب من روسيا ودول جنوب شرق آسيا في محاولة منها لكسب تأييد دولي لموقفها من كشمير. والوضع الراهن هو أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الدولتين لكي يتم تأجيل النزاع حول كشمير والتفرغ لملاحقة إرهابيي القاعدة.

الفصل الثالث – العلاقات بين الدول الحبيسة: حالة جمهوريات آسيا الوسطى:

تشترك جمهوريات آسيا الوسطى الخمس في كثير من الصفات؛ فكلها كانت جمهوريات سابقة في إطار الاتحاد السوفيتي، وتجمعها ثقافة واحدة ودين واحد وهو الإسلام، ناهيك عن أن هذه الدول هي دول حبيسة جغرافياً، ولهذا نجد أن الحسابات السياسية بينها تكاد تكون واحدة، وقد أدركت أنها دول صغيرة في بيئة إقليمية ودولية مضطربة، فكان اهتمامها ينصب على تأكيد استقلالها والعمل على إرساء علاقات قوية مع الدول القوية كروسيا والولايات المتحدة. وفي المقابل جاءت العلاقات بين هذه الجمهوريات متواضعة كماً ونوعاً بسبب أن كلاً منها يحاول أن يؤكد استقلاله، وأن يفض التشابك بينه وبين الجمهوريات السابقة التي كانت تحت عباءة الاتحاد السوفيتي؛ مما أدى إلى تقليص مجالات التعاون بينها.

الفصل الرابع – العلاقات بين الكوريتين:

تنقسم محددات العلاقة بين الكوريتين إلى محددات داخلية وأخرى خارجية؛ فالمحددات الداخلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي القائم في الكوريتين. أما المحددات الخارجية فتتعلق بطبيعة علاقات الكوريتين بالعالم الخارجي والضغوط التي يمارسها العالم الخارجي من خلال هذه العلاقات، وهي ضغوطات قد تدفع في جانب تلطيف العلاقات بين الجارتين أو تدفع في الاتجاه المعاكس لذلك.

أما عن تطور العلاقات بين الكوريتين فيمكن القول: إن هذه العلاقات قد مرت بثلاث مراحل؛ الأولى: وهي مرحلة القطيعة التامة بين الجارتين، والثانية: هي مرحلة الاعتراف بالأمر الواقع وبدء الاتصالات المباشرة، والثالثة: هي مرحلة تحسين العلاقات ودفعها لمزيد من التعاون ومحاولة تكثيف الاجتماعات لحل المشكلات العالقة بين الكوريتين.

الفصل الخامس – علاقات إسرائيل بدول الكومنولث الروسي:

تُعد إسرائيل من أوائل الدول التي فطنت إلى أهمية دول الكومنولث الروسي؛ فقد حاولت أن تطور معها جسوراً للتعاون والتفاهم حتى قبل أن تنال الاستقلال، وبعدما

حصلت على الاستقلال أقامت إسرائيل علاقات سياسية ودبلوماسية قوية مع هذه الدول؛ إذ سرعان ما اعترفت إسرائيل بها وأنشأت فيها مقار للسفارات والبعثات الدبلوماسية. ولكن يلاحظ – من الناحية الاقتصادية – أن مؤشرات التجارة البينية بين إسرائيل ودول الكومنولث الروسي ضعيفة، وهذا يرجع إلى ضعف اقتصاديات دول الكومنولث، وإن كانت نسب الاستثمار الإسرائيلي في هذه الدول جديرة بالاعتبار.

وعلى الرغم من أن الدول العربية يجمعها إطار سياسي مشترك مع كثير من دول الكومنولث الروسي في منظمة المؤتمر الإسلامي فإن العرب لم يستغلوا هذا لوقف التغلغل الإسرائيلي في هذه الدول؛ إذ أصبح لإسرائيل دور كبير ومهم في بلاد تزخر بالثروات والموارد الطبيعية، ولم يفطن العرب لأهمية هذه الدول في حين فطنت إسرائيل لها، ووطدت علاقتها وتصاعد دورها فيها على حساب الدور العربي.

الفصل السادس – العلاقات الإيرانية التركية:

العلاقات الإيرانية التركية علاقات يصعب القول إنها علاقات صداقة بين دولتين متجاورتين ويجمعهما إرث ثقافي مشترك؛ إذ إن أن هناك كثيراً من القضايا التي تعكر صفو العلاقات بين الدولتين مثل الخلاف حول القضية الكردية والعلاقات الوطيدة التي تربط تركيا بإسرائيل التي تعتبرها إيران عدواً لدوداً لها. وقد حاولت إيران أن تتجنب تأثير ذلك بتطوير علاقتها مع روسيا؛ مما أدخل العلاقات بين البلدين في منحى توتر جديد ناهيك عن البرنامج النووي الإيراني الذي لا يعكر صفو علاقات إيران بتركيا فقط بل بكثير من الدول.

في الوقت ذاته يعزى توتر العلاقات بين البلدين إلى الاختلاف الأيديولوجي بين النخبتين الحاكمتين في طهران وأنقرة؛ فالأولى يسيطر عليها تيار ديني محافظ، والثانية ترفع العلمانية شعاراً لها، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى مرور العلاقات التركية الإيرانية بمنحنيات توتر شديدة.

الفصل السابع – الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية:

تتميز كثير من الدول الآسيوية بتنوع التركيبة العرقية والإثنية لسكانها؛ مما يجعلها أرضاً خصبة لقيام الحركات الانفصالية التي تطالب بالمساواة مع الأعراق الأخرى الموجودة داخل حدود الدولة، وهذا بدوره أدى إلى إثارة العديد من النزاعات الداخلية على مستوى الدولة الواحدة والحروب بين الدول الآسيوية. وقد ألقى هذا الفصل الضوء على بعض الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية؛ مثل: الحركة الانفصالية في كشمير ومتمردي التاميل في سيريلانكا والحركة الإسلامية في إقليم

سينكيانج في الصين وقضية إقليم اتشية الإندونيسي وقضية الأقلية المسلمة في الفلبين وقضية الشيشان.

الفصل الثامن – العلاقات الآسيوية في إطار منظمة شنغهاي:

تأسست منظمة شنغهاي بين ست من الدول الآسيوية (أربع من دول آسيا الوسطى وروسيا والصين) بغرض إيجاد إطار للتعاون الأمني في مجال محاربة التطرف والإرهاب والعمل على إرساء دعائم تعاون اقتصادي بينها. وكان لمنظمة شنغهاي دور كبير في تهدئة الأجواء المتوترة بين العملاق الصيني والدب الروسي، ومن خلال منظمة شنغهاي، أصبحت هناك آلية لتنظيم التعاون والتنسيق الأمني والاقتصادي بين الطرفين.

الفصل التاسع – اليابان ودول الآسيان:

تحتل دول الآسيان مكانة إستراتيجية في السياسة الخارجية اليابانية، ويستدل على ذلك من ارتفاع معدلات التجارة البينية ومعدل الزيارات المتبادلة، وإرساء اليابان دعائم نظام للمعونات الفنية والتنموية بينها وبين الآسيان، ولكن على الرغم من ذلك فإن علاقة اليابان بدول الآسيان العشر ما زالت تواجه عدة تحديات، مثل وجود منافسين أقوياء لليابان يسعون لبسط نفوذهم على جنوب شرق آسيا كالولايات المتحدة، وإن كان لا يزال المنافس الأخطر بالنسبة لليابان هو المنافس الصيني، خاصة بعد توقيع الصين مع الآسيان اتفاقيتين حول التجارة وتسوية المنازعات والعمل على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010؛ مما مثل تحدياً واضحاً للنفوذ الياباني في إقليم جنوب شرق آسيا.

الفصل العاشر – علاقات اليابان بإطارها الإقليمي:

استطاعت اليابان أن تعيد بناء نفسها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ونبذت كل أحلام التوسع العسكري، وبدأت تتجه أكثر نحو السياسات السلمية، ونالت اليابان ثمن هذا، فقد أصبحت عملاقاً اقتصادياً لكنها تحولت في الوقت ذاته إلى قزم سياسي وعسكري، فهي ما زالت غير قادرة على حسم مشكلة جزر الكوريل العالقة بينها وبين روسيا. وفي السياق ذاته تدرك اليابان مع حليفتها كوريا الجنوبية أن السماح بحدوث أي انهيار اقتصادي أو سياسي في كوريا الشمالية أو الصين سيكون له آثار سلبية على كل منهما، ولذا فإن كوريا الجنوبية واليابان تعملان على مساعدة جارتيهما لكي لا تصل أي منهما إلى حد الانهيار الاقتصادي أو السياسي.

ولكن الحلم الياباني بأن تصبح اليابان دولة عظمى لا يزال قائماً، فقد قطعت

اليابان شوطاً طويلاً في مجال التقدم الاقتصادي وها هي الآن تحاول أن تحمي هذا التقدم الاقتصادي وتوازنه مع الرغبة في امتلاك أسلوب دفاعي والانخراط في المشكلات السياسية الدولية وأن تُوجِد لنفسها دوراً فاعلاً بدلاً من أن يحتكر الكوريون الجنوبيون والصينيون كل الأدوار.

الفصل الحادي عشر – بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر:

يُعد بحر قزوين من أكثر المناطق ثراء بالنفط والغاز الطبيعي؛ مما وضعه في قمة أولويات العديد من الدول الكبرى (كالولايات المتحدة – روسيا – تركيا – إيران)، فكل منها يسعى لبسط نفوذه على الدول المشاطئة لبحر قزوين والسيطرة على الاحتياطي الضخم من النفط والغاز. وتسعى كل هذه القوى المتنافسة إلى القيام بدور نشيط في تنمية مصادر الطاقة من خلال عقد عدد من الاتفاقيات التي تمكنها من استغلال آبار النفط واحتياطي الغاز الذي يحتويه بحر قزوين.

الفصل الثاني عشر – الآسيان مدخل لتحقيق الاستقرار الإقليمي:

تعد منظمة الآسيان تطبيقاً بارزاً لمفهوم الإقليمية، ومن المؤكد أن الآسيان قد ساعدت الدول الأعضاء بها في التغلب على بعض الصعاب وحل العديد من المنازعات من خلال الدبلوماسية بوصفها بديلاً عن نشوب الحروب. ولكن الآسيان لا تزال تواجه تحديات عدة، منها محدودية التعاون الأمني بين دولها العشر، ناهيك عن أن الهوية الآسيوية المشتركة لم يتم تكوينها بعد في هذه المنطقة؛ مما يعوق الاندماج الكلي لدول الآسيان، ويؤكد عدم قدرة الآسيان على أن تكون النموذج الآسيوي للاتحاد الأوروبي.

وفي النهاية أؤكد أن هذا الكتاب قد تناول موضوعات عدة وضم قدراً كبيراً من المعلومات التي تكاد تكون قد غطت جوانب عديدة للعلاقات بين دول القارة الآسيوية إلا أنه يجب أن نذكر بعض الملاحظات في هذا السياق: **أولها** أن الكتاب لم يركز على عاملي الثقافة والدين بوصفهما عاملين أساسيين في دفع العلاقات بين الدول الآسيوية إلى التقارب أو التباعد. **ثانياً:** كان من المفترض أن تفرد ورقة بحثية لتناول التأثير الروسي أو الأمريكي في العلاقات بين الدول الآسيوية؛ فالقارة الآسيوية هي ساحة صراع للقوى الكبرى وفي الوقت ذاته هي ساحة صعود لقوى كبرى، وكان من المفترض أن يتناول الدور الروسي والدور الأمريكي ودراسة أبعاد كل منهما في توطيد العلاقات بين دول هذه القارة أو إضعافها.

سياسة

حروب الكويت الدبلوماسية 1961–1963

تأليف: عبدالله يعقوب بشارة
الناشر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية
عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

إذا كنا نعيش في عالم مملوء بالصراع وما زال فيه لمنطق القوة صوت مسموع، بغض النظر عن مبادئ العدالة والحق، فإن ذلك ينبغي ألا يجعلنا نقلل من أهمية التأييد المعنوي الدولي للقضايا الوطنية والقومية. فالرأي العام العالمي برهن في بعض المواقف – على الرغم من محاولات تشويه الحقائق وطمسها – أنه أحياناً أقوى وأبعد تأثيراً من غطرسة القوة ومنطقها، ولذلك فإن التأييد المعنوي المتمثل في منظمة الأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومجلس أمنها، إذا ما خُطط له وعُبِّئ بطريقة واعية ومدروسة، يمكنه أن يقوم بالدور الذي نريده في خدمة هذه القضايا.

ويقدم لنا «عبدالله يعقوب بشارة» الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، مثالاً تطبيقياً لذلك من خلال ما جاء في كتابه المعنون «حروب الكويت الدبلوماسية *1961–1963*» الصادر عام 2008 عن «المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية»، وقد تناول فيه المؤلف ما واجهته الكويت في فترة من أصعب فترات تاريخها لتأمين وجودها دولة معترفاً بها بعد توقيعها على اتفاقية إنهاء الحماية البريطانية عام 1961 وإعلان استقلالها، ويقدم من خلال 383 صفحة من القطع المتوسط، ما يمكن تسميته بمرحلة عذاب الكويت سواء في الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، خاضها وتحمل مشكلاتها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح (وقت أن كان وزيراً للخارجية)، حتى تم قبول عضويتها على الرغم مما واجهته من

* كاتب مصري ومساعد سابق لوزير الخارجية، مصر.

اعتراضات وعقبات ومعارك دبلوماسية، إلى أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 مايو 1963 قبول الكويت في عضويتها، وأصبح للكويت على مدى 45 عاماً دور فاعل ومرموق في الأمم المتحدة، حيث حققت انتشارها الدولي عبر هذه المنظمة بفضل ما اتبعته من سياسات حضارية وسلمية وتنموية، وبصفة خاصة تقديم الدعم للدول النامية.

ولم تكن مسيرة الكويت سهلة في هذه الفترة (1961–1963) بل مليئة بالمواجهات السياسية والتهديدات العسكرية لوجودها نفسه، عايشها المؤلف عن قرب بحكم عمله مديراً لمكتب وزير الخارجية (1964–1971).

يتناول المؤلف في **الفصل الأول** عدة محطات ومواقف سياسية ابتداء من إنهاء اتفاقية الحماية وإعلان الاستقلال، ومروراً باعتراض اللواء «عبدالكريم قاسم» على هذا الاستقلال وتهديداته للكويت، ومستعرضاً بصفة خاصة مواقف الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وانتهاء بطلب الكويت المساعدة الخارجية لحماية استقلالها الوليد من أطماع جارها.

ويستهل هذا الفصل بنص الرسالة التي وجهها سمو الأمير "عبدالله السالم الصباح" حاكم الكويت، لأبناء وطنه والأمة العربية يعلن فيها إنهاء اتفاقية الحماية واستقلال الكويت. وكان أول قرار اتخذه حاكم الكويت المستقلة هو طلب انضمامها للجامعة العربية في 22 يونيو 1961، الذي سبقته برقية اللواء «عبدالكريم قاسم» المؤرخة في 20 يونيو، ويشير فيها إلى أن «إلغاء اتفاقية الحماية المزورة غير الشرعية والتي عقدها «قائمقام» الكويت التابع لولاية البصرة دون علم إخوته في الكويت، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك» (وما أشبه الليلة بالبارحة). ثم يعقد قاسم مؤتمراً صحفياً في 6/25 طالب فيه بضم الكويت واعتبارها جزءاً من البصرة. وشرعت حكومة «عبدالكريم قاسم» في إرسال مذكرات إلى دول العالم تحذرها فيها بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وهكذا دخلت الكويت فصلاً لم تتوقع أحداثه ولم تكن مهيأة لمواجهته، ولا سيما أن هناك وثائق متعددة تؤكد الحدود الكويتية العراقية (نشر المؤلف بعضها في هذا الفصل)، فضلاً عن انضمام الكويت لعضوية عدد من المنظمات الدولية والإقليمية قبل إعلان الاستقلال.

وقد أدار الشيخ «عبدالله السالم الصباح» أزمة إعلان الاستقلال مع العراق، ومواجهة التحركات العسكرية العراقية على حدود الكويت بمهارة واضحة، مقدراً

الأهمية القصوى لعنصر الوقت في توفير مقومات الدبلوماسية الوقائية. وأثمرت جهوده عن حماية كيان الكويت من أطماع العراق، بمبادرته إلى طلب مؤازرة الكويت في حقها المشروع من ملوك الدول العربية ورؤسائها، ولم يكتف بذلك بل طلب المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية، التي قامت بإرسال وحدات من قواتها البرية والجوية. إضافة لإلقاء المؤلف الضوء على رفض الجمهورية العربية المتحدة لادعاءات العراق ورفض «عبدالناصر» لمنطق الضم. فضلاً عن موقف المملكة العربية السعودية التي وصفت موقف قاسم بالعجيب والمؤسف، وأبدت استعدادها لمواجهة أي خطر تتعرض له الكويت.

وفي **الفصل الثاني** يتناول المؤلف تفاصيل حروب الكويت الدبلوماسية في الأمم المتحدة وشكواها إلى مجلس الأمن ومداولاته والفيتو الروسي (السوفيتي)، وهو يتناول جهود الكويت للانضمام لعضوية الأمم المتحدة استناداً للأهلية التي تملكها الكويت بموجب قواعد القبول، ولكنها اصطدمت بمعارضة العراق لذلك، ومع تهديدات «عبدالكريم قاسم» اضطرت الكويت لطلب المساعدة من بريطانيا وفقاً لبنود اتفاقية 19 يونيو 1961، إلا أن عودة الوجود البريطاني الدفاعي مع غياب البدائل شكَّل عقبة أمام عضوية الكويت.

ويتناول هذا الفصل تفاصيل ما وصفه المؤلف بالحروب الدبلوماسية التي خاضتها الدبلوماسية الكويتية الناشئة داخل المنظمة العالمية. ويستعرض مواقف وفود الدول من طلب العضوية بما فيها الوفود العربية. فقد أعلنت (جمهورية مصر العربية) أنها ستعترض على عضوية الكويت، مادامت القوات البريطانية على أراضيها، وجعلت الأولوية لسحب هذه القوات، التي تراها مهددة للأمن والسلام في المنطقة. ولكن المؤلف لم يوضح مسوغات هذا الموقف، وفي مقدمتها أن مصر واجهت عدواناً ثلاثياً سافراً عام 1956 شاركت فيه بريطانيا وفرنسا إلى جانب إسرائيل. وكان يصعب على «عبدالناصر» قبول عودة القوات البريطانية إلى أراض عربية، ويلاحظ أن دولاً أخرى (كالاتحاد السوفيتي) استندت إلى الموقف المصري في رفضها لهذه العضوية، ويرى المؤلف أن الاتحاد السوفيتي كان وراء تحريض العراق على المطالبة بالكويت. وصحيح أنه في ذلك الوقت كانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والغرب على أشدها، والموقف على هذا النحو يُعدّ أمراً غير

مستبعد، لكن كنا نتمنى على المؤلف عرض المزيد من الوثائق التي تعزز ذلك، ولا سيما بعد الإفراج عن وثائق الأرشيف السوفيتي.

وقد طرح أكثر من مشروع في مجلس الأمن على التصويت، واستطاع الفيتو السوفيتي في 1961/7/7 تعطيل مسار قبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة بناء على المشروع البريطاني.

وفي **الفصل الثالث** يعود بنا المؤلف إلى الساحة العربية فيتعرض لإشكاليات انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، والجولة العربية التي قام بها الوفد الكويتي لشرح موقف بلده وانطباعاته، وتقدم الكويت بطلب لعضوية الجامعة العربية، الذي اصطدم بمعارضة عراقية، وانتهى الأمر بقبول عضوية الكويت في جلسة تاريخية يوم 1961/7/20، بعد موافقة الكويت على سحب القوات البريطانية، وقرار الجامعة إيفاد قوات عربية بديلة للقوات البريطانية. وهنا يشير المؤلف لتقويم الموقف البريطاني لذلك في سطرين لهما دلالة «ليس من المصلحة أن يعتمد أمير الكويت بصورة آمنة على الردع السياسي الذي توفره قوة عربية رمزية بكل معنى الكلمة». وهو ما يعكس أيضاً قناعات المؤلف عن السياسات العربية وكواليسها، التي لازمته حتى الآن. ففي مقالة نشرت له مؤخراً (الوطن 2008/5/2)، يلقي المؤلف مزيداً من الضوء على هذه المرحلة بقوله: «بعد أن فرضت الجامعة العربية الشروط المناسبة على الكويت ثمناً لعضويتها، وهي سحب الذراع البريطانية الواقية والاستبدال بها قوات عربية رمزية، لم يتيسر للكويت أي خيار سوى التستر وراء الثوب العربي الناعم». ويعني بلغة الدبلوماسية الثوب العربي الممزق.

وفي **الفصل الرابع** ويعنونه المؤلف بـ (الفيتو الثاني وأحزان الكويت) ويخصصه لعرض وقائع جلسة مجلس الأمن رقم 984 بتاريخ 1961/11/30. فبعد إتمام انسحاب القوات البريطانية من الكويت زالت على هذا النحو عقبة رئيسة، فعادت الدبلوماسية الكويتية لطرق أبواب مجلس الأمن من جديد وتأكيد حقها في عضوية الأمم المتحدة، وهنا تغيرت بعض المواقف المعارضة، من ذلك مثلاً ترحيب (ج. م. ع) وتبنيها لمشروع طلب العضوية الذي انتهى بطلب تدارسه وقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة. وثنى المندوب البريطاني على هذا المشروع إضافة للولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن سيلان والصين الوطنية (تايوان) وليبريا وتركيا والأكوادور وتشيلي. ولكن الوفد العراقي استمر في الاعتراض على هذا

الطلب، وساق لتأييد موقفه عدداً من العناصر التاريخية الواهية والعبث بالحقائق. ثم طالب المندوب السوفيتي تأجيل التصويت، بحجة أن الانسحاب البريطاني أسلوب لا يؤهل الكويت أن تكون دولة مستقلة، ولا يفسر هذا الموقف غير المبرر إلا أنه كان نابعاً من تداعيات الحرب الباردة. لكن طلب التأجيل لم يحصل على دعم أي عضو آخر بمجلس الأمن فتم رفضه، فلجأ المندوب السوفيتي إلى الفيتو لعرقلة طلب الكويت.

وفي **الفصل الخامس** وعنوانه (واقع القوات العربية وفاعليتها) كانت القوة العربية في الواقع قوة رمزية ومعنوية، أكثر منها قوة ردع، ولكن دارت حولها المكائد السياسية العربية كالعادة وصعب فصلها عن الخلافات العربية/ العربية، وتبودلت الاتهامات والطعنات حول أهداف الدول المشاركة في هذه القوة، مما أدى إلى تعثر تكوينها، ونشأ بينها حساسيات فيما بعد، إلى أن خرجت إلى حيز الواقع في 20 يوليو 1961، وتشكلت من الأردن والسعودية ومصر والسودان، وكان العدد المقدر لها بداية هو 2000 جندي، ثم خفض إلى 600 جندي، مما قلل من عامل الردع السياسي لها. ثم حدثت انسحابات متتالية لهذه القوات فيما بعد، يوضح المؤلف ملابساتها. وخلال هذه الفترة تمكن الجيش الكويتي من تعزيز وضعه إلى حد إمكانية الاستغناء عن القوات العربية، ثم حدث الانقلاب العسكري المفاجئ في بغداد، مما وفر على الكويت التفكير ببدائل رمزية تحل محل القوات العربية المنسحبة.

وهذه التجربة توضح مدى صعوبة الحصول على توافق عربي حول قضية واضحة ذات مشروعية، وهي صيانة أمن دولة مستقلة وحماية استقلالها – كالكويت – من أطماع دولة عربية جارة.

وفي **الفصل السادس** وعنوانه (انضمام الكويت للأمم المتحدة) يتناول المؤلف تداعيات الحكم الجديد في العراق، وانضمام الكويت لعضوية الأمم المتحدة. وفيه يوضح أن انتهاء عهد اللواء قاسم في 1963/2/8، بالانقلاب البعثي المشهور نجم عنه صدور بوادر انفراج وتغييرات مطمئنة أو تجاوب حسن تجاه الكويت. واستؤنفت الاتصالات البرقية والمواصلات بين الكويت والعراق، ووقع اتفاق تجاري بينهما، وتبودلت الزيارات الرسمية بين الجانبين، ووقعت وثيقة الاعتراف بين البلدين في الرابع من أكتوبر 1963، واعترفت العراق في المادة الأولى منها باستقلال دولة

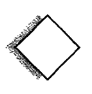
الكويت بحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 1932/7/21، وبدأت صفحة جديدة في العلاقات بينهما إلى حين.

وبزوال حكم «عبدالكريم قاسم» زالت العقبة الأساسية في انضمام الكويت للأمم المتحدة في جلسة مجلس الأمن رقم 1034 بتاريخ 1963/5/7، وبهذا قطعت الكويت في رحلة الإصرار والإيمان أهم مرحلة في عملها الدبلوماسي في بداية حياتها بوصفها دولة مستقلة.

وأسلوب الكاتب اتسم بالرشاقة والوضوح، وترك مواقفه وقناعاته تتسلل بهدوء للقارئ. ولكن يلاحظ أن تقسيم الكتاب يتسم بتداخل أحداثه، وكان في الإمكان بذل جهد لجعل أحداثه أكثر تسلسلاً وانسجاماً، كما كان حيز تحليل المواقف محدوداً نسبياً، لأن ذلك ربما يتطلب مساحة وحجماً من الصفحات المخصصة لهذا الكتاب، ويلاحظ أيضاً أن المؤلف في الصفحتين 67، 106 مصرّ على تسمية المندوب السوفيتي في ذلك الوقت بالمندوب الروسي، على الرغم من أنه وصفه في ص93 بالصفة الصحيحة وقتئذ.

والكتاب في مجمله يعتبر إسهاماً جيداً في موضوعه، ويعرض لصفحات مهمة من تاريخ الكويت قد تكون مجهولة لكثيرين، ويعيد التذكرة بها للباحثين والمتخصصين. واستطاع المؤلف أن يعيد الحياة إليها بعد مرور قرابة 45 عاماً على أحداثها، وراعى في عرض هذه التجربة الأمانة والموضوعية، معززاً العديد من أحداثها بالوثائق التاريخية.

وكم نتمنى على من عاشوا مثل هذه التجارب من الشخصيات العربية أن ينشروا تجاربهم ومذكراتهم؛ لأنها ستكون ذخيرة ومصادر عربية في شؤوننا وأحوالنا من وجهة نظر عربية، بدلاً من الاعتماد بصفة رئيسة على المصادر الأجنبية.



سياسة

العسكري والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية العسكرية

The soldier and the state: The Theory and Politics of Civil-Military

تأليف: صمويل هنتجتون
الناشر: جامعة هارفارد، 2008 ، 534 صفحة.
عرض: عبدالعظيم محمود حنفي*

صدر كتاب صمويل هنتجتون: العسكري والدولة نظرية وسياسة العلاقات المدنية العسكرية، طبعة عام 2008 عن جامعة هارفارد، وهو في الأصل دراسة قديمة صدرت في كتاب عام 1957. ويلقى هذا الكتاب رواجاً وزخماً أكاديمياً في السنوات الأخيرة، حيث عقدت الندوات والمناقشات حوله، وربما يعود الزخم لهذه الدراسة المهمة منذ انتهاء الحرب الباردة إلى ازدياد الجدل بعد الغزو الأمريكي للعراق وما أثير معه وبعده من سجالات حول العلاقة بين الأجهزة المدنية المتعددة والمؤسسة العسكرية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، التي كان لتيار المحافظين الجدد رؤيتهم الغالبة على أداء تلك الإدارة. وقد شهدت السنوات الأخيرة طوفاناً من المناقشة العلمية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى تدني حالة العلاقات بين المدنيين والعسكريين في الولايات المتحدة. وفي هذا الكتاب عرض هنتجتون دراسة مقارنة عن نظرية وسياسة العلاقات المتبادلة بين الأجهزة المدنية والمؤسسة العسكرية، ودعم دراسته بنماذج قصيرة من تاريخ حياة ألمانيا واليابان. وقد قدم هنتجتون تعريفاً كاملاً للاحتراف في القوات المسلحة على أساس النموذج البروسي، وأشاد بالأخلاقيات العسكرية الغربية الحديثة (ص89) وهذا هو الأساس بالنسبة لجميع الأخلاق العسكرية، فهو في القسم الأول

* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ناقش مهنة الانتظام في السلك العسكري واستعرض ظهور المؤسسة العسكرية في غرب أوربا ومواريث العهد الارستقراطي الإقطاعي السابق لظهور المجتمع الصناعي الرأسمالي، وعلاقاتها بالأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي أنبتها المجتمع ودعمتها الفلسفة الليبرالية، ثم درس العقلية العسكرية التي أطلق عليها الواقعية المحافظة، وقدم نماذج متعددة لطرق سيطرة السلك المدني على المؤسسة العسكرية ومستويات العلاقة بينهما. هنتجتون يحاول تفسير التدخل العسكري في السياسة مستنداً إلى البنية الداخلية للقوات المسلحة أو الخلفية الاجتماعية للضباط الذين ينفذون عملية التدخل، ويحاول هنتجتون وضع علاقة ما بين ميول الضباط وقدرتهم على التدخل في الشؤون السياسية وبنية المهارة لديهم التي تكون في نهاية المطاف أحد وجوه سياسة الأمن القومي التي تعمل على تعزيز سلامة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وقوتها من خلال مواجهات تهديدات خارجية من هذه السياسة (الأمن العسكري) والحفاظ على سياسة الأمن الداخلي وسياسة أمن المكان، وتشكيل المؤسسات العسكرية لأي مجتمع يكون بواسطة عامل وظيفي (عملي) ينبع من تهديدات أمن المجتمع والواجب الاجتماعي، ويكون بروزه من خلال قوى اجتماعية وأيديولوجية ومؤسسات مهنية نقابية داخل المجتمع، ومن خلال مؤسسات عسكرية تعكس قيم المجتمع وتكون قادرة على أداء المعتقد Moris Janowitz الوظيفي العسكري بشكل فعال. في حين يرى آخرون أن السياسة للعسكر قد أصبحت أكثر أيديولوجية بدل أن تكون أقل أيديولوجية، وأن التزامن ما بين الأيديولوجية العسكرية والمؤازرة هو لبلورة بقعة جغرافية تستطيع من خلالها الحفاظ على وجودها وتقوية قدرتها العسكرية مع العمل على بناء هيكلية مؤسساتية عسكرية لتزويد قدرتها وقوتها ومواردها والدفاع عن وجودها وعن المحيط الجغرافي الذي تعيش فيه والعمل على استمراريته والحفاظ عليه، ورد الاعتداءات الخارجية مع تحديد الهدف الذي ينبغي الوصول إليه مع وجود آلية لتوفير الحماية من التهديد الخارجي الذي يهدد الوجود الداخلي ويضعف قوته لتناقض مصالح الفئات المتعارضة مع وجود النظام القائم، وحيث إن القوة الشرطية وجب عليها مواجهة الأزمات الداخلية والعمل على استمرار وجودها وتطورها وزيادة قوتها العسكرية من خلال برامج الدعم العسكري وتضخيم القوات العسكرية المسلحة وتقويتها، وهي بدورها تزيد قوة تدخلها في المؤسسات السياسية. وقد أفاض هنتجتون في دراسة ميدانية خاصة بالولايات

المتحدة الأمريكية في القسم الثاني من الكتاب، حيث ركز على ما يمكن تسميتها نقطة التحول الكبرى في الاحترافية العسكرية، وهي الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية والحرب الأمريكية الإسبانية عندما بدأ العسكريون الأمريكيون في تطبيق الطابع المهني؛ ففي عام 1782، في أعقاب الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة للاستقلال عن بريطانيا (1775-1781)، فكر عدد من الضباط بالقيام بعصيان عسكري ضد الحكومة المدنية لشعورهم بأن ما حصلوا عليه من مرتبات لا يتلاءم مع الخدمات التي قدموها في أثناء الحرب. وتجمع هؤلاء الضباط في نيوبرغ بولاية نيويورك، للاستماع إلى آراء قائدهم الأعلى الجنرال جورج واشنطن آملين إعلانه تأييده لهم. ولكن جورج واشنطن رفض رفضاً باتاً تأييد أي تمرد عسكري، وطالب بدلاً من ذلك بتسريح وحدات الجيش والاستمرار في الولاء للحكومة المدنية. وأدى موقف جورج واشنطن الحازم إلى إحباط التمرد. ومنذ ذلك الحين والقيادة العسكرية في الولايات المتحدة تقبل سيطرة الحكم المدني على مقدراتها. ولكن - كما أدرك جورج واشنطن - يجب أن تكون للدول الديمقراطية، مثل الولايات المتحدة، قوات مسلحة؛ فمن حين إلى آخر تبرز تهديدات وأخطار خارجية، كما تنشب في بعض المناسبات نزاعات داخلية - مثل الحرب الأهلية الأمريكية - ينبغي على الحكومة التصدي لها بزيادة قواتها المسلحة وتعزيزها. وأدت مثل هذه الظروف إلى إيجاد بعض التوتر بين العسكريين والزعماء المدنيين، ولكن الغلبة كانت دائماً للمدنيين. وهناك بعض المعايير التي تحكم العلاقات المدنية - العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشوئها، أهمها:

- قيادة مدنية للسلطة التنفيذية: وتشمل صلاحيات هذه القيادة البلاد كلها، وتكون مسؤولة أمام أكثرية الشعب، من خلال انتخابات تجرى بانتظام على نحو متكرر.

- قيادة مدنية تشرف على مختلف القوات المسلحة والوزارات التي تدير الشؤون العسكرية: يكون قادة سلاح الجيش وسلاح البحرية وسلاح الطيران من العسكريين المحترفين ويخضعون لسلطة وزراء من المدنيين يعينهم الرئيس ويوافق الكونغرس على تعيينهم. أو، بعبارة أخرى، يكون هناك مسؤول مدني على رأس سلسلة القيادات العسكرية، يعاونه موظفون مدنيون يشرفون على النشاطات اليومية للقوات المسلحة.

- نصوص قانونية لإرساء سياسات أساسية تتعلق بالأمن القومي: يسن

أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون من الشعب قوانين تحدد سياسات الأمة من الناحية الدفاعية وسبل تطبيقها وتنظيماتها، ويتولى رئيس الدولة تنفيذ هذه القوانين. ويتضمن الدستور في الولايات المتحدة توجيهات أساسية في صدد عمل القوات العسكرية، فيما يسن الكونغرس قوانين تحدد نطاق هذا العمل.

– حماية قضائية للسيطرة المدنية: تمنع السلطة القضائية القوات العسكرية من التعرض للحريات المدنية، بما في ذلك الحريات المدنية للأفراد العاملين في القوات المسلحة.

وفي الولايات المتحدة تتمتع المحكمة العليا بصلاحية النظر في قضايا تتناول تعدي العسكريين أو القوات العسكرية على حقوق المواطنين. وباستثناء فترة الحرب الأهلية الأمريكية، ربما كان غياب أي تهديدات خطيرة دائمة لأمن الولايات المتحدة القومي حتى القرن العشرين هو أكثر الأسباب أهمية لاستمرار التزام مبدأ سيطرة المدنيين. وكان لاستقرار ميزان القوى في أوروبا منذ هزيمة نابليون حتى عام 1914 تأثير كبير في صيانة أمن الولايات المتحدة. وقد أدى هذا الاستقرار في ميزان القوى إلى ثني أوروبا عن التدخل في شؤون العالم الجديد، ومن ثم تمكن الأمريكيون من التركيز على شؤونهم الداخلية: دعم الوحدة السياسية، والتوسع باتجاه الغرب، والنمو الاقتصادي. ولم تكن الأمة آنذاك في حاجة إلا إلى قوات مسلحة صغيرة كان محور عملها مهمات تقوم بها في أوقات السلم؛ لأنها كانت تستطيع الاعتماد على الحواجز الجغرافية – المساحات الشاسعة من مياه المحيطين التي تحيط بها – في ضمان أمنها. وفي ضوء هذه الظروف، ظل راسخاً تفضيل الأمة لفكرة المواطن – الجندي بدلاً من الاعتماد على محترفين يخدمون لآجال طويلة. وفي عام 1826، أعرب وزير الحربية الأمريكي عن آراء الناس بدقة إذ قال: «من بين المبادئ السياسية العامة التي اعتنقتها الولايات المتحدة معتبرة إياها حقائق لا يرقى إليها الشك، ليس هناك ما يلقى تأييداً شاملاً أكثر من فكرة أن مليشيا منظمة تنظيماً جيداً ومنضبطة كلياً هي وسيلة الدفاع الطبيعية لشعب حر». وقد أرغمت الحرب الأهلية الأمريكية التي دارت رحاها من عام 1861 إلى 1865 كلاً من الطرفين على تجهيز جيوش كبيرة العدد لا عمل لها سوى القتال، وتكريس معظم الموارد للمجهود الحربي.

وتعرض مبدأ السيطرة المدنية، الذي برهن على قوة وثبات في أوقات السلم،

للامتحان. فقد استخدم الرئيس أبراهام لينكولن استخداماً بعيد المدى لسلطاته بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة. ولم يواجه أي رئيس قبله تحدياً مشابهاً؛ فلم يتوقع أي منهم الإجراءات الاستثنائية، في المجالين المدني والعسكري، التي يتطلبها خوض حرب كبيرة. كان على لينكولن أن يعد جيشاً ضخماً للقتال، وأن يبني بحرية قوية. وعلى الرغم من هذا المجهود الحربي الضخم، كان لينكولن حازماً في الحفاظ على السيطرة المدنية على القوات المسلحة. وفي أثناء بحثه عن قائد لجيش البوتوماك، لم يتردد لنكولن في تأكيد سلطته العليا في اتصالاته مع القادة في الميدان.

وبالإضافة إلى ذلك، أرسل الرئيس في نهاية الحرب رسالة شديدة اللهجة – من خلال وزير الحربية – إلى الجنرال يوليسيس اس. غرانت، قائد قواته في الميدان، عندما كان الجيش الكونفدرالي بقيادة الجنرال روبرت لي، على وشك الاستسلام. وتضمنت الرسالة آراء الرئيس بالتفصيل حول هذه المسألة. قال لينكولن في رسالته إلى قائد جيوشه: «يجب ألا تقرر، أو تبحث، (مع الجنرال لي) أية مسألة سياسية. فمثل تلك المسائل من صلاحيات الرئيس، ولا تخضع لأي مباحثات أو اتفاقيات عسكرية». وبدا في بعض الأحيان أن استخدام لينكولن لسلطاته بوصفه قائداً عاماً يهدد الحريات المدنية. فقد أوقف العمل بقانون يحرم سجن شخص دون محاكمة، وسمح باستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة أشخاص اتهموا بمساندة التمرد. وتدخلت السلطة القضائية الفدرالية بعد الحرب لتعيد توطيد سلطتها، وتلغي إجراءات اتخذت في وقت الحرب وتسببت في انتهاكات خطيرة لحريات شخصية. ومن بين أشياء أخرى فعلتها المحاكم، فإنها حددت نطاق صلاحيات المحاكم العسكرية، ومنعت إساءة معاملة المعتقلين السياسيين. وحتى في وقت الأخطار الكبرى، بقيت القيم الديمقراطية الأساسية التي تلتزمها الأمة معمولاً بها. وكان يُنْظَرُ إلى الحرب الأهلية على أنها كارثة تحدث مرة واحدة. ولم ير الناس حاجة إلى إجراء تغييرات دائمة في السياسات والممارسات العسكرية كرد فعل لتهديد من شأنه ألا يتكرر مطلقاً. وبعد أن انتهت الحرب مباشرة، سُرِّحَت القوات المسلحة شديدة البأس، وعادت إلى الحالة التي كانت عليها قبل الحرب. إن تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى في نيسان/ إبريل 1917 دلَّ على حصول تغيير في سياسة البلاد الأمنية. وتطلب القلق المتزايد حيال الأمن القومي إدخال تحسينات على وسائل تنسيق جهود جهاز الحكم المدني والمؤسسة العسكرية؛ إذ إن الاثنين كانا يواجهان مهمة إجراء تعبئة سريعة للقدرات الحربية على نطاق ضخم لم يكن

يخطر ببال. فعلى الجانب العسكري، عكفت وزارتا الحربية والبحرية على أعمال إعادة التنظيم وزيادة القدرات. وعلى الجانب المدني، أنشأ الرئيس وودرو ويلسون عدة وكالات للطوارئ لتولي أعمال التعبئة ونشر القوات المسلحة بأسرع ما يمكن. وعلى الرغم من التوسع الهائل في حجم القوات المسلحة ومكانتها، لم تتراخ أبداً سيطرة المدنيين خلال الحرب العالمية الأولى، وحصل بعض التعرض للحريات المدنية في أثناء الحرب. وشابهت التطورات التي حصلت في أثناء الحرب العالمية الثانية تلك التي حصلت في أثناء الحرب العالمية الأولى في كثير من الأوجه. وعلى الرغم من أن أزمة الحرب عززت من اشتراك العسكريين في التخطيط القومي وعملية اتخاذ القرار، لم يبد القادة العسكريون أي ميل لإزاحة النفوذ المدني والحلول محله.

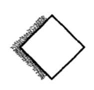
وشملت مؤسسة الدفاع التي وُسّعت بدرجة كبيرة كثيراً من المدنيين والمواطنين - الجنود، الذين تشربوا بالتقاليد الراسخة للإشراف المدني. ولكن هنتجتون تعرض لكثير من النقد عندما أبدى - كما يرى النقاد الأمريكيون - فهماً خاطئاً لرؤى المفكر الإستراتيجي العسكري البروسي كارل فون كلاوفيتز عن الاستخدام المزدوج للحرب على أن نطاق السلطة العسكرية كان يقتصر على الشؤون العسكرية (ص101)، بينما قال كلاوفيتز العكس تماماً: «السياسة والحرب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وإن الحرب تكملة للسياسة ولكن باستخدام وسائل أخرى، وإن تعلق الحرب بالسياسة يجعلها تأخذ بالضرورة صفتها، فإذا كانت السياسة عظيمة وقوية كانت الحرب كذلك، وقد تبلغ في بعض الحالات ذروتها حيث تأخذ شكلها المطلق»، وكذلك يقول: «عندما تتطلب السياسة من الحرب ما لا تستطيع تقديمه، يكون عملها مخالفاً لمفاهيمها ومقوماتها»، ومن ثم فليس هناك رفض للاعتراف بالآثار السياسية المترتبة على «الخطط العسكرية» كما فهم هنتجتون خطأ، ويأخذون عليه أنه أخذ نواة صغيرة من الحقيقة عند قوله: إن السياسة الأمريكية قد بنيت على التقاليد الليبرالية في ظل عدم وجود أيديولوجية منافسة وإن ذلك امتد إلى تأثيراته على المؤسسة العسكرية الأمريكية، مع أن كتابه الجندي والدولة مثل كتاب والتر ميلز الأسلحة والرجال، كتبا بعقلية الخمسينيات من القرن الماضي، فكلاهما رأى في الاتحاد السوفيتي خطراً ليس له مثيل على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن هنتجتون قدم ما يمكن تسميته حلاً، في حين استمر ميلز في تقديم دواعي الخوف من الخطر الشيوعي. ويرى هنتجتون أن الوضع الراهن للعلاقات بين المدنيين

والعسكريين يمكن أن يقوض قدرة القوات المسلحة على حماية الولايات المتحدة، ولكن عن طريق تنفيذ «الهدف» – وهو السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية – يتاح أمام العسكريين الوصول إلى أعلى مستوى من الاحتراف. فأحد الأركان الأساسية في الديمقراطيات الحديثة هو أن المدنيين السياسيين المنتخبين – وليس القادة العسكريين – هم الذين يتخذون القرارات الإستراتيجية بشأن الحرب والسلم على السواء. ولكن هذا لا يعني أن القيادة العسكرية دائماً تتفق مع تلك القرارات أو تثق فيها، معتبراً أن أمريكا «في نهاية المطاف قد تجد الخلاص والأمن في القرارات [العسكرية الموحدة] الخاصة بها» (ص466) وقد أوصى صمويل هنتجتون في كتابه «العسكري والدولة»، بأن يقر المدنيون بمزيد من الاستقلال للعسكريين في المسائل التكتيكية والعملياتية، مع استجوابهم من قبل المدنيين فيما يتعلق بالمسائل السياسية والإستراتيجيات الكبرى.

إن هذا الكتاب لصموئيل هنتجتون جدير بالاهتمام، بوصفه عالماً سياسياً، وقد طرح فيه إطاراً نظرياً لدراسة العلاقات بين المدنيين والعسكريين ونظرية الاحتراق العسكري، وقال إنه يمكن بعد ذلك استخدامه لنقد العلاقات بين المدنيين والعسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية. وإنه يسعى إلى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية على النحو المرغوب فيه؛ لأن ذلك يزيد الاحتراف العسكري، مع إبقاء الشؤون السياسية والعسكرية للدولة مستقلة تماماً. فالجندي والدولة لا يخلوان من النقاط القوية.

إن دراسة هنتجتون تؤكد الإيمان بالقيم والمفاهيم لمجتمعات غرب أوروبا وأمريكا وقيم الحضارة والفلسفة الليبرالية التي تحدد للمؤسسة العسكرية دورها وعلاقاتها (145)، وترى أن أي خروج على هذا إنما هو تهديد لقيم الديمقراطية الغربية، ومنفذ تلج منه الديكتاتورية والفاشية... إلخ. كما تقرر دراسة هنتجتون أن المؤسسة العسكرية مارست تأثيراً ودوراً في ميدان السياسة الخارجية والدفاع والإنفاق العسكري، وإن كان واضعو هذه الدراسات يقررون أنها امتنعت – بحكم قيم المجتمع – عن التدخل في السياسة الداخلية. كما تؤكد دراسة هنتجتون حياد المؤسسة العسكرية تجاه القوى السياسية والمؤسسات القومية الأخرى في داخل المجتمع، وأنها ارتبطت بالمؤسسات المدنية القائدة في المجتمع. وتؤكد أن السيطرة المدنية – بصرف النظر عن مقدار رسوخها في الدستور والقوانين – لا تطبق تلقائياً. فهي، مثل أي مبدأ آخر، يجب أن تلقى قبولاً واحتراماً في فكر الناس إذا كان لها أن تسود. وهي

تتطلب، مثل أية سياسة أخرى، ترجمة إلى إدارة فعالة. ففي الأنظمة الديمقراطية، يتمتع الحكام بالسلطة نتيجة انتخاب مواطني بلدهم لهم في انتخابات عامة. ويملك العسكريون هم أيضاً سلطة على الرغم من أنهم لم يُنتَخَبوا بالطريقة نفسها. وعليه، فإن العلاقات المدنية - العسكرية الفعالة؛ أي العلاقة بين القادة المدنيين المنتخبين والعسكريين، تُشكّل مسألة حيوية بالنسبة للذين يسعون إلى إقامة حكم يتجاوب، في نهاية المطاف، مع إرادة الناس الذين انتخبوه. وتبقى القضية الأساسية المطروحة هي تلك المتعلقة بكيفية تمكُّن الحكومات الديمقراطية من ممارسة السيطرة على العسكريين، بدلاً من العكس. وهذا أمر مهم بنوع خاص؛ لأن العسكريين يشكلون الحكومات في كثير من البلدان، ولأنه يتم الاعتماد على العسكر في بلدان أخرى بصورة دورية لمساندة الحكومات المدنية. وكما هي الحال دائماً، فإن «المشكلة تكمن في التفاصيل»؛ لأن نجاح الحكومات المنتخبة ديمقراطياً يتطلب قيام المؤسسات، مثل وزارات الدفاع واللجان التشريعية ولجان الرقابة وغيرها، بممارسة السيطرة على العسكريين. إن دراسة العلاقات المدنية - العسكرية وتعليمها أمر بمنتهى الأهمية؛ إذ لا يمكن تحقيق علاقات ديمقراطية حقيقية مدنية - عسكرية إلا إذا عرف المدنيون كيف يُنشِئون ويديرون هذه المؤسسات الأساسية. ودون الرقابة المؤسساتية الفعالة، لا يكون بلد ما، بكل بساطة، بلداً ديمقراطياً. والديمقراطية قيمة في حد ذاتها مشتقّة من المنافع المتأتية عن الحرية، ومن المعروف على نطاق واسع أن الديمقراطيات تخلق ظروفاً أفضل مما تخلقه الأنظمة السياسية الأخرى للتقدّم البشري، ولتقليص النزاعات والحروب إلى أدنى حد ممكن. وباعتمادهم «مقاربة العبر المستخلصة واعتماد الممارسات الأفضل»، يستطيع المدنيون تعلم كيفية السيطرة على العسكريين، في حين يتوصل العسكريون إلى إدراك أن هذه السيطرة تعود، على المدى الطويل، بالفائدة عليهم وعلى بلدهم.



رسالة جامعية:

الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات:
دراسة لحالتي الحظر الجوي على كل من العراق وليبيا

إعداد: محمد إبراهيم خليل
عرض: محمد السيد سليم*

قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأجيزت لنيل الدرجة في شهر أبريل سنة 2008.

تناقش الرسالة التحول الذي طرأ على أسلوب الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغير في هيكل النظام الدولي. وتبحث الرسالة إشكالية العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة وتعاظم دور بعضها (مجلس الأمن) على حساب أدوار الأجهزة الأخرى (الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية). ودراسة إشكالية العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في مجال إدارة الأزمات الدولية، تقود بالضرورة إلى البحث في إشكالية تكييف النزاعات الدولية؛ أي البحث في إشكالية التفرقة بين النزاعات الدولية ذات الصفة القانونية والنزاعات الدولية ذات الصفة السياسية. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد الجهة ذات الاختصاص الرئيس في إدارة تلك النزاعات. وأخيراً، تأتي إشكالية البحث في سيطرة بعض القوى الدولية على أجهزة الأمم المتحدة وتسخيرها لخدمة أهدافها واستخدام أساليب الترغيب والترهيب من قبل تلك القوى للتأثير على سياسات الدول الصغيرة.

أما عن فروض الرسالة، فتنطلق الرسالة من افتراض رئيس، هو أن ثمة علاقة طردية بين التغير في هيكل النظام الدولي وتمحوره حول قطب واحد واستخدام الجزاءات الدولية وسيلة أساسية في إدارة الأزمات الدولية؛ بحيث تحول نظام

---

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الجزاءات من نظام للردع إلى نظام لإدارة الأزمات. أما الأسئلة البحثية، فتدور حول الافتراض الرئيس، وأهم تلك الأسئلة:

– ما جذور فكرة الجزاءات الدولية في نطاق القانون والتنظيم الدولي؟ وما الأسس القانونية والفكرية والأخلاقية للجزاءات الدولية؟

– ما العلاقة بين تطور استخدام الجزاءات الدولية والتطور في التنظيم الدولي؟

– ما العلاقة الحقيقية بين استخدام الجزاءات الدولية وسيلة في إدارة الأزمات الدولية وبين التغير في هيكل النظام الدولي؟

– ما الدور الحقيقي لبعض القوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي في استخدام وسيلة الجزاءات الدولية في سياق إدارة الأزمات الدولية؟

– ما الآثار المترتبة على استخدام وسيلة الجزاءات في إدارة الأزمات الدولية؟

– ما العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة في ضوء استخدام وسيلة الجزاءات الدولية في إدارة الأزمات الدولية؟

– ما مواقف المنظمات الدولية الإقليمية ومواقف الدول الكبرى أو ذات الشأن من استخدام وسيلة الجزاءات في إدارة الأزمات الدولية؟

تقسيم الرسالة:

قسم الباحث الرسالة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول دراسة نظام الجزاءات الدولية في التنظيم الدولي وتأثير المتغيرات الدولية على إدارة الأزمات، أما الفصل الثاني فتناول دراسة الجزاءات الدولية ضد العراق، في حين تناول الفصل الثالث دراسة إدارة الأزمة الليبية – الغربية والجزاءات ضد ليبيا. ثم جاء الفصل الرابع والأخير ليتناول دراسة المواقف الدولية من الجزاءات ضد العراق وليبيا، وأخيراً جاءت الخاتمة لتبرز ما توصلت إليه الرسالة من نتائج.

تناولت الرسالة أربعة محاور رئيسة هي الجزاءات الدولية في التنظيم الدولي، ثم الجزاءات الدولية على العراق بوصفها أحد الأساليب التي اتبعت لإدارة الأزمة أو الأزمات معه، ثم أتى المحور الثالث ليعالج قضية إدارة الأزمة في ليبيا، ثم أتى المحور الرابع والأخير ليعالج مواقف بعض الدول والمنظمات الدولية من أسلوب الجزاءات الدولية على كل من هاتين الدولتين في سياق إدارة الأزمات معهما.

فيما يتعلق **بالمحور الأول**، فقد عرف التنظيم الدولي نظام الجزاءات وسيلة

يتصدى بها لمواجهة الأزمات والنزاعات التي تنشأ بين أعضائه، وذلك على الرغم من اختلاف الفلسفات والقيم التي استند إليها استخدام تلك الوسيلة؛ الأمر الذي عكس، بالضرورة، الاختلاف في طبيعتها ومصدرها وشرعيتها من زمن إلى آخر وطبقاً للتطور التنظيمي للمجتمع الدولي.

وقد خلصت الرسالة إلى أن نظام الجزاءات قد اكتمل بشكل كبير في ميثاق الأمم المتحدة، كما أن تلك الآلية ازداد تفعيلها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، حيث كان التعارض بين الشرق والغرب – قبل ذلك الانهيار – يقلل من استخدام تلك الآلية؛ فلم تستخدم تلك الآلية قبل انهيار نظام القطبية الثنائية إلا مرتين ضد كل من روديسيا الجنوبية في الفترة من عام 1965 حتى عام 1979 وجنوب إفريقيا إبان فترة سياسة الفصل العنصري في الفترة من 1977 حتى عام 1994، في حين استخدمت تلك الآلية بشكل لافت للنظر بعد انهيار نظام القطبية الثنائية في مواجهة الأزمات على كل من العراق في الفترة من 1990 حتى عام 2007 والاتحاد التشيكوسلوفاكي في الفترة من عام 1991 حتى عام 1996، والصومال منذ عام 1992، وليبيا في الفترة من 1992 حتى عام 2003، وليبيريا عام 1992، وهايتي في الفترة من 1993 حتى عام 1994، وأنجولا ورواندا والسودان وإيران.

بيد أن استخدام آلية الجزاءات الدولية في مواجهة الأزمات قد اختلف من حالة إلى أخرى، وتجدر الإشارة أيضاً إلى تحول آلية الجزاءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من آلية لحفظ السلم والأمن الدوليين إلى آلية لإدارة الأزمات الدولية.

ويمكن القول: إنه بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم قد ازداد بكثافة استخدام آلية الجزاءات الدولية للتصدي لمواجهة الأزمات والنزاعات الدولية سواء كانت الحقيقية أو المفتعلة.

كما طرح التغير في هيكل النظام الدولي وبنيته قضايا، منها قضية نزع أسلحة الدمار الشامل وتدميرها، ولا سيما في دول تراها الولايات المتحدة غير جديرة بأن تمتلك مثل تلك الأسلحة، وقد احتلت تلك القضية مكاناً بارزاً على جدول أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة المعنية بتلك القضية، وأهمها مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وثمة قضية أخرى ظهرت جلية عندما تغيرت بنية النظام الدولي بعد انهيار

قطبيته الثنائية – وكانت موجودة قبل ذلك – هي قضية مكافحة ما عرف «بالإرهاب *الدولي»، وعلى الرغم من عدم تحديد ماهية ذلك الإرهاب، فإن ماهية ذلك الإرهاب* خضعت – بشكل لافت للنظر – لرؤية القوة الأولى في العالم، التي استطاعت أن تقرر وتحدد الأعمال الإرهابية وتلك الأعمال التي لا توصف بذلك طبقاً لرؤيتها ومصالحها، وقد كان هذا مظهراً من مظاهر ازدواج المعايير، التي كانت – بدورها – سبباً أصيلاً من أسباب زيادة أعمال العنف التي طالت الأبرياء.

وخلصت الرسالة إلى أن التغير في هيكل النظام الدولي قد طرح قضية أخرى ما زالت مثار جدل كبير، ألا وهي قضية العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد ظهر من توظيف معطيات تلك القضية تآكل سيادة الدول الصغيرة أو تضاؤلها في مواجهة سيادة الدول الكبيرة، حيث خضعت الدول الصغيرة لضغوط استهدفت نظام قيمها الثابتة والأصيلة كما استهدفت اقتصاداتها بشكل تدخلي سافر ما زال يدعو إلى إعادة هيكلة تلك الاقتصادات.

وفي **المحور الثاني**، وهو المتعلق بالجزاءات الدولية ضد العراق بوصفها آلية من آليات إدارة الأزمات معه، خلصت الرسالة إلى أنه على الرغم من سياسة الوفاق التي سادت في اثناء أزمة الخليج الثانية بين الشرق والغرب والاتفاق على إدانة الغزو العراقي للكويت واحتلاله وتأكيد انسحاب العراق من الكويت فإن الأزمة أظهرت اختلافات أساسية بين القطبين الرئيسين في النظام الدولي – آنذاك – وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما أظهرت الأزمة أيضاً تراجع دور الاتحاد السوفيتي الذي لم يستطع إلا قبول الرؤية الأمريكية لإدارة الأزمة، وكشفت الأزمة عن محدودية القدرة الأوروبية الجماعية على ممارسة دور دولي مستقل وفاعل نتيجة للاختلافات بين الرؤى الفردية لكل دولة على حدة، وأيضاً بسبب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الدور الأوروبي المستقل.

وفي سياق دراسة الجزاءات بوصفها إحدى آليات إدارة الأزمة مع العراق، انتهت الرسالة إلى أن تلك الجزاءات كانت سريعة وجماعية وشاملة، مما زاد من درجة الإحكام والتأثير السياسي والاقتصادي والتكنولوجي وغيره، وقد زاد من شدة تأثيرها ذلك الاستمرار الذي لم يشهده التاريخ من قبل؛ حيث استمرت منذ بداية أزمة الخليج الثانية إلى ما بعد غزو الولايات المتحدة للعراق نفسه واحتلاله عام 2003 بل إنها لم ترفع عنه إلا عام 2007، وقد أدى ذلك الأمر إلى زيادة التأثير

السلبي على الشعب العراقي، وقد استند ذلك الاستمرار إلى ذريعة غير محددة، وهي الانتهاء من التفتيش على أسلحة الدمار الشامل وتدميرها وإزالتها.

وفي سياق استمرارية الجزاءات على العراق أيضاً، فقد اتبعت الدولة القطب والأوحد في النظام الدولي سياسة الترغيب والترهيب لضمان أصوات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغير الدائمة؛ وذلك لإطالة أمد تلك الجزاءات وتجديد الموافقة على استمراريتها، كما أنها استطاعت بقدرتها على التوظيف الاستفادة من تقارير رالف إيكيوس بشأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل المقدمة إلى مجلس الأمن، وذلك بهدف الرد على الدول التي تطالب برفع الجزاءات عن العراق، واستفادت الولايات المتحدة أيضاً من حرص جميع الدول - بما فيها دائمة العضوية في مجلس الأمن - على عدم الصدام معها، وذلك في ضوء تشابك المصالح بينها وبين تلك الدول.

أما عن آثار تلك الجزاءات على العراق، فانتهت الرسالة إلى أنها كانت سلبية، وقد سجلت المنظمات الدولية غير الحكومية اعتراضاتها الموضوعية على استمرارها، وقد حاولت الولايات المتحدة، من خلال سيطرتها الفعلية على مجلس الأمن، أن تمتص رد الفعل الدولي الرافض لاستمرار الجزاءات الدولية على العراق نتيجة لما آلت إليه تلك الاستمرارية من آثار سلبية، كما أرادت الولايات المتحدة أن تعطي انطباعاً أخلاقياً عاماً يشير إلى أنها لم تكن - بحرصها على استمرار الجزاءات الدولية - تهدف إلى تجويع الشعب العراقي بل إنها حريصة على توفير حاجاته الضرورية، وذلك من خلال ما عرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وعلى الرغم من الإيجابية المحدودة لذلك البرنامج على الشعب العراقي فإن الولايات المتحدة قد وضعت العديد من العراقيل والعقبات أمام ذلك البرنامج.

وأخيراً - وضمن محور الجزاءات على العراق - يأتي الحظر الجوي بشقيه، وفي هذا السياق، خلصت الرسالة إلى أنه إذا كان الحظر الجوي على الطائرات المدنية وتحت غطاء قرار مجلس الأمن رقم 670 لسنة 1990 قد بدأ بشرعية شكلية، فإن إنشاء منطقة محظورة في أجواء العراق No Fly Zone لم يستند إلى أي نوع من الشرعية الدولية، وأظهر بشكل جلي ضعف مجلس الأمن في مواجهة عدم شرعيته، حيث لم يناقش المجلس تلك القضية الناجمة عن تعدي الولايات المتحدة وبريطانيا على الأراضي العراقية، كما لم يعلن المجلس - بشكل جماعي - عدم

قانونية ذلك الأمر؛ مما يوضح – بما لا يقبل الشك – ضعفه أمام سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها عليه.

أما **المحور الثالث**، وهو المتعلق بإدارة الأزمة الليبية – الغربية واستخدام آلية الجزاءات الدولية في مواجهة تلك الأزمة، فإن الرسالة انتهت إلى أن الأزمة الليبية – الغربية تكاد تكون مختلفة تماماً عن أزمة الخليج الثانية من حيث مسوغات صدور قرارات مجلس الأمن ودوافعها؛ ففي حين اكتسبت قرارات مجلس الأمن شرعيتها في بداية أزمة الخليج الثانية من إجماع دول العالم على أن العراق بغزوه للكويت قد ارتكب جريمة غير شرعية وغير مشروعة، ومن ثم كانت قرارات مجلس الأمن في هذه الحالة شرعية إلى حد بعيد، فإن مجلس الأمن بإصداره قراري الجزاءات الدولية على ليبيا رقم 748 لسنة 1992 و883 لسنة 1993 قد تجاوز اختصاصه، وأقحم موضوعاً ليس من طبيعته تهديد السلم والأمن الدوليين وليس من طبيعته السرعة في المعالجة، حيث كان قد مضى على فعله – آنذاك – أكثر من ثلاث سنوات، ناهيك عن الطابع القانوني لأسبابه.

إن المجلس بمعالجته لتلك الأزمة وإدارته لمعطياتها قد خلط بين أمرين؛ أحدهما سياسي، وهو المتعلق بقضية الإرهاب الدولي، والثاني قانوني، وهو المتعلق بقضية تسليم المتهمين. ولا شك في أن الأمر الأول يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن على الرغم من غموض مفهوم الإرهاب الدولي وعدم تحديده، وعدم التفرقة الواضحة بينه وبين أعمال المقاومة المشروعة للاحتلال، التي نصت المواثيق الدولية على شرعيتها ومشروعيتها، أما الأمر الثاني وهو المتعلق بتسليم المتهمين فكان ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ بشأنه أحد أمرين: إما إحالة الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية، حيث إنها صاحبة الاختصاص الأصيل في معالجة المعاهدات والاتفاقيات وتفسيرها، ومنها اتفاقية مونتريال لمكافحة الأعمال غير المشروعة على متن الطائرات المدنية، وإما أن يوصي بتسوية النزاع بالطرق السلمية والدبلوماسية كما ينص الميثاق.

ولقد انتهت الرسالة إلى أنه إذا كان طلب تسليم المتهمين الليبيين تحكمه اعتبارات قانونية وكان الاتهام غير مؤكد وتحكمه اعتبارات سياسية، فإن الجزاءات التي فرضت على ليبيا بموجب قراري مجلس الأمن – قبل إجراء المحاكمة – هي جزاءات غير شرعية وحكمتها الاعتبارات السياسية للدول الغربية التي تهيمن على

مجلس الأمن ولم تحكمها اعتبارات العدالة واعتبارات إقامة نظام عالمي يسوده السلام والأمن.

ومن ناحية أخرى، فقد أثارت الأزمة الليبية – الغربية إشكالية العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية؛ حيث ظهر بوضوح الاحتكاك بين الجهازين الرئيسين بالأمم المتحدة حين طلبت ليبيا في دعواها إلى المحكمة أن تصدر أمراً يقضي ببعض التدابير التحفظية لضمان حقوقها وبما يضمن أيضاً منع الدول الغربية من اتخاذ أي عمل ضدها لإرغامها على تسليم مواطنيها، أو اتخاذ أية خطوات تضر بحقوقها في أثناء السير في الإجراءات القانونية، إلا أن المحكمة رفضت ذلك الأمر، وعللت رفضها بأن مجلس الأمن قد تدخل في الأزمة وأصدر قراره رقم 748؛ الأمر الذي غيَّر من ظروف القضية، بحيث لا يصلح بعد صدور هذا القرار أن تصدر المحكمة أمراً لحماية حقوق ليبيا دون غيرها.

ومن خلال دراسة هذا الموقف، انتهت الرسالة إلى أن المحكمة برفضها هذا الأمر قد وقعت تحت تأثير الضغط السياسي للدول الغربية الثلاث على الرغم من أن ظروف الأزمة وتداعياتها المختلفة قد وفرت للمحكمة السند القانوني الكافي والضروري الذي يمكنها من إعمال سلطتها التقديرية المشار إليها في الميثاق. إن المحكمة بهذا المسلك قد غلبت الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية على الرغم من أن تلك الأخيرة هي مناط اختصاصها.

ومن ناحية ثالثة، فإن حكم المحكمة الصادر عام 1998 بمرجعية اتفاقية مونتريال بشأن محاكمة المتهمين قد أظهر بوضوح أن مجلس الأمن حينما أصدر قراريه المتعلقين بالجزاءات على ليبيا قد افتأت على اختصاص المحكمة واغتصب حقاً لم يكن له، وخالف نص الفقرة الثانية من المادة 36 من الميثاق، التي تلزم المجلس مراعاة ما اتخذته الأطراف المتنازعة من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينها، كما خالف نص الفقرة الثالثة من المادة نفسها التي تلزم المجلس أيضاً ضرورة أن يراعي أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لنظامها الأساسي، وبذلك فإن الجزاءات الدولية والحظر الجوي المفروض على ليبيا – في الفترة محل الرسالة – تكون غير مستندة إلى أساس من الشرعية؛ إذ لم يراع مجلس الأمن أحكام الميثاق عند استخدامه لسلطته في تقدير الموقف، وأنه تبنى وجهة النظر الغربية واعتبر أن ليبيا

دولة داعمة للإرهاب، ومن ثم فإنها تهدد السلم والأمن الدوليين، كما تجاوز المجلس لاختصاصاته في النظر إلى النزاع باعتباره سياسياً في حين هو في حقيقة الأمر نزاع قانوني.

وفي **المحور الرابع والأخير** – وهو الخاص بمواقف بعض الدول وبعض المنظمات الدولية الإقليمية من الجزاءات على كل من العراق وليبيا – انتهت الرسالة إلى أن مواقف الدول تتحدد طبقاً لما تمليه عليها المصالح الوطنية وليس طبقاً لما تمليه اعتبارات العدالة أو اعتبارات المواثيق الدولية أو حتى الاعتبارات الإنسانية، وفي سياق دراسة مواقف الدول، خلصت الرسالة إلى أن الولايات المتحدة حرصت على استمرار الجزاءات؛ على العراق تحت ذريعة عدم الانتهاء من التفتيش على أسلحة الدمار الشامل. أما موقف الولايات المتحدة من الجزاءات على ليبيا، فقد تجلى في الدور الواضح والمحوري الذي أدته منذ بداية الأزمة وفي إيعازها لمجلس الأمن بفرض الجزاءات، فقد كانت الولايات المتحدة صاحبة اتهام ليبيا بممارسة الإرهاب الدولي وتفجير الطائرات، بيد أنه بحكم محكمة العدل الدولية بمرجعية اتفاقية مونتريال في موضوع النزاع وفي ضوء المتغيرات الدولية رأت الولايات المتحدة ضرورة تعديل موقفها تجاه ليبيا.

أما عن موقف جامعة الدول العربية من الجزاءات ضد العراق، فبهذا الصدد، انتهت الرسالة إلى أن موقف الجامعة اتسم بالبطء والترهل نظراً للحسابات القطرية الضيقة، وانقسام مواقف الدول العربية تجاه العراق، وانتهاك بعض الدول العربية – فرادى – لما يتم اتخاذه من قرارات جماعية. أما عن موقفها من الجزاءات على ليبيا، فإنه على الرغم من اتخاذ بعض المواقف الإجرائية والحركية الملموسة فإن موقف الجامعة اتسم بالضعف العام في أزمة اتضح منذ نشأتها أنها مفتعلة لأغراض سياسية، وقد عبر هذا الموقف الضعيف عن حالة الضعف العام التي تعانيها الدول العربية فرادى ومجتمعة في مواجهة القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي.

وفي النهاية أوصت الرسالة بما يأتي:

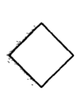
1 – إيجاد آلية جديدة للجزاءات الدولية بخلاف مجلس الأمن – في صورته الحالية – الذي تسيطر عليه بعض القوى الدولية وتسخّره لخدمة أهدافها ومصالحها؛ أي أن الرسالة توصي بضررة إصلاح الأمم المتحدة ميثاقاً وآليات.

2 – النظر للمقاصد النهائية للجزاءات التي تفرض على الدول، ودراسة آثارها

المحتملة والحقيقية على الشعوب بكل دقة، وبما لا يتعارض مع الأهداف الإنسانية العامة والمقاصد والأهداف الكلية للأمم والشعوب، وبحيث لا يكفي لشرعية تلك الجزاءات أن تكون صادرة عن صاحب الاختصاص؛ أي المشروعية القانونية، وإنما يجب أن ينال استخدام تلك الآلية قبول المجتمع الدولي ورضاه استناداً إلى الأسباب التي أدت إلى استخدام تلك الآلية.

3 – ضرورة وضع تقارير الهيئات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية موضع الاعتبار؛ بحيث تصبح تقاريرها في هذا الشأن صاحبة القول الفصل ولا سيما في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

4 – ضرورة تحديد المخالفات التي تستوجب إجراءات الجزاءات تحديداً دقيقاً من الناحية المعيارية والأخلاقية والقانونية؛ بحيث لا يصبح غموض التحديد وسيلة من الوسائل التي تستخدمها بعض القوى لفرض هيمنتها على العالم وخدمة أهدافها.





فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الاستاذ الدكتور : أبو اليزيد أبو زيد العجمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http.//pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

- First issue, November 1993.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- Listed in several international databases.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: 4827317 (965) Tel - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuniv.edu kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

أ. د. فاطمة حسين يوسف العبدالرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- الببليوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت

٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول العربية

٤ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدما باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص.ب: 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تلفون: 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)
فاكس: 4833705 (965+)
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

اكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة
- تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي



رئيسة التحرير

أ.د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن

P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematick, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website.

Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم.

الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US$	60 US$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT,
Tel: (+965) 481 6261, 498 4414, 498 4625, 498 4456. Fax: (+965) 484 6725
E-mail: kjse@kuc01.kuniv.edu.kw - Website: www.kjse.kuniv.edu.kw



لجنة التأليف والتعريب والنشر

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) ،و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة،ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت
ص.ب : [illegible] الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون : 4843185 فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : [illegible]
الموقع على الإنترنت : [illegible]

إستراتيجيات المجابهة وعلاقتها بكل من الأبعاد الخمسة للشخصية والنوع لدى عينة من طلاب الجامعة المصريين

أمنية إبراهيم الشناوي*

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور العوامل الخمسة للشخصية في التنبؤ بأساليب مجابهة أحداث الحياة الضاغطة، وذلك في ضوء الفروق الجنسية. حيث طبقت قائمة العوامل الخمسة للشخصية لماكجراي وكوستا، وقائمة المجابهة لكارفر وآخرين على عينة تكونت من 287 من طلاب كلية الآداب - جامعة المنوفية (49 طالباً، و238 طالبة) بمدى عمري يراوح بين 17 - 23 سنة. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- ارتباط الأبعاد الخمسة للشخصية ارتباطاً دالاً بأساليب المجابهة (ما عدا التحفظ والتقبل).
- تختلف أبعاد الشخصية المنبئة لكل أسلوب من أساليب المجابهة.
- لا يوجد تفاعل بين الجنس وأبعاد الشخصية في التأثير على أساليب المجابهة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث في استخدام أساليب المرح والتركيز والتنفيس الانفعالي.

وقد نوقشت النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

مصطلحات البحث: إستراتيجيات المجابهة - الفروق الجنسية - الأبعاد الخمسة للشخصية

* قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر.

Quotient Inventory' components in predicting with coping styles on university students. *Psychological Studies,* 15(1): 99-161.

Lee- Baggley, D.; Preece, M. & Delongis, A. (2005). Coping with international stress: Role of big five traits. *Journal of personality*, 33(5): 1141-1180.

Lengua, L. J. & Stormshak, E (2000). Gender, gender roles and personality: Gender differences in the prediction of coping and psychological symptoms. *Sex Roles: A Journal of Research*, 43: 787-820.

Livneh, H. (2000). Psychosocial adaptation to cancer: the role of coping strategies. *Journal of Rehabilitation,* 66 (4): 529-539.

McCrae, R. R.; Costa, P. T. (1986). Personality, coping, and coping effectiveness in an adult sample. *Journal of personality*, 54: 385- 405.

Mohamed, A. S. (1995). Gender and age differences in coping with stressful life events. Egyptian *Journal of Psychology*, 9(34): 110-

Monnier, J.; Stone, B. K.; Hobfoll, S.E. & Johnson, R. J. (1998). How antisocial and prosocial coping influence the support process among men and women in the U. S. postal service, *Sex Roles: A Journal of Research*, 39(1,2): 1-20.

Newth, S. & Delongis, A. (1998). Coping with stress. *Encyclopedia of Mental Health*. 1: 583-593.

Newth, S. & Delongis, A. (2004). Individual differences, mood and coping with chronic pain in rheumatoid arthritis: A daily process analysis. *Psychology and Health*, 19: 283- 305.

Reevy, G. M. & Maslach, C. (2001). Use of social support: gender and personality differences. *Sex Roles: A Journal of Research*, 23: 437-459.

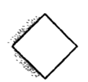
Shokry, M. A. (1999). Optimism, in relation with coping styles. *Psychological Studies*, 9(13): 387-461.

Sigmon, T.; Stanton, L. & Snyder, C.R. (1995). Gender differences in coping: a further test of socialization and role constraint theories. Sex Roles: '*A Journal of Research*, 33: 565-587.

Younis, F. A. & Khalil, E. A. (in press). *The big five factors of personality model: A confirmatory validity study*.

Submitted in: April 2007

Approved in : October 2007



the results of Pearson correlation and regression analysis which indicated that these variables correlated with the use of coping strategies, and their ability to predict the coping strategies which the person use to approach the stressful life events, so the explanation of these results can be applied on MANOVA analysis results.

References

Bettina, P. (2001). Gender differences and similarities in adolescents' ways of coping. *Psychological Records*, 51(2): 223-235.

Bouchard, G. (2003). Cognitive appraisals, neuroticism, and openness as correlates of coping strategies: An integrative model of adaptation to marital difficulties. *Canadian Journal of Behavior Science*, 35(1): 1-12.

Brebner, J. (2001). Personality and stress coping. *Pe rsonality and Individual Differences*, 31: 317-327.

Carver, C. S.; Scheier, M. F. & Weintraub, J. K. (1989). Assessing coping strategies: A theoretical based approach. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56(2), 267- 283.

Costa, P. T.; Somerfield, M. R. & McCrae, R. R. (1996). Personality and coping: A reconceptualization, In: Zeidner, M. & Endler, N. S. (Eds). Handbook of coping: Theory, research, application. New York: Wiley press.

Cosway, R.; Endler, N. S.; Sadler, A. J. & Deary, A I (2000). The coping inventory for stressful situations: Factorial structure ıd associations with personality traits and Psychological health. *Journc l of Applied Biobehavior Research*, 5(2): 121- 143.

David, J. P.; Suls, J. (1999). Coping efforts in daily lif: Role of big five traits and problem appraisals. *Journal of Personality*, 67(2) 265-293.

Folkman, S. & Moskowitz, J.T. (2000). Positive affect and other side of coping. *American Psychologist*, 55 (6): 647- 654.

Gabalah, M. A. (2006). Coping styles in relation with big five factors of personality in secondary and university students' samples. The psychological psychotherapy: An integrative approach, 12- 14 Feb.

Gianakos, L. (2002). Predictors of coping with work stress: The influences of sex, gender role, social desirability and locus of control, Sex Roles: *A Journal of Research*, 46 (5/6): 149-158.

Gudjonsson,G.; Sigurdsson,J. (2003). The relationship of compliance with coping strategies and self-esteem, *European Journal of Psychological Assessment*; 19(2):117-23

Izabela, S. (1999). Anxiety and coping in the context of a school examination *Social Behavior and Personality*, 27(3): 319-330.

Kardum, I.; Krapic, N. (2001). Personality traits, stressful life events, and coping styles in early adolescence. *Personality and Individual differences*, 30: 503-515.

Khalil, E. A.; El-Shenawy, O. E. (2005). The relative contribution of Bar-On Emotional

it by substance abuse. Low scorers on a can not avoid conflict or the stressful event, but they try to do that by using substance abuse.

Conscientiousness, and extraversion were predictor variables of using suppression of competing activities strategy.High scorers on C who tend to be organized, reliable, hard working, determined, and self-disciplined, when they have stressful life events, they putting other projects aside, trying to avoid becoming distracted by other events in order to determine the suitable steps to handle the problem wisely. Low scorers on extraversion doing the same thing, try to concrete on the problem to find the suitable solution.

Conscientiousness and neuroticism were predictor variables of using planning as a coping strategy. This is accord with the characteristics of high scorers on C they are responsible persons, they think about how to cope with the stressor, and what steps should they take and how best to handle the problem. They do this with a discipline manner. Low scorers on N react in adaptive way to stressful life events, so they try to solve the problem by conscious attempts to determine the most appropriate course of action needed to directly prevent, eliminate or improve the stressful situation (Newth and Delongis, 1998). In general, painful problem solving associated with less negative emotion, more positive emotion, positive reappraisal of the stressful situation, and satisfactory outcomes (Newth and Delongis, 1998), which accord with the characteristics of Low scorers on N.

The t- test results indicated that males tend to use humor as a coping strategy more than females, this is consistent with the results of Gudjonsson & Sigurdsson (2003) study, and female tend to use Focus on and venting of emotion as a coping strategy more than males. This is consistent with the previous studies (e.g. Carver et al., 1989 & Gudjonsson & Sigurdsson, 2003). These results can be explained in the light of socialization theory, According to this theory, women are taught to express their emotions more openly and to act in a more passive manner, than men (Sigmon et al., 1995). This is accord with the nature of the Egyptian society which encourages women to express their feeling, in contrary men can not do that, so they try to express their feeling by joking about the stressful event (Khalil & Elshenawy, 2005).

The results of MANOVA analysis showed that the interaction between personality traits and gender have no effect on coping strategies use. But both of neuroticism, extraversion, and conscientiousness have a significant effect on the choice of coping strategies. This is consistent with

not real. Low scorers on A can not avoid conflict or the stressful event so they denial it.

Agreeableness was the only predictor variable of using Turning to religion as a coping strategy. This is accord with the nature of this variable; high scorers on A tend to avoid conflict, or antagonism altruistic, acquiescent, trusting and helpful. When they have stressful life events, they pray to God to help them.

Conscientiousness, extraversion, and neuroticism were predictor variables of using humor as a coping strategy. Persons with low scores on C tend to be disorganized, unreliable, not disciplined, and irresponsible, so they joke about the situation they experience, not trying to solve it. When extraverts have stressful life events they talking, joking, and relating to others and this is accord with their nature. Neurotic persons try to handle the stressful situation by joking about it.

Conscientiousness, neuroticism and extraversion were predictor variables of using behavior disengagement as a coping strategy. Persons who have low scores on conscientiousness, tend to ddisorganized, unreliable, not disciplined, and irresponsible, so they tend to use a wide variety of activity that direct them from thinking about the behavior dimension or goal with which the stressor is interfering. Higher scorers on N cope badly with stressful life events; they use behavior disengagement which includes wishful thinking or fantasy, problem avoidance or escape, social withdrawal and fatalism (Livneh, 2000) to overcome the stressful event. Low scorers on E or introverts who spend more time alone, having no social relationships. When having stressful life events, can not do any thing except using behavior disengagement strategies.

Extraversion and neuroticism were predictor variables of using seeking emotional social support strategy. This is consistent with the social nature of Extraverts, who have a wide social relationships network, so when they have stressful life events they tend to seek emotional support from their friends or family. Maybe those higher on N use this strategy to express their upset emotions.

Conscientiousness and Agreeableness were predictor variables of using substance abuse as a coping strategy. Low scorers on C tend to be irresponsible, they do not try to solve the problem, but they escape from

Neuroticism was the only predictor variable of using mental disengagement as a coping strategy. Linking neuroticism with passive and ineffective forms of coping had been replicated in many studies (e.g., Carver et al., 1989 & McCrae & Costa, 1986). Neuroticism is a disposition for experiencing distress even in the absence of environmental stressors (Kardum & Krapic, 2001), when person with high scores on neuroticism have stressful life events, they cope badly by doing activity that direct them from thinking about the behavior dimension or goal with which the stressor is interfering.

Neuroticism and extraversion were predictor variables of using Focus on and venting of emotion strategy. Given their higher levels of negative affect, it is not surprising that that those higher on N tend to cope via emotional expression (Newth & Delongis, 2004), and focus on whatever distress or upset them experiencing. Extraverts are highly motivated to interact with others (Kardum & Krapic, 2001), when they have stressful life events, their social relationships network help them to overcome these events, they talk about their upset feelings and ventilate it (Focus on and venting of emotion), such a response may sometimes be functional (Carver et al., 1989).

Extraversion was the only predictor variable of using Seeking instrumental social support as coping strategy. This is consistent with the social nature of Extraverts, so when they have stressful life events they tend to seek advice, assistance or information from others to overcome the problem.

Conscientiousness was the only predictor variable of using active coping strategy.this is consistent with the nature of those higher on C who tends to be organized, reliable, and hard working, determined, and self-disciplined. So when they have stressful life events they take active steps to try to remove or circumvent the stressor or to ameliorate its effects. This including direct action, increasing their efforts, and trying to execute a coping attempt in stepwise fashion.

Neuroticism and Agreeableness were predictor variables of using denial as a coping strategy. The previous studies indicated that neurotic persons tended to use maladaptive coping strategies; they refuse to believe that the stressor exists or of trying to act as though the stressor is

methodological differences between these studies and the present study. O was also positively related to and planning. These findings in general are consistent with the nature of persons with higher scores on O who tend to be psychologically minded, and flexible in their thinking, so they would be adaptive, flexible copers able to engage with others and the world around them.

Inconsistent with the findings of pervious studies (e.g., David & Suls, 1999; Brebner, 2001 & Newth & Delongis, 2004), which indicated that A was not related to coping strategies, the present findings showed that A was positively related to adaptive strategies such as positive reinterpretation and growth, turning to religion, and planning. A was also negatively related to maladaptive strategies such as denial, behavior disengagement, and substance abuse. these results suggests that those higher on A will be adaptive, try to avoid conflict by taking serious steps to solve the problem, when they have stressful life events.

Consistent with the findings of pervious studies (e.g., Costa et al., 1996; Lee-Baggley et al., 2005 & Gabalah, 2006), C was positively related to positive reinterpretation and growth, seeking instrumental social support, active coping, turning to religion, acceptance. C was also negatively related to denial, humor, behavior disengagement, and substance abuse. These findings are consistent with the nature of those higher on C who tends to be organized, reliable, hard working, determined, and self-disciplined. So when they have stressful life events they seek advice, assistance or information from others (seeking instrumental social support), to determine what steps should they take to handle the problem (active coping), while they do that they also praying to God to help them (turning to religion), they accept the presence of the problem but they try to deal with it (acceptance). Such coping strategies direct the person to manage distress emotion and solve the problem in a positive way (positive reinterpretation and growth).

The results of regression analysis - stepwise method indicated that Conscientiousness and extraversion was predictor variables of using positive reinterpretation and growth strategy, this could be explained from the nature of the two variable Conscientiousness reflects the extent to which one tends to be organized, reliable, disciplined, and responsible Extraverts have a propensity to experience positive emotions and tend to be sociable, warm, cheerful, energetic, and assertive.

reinterpretation and growth, active coping, and planning (problem - focused coping). This is consistent with the characterization that those higher on N have a propensity for experiencing negative emotions (Lee - Baggley et al., 2005) and therefore may be more likely to channel their coping efforts toward managing their disruptive emotions. They tend to cope via emotional expression (Newth & Delongis, 2004), and focus on whatever distress or upset they experiencing (focus on and venting of emotion), they engaged in a wide variety of activity that direct them from thinking about the behavior dimension or goal with which the stressor is interfering (mental disengagement), they reduce their effort to deal with the stressor, even giving up the attempt to attain goals with which the stressor is interfering(behavior disengagement),they also refuse to believe that the stressor exists or of trying to act as though the stressor is not real (denial).

Consistent with the findings of retrospective research on coping (e.g., McCrae & Costa, 1986 Cosway et al., 2000; Kardum & Kropic, 2001; Newth & Delongis, 2004), the present findings suggest that Extraverts appear to be effective and active copers in that they are more likely to use a variety of ways of coping and to do so effectively, including both emotional - focused coping (e.g., focus on and venting of emotion, positive reinterpretation and growth, turning to religion, and seeking emotional social support) and problem - focused coping (e. g, seeking instrumental social support, active coping, and planning). E was also negatively related to behavior disengagement, and substance abuse. These findings are consistent with the social nature of Extraverts, so when they have stressful life events they tend to seek social support, either for emotional or instrumental reasons and direct themselves to the problem which is the source of the stress, thinking about what steps to take and how best ways to handle it (planning), tiring to remove or circumvent the stressor or to ameliorate its effects (active coping),such coping strategies lead to positive reinterpretation and growth and in turn to a positive emotional response.

In contrast to the findings of Cosway et al. (2000) & Newth & Delongis (2004), O was positively related to emotional - focused coping (e.g., positive reinterpretation and growth, focus on and venting of emotion, seeking emotional social support), these differences may due to situational specificity in the effects of personality on coping or may due to

Multivariate analysis of Variance: table 6 shows the results of MANOVA analysis which used to explore if the interaction between personality traits and gender have an effect on coping strategies use (the fourth hypotheses). The results show that the interaction between personality traits and gender has no effect on coping strategies use. But both of neuroticism (Wilks' lambda =, **875**, P <, 002), extraversion (Wilks' lambda =, **887**, P <, 006), and conscientiousness (Wilks' lambda =, **850**, P <, 0001) have a significant effect on the choice of coping strategies.

Table (6)
Multivariate analysis of Variance for personality variables and gender on coping strategies

factors	Wilks' lamb-da	F	Sig.
Intercept	,704	7,3	,000
gender	,931	1,298	-
Neuroticism	,875	2,481	,002
Extraversion	,887	2,227	,006
Openness	,941	1,084	-
Agreeableness	,929	1,327	-
Conscientiousness	,850	3,065	,000
gender* Neuroticism	,952	,871	-
gender* Extraversion	,962	,692	-
gender* Openness	,939	1,122	-
Gender* Agreeableness	,940	1,101	-
gender* Conscientiousness	,926	1,39	-

Discussion

The present study examined both the direct and interactive effects of five basic personality dimensions (Neuroticism, Extraversion, Openness, Agreeableness, and Conscientiousness) in the light of gender differences on coping responses. The findings indicated that five basic personality dimensions played an important role on the choice of coping strategies. N was positively related to focus on and venting of emotion (viewed as emotion - focused coping), humor, mental disengagement, denial, and behavior disengagement (the last strategies traditionally viewed as maladaptive strategies). N was also negatively related to positive

Table (5)
Gender differences in coping strategies use

Coping strategies	Male		Female		t	Sig.
	M	SD	M	SD		
positive reinterpretation and growth	12,65	1,7	12,63	2,3	-,53	-
Mental disengagement	9,4	2	9,7	2,3	-,71	-
Focus on and venting of emotion	10,8	1,5	11,3	2,2	-1,4	,06
Seeking instrumental social support	12,18	2,2	12,41	2,3	-,62	-
Active coping	11,7	1,7	11,66	1,9	,22	-
Denial	8,1	1,9	8,5	2,4	-,89	-
Turning to religion	14,4	1,6	14,5	1,5	-,53	-
Humor	9,08	2,1	8,03	2,4	2,7	,0006
Behavior disengagement	7,75	2,4	7,86	2,4	-,28	-
Restraint	10,46	1,9	10,43	2,09	,09	-
Seeking emotional social support	11,36	2,6	11,8	2,7	-1	-
Substance abuse	5,1	2,3	5	2,1	,47	-
Acceptance	10,48	2,1	10,71	2	-,67	-
Suppression of competing activities	10,48	1,5	10,53	2	-,15	-
Planning	12,48	1,9	12,03	2,3	1,2	-

t- test: table 5 shows the results of t- test which used to assess gender differences in coping strategies use (the third hypotheses). The results shows that there is a gender difference in the use of both Focus on and venting of emotion (t = 1, 4, P <, 06) and humor (t = 2, 7, P <, 0006).

Table (4) regression analysis stepwise method, predicting the coping strategies from personality traits (cont'd)

Dependent y	Predictor y	Adjusted R squre		Sum of Squares	f.d	Mean square	F	sig	model	B	St. Error	Beta	t	sig
E.So Sup	E	,072	Regression	164,348	2	82,174	12,064	,000	Constant	.364	2,590	,273	,141	,888
	N		Residual	1934,453	284	6,811			E	5,334	,01	134	4,702	,000
			total	2098,401	286				N	2,360	,01		2,302	,02q
Substance	C	086	Regression	1221,656	2	60,828	14,413	,000	Constant	12,774	1,526	,173	8,371	,000
	A		Residual	1198,561	284	4,220			C	2,05	,008	-	-2,421	,01
			total	1320,216	286				A	2,67	,012	,165	-2 298	,02
SUP COMP.	C	,032	Regression	43,604	2	21,802	5,723	,04	Constant	9,431	1,364	,265	6,913	,000
	E		Residual	1081,894	284	3,809			C	2,892	,009	,156	3,359	,001
			total	1125,498	286				E	2,23	,011		-1,973	,05
Planning	C	,172	Regression	263,862	2	131,93	30,628	,000	Constant	8,748	2,048	,334	4,271	,000
	N		Residual	1223,843	284	4,308			C	4,185	,007	,159	5,723	,000
			total	14,87,206	286				N	2,63	,009		-2,724	,007

Table (4) regression analysis stepwise method, predicting the coping strategies from personality traits

Dependent y	Predictor y	Adjusted R squre		Sum of Squares	f.d	Mean square	F	sig	model	B	St. Error	Beta	t	sig
Po Re Gr	C E	,119	Regression Residual	total	177,259 1239.055 1416,314	88.630 4.363	20,315	,0001	Constant C E	4.038 2.842 2.451	1.460 ,009 .012	.232 .153	2.766 3.084 2.028	,006 ,002 ,04
M. Disengag.	N	,038	Regression Residual total	60,140 1402.397 1462,537	1 285 286	60,140 4.921	12.222	,001	Constant N	5,293 2.988	1.255 ,009	,202	4,216 3,496	,0001 ,001
f.emotion	N E	,096	Regression Residual total	132,726 1160.445 1293,171	2 284 286	66,363 4,086	16,241	,0001	Constant N E	,418 4,087 2,982	2.006 ,008 ,009	,295 ,194	,208 5.148 3.393	,83 ,0001 ,001
i.s.o..sup	E	,030	Regression Residual total	50,822 1474,268 1525,108	1 285 286	50,822 5,173	9,825	,002	Constant E	7.445 3,041	1.578 ,01	,183	4,718 3,134	,0001 ,002
Act.cop	C	,065	Regression Residual total	70,195 960,314 1030.509	1 285 286	70,195 3,370	20,832	,000	Constant C	7,243 2.724	,978 ,006	,261	7,406 4,564	,0001 ,0001
Denial	N A	,104	Regression Residual total	174,084 1404,473 1578.557	2 284 286	87,042 4,945	17,601	,001	Constant N A	6,381 4,462 2.71	2,082 ,009 ,010	,291 ,153	3,065 5,206 -2,735	,002 ,000 ,007
Relig. Cop.	A	,52	Regression Residual total	39,215 672,534 711,749	1 285 286	39,215 2,360	16,618	,000	Constant A	9,904 2,792	1,131 ,007	,235	8,760 4,077	,000 ,000
Humor	C E N	,126	Regression Residual total	224,835 1435,771 1660,606	3 283 286	74,945 5,073	14,772	,000	Constant C E N	5,199 5,02 4,611 2,551	2.376 ,01 ,01 ,009	,379 - ,265 ,162	-2,189 4,733 3,521 2,699	,02 ,000 ,001 ,007
Be.diseng	C N E	,148	Regression Residual total	261,697 1410,247 1671,944	3 283 286	87,232 4,983	17,505	,000	Constant C N E	12,359 2,42 2,618 2 71	2,355 ,01 ,009 ,01	,182 - ,166 ,156	5,249 -2,301 2,795 -9,091	,000 ,022 ,006 ,03

variance, it includes Agreeableness only (Beta = 23, 5%) as predictor variable of using Turning to religion as a coping strategy.

Humor: the model explains12, 6 % of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 37, 9%), extraversion (Beta = 26, 5%), and neuroticism (Beta = 16, 2%) as predictor variables of using humor as a coping strategy.

Behavior disengagement: the model explains14, 8 % of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 18, 2%), neuroticism (Beta = 16, 6%) and extraversion (Beta = 15, 6%) as predictor variables of using behavior disengagement as a coping strategy.

Seeking emotional social support: the model explains 7, 2 % of the total variance, it includes extraversion (Beta = 27, 3%) and neuroticism (Beta = 13, 4%) as predictor variables of using seeking emotional social support strategy.

Substance abuse: the model explains 8, 6 % of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 17, 3%), and Agreeableness (Beta = 16, 5%) as predictor variables of using substance abuse as a coping strategy.

Suppression of competing activities: the model explains 3, 2 % of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 26, 5%), and extraversion (Beta = 15, 6%) as predictor variables of using suppression of competing activities strategy.

Planning: the final model explains 17, 2 % of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 33, 4%), and neuroticism (Beta = 15, 9%) as predictor variables of using planning as a coping strategy.

P<, 01.). A was also negatively related to denial (r = -, 159, P<, 01.), behavior disengagement (r = -, 243, P<, 01.), and substance abuse (r = -, 272, P<, 01.). C was positively related to positive reinterpretation and growth (r =,325, P< ,01.), seeking instrumental social support (r =,138, P< ,01.), active coping (r =,261, P< ,01.), turning to religion (r =,213, P< ,01.), acceptance (r =,155, P< ,05.). C was also negatively related to denial (r = -, 184, P<, 01.), humor (r = -, 286, P<, 01.), behavior disengagement (r = -, 355, P<, 01.), and substance abuse (r = -, 276, P<, 01.).

Regression analysis: table 4 shows the results of regression analysis - stepwise method which used to explore the ability of personality traits to predict the use of coping strategies (the second hypotheses). The results were as follow:

Positive reinterpretation and growth: the final model explains 11, 9% of the total variance, it includes Conscientiousness (Beta = 23, 2%) and extraversion (Beta = 15, 3%) as predictor variables of using positive reinterpretation and growth strategy.

Mental disengagement: the final model explains 3, 8 % of the total variance, it includes neuroticism (Beta = 20, 2%) only as a predictor variable of using mental disengagement as a coping strategy.

Focus on and venting of emotion: the model explains 9, 6 % of the total variance, it includes neuroticism (Beta = 29, 5%) and extraversion (Beta = 19, 4%) as predictor variables of using Focus on and venting of emotion strategy.

Seeking instrumental social support: the model explains 3 % of the total variance, it includes extraversion only (Beta = 18, 3%) as predictor variable of using Seeking instrumental social support as coping strategy.

Active coping: the final model explains 6, 5 % of the total variance, it includes Conscientiousness only (Beta = 26, 1%) as predictor variable of using active coping strategy.

Denial: the model explains10, 4 % of the total variance, it includes neuroticism (Beta = 29, 1%) and Agreeableness (Beta = 15, 3%) as predictor variables of using denial as a coping strategy.

Turning to religion: the final model explains 52 % of the total

Table (3)

Pearson correlation among personality traits and coping strategies

	N	E	O	A	C
positive reinterpretation and growth	-,167**	,329**	,193**	,222**	,325**
Mental disengagement	,214**	,029	,149**	-,013	-,062
Focus on and venting of emotion	,274**	,143**	,240**	,11	,027
Seeking instrumental social support	-,021	,194**	,036	,092	,138*
Active coping	-,181**	,225**	,043	,098	,261*
Denial	,307**	-,121	,105	-,159**	-,184**
Turning to religion	-,050	,189**	,052	,235**	,213**
humor	,273**	-,025	,074	-,162*	-,268**
Behavior disengagement	,228**	-,327**	-,111	-,243**	-,355**
restraint	,01	,04	,08	,02	,05
Seeking emotional social support	,08	,254**	,136*	,08	,08
Substance abuse	,117	-,239**	-,034	-,272	-,276**
acceptance	,05	08	,05	,07	-,02
Suppression of competing activities	-,04	,02	,03	,02	,155*
planning	-,298**	,308**	,140*	,163**	,395**

Note. N= 288. N = Neuroticism, E = Extraversion, O = Openness, A = Agreeableness, and C = Conscientiousness. * P <, 05. ** P <, 01.

Table (2)
Cronbach's Alpha Reliability for NEO- PI-R Scales

Scales	Female = 289	Male= 252	Total Sample= 541
N	0.784	0.790	0.792
E	0.646	0.704	0.677
O	0.490	0.454	0.475
A	0.712	0.625	0.677
C	0.850	0.848	0.848

(Younis & Khalil, in press)

Results

Pearson Correlation. Table 3 shows the Pearson correlation among personality traits and coping strategies (the first hypotheses). N was positively related to mental disengagement (r = ,214, P< ,01.), focus on and venting of emotion (r =,274, P< ,01.), denial (r =,307, P< ,01.), humor (r =,273, P< ,01.), and behavior disengagement (r =,228, P< ,01.). N was also negatively related to positive reinterpretation and growth (r = -, 167, P<, 01.), active coping (r = -, 181, P<, 01.), and planning (r = -, 298, P<, 01.). E was positively related to positive reinterpretation and growth (r =,329, P< ,01.), focus on and venting of emotion (r =,143, P< ,01.), seeking instrumental social support (r =,194, P< ,01.), active coping (r =,225, P< ,01.), turning to religion (r =,189, P< ,01.), seeking emotional social support (r =,254, P< ,01.), and planning (r =,308, P< ,01.). E was also negatively related to behavior disengagement (r = -, 327, P<, 01.), and substance abuse (r = -, 239, P<, 01.). O was positively related to positive reinterpretation and growth (r =,193, P< ,01.), mental disengagement (r =,149, P< ,01.), focus on and venting of emotion (r =,240, P< ,01.), seeking emotional social support (r =,136, P< ,05.), and planning (r =,140, P< ,05.). A was positively related to positive reinterpretation and growth (r =, 222, P<, 01.), turning to religion (r =, 235, P<, 01.), and planning (r =, 163,

Table (1)
Cronbach, s Alpha Reliability for Cope Inventory Scales

Coping Strategies	Alpha Values
positive reinterpretation and growth	0,62
Mental disengagement	0,32
Focus on and venting of emotion	0,37
Seeking instrumental social support	0,57
Active coping	0,45
Denial	0,49
Turning to religion	0,52
Humor	0,64
Behavior disengagement	0,53
Restraint	0,31
Seeking emotional social support	0,68
Substance abuse	0,77
Acceptance	0,36
Suppression of competing activities	0,47
Planning	0,64

(Khalil & Elshenawy, 2005).

Personality: Personality was assessed by the NEO- PI-R Personality Inventory, Costa & McCrae, 1992, the Arabic version which was translated by Younis & Khalil (in press).The **NEO- PI-R** assesses five personality dimensions: Neuroticism, Extraversion, Openness, Agree-ableness, and Conscientiousness. The internal consistency of the NEO-PI-R scales came from Cronbach's alpha reliability coefficients, which were conducted for each scale in Egyptian university students sample(-total sample = 541: female =289; male = 252). In general these values were acceptably high. (See table 2):

The present study examined all five dimensions of the Five-Factor Model of personality in an attempt to clarify the relationship between personality and coping in the light of gender differences.

Hypothesis

1. There is a significant relationship among personality traits and coping strategies.

2. Using coping strategies could be predicted from personality traits.

3. There is a gender differences in using coping strategies.

4. The interaction between personality traits and gender could have an effect on coping strategies use.

Sample

The sample consisted of 287 Egyptian male and female university students (49 male; 238 female) aged between 17 - 23 years old with mean = 19, 2 and SD = 1, 14 in Menoufia University, Egypt.

Measures

Coping strategies: Coping strategies was assessed by Cope Inventory (Carver et al., 1989), the Arabic version which was translated by Khalil & Elshenawy (2005). The Cope Inventory consists of 60 items measure 15 coping strategies which are: active coping, positive reappraisal planning, suppression of competing activities, seeking instrumental social support, seeking emotional social support, focus on and venting of emotion, restraint coping, behavior disengagement, mental disengagement, positive reinterpretation and growth, denial, acceptance, substance abuse, and turning to religion. The evidence concerning the test - retest reliability of the various scales came from two samples: the first was 89 students, and the correlation values ranged from, 46 to, 86; the second sample was 116 students and the values ranged from, 42 to, 89. Using Cronbach's alpha in a sample of 978 students the values were high and ranged from, 62 to, 92 except for mental disengagement scale it was below, 43. (Carver et al., 1989: 271 - 273).

The internal consistency of the Cope Inventory scales came from Cronbach's alpha reliability coefficients, which were conducted for each scale in Egyptian university students sample(n = 327). In general these values were acceptably high except for mental disengagement, acceptance, ffocus on and venting of emotion, and restraint coping. (See table 1):

support-seeking coping than males. Gianakos (2002) reported that women were more likely to use direct action coping than were men; Males were more likely to report using alcohol as a means of coping. Gudjonsson & Sigurdsson (2003) found that women sought more social support for emotional and instrumental reactions and focused on vented emotion. Men in contrast, tended to rely more on alcohol, drugs, and humor as a way of coping. Gabalah (2006) reported that males were more likely to use problem - focused coping than female. Female were more likely to use maladaptive strategies to deal with stressful events.

In contrast, several studies have failed to find gender differences in coping strategy use, either in general or in specific types of stressful situations, Hamilton and Fagot, 1988 As cited in: Sigmon et al. (1995) found no gender differences in expressive (i.e., emotion-focused) and instrumental (i.e., problem-focused) coping strategies in undergraduate students experiencing chronic stressors. Mohamed (1995) found no gender differences in avoidance coping. Lengua & Stormshak (2000) also found no gender differences in the level of using active coping, avoidance coping, and cognitive reinterpretation.

This review of existing literature raises several issues. **First,** research on the relationship between personality and coping has found a variety of associations, but there are numerous inconsistencies between the research results. In some studies openness, for example, was related positively to seeking information (Costa et al., 1996), in Berbner study (2001) openness was related positively to avoidance, but in Cosway et al. (2000) openness was not related to avoidance. Some studies indicated that agreeableness was not related to the use of coping strategies (e.g., David & Suls, 1999; Brebner, 2000; Newth & Delongis, 2004). Others indicated that agreeableness was related positively with problem - focused coping (Gabalah, 2006), emotional - focused coping (Cosway et al., 2000).

Research is needed in which coping strategies are examined within the context of the big five model of personality in the Arab environment.

Second, the disparate findings in previous coping studies have raised important questions concerning gender differences and similarities in coping strategies.

Third, there is no studies examined coping strategies in the light of gender differences and the big five model of personality.

that less adequately equips them with effective coping patterns" According to this theory, women are taught to express their emotions more openly and to act in a more passive manner, whereas men are taught to approach situations in a more active, problem-focused, and instrumental manner. In contrast, role constraint theory argues that apparent gender differences in coping with stressors may be explained by gender differences in the likelihood of occupying particular social roles and the differential constraints that accompany role occupancy for women and men. Thus, socialization theory would predict that gender differences in coping strategy use would be found across situations and social roles, whereas role constraint theory would predict that if individuals occupy the same social role, gender differences in coping strategy use would disappear.

Some previous research reveals gender differences in how individuals cope with stressful situations. Carver et al. (1989) found that males were more likely to use alcohol and drugs to deal with stressful events than females. Females were more likely to use seeking emotional and instrumental social support, and they focused on vented emotions than males. Sigmon et al. (1995) found that females utilized more problem-focused strategies than males in school and family stressful situations, they employed more emotion-focused strategies than males across all situations In addition, and females used more acceptance coping strategies than males for relationship events. Monnier; Stone. Hobfoll. & Johnson (1998) reported that females were more active in seeking out others and joining with others to approach stress, they employed more prosaically and less antisocial coping than men. In Izabela (1999) study females were significantly more likely to seek help than males and they reported using more problem focused coping than men did. Shokry study (1999) revealed that male were more likely to use seeking instrumental social support, restraint coping, suppression of competing activities, behavior disengagement, and positive reinterpretation and growth than female. Female were more likely to use seeking emotional social support and turning to religion than males to cope with stressful events Lengua & Stormshak (2000) & Reevy & Maslach (2001) reported the same results, female tended to rely on social support to deal with stressful events. Bettina (2001) found significant gender differences in using of passive and support-seeking coping; females used more passive and

expression and stoic distancing, respectively. Openness was negatively associated with the use of cognitive reframing. Agreeableness was not significantly associated with the use of active problem solving, emotional expression, cognitive reframing, or active problem solving.

Lee-Baggley et al. (2005) examined both the direct and interactive effects of five basic personality dimensions (Neuroticism, Extraversion, Openness, Agreeableness, and Conscientiousness) and two prevalent sources of interpersonal stress among parents living in stepfamilies, the results showed that: coping strategies of engaging in more interpersonal withdrawal, escape avoidance, self-blame, and seeking support were markers for neuroticism. The coping strategies marker for extraversion was engaging in compromise and self-blame. High scores on openness were significantly less likely to use distancing. High scores on Agreeableness were significantly less likely to engage in self-blame. Finally, Conscientiousness were significantly related to report engaging in relationship-focused coping, and using compromise, problem solving, and seeking support.

Using the coping strategies scales and the big five personality scale developed by Gabalah (2006) to investigate the relationship between coping strategies and the big five factors of personality. The author found that the coping strategy markers for neuroticism was avoidance coping. The all personality factors except neuroticism were positively related to problem - focused coping.

Coping and gender differences

Although the problem - focused coping versus emotional focused coping may provide a heuristic distinction guiding the investigation of coping differences across gender. It may also the relationship between gender, coping, and outcome (Carver et al., 1989).

Riger, 1993 as cited in: Monnier (1998) has argued coping theory has been biased against women because it narrowly conceptualizes women's behavior as passive and emotional, while it conceptualizes men's behavior as active and problem oriented.

Rosario, Shinn, Morch, & Huckabee, 1988 as cited in: Sigmon; Stanton & Snyder (1995) discussed two theories that could account for gender differences in how individuals cope with stressful events. Socialization theory posits that women have been "socialized in a way

components analyses on the Coping Inventory for Stressful Situations, and the Interco relations of the CISS factors with personality factors of the NEO-Five Factor Inventory and a self-reported psychological distress scale, the General Health Questionnaire. The results showed that task-oriented coping had a significant negative correlation with neuroticism, and a positive correlation with extraversion. Emotion-Oriented Coping correlated significantly with all the personality factors except for the openness. Avoidance-Oriented Coping had a significant positive correlation with extraversion.

Using the big Five Scales developed by Brebner and The coping Inventory for stressful situation, Brebner (2001) attempted to reproduce the relationships noted between the big five and stress - coping approach in Costa, Somerfield and McCrae (1996) and Berbner, 1998 studies. The results indicated that neuroticism and conscientiousness were related positively to emotion - focused coping, and task - focused coping respectively, but conscientiousness was related negatively to emotion - focused coping. Extraversion and openness were related positively to avoidance. Agreeableness was not significantly related to emotion - focused coping, task - focused coping, or avoidance.

Using Eysenk Personality questionnaire, coping styles questionnaire and scale of subjective stress, to examine the relationship between personality traits, stressful life events and coping styles, Kardum & Krapic (2001) found that extraversion had direct positive effects on problem and emotion focused coping, while neuroticism had direct positive effects on avoidance coping.

Bouchard (2003) investigated the role of cognitive appraisals of marital difficulties, and personality traits of neuroticism and openness, in the choice of coping strategies used to solve marital difficulties with a sample of 200 couples. Results showed for both genders that neuroticism was positively associated with distancing/avoidance, whereas openness was positively associated with painful problem-solving

Newth & Delongis (2004) examined individual differences in coping and associated health outcomes as they unfold across time. They found that coping strategies of cognitive reframing, emotional expression, and active problem solving were markers for extraversion. Neuroticism and Conscientiousness were positively associated with the use of emotional

minded, and flexible in their thinking. **Agreeableness (A)** reflects the degree to which one seeks to avoid antagonism or conflict and is easygoing and cooperative hose. Individuals high on A tend to be altruistic, acquiescent, trusting and helpful. **Conscientiousness (C)** reflects the extent to which one tends to be organized, reliable, disciplined, and responsible. Those higher on C tend to be organized, reliable, hard working, determined, and self-disciplined (As cited in: Lee-Baggley et al., 2005; Newth & Delongis, 2004).

McCrae & Costa (1986) examined the influence of personality on coping responses, the personality dimension were only three of the five factor (neuroticism, extraversion, and openness), measured by the Revised NEO Personality Inventory (NEO-PI-R). Neuroticism was related to the increased use of hostile reaction, escapist fantasy, self blame, sedation, withdrawal, wishful thinking, passivity, and indecisiveness. Extraversion was related to rational action, positive thinking, sub situation, and restraint. Openness was positively related to the use of humor, and negatively related to the use of faith.

Costa, Somerfield and McCrae (1996:46) reported that individual high on neuroticism react badly to stress, blaming themselves and take it out on other. They engage in wishful thinking and become passive and withdrawn. Extraverts talking, joking, and relating to others. Openness related to seeking new information, and trying novel solutions. Individuals on Agreeableness become stoical and compliant. Conscientiousness was positively associated with perseverance and personal growth, and was negatively associated with a variety of passive and ineffective responses.

David & Suls (1999) investigated the role of problem appraisal and big five traits in coping with bothersome daily events. Using Coping and Problem Appraisals Scale and NEO Personality Inventory, the results indicated that higher scorers on neuroticism used emotion - focused strategies such as catharsis and relaxation. Extraversion was positively related to a variety of emotion - focused strategies - redefinition, catharsis, and religion. Openness was significantly negatively related to distraction. Conscientiousness was negatively related to religious coping. Agreeableness was unrelated to coping strategy use.

Cosway; Endler; Sadler & Deary (2000) examined both the principal

The second approach is the transactional approach, Lazarus & Folkman, 1984 as cited in: Kardum & Krapic (2001).defined coping in terms of the person - environment relationship and the dynamic, interactive nature of the stressful transaction is emphasized. Individual differences and environmental factors are mainly considered under the global construct of cognitive appraisal.

Although there is a divergence of opinion about the role of personality traits in the development of relatively stable coping styles, both structural and transactional approaches agree that personality traits are important factors which are operational in the process of stress and coping (Kardum & Krapic, 2001).

One model of personality that has been found particularly useful in understanding coping is the Five-Factor Model, a broad based taxonomy of personality dimensions that arguably represent the "minimum number of traits" needed to describe personality (David & Suls, 1999: 276). These personality dimensions are Neuroticism (N), Extraversion (E), Openness (O), Agreeableness (A) and Conscientiousness (C). Research examining the role of personality in coping strategy use has been focused on the role of N and E, resulting in only limited study of the other dimensions. However, studies that have examined all five traits suggest that these latter dimensions may add meaningfully to our understanding of the stress and coping process (Lee-Baggley, Preece, & DeLongis, 2005).

Personality traits as determinants of coping

There is a general consensus that five core traits represent the basic underlying dimensions of personality: Neuroticism, Extraversion, and Openness to experience, Agreeableness, and Conscientiousness. **Neuroticism (N)** or trait negative affectivity refers to the degree to which an individual is prone to experience emotional distress. Individuals high on N are prone to experience negative emotions such as depression, anxiety, or anger and tend to be impulsive and self-conscious. **Extraversion (E)** refers to the degree to which an individual is dominant, gregarious, outgoing, and fun-seeking. Extraverts have a propensity to experience positive emotions and tend to be sociable, warm, cheerful, energetic, and assertive. **Openness to Experience (O)** reflects the degree to which one is intellectually curious, creative, imaginative, and open-minded. Those high on O tend to be creative, imaginative, curious, psychologically

They viewed coping and defensive strategies as enduring aspects of the individual, Haan, 1977 as cited in: McCrae and Costa (1986) defined personality in terms of coping and defending as "the fundamental and persistent organizational strategies that people use to interregulate various aspects of themselves'". Lazarus and his colleagues have objected to this equation of coping styles with personality on both logical and empirical grounds. They have argued that a distinction must be made between dispositional and episodic variables: Whereas personality traits are enduring dispositions, coping efforts are better understood as specific behavior. Assessing or defining personality in terms of typical styles of coping not only reduces the question of whether personality influence coping, it also begs the question of whether specific coping behaviors actually cohere to form a consistent style. Theses questions can be addressed only if independent assessments of personality dimensions and coping behaviors are obtained (McCrae & Costa, 1986: 386).

In an attempt to answer the question whether the ways of coping in stressful situations are primarily determined by personality traits, types of stressful situations or their interaction, two dominant approaches have been developed. Within The frame work of a structural approach, the coping process is determined by individual differences and intraindividual stability, while the influence of the nature of the stressful situation is unimportant. Within this approach, there are two assumptions on how individual differences could influence coping (Kardum & Krapic, 2001).

McCrae & Costa (1986) assume that preferred coping styles can be directed from personality traits such as extraversion and neuroticism, they reported that neuroticism is related significantly to the use of hostile reaction, escapist fantasy, self blame, sedation, withdrawal, wishful thinking, passivity, and indecision or what they call neurotic coping. Extraversion is related significantly to rational action, positive thinking, sub situation and restraint or problem - focused coping.

The second assumption relating to the influence of personality characteristics on coping that exist within the structural approach is that there are stable styles, dispositions or preferences for coping, people use it in stressful situations. This assumption does not deny the potential importance of personality traits to coping, but assume that there are another reasons can form stable coping preferences rather than the personality traits (Carver, Scheier & Weintraub, 1989).

Coping Strategies in Relation with Big Five Factors of Personality and Gender among Egyptian University Students

Omnia E. El-Shenawy*

Abstract: The present study examined the role of the big five-factors of personality (Neuroticism, Extraversion, and Openness to experience, Agreeableness, and Conscientiousness) in the choice of coping strategies to approach the stressful life events in the light of gender differences. NEO- PI-R Personality Inventory, and Cope Inventory were administrated on 287 Egyptian male and female university students (49 male; 238 female) aged between 17 - 23 years old with mean = 19,2 and SD = 1,14 in Menoufia University, Egypt. By Pearson correlation results showed that big five-factors were related to coping strategies, and by Stepwise Regression, it had contribution in predicting of coping strategies. MANOVA results showed that coping strategies were not affected by the interaction between the big five and gender, finally t -test results indicated that males tend to use humor as a coping strategy more than females, and female tend to use focus on and venting of emotion as a coping strategy more than males.

Key words: Coping strategies - Gender differences - Big five factors of personality.

Introduction

A large proportion of contemporary coping research can be traced back to the publication of Richard Lazarus's 1966 book, Psychological Stress and the Coping Process. Previously, most research on coping had been couched in the framework of ego-psychology and the concept of defense, as exemplified by the work of Haan,1969; Menninger, 1963 and Vaillant,1977 (Folkman & Moskowitz, 2000).

* Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Menoufia University, Egypt.

Articles in English

Dissertation Papers:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 36 - No.3 - 2008

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic and English in the fields of Anthropology, Economics, Geography, library and information sciences, Political Science, Psychology, Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material accepted must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the kuwait university, account No. 042/02608, central Bank.

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 36 - No. 3

2008